

قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

مصر منذ ثورة ١٩١٩
مئة عام من التحولات الاستراتيجية (١)

تقرير ربع سنوي

العدد الثاني عشر ـ يناير ٢٠١٩



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر   سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الثاني عشر

محتويات العدد

مقدمات ومنطلقات

لأعداد «قضايا ونظرات»

٢٠١٩



مقدمة: مصر عبر مئة عام من ثورة ١٩١٩: الخبرة والفكرة والعبرة: ورقة خلفية ونتائج حلقة نقاشية

إعداد: مركز الحضارة للدراسات والبحوث

إشراف وتحرير: أ.د.نادية محمود مصطفى

أولًا– ورقة خلفية لسلسلة أعداد عام ٢٠١٩:

هذا العام يمضي قرن كامل على قيام ثورة ١٩١٩ في مصر والتي كانت نقطة فارقة في تاريخنا الحديث؛ بل أثرت على مجريات الأمور حولنا في أمتنا العربية حيث أعقبتها ثورة العشرين في العراق وثورة الريف المغربي وثورة سوريا الكبرى، ربما على غرار الربيع العربي الذي هب منذ ثماني سنين. إن كثيرا من أوضاع المنطقة –وفي قلبها مصر– وتحولاتها السياسية والاجتماعية والفكرية يمكن التأريخ لها بهذه الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى؛ حيث بدأت رحلة استقلال الأقطار العربية، ومراجعة دوائر الانتماء والهوية، واندلاع صراع المرجعيات الفكرية والثقافية والحضارية، وغرس بذور النظم السياسية الوطنية، وتسارعت عمليات التحول في التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة باتجاه مزيد من الازدواجية والثنائيات المتصارعة التي شملت حياتنا وتفاقمت في نهايات القرن العشرين وإلى اليوم.

في مصر اندلعت ثورة ١٩١٩ شعبية، سياسية، وطنية، شاملة لجموع الشعب وأطيافه المختلفة: الدينية (مسلمون ومسيحيون)، والإقليمية (الحضر والريف)، والمهنية (الأفندية والموظفون الحكوميون والمهنيون والحرفيون والعمال والفلاحون والطلاب..)، والرجال والنساء والأطفال والشيوخ،.. ما عبر عن الثورة على الذات المتفرقة نحو ناظم اجتماعي جديد هو مطلب الحرية والاستقلال. رفعت الثورة شعار الاستقلال التام وحصلت على استقلال منقوص، ورفعت أسماء نخبة لم تلبث أن تحول بعضها إلى مستبدين وطغاة وموالين للقصر أو الإنجليز (محمد محمود وإسماعيل صدقي)، واختفى من الصدارة جنود أصلاء حملوا عبء نجاحها (عبد الرحمن فهمي، يوسف الجندي،..)، لكنها في النهاية أفرزت مدخلا جديدا في تاريخ مصر لا يزال يؤثر في حقبتنا التي نحياها في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

لقد كانت صدارة الوطنية العلمانية هي أبرز مستجدات هذه الثورة؛ حيث دفعت إلى قمة الحركة الوطنية نخبة وطنية غير مبالية بموقع الإسلام من التفاعل السياسي الداخلي أو الخارجي؛ الأمر الذي لم يكن حاصلا من قبل أيام مصطفى كامل (ت:١٩٠٨) ومحمد فريد (ت: نوفمبر ١٩١٩). ومن ثم جاءت التطورات التالية لتنقل الإسلام من الهوية الراسخة والمرجعية الشاملة إلى قضية تثار بصددها الاختلافات بين رؤى جديدة موصولة بالاستشراق والتغريب وأخرى معهودة موصولة بالدفاع والمحافظة على الذات. فعلى ضفاف القضية الوطنية اندلعت قضايا الخلافة (سقطت الخلافة الإسلامية العثمانية ١٩٢٤)، والتراث واللغة، والإسلام وكل من: العلم الحديث، المدنية الأوروبية، التطور (بالمعنى الداروينى)، حرية المرأة، الاشتراكية.

التحول الكبير التالي لثورة ١٩١٩ تمثل في افتتاح حياة سياسية ديمقراطية (سميت ليبرالية) مقيدة بحضور الإنجليز وسلطات القصر، لكنها كانت جديدة على مصر في مظاهر: رئاسة الوزارة الوفدية المنتخبة ذات الشعبية، دور مجلس النواب، التنافس الحزبي، الصحافة السياسية المتطورة، دخول وسائل الإعلام والثقافة والفنون الحديثة وتداخلها مع الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثمة تحولات أكثر أثرا لكنها لم تحظ بالعناية والشهرة الكافيتين: تحولات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية وعلى رأسها: التشريع والقضاء وخاصة ما يتعلق بالمرجعية الإسلامية، وتحولات الطرق الصوفية، والأوقاف الأهلية والخيرية، والطوائف الصناعية والنقابات، والتعليم الذي ازدوج من عهد محمد علي ثم تشرذم وتعرضت فلسفته الحاكمة وسياساته السائدة إلى صراع مجتمعي مفتت، وبروز المؤسسات الثقافية والفنية والإعلامية الجديدة ذات التوجهات التغريبية، وفي المقابل شهدت هذه الحقبة تجدد حركة إسلامية جديدة: دعوية واجتماعية خيرية وثقافية وسياسية.

ولقد آلت هذه التداعيات للثورة إلى: فساد الحياة السياسية وتهافتها، واشتداد الصراع الثقافي خاصة حول الإسلام وحضارته ومكانه من مصر الحديثة، وتراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سيما مع فساد الإقطاع وبخس الفقراء حقوقهم، وتحول الديمقراطية إلى ألعوبة بيد الإنجليز والقصر وأحزابهما.. فكانت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي تحولت إلى ثورة رفعت شعار الوطنية ونحت مطلب الديمقراطية جانبا، وواصلت صراعا من نوع جديد مع ما أصبح يعرف بالحركة الإسلامية فكرا وممارسة. وقد رفعت راية الهوية القومية العربية لكنها ذهبت بها إلى صراعات بينية ثم هزيمة منكرة كسرت الناصرية وأحلت محلها نظام السادات الذي حرف المطلب الوطني والقومي إلى الانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب بقيادته الأمريكية ورعايته للكيان الصهيوني.

مرحلة ثانية من تاريخ مصر الحديث كانت لها خبرتها وعبرتها، وتداعياتها التي لا تزال كثير منها حاضرة ومؤثرة فينا إلى اليوم.

أحدثت ثورة يوليو آثارا مهمة يمكن الإشارة إلى بعضها في: تكريس الوجود العسكري في الحكم حتى اليوم لمدة تربو عن الستين عاما لم يقطعها سوى ثورة ٢٠١١ بحكم مدني مؤقت لم يجاوز العام، وتكريس فكرة الوطنية المستبدة. لا يمكن إنكار أن نظام يوليو لاسيما في العهد الناصري قد حقق إنجازات اقتصادية واجتماعية في الداخل وقاد سياسة خارجية وطنية وإقليمية جيدة، لكن غياب الديمقراطية، واستشراء الصراع الأيديولوجي، أودى بتلك الإنجازات وجعلها هشة قابلة للإطاحة بها مرة واحدة؛ سواء على يد النظام التالي له أو بفعل خارجي.

ويعتبر نظام السادات تغيرا كبيرا في التوجه السياسي لنظام الحكم مقارنة بعبد الناصر، ويعتبر نظام حسني مبارك امتدادا لنظام السادات؛ أي إن مصر شهدت توجيها لوجهة جديدة منذ ما بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، وحتى ثورة يناير ٢٠١١. إن مفتاح هذه الفترة هي الانتقال الأيديولوجي إلى الغرب سياسيا واقتصاديا باسم "الانفتاح" التي أشبهت سياسة الباب المفتوح التي انتهجها الخديو إسماعيل قبلها بقرن كامل، فضلا عن التحول الكبير للسلام مع إسرائيل.

ومع استمرار وتجدد وتصاعد السياسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التغريبية خاصة بفعل نخبة موصولة بنظام الحكم، انهارت الإنجازات الوطنية التنموية للعهد السابق ودخلت مصر في معضلات اجتماعية، شديدة التركيب وسعت الفجوة بين المجتمع والدولة خاصة **في عهد حسني مبارك**، ومع استشراء الفساد السياسي والإداري والاقتصادي آل الأمر إلى تفكيك كيان الدولة نفسها، وفقدان الكثير من دورها ومواردها؛ الأمر الذي فاقمته سياسات الخصخصة للقطاع العام ثم الاستسلام لإملاءات العولمة.

لقد آلت الأمور بمصر إلى مجموعة مهمة من المتغيرات: تراجع القضية الوطنية والقومية، التلاعب بقضية الديمقراطية في ظل ديمقراطية مقيدة ومزيفة لمدة أربعة عقود، الفشل في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة في المجالات المختلفة؛ لاسيما الصناعة والزراعة، تفكك بنى المجتمع الأساسية وصولا إلى الأسرة وتحول مسألة بنائها والحفاظ عليها إلى أزمة بنيوية، التأزم الاجتماعي بالمشكلات المستدامة: السكن، العمل، التعليم والصحة وتردي الدخل.. وسيادة البطالة والأمية والفقر، تراجع المكانة الإقليمية والدولية لمصر بعد صعودها، وتجدد وشائج التبعية والقيود من الخارج الأشبه بالعودة للاحتلال الناعم، استمرار أمننة السياسات الداخلية وترسخ الدور الأمني والعسكري في الحياة المدنية، تحولات واقع الانتماء والهوية في مصر ما بين شرذمة وتداخل وتعقيد وضعف.

وهكذا مر على مصر قرن من التحولات الجديرة بالمراجعة والمناقشة، لتجديد الوعي بماهيتها من جهة، وإنعام النظر في العوامل التي اكتنفتها، والأسباب الأساسية لتراجع مصر وتردي أوضاعها على ما آل إليه هذا القرن منذ ثورة ١٩١٩. لا شك أن لمثل هذه الخبرة عبراتها في فهم مجريات اللحظة التاريخية التي نحياها، والتي ينبغي أن تتخلق منها الفكرة العملية عن مواجهة اللحظة والإعداد للمستقبل.

هذا ما نتغياه من سلسلة فصلية قضايا ونظرات عبر العام ٢٠١٩، عبر أعداد أربعة نخصص أولها لثورة ١٩١٩ باعتبارها افتتاحية قرن التحولات هذا، ونعقبها بمراجعة تحولات الفترات الثلاث: **ما بين الثورتين، العهد الناصري، السادات، ومبارك**؛ وصولا إلى الربيع العربي الذي لم يكتمل، وارتد إلى استكمال قرن من التراجع. ويتم تناول أهم التحولات التي شغلت هذا القرن على مستويين أساسين: **مستوى القضايا الكبرى**؛ مثل قضية الاستقلال، والتنمية، والديمقراطية، والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، **ومستوى البنى والتكوينات والمؤسسات الاجتماعية وتحولاتها**: التشريع، القضاء، الوقف، التعليم، العمل الأهلي، النقابات، الأحزاب السياسية، الحركة الطلابية، الدعوة الإسلامية، العمل الثقافي، الأنشطة الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

****

ثانيًا– حلقة نقاشية: كلمات وخلاصات:

وعلى حسب عادته في التحضير لأعماله البحثية، عقد مركز الحضارة للدراسات والبحوث حلقة نقاشية معمقة ومحدودة العدد حول سلسلة أعداد فصلية "**قضايا ونظرات**" للعام ٢٠١٩ عن "**مصر عبر مئة عام من ثورة ١٩١٩**"؛ للتشاور حول الورقة المفاهيمية التي يطرحها المركز عن هذه السلسلة التي تبدأ بهذا العدد (يناير ٢٠١٩). شارك في هذه الحلقة أساتذة قديرون هم: د.إبراهيم البيومي غانم، المستشار طارق البشري، أ.عايدة العزب موسى، أ.فهمي هويدي، د.مازن النجار، أ. محمد سيف الدولة، د.محمد عمارة، د.نادية مصطفى، وبحضور باحثي مركز الحضارة.

وبدأت الحلقة بكلمة افتتاحية لمديرة المركز د.نادية مصطفى، أعقبها كلمات الأساتذة ومداخلاتهم، وتعقيب من الأستاذ البشري وتجميعا لاتجاهات النقاش عرضته مديرة المركز. وقد أوضحت د.نادية أن الأساس المرجو هو نقل خبرة ومعنى ثورة ١٩١٩؛ حيث إن بها دقائق وتفاصيل مهمة تحتاج إلى تجديد الوعي بها في حد ذاتها، ثم تجديد الوعي بمآلاتها عبر السنوات حتى وصلنا إلى ما نحن فيه، وأن نطرح التساؤلات المنطقية: لماذا حدث ما حدث؟ ولماذا تدهور المسار؟ وكيف يمكن إصلاحه؟.. ذلك كله للتدبر والخروج بالعبرة والخبرة، وكما تعلمنا من حضراتكم تأكيدا على أهمية الذاكرة التاريخية ومواجهة لما يحدث من أجل تغييرها.

وفي مطلع الكلمات أوضح الأستاذ طارق البشري أن ثورة ١٩ معناها أوسع من أن يمكن اختصارها في كلمتين؛ حيث إن لها روافد كثيرة ومتشعبة. فهي ليست حدثًا جرى في عام ١٩١٩، ولا بين عامي ١٩١٩-١٩٢٤ عندما تولى سعد زغلول الحكم، إنما –من أجل رؤيتها رؤية كلية– لابد من معرفة أسبابها. وأسبابها موجودة في العشرين عاما السابقة عليها وتجمعاتها وتراكماتها منذ أوائل القرن العشرين. **الملاحظة الأخرى المكملة** هي استمرارية الثورة نفسها؛ فهي من أفضل الثورات التي حدثت في مصر؛ لأنها استمرت لمدة ثلاثين عامًا بعد ذلك، وذلك على الرغم من أنها لم تحقق أهدافها تحقيقًا كاملًا؛ حيث حفظت جيلا أو جيلين (في نشأتهم في ظلال ثورة ١٩). ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار أنه عند الحديث ثورة ١٩ يكون الحديث عن خمسين عامًا؛ فالأسباب والنتائج استمرت خمسين عاما من بداية القرن العشرين حتى ١٩٥٢؛ عندما أعلن عبد الناصر قيام ثورة ٥٢. فتلك الفترة تعبر عن التطور في مصر في النصف الأول من القرن العشرين.

ومن ناحية ثانية، إذا نظرنا إلى الثورات المصرية بما فيها ثورة ١٩١٩، نجد أنها على مدى مائتي عام –في القرن التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين– هي علامات مميزة لتاريخ مصر المعاصر. فقد حدثت خمس ثورات في هذه الحقبة: ثورة ١٧٩٨–

١٨٠٥ عندما ثار المصريون ضد الفرنسيين وأخرجوهم، وخرج معهم المماليك من التاريخ المصري؛ ما أدى إلى إحلال الشعب كقوة أساسية للتأثير على الوضع الداخلي، ولكن محمد عليّ حولها من ثورة إلى دولة؛ حيث رفض التدخل الشعبي في الإدارة، فعندما ذهب إليه المشايخ والقادة إليه بعد خروج الفرنسيين سألهم عن العسكر (العنصر الألباني الموجود في الجيش)! وهذا كان معكوس ما طالبت به ثورة عرابي بعد ذلك برفع شعار: "مصر للمصريين".

وقد قامت ثورة عرابي ١٨٨١-١٨٨٢ من أجل الإطاحة بغير المصريين من داخل الدولة المصرية (الشركس نموذجا) بالإضافة إلى المطلب الديمقراطي (مجلس نواب)، والذي أفشل تلك الثورة هو احتلال الإنجليز مصر. ثم تأتي ثورة ١٩١٩ وما تم فيها، فثورة ٥٢ بقيادة عبد الناصر، وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي تسمى "الثورة الموؤدة".

فيجب عند التفكير في ثورة ١٩١٩ أن يكون ذلك في إطار الثورات الخمس تلك، من حيث المشترك بينهم والمختلف بين عناصر كل ثورة؛ من أجل تحديد: **كيف كان مسار التاريخ المصري خلال قرن؟**

فلقد تميزت ثورة ١٩ بالمشاركة الشعبية المنظمة تنظيمًا أهليًا؛ وتلك ميزة لم تحدث في أي من الثورات التي سبق ذكرها. فعلى الرغم من أن ثورة ١٨٠٥ كانت ثورة أساسها الأزهر إلا أن العنصر الألباني الموجود في الجيش تغلب على ذلك، وكانت ثورة عرابي أساسها عسكري على الرغم من المشاركات الشعبية، أما ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فكانت عسكرية بحتة، وتدخل الجيش في ثورة ٢٥ يناير في ١٠-١١ فبراير. لكن كانت ثورة ١٩ هي الوحيدة التي لم يتدخل فيها العسكر بأي شكل من الأشكال؛ وذلك لأن الجيش المصري كان بأكمله في السودان وقتها منذ ١٨٩٩ عندما تم استعادة السودان تحت السيطرة المصرية الإنجليزية، واستمر معظم الجيش المصري في السودان موزعًا في فيالق وفرق، بين كل فرقة وأخرى نحو ٢٠٠ كيلو متر، ويرأسها قادة إنجليز، ولذلك لم يكن الجيش موجودًا أثناء ثورة ١٩١٩.

وبالنسبة للعشرين عاما قبل ثورة ١٩١٩، فالمقصود هو تكوين العناصر الشخصية والتنظيمية والفكرية التي أنتجت وتجمعت في ثورة ١٩١٩، مثل: حزب الأمة والحزب الوطني، ويجب التركيز مثلا على **عبد الرحمن فهمي** ودوره في الثورة، فهو اتخذ الجانب غير المرئي من الثورة وأسهم في تشكيل تنظيم الوفد، فالتنظيمات هي العمود الفقري للحركات والأحزاب، وتنظيم الوفد هو ما جعل حركته تستمر ثلاثين عاما، فالاستمرار في العمل العام يأتي بالتنظيمات.

النقطة الأخرى في ثورة ١٩ أنها أنشأت تنظيمًا أهليًّا بقي في الحياة المصرية ثلاثين عامًا (الوفد)، وهذا لم يحدث قبل ذلك ولا بعده؛ كان تنظيمًا أهليًّا مستقلاً عن الدولة، ولم تستطع الدولة أن توجه أو تصفي هذا التنظيم لثلاثين عاما.

ومما يلقي الضوء على عنصر الدولة في الثورات المصرية: أن الإنجليز أنفسهم وجدوا بعد ثورة ١٩١٩ أن الجيش المصري بدأ في التحرك ضدهم في السودان؛ لذلك قرروا إخراج الجيش المصري من السودان وإعادته إلى القاهرة ١٩٢٤؛ وذلك بعدما تمت الثورة وأنشأت أجهزتها وتنظيماتها. وهذا ما أوجد عنصر الاستقلالية للثورة عن الدولة لمدة ثلاثين عاما، وجعلها مؤثرة في الحياة العامة والسياسة على مدى تلك الفترة الكبيرة نسبيًا.

صحيح أن الثورة لم تحكم؛ (فعند النظر إلى المدة التي حكم فيها الوفد خلال تلك الفترة، نجد أنه في تلك الفترة قامت عشر انتخابات منهم ست انتخابات غير مزورة، ونجح فيها جميعها الوفد؛ فحصل في أول انتخابات على ٩٠% من المقاعد، وفي آخر انتخابات سنة ١٩٥٠ -وقت ضعفه- حصل على ٧٠% من المقاعد، وخلال فترة الثلاثين عام حكم الوفد لمدة ثماني سنوات فقط؛ عامين بداية من عام ١٩٣٦، وعامين بداية من عام ١٩٤٢، وعامين ٥٠-٥١، وحكم عشرة شهور وقت سعد زغلول ١٩٢٤، وحكم ثلاثة شهور وقت مصطفى النحاس، وحكم ست أشهر عام ١٩٣٠، وحكم مرة ثماني ساعات فقط، تلك هي المرات التي صعد فيها الوفد للحكم)؛ ومع ذلك لا نستطيع أن نقلل من دوره في الحياة السياسية المصرية باعتباره "**القوة الثالثة**"

والتي تعبر عن المجتمع المصري في وجود قوتي الإنجليز والملك. وفي خلال نفس الفترة نجد أنه كلما كانت تتواجد أو تتقارب قوتان من القوى الثلاث يتم استبعاد الثالثة ولابد من مراعاة ذلك عند الحديث عن ثورة ١٩١٩.

والنقطة الأخرى المهمة أن العشرين سنة السابقة على ثورة ١٩، كان بها قوتان –حسب أحمد لطفي السيد مثلا–: الإنجليز حيث كان لهم السلطة الفعلية، والخديوي ويمثل السلطة الشرعية، وفي مواجهتهما ظهرت حركتان: الحركة الوطنية في مواجهة الإنجليز، والحركة الديمقراطية التي تطالب بإنهاء استبداد الخديوي، واختلفت الحركتان وتواجهتا حتى عام ١٩١٤، وعندما وضع الإنجليز مصر تحت الحماية وحدوا –أي الإنجليز– بذلك الإجراء الحركتين؛ لأن الحكم والسلطة أصبحا في يد الإنجليز وحدهم. **ومن ثم ظهرت ثورة ١٩ لتعبر عن التيار الرئيس في مصر**؛ حيث تم الجمع بين الحركتين السابقتين دون تعارض بينهما، وجمعا أيضًا الإصلاح المجتمعي، واستمر الأمر على ذلك لمدة ثلاثين عاما. بدأ ذلك في التخلخل والاختلال مع بداية عام ٤٥ حتى ١٩٥١/٥٠، ولم يحدث أن ظهرت قوة أخرى مثل الوفد في تلك الفترة.

ثورة عبد الناصر ثورة وطنية بمعنى السياسة العامة والاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولكنها قضت على الديمقراطية تمامًا، وأزالت كل بذور لها في مصر، وكل مكاسبها ذهبت بنفس الطريقة التي حكمت بها، وظللنا خمسين عامًا بهذا الشكل.

أما بالنسبة **لشخص مثل سعد زغلول**، فهو شخصية طريفة في الحياة المصرية وغاية في الأهمية. فعند النظر إلى نشأته نجد أنه خرج من الريف إلى المدينة وجمع بين البيئتين، ودخل الأزهر ثم كلية الحقوق (ذات الخلفية الفرنسية) فجمع بين الفكر الأزهري وبين الفكر الفرنسي، ثم هو شعبي للغاية وفقير ولكنه اختلط بالنخب الغنية والأمراء، ثم هو يتفق مع حزب الأمة (الديمقراطي) ومع الحزب الوطني (الاستقلالي)، حتى عندما أتى به كرومر وزيرا حياه الحزب الوطني المضاد لكرومر على طول الخط. **تجسد في سعد زغلول التيار الأساسي في مصر وقتها**. وفي رأيي أنه حتى الآن المشكلة الرئيسية التي نواجهها أن كل واحد يأخذ جانبا واحدا من جوانب المصلحة المصرية ليضرب به الجوانب الأخرى ولتتعارض تلك الجوانب مع بعضهم البعض، بينما ساعتها جَمَعَها سعد زغلول.

ثورة ١٩١٩ هي الثورة الوحيدة التي كانت تعبر عن التيار الأساسي المصري، وتعبر عن التآلف بين الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية. **واتضح أنه لا يوجد وطنية بدون ديمقراطية**، كما اتضح من فشل تجربة عبد الناصر وانتهاؤها بهذا الشكل الذي انتهت به. **ولا تصلح ديمقراطية بدون وطنية**، فمن المستحيل أن تتحقق. **فكانت ثورة ١٩١٩ المثل الوحيد على الجمع بين الحركتين على مدار قرنين من التاريخ المصري**. وقد جمعت بين الفعل المسلح والسلمي، وجمعت ما بين العمل البرلماني والتنظيمات الشعبية المستقلة كالنقابات العمالية. **ذلك الجمع هو الخبرة الأساسية التي يمكن تقديمها للشارع المصري الآن من جوانبها المختلفة. ومسار الوفد في الثورة يشرح كيف يمكن أن تصل التيارات الأساسية إلى صيغة سواء من أجل تمهيد الطريق أمام نشأة تيار أساسي في المجتمع المصري. والوسيلة الوحيدة لحفظ الوطنية هي الديمقراطية، وهذه لن تتحقق إلا بالتيار الأساسي**.

أما الإسلامية والوطنية، فالإسلامية كانت الوعاء الأساسي لكل الحركات السياسية حتى ثورة ١٩؛ فمصطفى كامل ومحمد فريد قبلا الجماعة الإسلامية كفكرة، وكل التنظيمات التي خرجت من الوفد أو غيره في الثلاثينات –وكانت إسلامية أو ذات مرجعية إسلامية مثل مصر الفتاة أو الإخوان المسلمين– كانت كلها متأثرة بالحزب الوطني؛ حيث لم يكن الجانب الإسلامي بعيدا عن تفكيره السياسي منذ أن نشأ وما تفرع من شجرته.

أما فيما يتعلق بالناحية العلمانية، فيمكن القول إن مصر خضعت لحكم علماني في الفترة بين ١٩٢٠–١٩٧٠، فالحركة الوطنية والحركة الديمقراطية –وهنا ليس الحديث عن حكم الدولة إنما على التوجهات الفكرية– حيث كانت الحركتان بعيدتين عن

الفكرة الدينية كمصدر من المصادر الأساسية لكل من التفكير الوطني والديمقراطي. ولكن يجب التأكيد على أن هناك فرقا بين علمانية وعلمانية؛ فعلى سبيل المثال نجد أن الوفد -في الفترة بين ٢٠-١٩٢٥ وهي فترة سعد زغلول الذي توفي ١٩٢٧- قد هاجم كتاب علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم- صدر ١٩٢٥)، فالمذكّرات التي كتبت كتأريخ لتلك الفترة تؤكد أن سعد زغلول لم يكن ضد فكرة عبد الرازق سياسيًا ولكن ضد الفكرة نفسها. ولم يرحب الوفد بكتاب "في الشعر الجاهلي- ١٩٢٦" لطه حسين. أما من أرخ لحياة النحاس باشا فيذكر أنه عندما أتى لمصر أول مرة ذهب به أبوه من محطة القطار إلى مسجد سيدنا الحسين؛ ونتيجة لذلك نجد أن مصطفى النحاس كان إذا مرّ بأزمة ذهب للصلاة في مسجد الحسين، وذلك على الرغم من المثال الآخر المقابل: أنه عندما كتب أحمد حسين شعار (الله- الوطن- الملك) تساءل النحاس عن سبب وضع كلمة (الله) في شعار سياسي.

وعند النظر إلى المثال السابق سنجد أن فكر النحاس هو منع استخدام الدين كأداة للتعبئة، كما كان يفعل الملك ضد حركة الوفد وضد الحركة الوطنية، وكانت النخبة المتحالفة مع الملك تستخدم الدين كوسيلة لمعارضة الوفد. وثمة أمثلة أخرى من هذا القبيل. وإذا ما كان حكم الوفد علمانيا فإنما يجب قياس علمانيته على ذلك المقياس وذلك لأن العلمانية تختلف. والمقصود أنه عند الحديث عن **مستوى العلمانية أو مستوى الوطنية** يجب تحديد المعايير والنسب التي يمكن قياسهما بها، فهناك علمانية معادية للإسلام، وهناك نوع غير عدائي للإسلام، ويجب أخذ ذلك في الاعتبار عند النظر إلى وضع ثورة ١٩١٩ بكليتها. **والسؤال هو كيف يمكن نحدد مجالات التوافق من أجل خلق تيار أساسي؟**

وبالنسبة للعنصر الخارجي في ثورة ١٩١٩، فقد أثرت مبادئ ويلسون في مصر عندما أعلنها، وعندما ذهب الوفد إلى مؤتمر باريس للسلام من أجل الحديث عن استقلال مصر، أنكروه وتم الوقوف بجانب انجلترا؛ وبذلك فقدنا كل تأييد عالمي لحركة الاستقلال المصرية. وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الثورة بنفس الشكل والحدة والزخم. فالعنصر الخارجي ساعد على إشعال شرارة الثورة (مبادئ ويلسون) إلا أنه لم يكن عنصرا أساسيا في استمرارها، فلم يكن لثورة ١٩ دعم عالمي مثل الذي حصل عليه عبد الناصر مثلا مع حركة عدم الانحياز وحركات التحرر.

وقد أشار أ.فهمي هويدي، إلى أن ثورة ١٩١٩ كانت بالأساس ثورة ضد المحتل الأجنبي، أما لاحقًا وما بعد ١٩٥٢ للآن فنقول بحاجة المجتمع لثورة ضد "المحتل الوطني"، وأن الأول يبدو أسهل من الثاني، لأن الإجماع الوطني ضد المحتل الأجنبي أسهل كثيرًا من الإجماع حول المحتل الوطني، وإذا ما قارنا ثورتي ١٩ و٥٢؛ فالأولى دعمت وحققت هدفي: الجلاء والديمقراطية، هذا بالإضافة إلى إنها أحيت الوعي المصري... أما الأخيرة (١٩٥٢) فقد حققت جلاء المستعمر كاملاً، لكنها قضت تمامًا على الديمقراطية ليس على الصعيد المصري فقط، بل كان له تداعياته على المنطقة بأكملها، لنتساءل: **ماذا تبقى لنا من ثورة ١٩١٩ الآن؟** خاصة مع إمعان السلطة في آليات إضعاف المجتمع والاستخفاف به (قمعًا وقانونًا وإفقارًا...) إلى أن فقد المجتمع حصانته وحيويته!

إنه قد غلب على الطابع الفكري والسياسي المصري وقت ثورة ١٩١٩ فكرة "التغريب"بمعني الانبهار بالغرب، أكثر من كونه طابع "علمنة" حيث لم يتضح ذلك الطابع في ذلك الوقت وإنما بدأ لاحقا، وبالنسبة للسياق الدولي والعامل الخارجي رأى **أ.فهمي هويدي** فقد كان له دور مهم في إثارة واندلاع ثورة ١٩١٩، حيث أن خرائط العالم في ١٩١٩ ساعدت في تأجيج الثورة، خاصة مع تطلعات الشعوب المختلفة للاستقلال والحكم الذاتي، فإعلان الرئيس الأمريكي وقتها ودور ويلسون للمبادئ الشهيرة عززت توق الشعوب للتحرر، حتى إن صورًا لتظاهرات الثورة أبرزت كيف حمل بعض المتظاهرين ساعتها العلم الأمريكي.

ورأى د.مازن النجار أن لقد نجحت ثورة ١٩١٩ في إحداث زخم ودفع استمر أثره لنحو ٤٠ عامًا بعدها. ولم تكن فكرة الوطنية من بدائع صنائع ثورة ١٩١٩ فالتحليل البنيوي لتلك الفترة في مصر يعكس أولوية "ثابت الوطنية ضد المحتل الإنجليزي"،

فضلاً عن انتشار فكرة "الوطنية" كمنطلق لغالب –إن لم يكن كل– الحركات النضالية والفكرية عبر العالم العربي، حتى وإن كان أصحابها أو قادتها إسلاميين (**مثال: أ.عبد العزيز الثعالبي في تونس مثلاً، وورثة المهدي في السودان، وغيرهم**). وهو ما يؤكد –بحسب **د.مازن**– أهمية مفهوم الوطنية كفكرة مركزية في هذا السياق. وأكد على أهمية دراسة دور "الوفد" في كسب ثقة الجموع من الشعب بمختلف طوائفه في هذه الفترة من ثورة ١٩ وحتى ١٩٥٢وجعلها ظهيرًا وسندًا شعبيًا له. ومن ناحية أخرى، كان لإلغاء الوقف في مصر مع نشأة الدولة الحديثة على يد محمد علي دور سلبي في إضعاف الأمة والمجتمع إزاء تغول الدولة والسلطة المركزية على عكس الحال إبان عصور الدولة الإسلامية، حيث كانت الدولة صغيرة والأمة أكبر من الدولة، فالتعليم والتجارة والزكاة والأوقاف والطب في يد الأمة (المجتمع) حيث كان يعزز من تمكين الأمة والنهوض بنفسها حضاريًا، وقد عبر العديد من المستشرقين عن حيوية المدينة الإسلامية ما قبل دولة محمد علي.

ينتقل أ/ محمد سيف الدولة إلى إلقاء الضوء على نقاط أخرى مهمه كذلك: بداية من أهمية مساهمة جميع التيارات الفكرية بمختلف مشاربها في الحركة الوطنية المصرية خلال قرن من ١٩١٩- ٢٠١٩، وأهمية بيان المشترك بين التيارات الفكرية العربية خاصة الأربعة الرئيسية منها: (القومي- الاشتراكي — الليبرالي — الإسلامي)، وخاصة بيان مواقفهم من القضايا الوطنية والقومية الكبرى ومنها الاستقلال والوحدة والديمقراطية... فهم أشبه بإخوة توائم، لكن ردة فعلهم تفسيرًا وعلاجًا للأزمات والقضايا فرّقتهم، واستغلت السلطة ذلك لشرذمتهم حتى آل الأمر للتوجه إلى اجتثاث أحدهم (التيار الإسلامي) حاليًا. يؤكد أ.سيف الدولة أنه من المهم الغوص في استخلاص دروس وعبر لترميم وإعادة بناء التيارات المختلفة، وإعادة صياغة خطاباتها الداخلية؛ على نحو يعيد بناء وعي كوادرها (خاصة الشباب) والحديث عن المشتركات الوطنية لا الفرقة والنقد.

يثمن أ.سيف الدولة فكرة "القرن" كوحدة تحليل مهمة لكنه يشير إلى أنها تمثل عبئًا، لأن ذلك القرن يشمل مراحل متعددة، والأهم تخصيص اهتمام لثورة ١٩١٩ من كافة جوانبها ودروسها، أما فكرة القرن والدراسات المعمقة لأبعاد قرن منذ ١٩١٩ خلال سلسلة أعداد من الفصلية؛ فيمكن تناولها مع **اقتراح تعديل بالنسبة لتحقيب المراحل: ١٩١٩- ١٩٥٢، ومن ١٩٥٢- ١٩٧٤ (حيث مفاوضات فض الاشتباك الأول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣)، ومن ١٩٧٤ الآن (حيث التبعية لإسرائيل وأمريكا في إطار مقتضيات معاهدة السلام ومنها مناورات النجم الساطع حاليًا)**.

في إطار أهمية مناقشة فكرة "الوطنية"، من المهم استدعاء مفهوم "الوطنية" كما يتصورها ويطرحها نخب الحركة الإسلامية ومفكروها؛ حيث يذكر أ.سيف الدولة ملاحظته قدرًا من الكراهية والمعاداة لمفهوم الوطنية في الفكر والحركة الإسلامية الحديثة، رغم حديث الأصول الإسلامية (ومنها القرآن الكريم) بشكل واضح عن أهمية "الديار"، وأهمية "فقه الديار" في التراث الإسلامي...

وأهمية استعادة الديمقراطية والاستقلال كأهداف وطنية، وفي هذا الإطار اقترح د.سيف الدولة دراسة مقارنة بين مفاوضات سعد زغلول مع الإنجليز ومفاوضات السادات مع إسرائيل، وبين معاهدة ١٩٣٦ ومعاهدة ١٩٧٩.

في إطار دراسة التجربة الناصرية، لابد من الوعي بأن مسألة اختزال عبد الناصر في موقفين هما: الصراع مع الإخوان، والقضاء على الديمقراطية، خطأ كبير، حيث مهم في المقابل بيان إسهاماته وكذا اسهامات التيار الناصري والقومي في مناهضة التبعية للولايات المتحدة مثلاً. لكن تغول السلطة حتى قضى النظام السياسي على مختلف القوى الوطنية من الرأسمالية الوطنية إلى الاشتراكيين واليسارين وصولاً للإسلاميين ممثلين وقتها في الإخوان، هو ما آل لما نحن فيه الآن.

ضرورة اهتمام العدد بدراسة تفسيرية حول أسباب الانبطاح المصري –ومن ورائه العربي– تجاه الخارج: هل السبب هو الحكم العسكري؟ وهل الاثنان وعشرون دولة عربية جميعها ذات حكم عسكري –ولعقود– كالحالة المصرية؟ إذن لعل المفسر عامل آخر؛

كالتجزئة القطرية (منذ سايكس بيكو) التي شرذمتنا إلى دويلات ودول لا يقوم أمنها القومي ولا يتحقق إلا بعوامل من خارج حدودها القطرية مما جعلها حتمًا تابعة للخارج.

الأمر الذي من شأنه أن يُشير قضية وفكرة محورية هي الوحدة كأهم القضايا السياسية والفكرية للأمة عبر قرن. مع استدعاء مفاهيم: الدولة القومية، الوطنية، الأمة الإسلامية، الأمة القومية (العروبة). وهو ما يثير بدوره مسألة الوطنية وهل هي حقًا -كما هو ذائع لدى البعض- مناهضة للإسلامية؟!

وجاءت مداخلة د.إبراهيم البيومي بعدة نقاط؛ حيث بدأها بتوضيح عدم عدائية الإسلامية للوطنية، فالوطن هو محل ارتباط الأبناء بما تركه الآباء، والوطن دائرة من دوائر الانتماء المتداخلة لحد التحاضن كما يشير عدة مفكرين إسلاميين (كالمستشار البشري مثلاً)، وحتى النصوص الأساسية للحركات الإسلامية لم تناهض الوطنية؛ بل على العكس أقرت بحب الأوطان ولكن مع تأكيد أن الإسلامية تستلزم عدم الاستعلاء على بقية الأمم والأوطان.

بيد أن ما تم من عمليات تزييف للوعي الجمعي عبر اعتبار أن الولاء للوطن لا يعلوه شيء، واختزاله في الموت على تراب البلد ومن أجلها فقط، هذا هو الخطأ الذي بثته نخب الدول القطرية وفصلتها عن الأمم والشعوب... والعجيب هو المفارقة في أنهم يعلموننا دومًا كراهية "سايكس بيكو" كمؤامرة دولية فتت أمتنا، فهل هم يعترفون بوحدة أمتنا وبما كانت عليه قبل سايكس بيكو من وحدة سياسية ومرجعية؟! نعم، الأمم سابقة على الدول، لكن الوطنية ليست مجرد تقديس الأرض.

الأمر الذي أكد عليه **د.إبراهيم غانم** هو أهمية دراسة لماذا تكرر "فشل الثورات المصرية الحديثة"؟ هل فشل الشعب المصري في أن يثور؟ ما العوامل وما العبر؟

أما أ.عايدة العزب موسى، فقد أشارت نقضتين مهمتين: محور دراسة القرن بدءً من الـ١٩١٩ مهمة؛ لكنها تأتي بعد إعطاء ثورة ١٩ حقها من الدراسة، وأهمية الرجوع ليوميات ثورة ١٩١٩ وتفسيرات أحداثها.

ليختم د.محمد عمارة بالتأكيد ابتداءً على أهمية رصد وتحليل يوميات الثورة ١٩١٩، مشيرًا لبعض المصادر المهمة غير المعروفة لكثير من الباحثين، ومنها كتاب الشيخ عبد الوهاب النجار: "الأيام الحمراء" والذي دوّن خلاله وقائع مهمة، كما عكس أهمية دور مختلف طوائف الشعب في ثورة ١٩١٩.

وأشار **د.عمارة** إلى أهمية رصد التحولات الفكرية في المجتمع المصري عبر قرن، ومنها هل ثورة ١٩١٩ ثورة علمانية؟ وبأي معنى؟ ثم ما حصل في ثلاثينيات القرن الـ٢٠ من بروز نسبي للتوجه الإسلامي -حتى بين عتاة مفكري العلمانية والحداثة كالعقاد وطه حسين وهيكل وغيرهم- على خلفية انتشار حركة التنصير في مصر حينها. وكذا التحولات الفكرية الأخرى في التيارات الفكرية بينها كما سبق وأشار د.محمد سيف الدولة.

وكذا نوّه **د.عمارة** بأهمية إبراز الجوانب المختلفة للأشخاص والقادة المهمين في مسار الحركة الوطنية المصرية من سعد زغلول، وصولاً للسادات الذي لا يغيب عن المتابع دوره في دعم الإسلاميين فكرًا وحركة، وحركة التشريع الإسلامي إبان عهده... أما فكرة كون السادات "برجماتيا" استطاع استغلال السياقات لكسب مؤيدين له من معارضي عبد الناصر وخصومه السياسيين فهذا صحيح وحقيقي.

هذا، وقد حفل اللقاء عبر المداخلات وعبر النقاشات والتعليقات عليها بعدد من اتجاهات النقاش، فضلاً عن المقترحات لتطوير الورقة الخلفية لمشروع سلسلة أعداد الفصلية عن ثورة ١٩١٩ ومآلاتها عبر قرن.

ثالثًا– مجمل اتجاهات النقاش:

دار النقاش في الحلقة حول نقاط ثمينة يمكن إجمالها فيما يلي:

١- حول طريقة دراسة ثورة ١٩ نفسها:

- أهمية إيلاء الثورة نفسها اهتماما بعدد مخصوص من السلسلة، وأهمية الرجوع ليوميات ثورة ١٩١٩ وتفسيرات أحداثها.

- أهمية القضايا المركزية: الوطنية (الاستقلال)، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وتوابعها والعوامل المؤثرة في صعودها وهبوطها.

- أهمية الزعامات البارزة – أهمية التنظيمات – أدوار الشعب والقوى الشعبية والدولة والجيش والعنصر الأجنبي. والأهمية الخاصة لتجربة الوفد في كسب الشعبية وتمثيل التيار الأساسي للوطنية المصرية.

- أهمية السياق التاريخي: ما قبلها من تمهيدات وما بعدها من مآلات.

- تساؤلات عن مناطق تبدو فارغة أو السياقات الفكرية والسياسية والدولية للثورة: الوحدة العربية، الإسلامية، الأثر الخارجي المتبادل للثورة: بين السياق الحافز للتحرر والسياق الحاجز. وقد حظيت ثورة ١٩ بسياق إقليمي وعالمي في قلبه فكرة "التحرر الوطني من الاستعمار".

٢- أهمية رصد التحولات الفكرية في المجتمع المصري عبر قرن، ومنها هل ثورة ١٩١٩ ثورة علمانية؟ وبأي معنى؟ ثم ما حصل في ثلاثينيات القرن الـ٢٠ من بروز نسبي للتوجه الإسلامي –حتى بين مفكري العلمانية والحداثة– على خلفية انتشار حركة التنصير في مصر حينها.

٣- أهمية بيان إسهام التيارات السياسية والفكرية المصرية كلها في المسار من ثورة ١٩ إلى اليوم وأن نبحث عن المشترك بينها (خاصة التيارات الأربعة الرئيسية: الإسلامي والليبرالي والاشتراكي والقومي)، ومواقعهم من السلطة ومواقفها هي منهم ومن العلاقات بينهم وكيف تمت عملية مبادلة الأدوار تاريخيًا بين التيارات المختلفة إزاء موقف السلطة من إحداها. المهم إذا هو تصحيح وإعادة صنع الوعي الحقيقي الجمعي (إعادة بناء الإجماع بتعبير د.عمارة، وإعادة بناء جذور التيار الرئيسي بتعبير المستشار البشري). ومن المهم استخلاص دروس لترميم وإعادة بناء التيارات المختلفة، وإعادة صياغة خطاباتها الداخلية؛ على نحو يعيد بناء وعي كوادرها (خاصة الشباب) والحديث عن المشتركات الوطنية لا الفرقة (بتعبير أ.محمد سيف الدولة).

٤- أهمية رصد تحولات المؤسسات المجتمعية (كالوقف مثلا) كان له أثره على التوازن بين قوتي الدولة والمجتمع، وأهمية تمكين المجتمع أمام تغول السلطة على النحو الذي يجهض محاولات التحرر.

٥- ثمة اختلافات طفيفة حول أوصاف الإسلامية والعلمانية والتغريب وقضايا الوحدة والإطار الذي نرى فيه مصر فكريا وسياسيا، والنظر إلى شخصيات وتكوينات في هذا القرن:

- فقد وقع اختلاف في توصيف نخب ثورة ١٩ بين الوطنية العلمانية لكن علمانية غير معادية للدين، أو كونها نخبا تغريبية لا علمانية.

- وخلاف آخر حول موقف التيار الإسلامي من مفهوم "الوطنية" بين قول بملاحظة قدر من الكراهية والمعاداة لمفهوم الوطنية في الفكر والحركة الإسلامية الحديثة، رغم حديث الأصول الإسلامية (ومنها القرآن الكريم) بشكل واضح عن أهمية "الديار"، وأهمية "فقه الديار" في التراث الإسلامي... وقول مقابل بعدم عدائية الإسلامية للوطنية، فالوطن دائرة من دوائر الانتماء المتداخلة لحد التحاضن كما يشير عدة مفكرين إسلاميين

(كالمستشار البشري مثلاً)، وحتى النصوص الأساسية للحركات الإسلامية لم تناهض الوطنية؛ بل على العكس أقرت بحب الأوطان ولكن مع تأكيد أن الإسلامية تستلزم عدم الاستعلاء على بقية الأمم والأوطان، وأن ما تم من تزييف للوعي الجمعي عبر اعتبار أن الولاء للوطن لا يعلوه شيء، واختزاله في الموت على تراب البلد ومن أجلها فقط، هذا هو الخطأ الذي بثته نخب الدول القطرية وفصلتها عن الأمم والشعوب.

- وثمة اختلاف نسبي ثالث ظهر بين الاستقلال والديمقراطية والعدالة لدى نظم ما بعد ١٩٥٢؛ فبدا اختلاف حول الموقف من تجربة عبد الناصر، بين قول بأن ثورة عبد الناصر ثورة وطنية بمعنى السياسة العامة والاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولكنها قضت على الديمقراطية تمامًا، وأزالت كل بذور لها في مصر، وكل مكاسبها ذهبت بنفس الطريقة التي حكم بها، وظللنا خمسين عامًا بهذا الشكل، وقول بأن مسألة اختزال عبد الناصر في موقفين هما: الصراع مع الإخوان، والقضاء على الديمقراطية، خطأ كبير، حيث مهم في المقابل بيان إسهاماته وكذا اسهامات التيار الناصري والقومي في مناهضة التبعية للولايات المتحدة مثلاً. لكن تغول السلطة حتى قضى النظام السياسي على مختلف القوى الوطنية من الرأسمالية الوطنية إلى الاشتراكيين واليساريين وصولاً للإسلاميين ممثلين وقتها في الإخوان، هو ما آل لما نحن فيه الآن.

- واختلاف رابع حول السادات بين قول عام بأنه حاد بالقضية الوطنية بعيدا عن مسارها بالتحول إلى التقارب مع إسرائيل منذ ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقول آخر عن دوره في دعم الإسلاميين فكرًا وحركة، وحركة التشريع الإسلامي إبان عهده... وكونه "برجماتيا" استطاع استغلال السياقات لكسب مؤيدين له من معارضي عبد الناصر وخصومه السياسيين.

٦- **السؤال الدائم والدائب: أين هذا كله مما نحن فيه؟ وماذا تبقى لنا من ثورة ١٩ اليوم؟**

- حول عبرة تاريخ ثورات مصر الحديثة والمعاصرة.

- هل نحن في ثورة ضد "محتل وطني"؟ وهل هذا أصعب من الثورة ضد "محتل أجنبي"؟ بين ثورة مجتمع وثورة ضد المجتمع (مفهوم الثورة المضادة للثورة؟؟).

- كيف يمكن تحقيق تيار رئيسي في ظل انعدام الحريات والديمقراطية التي تزيد من حالة انعدام الثقة وتروج التخوين المتبادل بين التيارات الفكرية الوطنية؟ إذن فكيف السبيل للانفكاك من هذه الدائرة المفرغة؟!

- وأهمية الخروج من جملة هذه الأعداد النوعية الخاصة من الفصلية بخلاصات حول إشكالية مهمة وأساسية؛ هي: طبيعة الثورات المصرية خلال العصر الحديث (القرن الـ١٩ و٢٠) ولماذا فشلت غالبها؟ وهل فشلت بالكلية؟ أم ثمة منجز لكل منها ربما يكون محدود الأثر عن أهدافها الكبرى؟ بينما حققت أمم غيرنا حول العالم نجاحات وإنجازات تنموية ونهضوية، بينما تظل مصر -قلب ومركز العالم العربي والإسلامي- محط الاستهداف والاستضعاف؟

في الختام تلخص د.نادية مصطفى: النقاط الأساسية التي خرجنا بها وتحسن من الورقة الأساسية على النحو الآتي:

(١) فالهدف الأساسي من الأعداد الأربعة ليس دراسة الفترات المختلفة من التاريخ المصري (فترة السادات- فترة مبارك...)، ولكن دراسة نقاط الانتقال في القضايا الأساسية الوطنية مثل: الاستقلال، الوطنية، العلمانية، الإسلامية، العلاقات المدنية-العسكرية، العلاقات العلمانية-الإسلامية، أثر البيئة الدولية، العلاقة بين الدين وبين السياسة، أشخاص وأحزاب، الهياكل الاجتماعية السياسية والاقتصادية الداخلية، التنظيمات المدنية، العلاقة بين العروبة والإسلام، العلاقة بين المجتمع والدولة، العدالة الاجتماعية، وفي قلب هذه المفاهيم المختلف

حولها بمرور الوقت، الإشكالية الأساسية للعلاقة ما بين الاستقلال الوطني والمزيدات حوله من جهة، والديمقراطية من جهة ثانية، والعدالة الاجتماعية من الجهة الثالثة، والاقترابات التي طرحت حوله هذه الثلاثية، ما بين مرجح للاستقلال، ومرجح للديمقراطية، ومتحدث عن العلاقة بين الديمقراطية والوطنية، **ويجب أن نضيف العناية بالعدالة الاجتماعية**.

فاتضحت التوجهات حول هذه القضايا، خاصة ما يتصل بدرجة الإسلامية مقارنة بدرجة العلمانية؛ وصولا إلى التساؤل: **هل كانت ثورة ١٩١٩ منزوعة الوسم الإسلامي؟ وهل هي علمانية؟ وذلك على الرغم من أن الشائع حولها إنها ثورة شعبية وطنية تضم كافة التيارات؟**

(٢) النقطة الأخرى الأساسية، هي: لمن الخطاب في هذا العدد من قضايا ونظرات؟ فهو خطاب جامع لا يمكن الانحياز لاتجاه على حساب اتجاه في عرض الموضوعات (خاصة من خلال تجميع ما كتب في الدراسات المتنوعة التي كتبت في الموضوعات محل النقاش).

(٣) وهناك إشكالية مهمة مطروحة؛ وهي طبيعة الثورات في المنطقة في القرنين الأخيرين على الأقل: هل هي ثورة واحدة ذات مراحل فنقول إنها لم تحدث تغييرًا.. ولماذا؟ هل فشلت.. ولماذا؟ فما المآل الآن في قضايا الوطنية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية؟

(٤) والقضية الأخيرة في غاية الأهمية: فهل نحن نتحدث في إطار دول قطرية ضيقة أم في أطر أوسع.. ما يطرح إشكالية العلاقة بين الوطن والدولة، والوطن والأمة؟ فالوضع الراهن يؤكد أنه لا يوجد أوطان أو دول أو أمة، فالهدف أن يتضح هذا المسار في التطور وأسبابه، أكثر من التركيز على النظم السياسية كنظام عبد الناصر أو نظام السادات. لكن هذه النظم بهذه الشخصيات ساعدت في هذا المسار، فضلًا عن تأثير البيئة الدولية، فالأخيرة متغيرة وضغوطها في غاية الشدة لدرجة تدفعنا للتساؤل: ما الفارق بين منطقتنا خلال مائتي عام لم نتمكن من النهضة وبين مناطق أخرى منها على سبيل المثال أمريكا اللاتينية في تحولها من الانقلابات العسكرية إلى الديمقراطية، والنزاع بين اليسار واليمين حتى ولو بتدخلات خارجية، ومثل منطقة أخرى وهي شرق أوروبا ومثل إيران وتركيا.. جميعهم حققوا نهضة في عمليات التغيير المختلفة.

إذن، فلماذا لم تستطع المنطقة العربية عبر القرن المدروس أن تحقق هذا؟ هل هذا لأنها قلب الإسلام؟ أم لاعتبارات جيوستراتيجية كموقعها والبترول وخلافه، أم لوجود إسرائيل؟

هذه هي الرؤية التي نرغب في تقديمها، وكل قضية مما سبق لها رؤى ذائعة وشائعة ورؤى مشوهة للوعي والإدراك، وهناك رؤى أخرى يجب إعادة طرحها لمواجهة هذه الحالة من الإدراك العام المتدني والمشوه الذي يستند إليه الاستبداد وسياسات التبعية وعدم التغيير على الإطلاق.

*****



مصر من ثورة إلى ثورة: قراءة في أعمال مركز الحضارة

مروة يوسف(*)

مقدمة:

كانت مصر في بؤرة اهتمام مركز الحضارة للدراسات والبحوث(١٩٩٧-.....) في أنشطته المختلفة، تاريخها وواقعها ومستقبلها، فكرها وسياساتها ومجتمعها واقتصادها، سواء في أعمال خاصة بمصر، أو أعمال أوسع كان لمصر منها موقع القلب والمركز، لذلك قام المركز بالعديد من الفاعليات وأصدر العديد من الإصدارات التي عنيت بالشأن المصري وتطورات قضاياه وأحداثه.

فلقد عنيت حولية "أمتي في العالم" بقضايا مصر عبر القرن العشرين وبالأخص في منتهاه وبداية القرن الحادي والعشرين حيث بدأ إصدار الحولية عقب نشأة المركز بعام واحد ١٩٩٧/١٩٩٨، وهي بالأساس تبحث في الروابط بين قضايا الأمة المحيطة بالتفاعلات فيما بين مكوناتها وبعضها البعض، وبينها وبين القوى الأخرى في العالم.

واشتملت موسوعة "الأمة في قرن"، وهي عدد خاص من حولية "أمتي في العالم"، صدر عام ٢٠٠٠ كبداية لقرن جديد، على رؤية كلية شاملة لتطور حال الأمة المسلمة في المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية وجزء خاص عن مصر، عبر القرن العشرين كقاعدة ومنطلق لتحديد مآل الواقع ولتحديد أجندة بحثية لأهم القضايا والمحاور التي اهتمَّ بها المركز بعد ذلك.

واستكمل المركز أعماله عن طريق إصدار العديد من الكتب التي تناولت العديد من الموضوعات المتعلِّقة بالأمة الإسلامية بشكل عام ومصر بشكل خاص، بالإضافة إلى دورية "قضايا ونظرات" وهي فصلية إلكترونية بدأ المركز إصدارها في مارس ٢٠١٦، وتهدف إلى تجديد الوعي بقضايا العالم الإسلامي وفي قلبها مصر، ناهيك عن إصدارات مراكز أخرى ارتبطت مع المركز بوشائج التعاون، من خلال رئاسة مشتركة أو أنشطة مشتركة[١].

وتتناول هذه الورقة قراءة في أعمال مركز الحضارة للدراسات والبحوث عن مصر من خلال ثلاثة محاور: الأول- مقتبل القرن العشرين في محيط ثورة ١٩١٩، الثاني- ما بين ثورة ١٩ وثورة يناير ٢٠١١: ما بين الإصلاح

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) ارتبط مركز الحضارة للدراسات والبحوث مع كلٍّ من مركز البحوث والدراسات السياسية، ومركز الدراسات الحضارية والثقافية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ومن ضمن الأعمال المشتركة ما يلي:

د. نادية محمود مصطفى، د. زينب عبد العظيم (تحرير)، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣).

د. هبة رؤوف، د. علا أبو زيد (تحرير)، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر لمركز البحوث والدراسات السياسية (٢١ – ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣)، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥).

د. سيف الدين عبد الفتاح (إعداد وتقديم)، أسامة مجاهد (مراجعة وتحرير)، التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل (أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥)، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٦).

د. سيف الدين عبد الفتاح، د. نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، مدحت ماهر (مراجعة وتحرير)، مصر والعالم: رؤى متنوعة وخبرات متعددة في العلاقة بين الديني والمدني والسياسي، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ومكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧).

د. نادية محمود مصطفى، د. إبراهيم البيومي غانم (تحرير)، حالة تجديد الخطاب الديني في مصر، (جامعة القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية ٢٠٠٧).

د. نادية محمود مصطفى (تحرير)، التربية المدنية وعملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨٠-٢٠٠٥، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٧).

والديمقراطية والاستقلال، الثالث- ثورة يناير ومآلات قرن من الزمان.

أولًا- مقتبل القرن العشرين في محيط ثورة ١٩١٩: تاريخ وجدالات

بقراءة أعمال المركز عن بداية القرن العشرين سواء في القضايا التي اشتعلت في تلك الفترة أو رؤى المفكرين عنها، نجد أن التاريخ حاز مساحة كبرى من دراسات المركز سواء من حيث المنهج أو من حيث الأهمية، لأن التاريخ غنيٌّ بالدلالات والدروس التي تساعد على تعميق فهم جذور ومشاكل وأوضاع حديثة وحاضرة، ومن ثمَّ يساعد أيضًا على تعميق الفهم لإمكانيات التغيير وقيوده وضوابطه، ومن حيث منهج قراءة التاريخ، فهناك شقَّين: الأول- هو إنهاء حالة التحيُّز العلمية من أجل الوصول إلى الذاتية البينيَّة وهي نقل المعرفة بين شخصين، ولكن مع قدرة الطرفين على فهم ودراسة الظاهرة والقدرة على مقارنة النتائج، والشق الثاني- هو كيفية قراءة الوثائق الغربية بنظرة موضوعية لا تجعل الباحث يتبنَّى وجهة نظر الوثيقة بقدر ما يستنتج منها حقائق ووقائع تاريخية عاصرتها المنطقة العربية وفي مركزها مصر. وذلك كما توضِّحه كلٌّ من دراستي د. نادية مصطفى "الدولة العثمانية: أبعاد التحيز في دراسات النظام الدولي وفي دراسات التاريخ الإسلامي"[(١)]، ودراسة د. وجيه الكوثراني "الصراع الإنجليزي–الفرنسي على مصير الشرق العربي.. من مسألة الاتحاد المصري–السوري إلى مسألة الخلافة: دراسة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية (١٩١٢-١٩١٥)"[(٢)].

وفيما يتعلَّق بالموضوعات الواجب دراستها، فحازت دراسة الدولة العثمانية ونهايتها على مكانه في دراسات المركز وذلك لمعرفة الإشكاليات التي واجهت المنطقة العربية وفي قلبها مصر أثناء تلك الفترة ليس على المستوى الداخلي فقط بل على المستوى الخارجي أيضًا، وتأثيره في الداخل من حيث تغيير الخرائط الجغرافية والفكرية، هذا بالإضافة إلى أن نهاية الدولة العثمانية حدَّدت أهم الإشكاليات التي واجهت العالم الإسلامي بأكمله، وهي حدود العلاقة بين سبل الإصلاح التي لا تلغي الذاتية الإسلامية، وتكون مستندة إلى أُسس النظام الإسلامي وبأساليبه، وبين ضغوط الإطار النُّظمي الدولي القائم وما تفرضه من قيود على مثل هذه السبل من الإصلاح. ومن جانب آخر كيفية تشكيل القرن من قبل الإرادة الاستعمارية على مستويين: الأول- القضاء على الدولة العثمانية، والثاني- كيفية السيطرة على أقطار الوطن العربي على الأصعدة السياسية والثقافية.

وكيف تمَّ هذا التشكيل الجغرافي بعد تحويل كيفية النظر حول قضايا الخلافة والجهاد والقيم المؤسسة لهما ومناسباتهما للعصر الحالي، ليتم إعادة تشكيل المنطقة بعدة اتفاقيات منها سايكس-بيكو ووعد بلفور، لتظل تلك الاتفاقيات والرؤى المؤسِّسة لها هي المتحكِّم الأساسي في المنطقة على مدار قرن من الزمن، سواء على المستوى السياسي أو الثقافي أو الفكري، وهي في هذا الإطار تشكِّل ما يمكن تسميته بالقضية المصرية التي جاءت ثورة ١٩١٩ -بعد هزيمة الدولة العثمانية وانكشاف الرؤى الاستعمارية للمنطقة العربية- لتنقلها نقلة جديدة.

ليتَّضح أن مقتبل القرن العشرين حمل العديد من القضايا والإشكاليات التي ما زالت تؤثر في الحاضر حتي بعد انتهاء القرن بما يقرب من عشرين عامًا، بالإضافة إلى أن مقتبل القرن العشرين لم يشكِّل فقط خريطة الأقطار المقسمة للوطن العربي باتفاقية سايكس-بيكو؛ ولكن

---

(١) د. نادية محمود مصطفى، الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي، (في): د. عبد الوهاب المسيري (تحرير)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، أعمال الندوة التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين المصرية، القاهرة في ١٩ – ٢١ فبراير ١٩٩٢، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤).

(٢) د. وجيه الكوثراني، الصراع الإنجليزي–الفرنسي على مصير الشرق العربي: من مسألة الاتحاد المصري–السوري إلى مسألة الخلافة دراسة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية (١٩١٢–١٩١٥)، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (تحرير)، الأمة في قرن، عدد خاص من حولية "أمتي في العالم"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢) الكتاب الثالث.

شكَّل أيضًا الجدالات الفكرية التي شهدها القرن، حيث عكست تلك الجدالات ما حمله هذا القرن من أحداث خارجية وداخلية وتحولات وإحباطات، كما وضحتها دراسة د. عماد شاهين "حوارات الأمة في قرن: دراسة حالة مصر"[(١)].

فهذه الدراسة بيَّنت أن السجال الفكري على مدار قرن بين التيارات المصرية المختلفة حول قضايا ثابتة بحكم مركزيَّتها وأهميتها للمجتمع المصري، متغيِّرة بتغيُّر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعاقب الأجيال ومن تلك القضايا الناتجة عن إعادة التشكيل السابقة: الهوية والانتماء والنظام السياسي، ومصدر القيم وعلاقة الدين بالسياسة.

ويتَّضح من خلال هذا السجال تأثير السياقات السياسية والاقتصادية التي شكَّلت القرن الماضي، وبالتالي أدَّت إلى تشكيل الحوارات خلاله، ومن هذه الحوارات والجدالات: التقليد والمعاصرة، والتعليم والثقافة، وفصل الدين والدولة، فتلك الحوارات مازالت محلًّا للخلاف، بالإضافة إلى أنها تركِّز على ما يمكن وصفه بأُسُسٍ وأصول وثوابت المجتمعات العربية بشكل خاص.

وأثر السجال الفكري حول ثوابت المجتمع في الرؤى والأفكار المتَّصلة بمؤسَّسات الوطن، ومنها الأزهر؛ الذي طالب طرف في تلك الجدالات بتقليص دوره لاعتبار أنه لا يجوز للمؤسسات الدينية أن تتدخل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث كان التركيز نتيجة الجدالات الفكرية على إصلاح الأزهر وتقليص دوره على الرغم من كونه أهم المؤسسات الدينية والثقافية والعلمية على مستوى العالم الإسلامي، فعلى مدار قرن نجد كيفية تأثير ذلك السجال الفكري عليه بدعوى إصلاح الأزهر، وهذا بالإضافة إلى كونه أحد المحركات الأساسية لثوابت المجتمع سابقة الذكر؛ ممَّا أدَّى إلى سعي السلطة للتقليص من أدواره ومساحاته، بالإضافة إلى تقليص استقلاله، سواء كان المادي أو العلمي وتحجيم دوره عن طريق القوانين المختلفة التي صدرت، والتي كان من أهمِّها قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

والطرف الآخر كان يذهب لتقوية الأزهر لكونه مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وتقويته في علاقة طردية مع تقوية المجتمع أمام السلطة المتغوِّلة على مساحات المجتمع في المجال العام، وهذا الجدال وحالة الأزهر المتدهور خلال القرن الماضي تتَّضح في دراسة د. ماجدة صالح "الأزهر في قرن"[(٢)].

ونجد أن دراسات المركز حول مقتبل القرن العشرين كانت قليلة وركَّزت على الأبعاد الثقافية والسياسية لما يمكن تسميته بالرغبة في اتباع الغرب كنموذج للتحديث، وصعود الجدل بين الموروث والحداثة، وأيهما الأقرب إلى التطبيق في مصر للخروج من الأزمات الناتجة عن عصور التدهور؛ هذا بالإضافة إلى تغيير موازين القوى العالمية، ليظهر من خلال الدراسات القليلة كل من أهمية التاريخ ودوره في الحاضر، والسجالات الفكرية التي دارت خلال القرن الماضي بالإضافة إلى تغليب الجانب الإسلامي في رؤية المركز كما يتَّضح من دارسة الأزهر دون الكنيسة.

ثانيًا- ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة٢٠١١: ما بين الإصلاح والديمقراطية وبين الاستقلال

أما فيما يتعلَّق بقراءة أعمال المركز بين الثورتين نجد أنه ما زال التاريخ محل الاهتمام، وذلك لأنه المحك الأساسي والموضع الأول لفهم الحاضر وإشكالياته، كما اتَّضح في المرحلة السابقة، حيث ظهرت في مقتبل القرن بداية الإرهاصات للحديث عن الإطار المرجعي للمجتمع وسياساته، وما زال النقاش يدور حولهما حتى الآن، هذا

(١) د. عماد الدين شاهين، حوارات الأمة في قرن: دراسة حالة مصر، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (تحرير)، الأمة في قرن، عدد خاص من حولية "أمتي في العالم"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢)، الكتاب الثاني.

(٢) د.ماجدة صالح، الأزهر في قرن، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (تحرير)، الأمة في قرن، عدد خاص من حولية "أمتي في العالم"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢)، الكتاب الرابع.

بالإضافة إلى السياق النظمي والتاريخي العام الذي شكل بشكل أو بآخر الوضع الحالي لمصر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وشكل مقتبل القرن أيضًا جغرافية الأوطان فبناء على اتفاقية سايكس-بيكو تم إنشاء الدول الوطنية العربية ومصر بشكلها الحالي، ليظهر نتيجة هذا التشكيل العديد من الإشكاليات الفكرية ومن ضمنها، دور الإسلام في الحياة السياسية سواء باعتباره أداة للقيادة لتحقيق الشرعية الداخلية أو من جانب السياسة الخارجية من حيث تناقض المصالح القومية مع الروابط الإسلامية، هذا بالإضافة إلى حصر دور الإسلام في الجوانب الثقافية والروحية فقط دون الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن جانب آخر، ظهور أحد أهم إشكالياتنا الحالية، ألا وهي أزمة الهوية للمجتمع بين الإسلامية والعلمانية والاستقطاب بينهما والجدال حولهما، بالإضافة إلى الجماعة الوطنية المرغوب بها لحل إشكاليَّتي الاستقلال والديمقراطية اللتين كانتا مطروحتين وما زالتا قيد النقاش حتى الآن، حيث كان وما زال التدخل الخارجي في الداخل مؤثرًا للغاية على نحو نال من الذات الحضارية المصرية والجماعة الوطنية.

وحاول العديد من المفكرين التعامل مع هذا الوضع والخروج منه بخطط إصلاحية، ومنهم المفكر الإصلاحي محمد عبده حيث كانت رؤيته توضح التعقيد والتشابك بين الداخل والخارج وبين الثقافي والسياسي وبين الديني والتربوي والتعليمي والسياسي، حيث بدأ في وقته ظهور خطط الإصلاح والتغيير الآتي من الخارج، ففي النهاية المبدأ الذي يجب التأكيد عليه هاهنا هو أنه لا إصلاح رشيد في ظل سلطة احتلال أو في ظل نظام يقود إلى الفساد والتدهور، حسب رؤية دراسات المركز.

لتواجه مصر طوال القرن العشرين معضلة أساسية؛ وهي: هل يمكن الفصل بين أبعاد الإصلاح الفكرية والسياسية، وهل يمكن أن تتم عملية الإصلاح في ظلِّ نظام استبداد داخلي وخارجي؟ ولتكون قضايا الإصلاح في قلب القضايا المصرية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أو بالنسبة لكيفيَّته وآليَّاته وسياساته المختلفة. وذلك كما يتضح من دراستين -تتعلقان بالرؤية الكلية لقضية الإصلاح- لـد. نادية مصطفى، الأولى حول "الإسلام والسياسة الخارجية المصرية: دراسة في نمط العلاقة وتفسيرها وتقويمها"[(١)]، والثانية عن "العلاقات الدولية للأمة الإسلامية في منظومة فكر الإمام محمد عبده وحركته"[(٢)]، هذا بالإضافة إلى دورة التثقيف الحضاري الثالثة[(٣)]، وهي من الدورات التي عقدها المركز في الفترة بين ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٢.

وظل الإصلاح وإشكالياته وكيفيته محلَّ اهتمام المركز، حيث طرح السؤال عن نوعية الإصلاح المطلوب تنفيذها في مصر؟ وهل الرؤية الغربية للإصلاح في مصر هي الحل؟ إذ إنه لا يمكن إسقاط الخصوصية الثقافية من قضايا الإصلاح، فخطة الإصلاح القادمة من الخارج -دون مراعاة للخصوصية الثقافية- لا تتناسب مع الواقع المصري، وذلك لأن التدخل الخارجي في العملية الإصلاحية يتجاهل البعد الثقافي ونتائجه، ويتجاهل موضع الدين والهوية، فكما قال المستشار طارق البشري "الإصلاح صناعة محلية"، ونتيجة لذلك فقد ظل موضع الدين والهوية من السجالات بين الأطر المرجعية المختلفة (إسلامي/علماني) جزءًا أساسيًّا

---

(١) د. نادية محمود مصطفى، الإسلام والسياسة الخارجية المصرية: دراسة في نمط العلاقة وتفسيرها وتقويمها، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (تحرير)، الأمة في قرن، عدد خاص من حولية "أمتي في العالم"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢)، الكتاب الثالث.

(٢) د.نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية للأمة الإسلامية في منظومة فكر الإمام محمد عبده وحركته، (في): إبراهيم البيومي غانم، وصلاح الدين الجوهري (تحرير)، أعمال مؤتمر "الإمام محمد عبده.. مئة عام على رحيله"، (مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع دار الكتاب المصري بالقاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ٢٠٠٨).

(٣) دورة التثقيف الحضاري الثالثة "من أجل بناء الذات الحضارية ووعي الجماعة الوطنية"، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ومركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢-٦/٩/٢٠٠٧)، التقرير الختامي للدورة متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/S١YtYD

من النقاش حول الإصلاح، تلك الإشكاليات كما اتَّضح من الفترة السابقة التي ظهرت نتيجة السياقات في مقتبل القرن.

لذلك نجد أنه في الفترة بين الثورتين ١٩١٩-٢٥ يناير ٢٠١١ ظلَّ الإصلاح هو القضية الأساسية سواء كان الإصلاح السياسي المتمثِّل في الديمقراطية أو الإصلاح الاقتصادي المتمثِّل في النمو والنهضة، إلا أن تطبيقاته تمثَّلت في الانفتاح الذي طُبِّقَ في أوائل الثمانينيات أو بداية التسعينيات مع تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وظهرت العديد من الدراسات حول مجالات الإصلاح المطلوبة، وكان أحد اهتمامات دراسات المركز هو مجال العمل الأهلي باعتباره نوعًا من أنواع التفاعلات عبر القومية والذي قد يتيح الخروج من ضيق الأقطار الوطنية لسعة الأمة الإسلامية، وهي محل الاهتمام الأساسي بالمركز.

ومن جانب آخر، فإن العمل الأهلي كان أحد أوجه العلاقة بين المجتمع والدولة، خاصة في السياقات الثقافية والسياسة السائدة، لذلك فإن تقوية العمل الأهلي يعني بالتبعية تقوية المجتمع، لذلك حاولت الحكومات وخاصة الحكومة المصرية السيطرة عليه لتقليل دور المجتمع من خلال القوانين المختلفة.

وبالتالي لا يمكن أن نغفل أن الإصلاح بشقَّيه السياسي والاقتصادي ومستوياته، كان الحديث الأهم في عهد مبارك، سواء من قبل الدولة أو من قبل المعارضة، فمع نهاية القرن العشرين ومع بداية القرن الجديد (الألفية الثانية) اتَّضحت الأزمات الكبرى التي تعاني منها مصر على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لم تكن إشكالية الإصلاح في عهد مبارك تتعلَّق بالشأن الداخلي فقط، ولكن أيضًا السياسة الخارجية ودور مصر الإقليمي الذي كان في تراجُع مستمر، واتَّضح ذلك التراجع في الأزمات التي مرَّت في المنطقة العربية، مثل الاحتلال الأمريكي للعراق أو العدوان المتتالي من إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وخاصة غزة.

وذلك كما يتضح من دراسات المركز التي تركَّزت حول الإصلاح بشقَّيْه ومستوياته المختلفة، ومنها: حول الخصوصية الثقافية دراسة د. نادية مصطفى "الخصوصية الثقافية في خطابات الإصلاح وسياساته في مصر: الخريطة والإشكاليات"[١]، وحول العمل الأهلي دراسة أ. هشام جعفر "إشكالات التفاعلات عبر القومية للعمل الأهلي في مصر"[٢]، ودراسة د. حسنين توفيق حول "مصر بين الإصلاح وبدائله: الواقع والمستقبل"[٣]، ودراسة د. طلال العتريسي المقارنة حول "مصر وسوريا بين التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي"[٤]، وأخيرًا دراسة أحمد أبو المجد "الموقف المصري: الخطابات والممارسة"[٥]، التي تدور حول الموقف المصري من العدوان على غزة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ثالثًا- ثورة يناير ومآلات قرن من الزمان: أزمات متكررة

انتهى القرن العشرين بثورة مصرية جديدة كرفض لأساليب "الإصلاح" الفاشلة التي حاولتها الأنظمة طوال

(١) د. نادية محمود مصطفى: الخصوصية الثقافية في خطابات الإصلاح وسياساته في مصر: الخريطة والإشكاليات، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، حولية "أمتي في العالم"، العدد السابع: الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٦).

(٢) هشام جعفر، إشكالات التفاعلات عبر القومية للعمل الأهلي في مصر، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، حولية "أمتي في العالم"، العدد الثاني، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠).

(٣) د. حسنين توفيق، مصر بين الإصلاح وبدائله: الواقع والمستقبل، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، حولية "أمتي في العالم"، العدد السابع، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٧).

(٤) د. طلال العتريسي، مصر وسوريا بين التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، حولية "أمتي في العالم"، العدد السادس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٥).

(٥) أحمد أبو المجد، الموقف المصري: الخطابات والممارسة، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، حولية "أمتي في العالم"، العدد التاسع، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٩).

قرن، كتعبير عن رفض استبداد فُرض، لتطالب بأهم مطالب ظلَّ الشعب المصري يطالب بها طوال قرن: الديمقراطية، الاستقلال، العدالة الاجتماعية، تحسين الأحوال المعيشية. انضم للثورة كل فئات الشعب وشكلت خلال ذروتها – ثمانية عشر يومًا حتى خلع مبارك– أحد أهم النماذج الحضارية والقيمية، ليتم طرح سؤال في غاية الأهمية: كيف يتم التغيير في فترة ما بعد الثورة؟

انتقلت مصر بالثورة إلى مرحلة جديدة في تاريخها، سواء على المستوى الداخلي والإقليمي والعالمي، وأصبح المجتمع أكثر وعيًا بالإشكاليات وترابطها وتشابكها وتعقيداتها الحالية، حيث اتَّضح حجم الفساد والاستبداد المتغلغل داخل أجهزة الدولة المصرية، ومن جانب آخر، ظهرت الرغبة في الإصلاح الجذري –خاصة السياسي– فزاد دور الأحزاب وتم إنشاء أحزاب جديدة انضمَّ لها العديد من الشباب رغبة في التغيير، وانفتح المجال العام المغلق منذ ستين عامًا في مصر، خاصة أن الشباب كان المحرك الأساسي للثورة، لذلك بدوا محركًا أساسيًّا في الفترة التالية من حيث إنشاء المبادرات والأحزاب والدفع باتجاه التغيير.

ومن جانب آخر، زاد إعداد كل من الدراسات والمؤتمرات الأكاديمية والسياسية، التي تطالب بالتغيير وذلك من أجل تمكين الثورة، وانصبَّ اهتمام مركز الحضارة عبر الثورة المصرية على الإصلاح المطلوب وكيفيته، وذلك في عدَّة ملفات، ومنها: استعادة لحمة الجماعة الوطنية، إدارة الاختلاف السياسي والمجتمعي، مكافحة الفساد داخل الدولة والمجتمع، تمكين الشباب، استثمار الخارج وتحصين الداخل.

مع زيادة حجم الفساد والقضايا التي يجب إصلاحها إصلاحًا جذريًّا، بدأت الأسئلة حول أولويات الإصلاح في الوقت اللاحق للثورة، وعبَّر المركز عن أولويات الإصلاح المؤسَّسي في ستة ملفات أساسية، هي: الإعلام، والبرلمان، والشرطة، ومكافحة الفساد، والعمل الأهلي، والمحليات.

لتظهر في الفترة اللاحقة للثورة الإشكاليات الحقيقة القديمة الجديدة التي تواجه مصر وعلى رأسها إشكاليات الهوية والمرجعية والجماعة الوطنية المنشودة، فكما سبق الذكر، تشكَّلت تلك الإشكاليات في مقتبل القرن، وبدأت مصر قرنها الجديد، وثورتها الشابة التي بدأت بعد ما يقرب من مئة عام على ثورة ١٩١٩ بنفس الإشكاليات، تلك الإشكاليات التي ساهمت في خلق فرص للثورة المضادة للالتفاف حول مطالب الثورة وعودة عناصر النظام القديم إلى المشهد السياسي كنتيجة مباشرة لذلك الإرث الثقيل من الفساد والاستبداد.

وذلك كما توضحه باستفاضة دراسات المركز حول الثورة المصرية ومنها: كتابا د. نادية مصطفى "الثورة المصرية نموذجًا حضاريًّا: فهل تؤسس المرحلة الانتقالية لتغيير حضاري؟"[(١)]، و"الثورة المصرية نموذجًا حضاريًّا (٢): مرحلة ما بعد الاستفتاء: تداعيات الاستقطاب العلماني– الإسلامي على التغيير الحضاري"[(٢)]، والعدد الحادي عشر من "أمتي في العالم": الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي.. ٢٠١١–٢٠١٢[(٣)]، وكتاب " المؤتمر المصري الأول للنهوض: نحو دولة قوية ومجتمع مشارك (الإصلاح المؤسسي)"[(٤)]، وكتاب "دوائر الانتماء وتأصيل الهوية"[(٥)].

---

(١) د. نادية محمود مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًّا: فهل تؤسس المرحلة الانتقالية لتغيير حضاري؟، سلسلة الوعي الحضاري (١)، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، يونيو ٢٠١١).

(٢) د. نادية محمود مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًّا (٢): مرحلة ما بعد الاستفتاء: تداعيات الاستقطاب العلماني– الإسلامي على التغيير الحضاري، سلسلة الوعي الحضاري (٣)، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، أكتوبر ٢٠١١).

(٣) د. نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، العدد الحادي عشر من "أمتي في العالم": الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي.. ٢٠١١–٢٠١٢، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢).

(٤) مركز الحضارة للدراسات السياسية، المؤتمر المصري الأول للنهوض: نحو دولة قوية ومجتمع مشارك (الإصلاح المؤسسي)، أعمال المؤتمر الذي عقد في ١٦–١٧ يوليو بمركز المؤتمرات بجامعة القاهرة، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٧)

(٥) د. نادية محمود مصطفى، أسامة مجاهد، ماجدة إبراهيم (تحرير)، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، سلسلة الوعي الحضاري (٥)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٣).

والجدير بالذكر أن أعمال المركز بعد الثورة حول مصر شهدت صعودًا متزايدًا، حيث يمكن القول أن كل أعمال المركز ما بعد الثورة المصرية في يناير ٢٠١١ لم تكن إلا عن مصر، سواء كانت تلك الأعمال كتبًا أو دوريات أو دورات تدريبية.

ثم وفي منتصف ٢٠١٣ شهدت الثورة المصرية انتكاسة كبرى في انتصار قوى الثورة المضادة وعودة الحكم العسكري لمصر بمشهد ٣ يوليو، ودخول الثورة المصرية منعطفًا خطيرًا من الاستقطاب الذي استطاعت قوى الثورة المضادة استغلاله، لتقدم خطابًا يرفض الرؤى المختلفة لإدارة المرحلة السياسية بالإضافة إلى تصدير العديد من النظريات الأمنية إلى السطح لتدخل مصر في "حرب طواحين الهواء" حرب الإرهاب الذي تخلقه الأنظمة.

انصبَّ العدد الثاني عشر من "أمتي في العالم" على دراسة الفترة الانتقالية الجديدة التي مرَّت بها مصر ٢٠١٢/٢٠١٤ من أجل رسم خريطة الواقع وتغيُّراته في جميع الأصعدة وعلى كافة المستويات، كان الهدف منها تقييم المرحلة السابقة، وتحديد التحديات التالية في الملفات الأكثر أهمية ومنها، ملف الديمقراطية وكيفيتها، تحولات المجتمع المصري بين ثورة وثورة مضادة، الإعلام ودوره في صعود الثورة المضادة، الخارج وتطوراته.

واستمر اهتمام المركز بالشأن المصري كجانب محوري من أعمال المركز ودراسة التغييرات على كافة الأصعدة الداخلية والخارجي، وعلى كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ليتَّضح كيف أثَّرت إشكاليات بداية القرن على صعود الثورة المضادة، هذا بالإضافة إلى تطور الدور المصري الإقليمي والعالمي صعودًا وهبوطًا، واختلاف أولويات السلطة المصرية وانكشاف التحولات فيها.

والآن وبعد ثماني سنوات من الثورة المصرية، ما زالت دراسات وتقارير المركز تقييم التجربة المصرية من كافة جوانبها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، على المستوى السياسي أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وفي القلب الشباب لأنهم هم المحرك الأساسي للثورة بالإضافة إلى كونهم أساس المستقبل.

وذلك كما يتضح من أعمال المركز، ومنها: العدد الثاني عشر من "أمتي في العالم": عامان من تحولات الثورة المصرية (٢٠١٢ —٢٠١٤)[١]، وكتاب د. سيف الدين عبد الفتاح " المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري"[٢]، وكتاب د. شريف عبد الرحمن "حروب الجيل الرابع: بين الرواية الأمريكية والرواية المصرية"[٣]، ودراسة د. أحمد التهامي، التدافع الجيلي والتجدُّد الحضاري للسياسة في مصر[٤]، وكل من التقارير التالية في فصلية قضايا ونظرات: ماجدة إبراهيم، "مشروطيات صندوق النقد الدولي ومصر: النيوليبرالية وناقدوها"، العدد السادس[٥]، د. ناهد عز الدين، "انكشاف التحول في السياسة المصرية تجاه إسرائيل: الموقف والعلاقات ٢٠١٦-٢٠١٧"، العدد الثامن[٦]، مروة

(١) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، العدد الثاني عشر من "أمتي في العالم": عامان من تحولات الثورة المصرية (٢٠١٢—٢٠١٤)، متاح على موقع مركز الحضارة، عبر الرابط التالي: https://goo.gl/sKWvfv

(٢) د. سيف الدين عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، سلسلة الوعي الحضاري (٦)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤).

(٣) د. شريف عبد الرحمن، حروب الجيل الرابع: بين الرواية الأمريكية والرواية المصرية، (القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٦).

(٤) أحمد التهامي، التدافع الجيلي والتجدد الحضاري للسياسة في مصر (في) د.نادية مصطفى (إشراف عام) العدد الثالث عشر من حولية "أمتي في العالم": المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٧).

(٥) ماجدة إبراهيم، مشروطيات صندوق النقد الدولي ومصر: النيوليبرالية وناقدوها، فصلية قضايا ونظرات، العدد السادس، متاح على موقع مركز الحضارة، عبر الرابط التالي: https://goo.gl/LrWv٥r

(٦) د. ناهد عز الدين، انكشاف التحول في السياسة المصرية تجاه إسرائيل: الموقف والعلاقات ٢٠١٦-٢٠١٧، فصلية قضايا ونظرات، العدد الثامن، متاح على موقع مركز الحضارة، عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٧LXEnX

يوسف، "مصر: زيادة الأزمات وردود فعل متنوعة"، العدد الحادي عشر[1].

خاتمة:

عبر مئة عام شهدت مصر العديد من المراحل التاريخية الهامة، كان من أهمها تلك المراحل المفصلية ومنها: ثورة ١٩١٩، وثورة ٢٠١١، الأولى تطالب بالاستقلال والديمقراطية، والثانية تطالب بالديمقراطية والاستقلال السياسي بعيدًا عن التبعيَّة، تشترك كلا الثورتين في المطالب وذلك على الرغم من كون أن هناك تقريبا قرنًا من الزمان يفصل بينهما، كانت كلا الثورتين في سياق إقليمي وعالمي ضاغط يعيد تشكيل المنطقة، سواء كانت نهاية الحرب العالمية الأولى وتسوياتها واتفاقية سايكس-بيكو في الثورة الأولى، أو الحروب الأهلية والإقليمية وأزمات الثورة المضادة في الثورة الثانية.

فعبر مئة عام كان وما زال التاريخ هو المحك الأساسي لفهم الحاضر ومتغيراته، فلم يشكل بداية القرن العشرين المنطقة جغرافيًّا فقط بل شكَّلها فكريًّا كذلك، فجدالاتها وصراعاتها الفكرية خرجت من الرغبة في الخروج من أزمة التخلُّف التي شهدتها مصر في نهاية القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى تشكيل إشكاليات ناتجة عن حالة التغريب والاحتلال التي عاشتها في بداية القرن، منها المرجعية والهوية وأزمات الإصلاح المتغيرة المتكررة، سواء كان إصلاحًا سياسيًّا (ديمقراطية) أو إصلاحًا اقتصاديًّا (نمو اقتصادي)، إلى جدالات حديثة حول نفس الإشكاليات المرجعية والهوية ودور الإسلام في المساحات السياسية والاقتصادية على الرغم من تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، وعند النظر إلى أعمال مركز الحضارة للدراسات والبحوث عبر عشرين عامًا منذ بداية تأسيسه في ١٩٩٧، نجد أن الأمة الإسلامية كانت محل الاهتمام الأساسي وفي قلبها مصر، لذلك فقد انصبَّ جزءٌ غير قليل من دراساته على التاريخي وكيفية تشكيله للحاضر، بالإضافة إلى اهتمامه بقضايا الإصلاح بمستوياتها، سواء كانت المطالب الديمقراطية أو الرغبات في نمو اقتصادي، وكذلك قضايا الإصلاح الاجتماعي والثقافي، وفي القلب من كل ذلك الوصول إلى جماعة وطنية قادرة على تمثيل الناس بمختلف طوائفهم والاتفاق على أساسيات بناء المجتمع المصري الحديث، مع الاهتمام بالعبد الديني والثقافي للقضايا السياسية كأحد أهم المتغيرات في الساحة المصرية أو العربية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ومن ناحية أخرى، كان اهتمام المركز بالثورة المصرية ومآلاتها تعبيرًا عن الرغبة الداخلية والإقليمية في التغيير على المستويات الداخلية والإقليمية وتحقيق مطالب الشعوب العربية بشكل عام وتحقيق مطالب الشعب المصري بشكل خاص.

*****

---

(١) مروة يوسف، مصر: زيادة الأزمات وردود فعل متنوعة، فصلية قضايا ونظرات، العدد الحادي عشر، متاح على موقع مركز الحضارة، عبر الرابط التالي: https://goo.gl/UyqWEU

ثورة ١٩١٩ بعد مائة عام: الأسباب، الفاعليات، النتائج والدلالات



مقدمة عن ثورة ١٩١٩

المستشار/ طارق البشري(*)

(١)

من يسألني من أنت، أقول له: أنا من أبناء الحركة الوطنية في مصر، ومن هذا الجيل الذي تربى في حجر ثورة ١٩١٩، ولد جيلنا بعد هذه الثورة ببضع عشرة سنة في الثلاثينيات، ولكننا أبناء من قاموا بهذه الثورة تربينا في حجورهم، وسمعنا أعذب النغم في طفولتنا عن استقلال مصر. وكانت صورة مصر المستقلة في رؤانا هي صورة المدينة الفاضلة.

ثورة ١٩١٩ قامت لهذا الجيل بوظيفة التربية، أي بناء الشخصية والوجدان السياسي وإقامة الضمير الوطني، وبلورة واحد من أهم معايير الاحتكام في النظر إلى الوقائع والتصرفات، وهي قامت للكثيرين منا بوظيفة تعليمية في مجال السياسة، من تبين طريقة جريان الأحداث السياسية وأساليب التصدي لها وطرائق معالجة المشاكل.

هكذا كانت، وكل ما يرد في السياسة بعد ذلك من فكر ومواقف وفهم، وكل ما يضاف من أهداف، إنما يمثل نموًا وتوسعة وتجديدًا وردًا لأصول وتعميقًا... إلخ. وتظل ثورة ١٩١٩ في الوعي السياسي التاريخي لمن نشأوا في ظلها هي "الحدث النواة" أو هي "الخلية السياسية الأولى".

(٢)

موضع ثورة ١٩١٩

نحن من الناحية التاريخية العامة نعيش في "عصر الاستعمار ومقاومته" على مدى مائتي سنة حتى الآن، ومازلنا لا نعرف متى ينتهي هذا "العصر". ونحن نسميه عصرًا بمثل ما يسمي الأوروبيون عصورهم ويقسمون تاريخهم إلى "عصر النهضة، عصر الإصلاح، عصر التنوير"... إلخ، وهم يقصدون بذلك الوصف الغالب على أوضاع مرحلة معينة من تاريخهم. والوصف الحاكم لهذه الأوضاع من حيث إنه يشير إلى عنصرٍ حكم كل أوضاع حياتهم وجميع شئونهم.

ولكل عصر حقب وفترات ينقسم إليها زمانه وتصطبغ بتنويعات معينة خلال المرحلة المطبوعة بالطابع العام للعصر، وإذا كنا الآن ومنذ قرنين من الزمان نعيش في عصر الاستعمار ومقاومته، فإن ثمة حقبة من حقب هذا العصر هي حقبة "الاحتلال العسكري المباشر"، وهي بالنسبة لمصر تشغل ما بين سنة الاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢ إلى عام الجلاء البريطاني عن مصر في ١٩٥٦، ومدتها أربع وسبعون سنة، والعجيب أن ثورة ١٩١٩ وقعت في منتصف هذه المدة بالضبط، بفارق سبع وثلاثين سنة عن كل من سنة البداية وعام الانتهاء، وكانت ثورة ١٩١٩ هي الرد المصري الشعبي على الاحتلال العسكري الاستعماري المباشر، وأدت إلى فروق جوهرية لصالح الشعب المصري وحركته الوطنية المقاومة.

وباختصار شديد، فإن الإحتلال العسكري البريطاني ورد إلى مصر حين كانت على مستوى من التطور الداخلي والأهمية الدولية بما يصعب تجاهله، كانت بلدًا عرف نظم الإدارة المتطورة ونظم الزراعة والإنتاج النامي على مدى خمسة وسبعين عامًا سبقت، كما كانت بلدًا عرف ثورة شعبية مصحوبة بفكر سياسي وأهداف ناضجة، وهي ذات حضارة وثقافة تليدة، ومن جهة أخرى لم تكن الأهمية الدولية لمصر مما يسمح باقتناص إحدى الدول الكبرى لها وضمها إلى سيادتها دون أن تتوقع بعض المخاطر التي تمس علاقاتها الدولية، سواء من الدولة العثمانية أو الدول الأوروبية الكبرى وقتها، التي كانت تزاحم بريطانيا في أطماعها.

لذلك قام الاحتلال العسكري البريطاني بغير سند قانوني إلا ما يستمد من أن الخديوي توفيق —حاكم مصر الشرعي— هو من استدعى العسكر الإنجليز لحماية عرشه في مواجهة ثورة عرابي. فسند الاحتلال العسكري سند مصري، والاحتلال خاضع ظاهريًا للسلطة الشرعية القائمة على رأس الإدارة المصرية. ولكن في الوقت ذاته، فإن سلطة الخديوي الشرعيةلم

(*) مؤرخ ومفكر ونائب أسبق لرئيس مجلس الدولة المصري.

تعد تجد قوة مادية تحمي بقاءها إلا جيش الاحتلال البريطاني هذا، فتلازم الاثنان كالمقعد والكفيف، يمشي المقعد بأرجل الكفيف وينظر الكفيف بعيني المقعد، ولا ينفك احتياج أحدهما للآخر.

ومن هنا قام ما عرف في السياسة المصرية وقتها "بالسلطة الشرعية" وعلى رأسها خديوي مصر ومن تحتها جهاز الإدارة المصرية بوزارته ومصالحه وهيئاته المركزية والمحلية، "والسلطة الفعلية" وهي قوة الاحتلال العسكري البريطاني الوافد إلى مصر والمقيم فيها. وهذه السلطة الفعلية يعبر عن إرادتها السياسية المعتمد البريطاني، وهو من الناحية الرسمية لا يزيد مقامه الوظيفي على "القنصل"، لأن مصر كانت لا تزال تابعة للدولة العثمانية ومشمولة بالتمثيل السياسي الأجنبي في اسطنبول، ومع القنصل عدد من المستشارين الإنجليز يعينون في وزارات الحكومة ومصالحها المهمة باقتراح من المعتمد البريطاني وبقرار من الوزارة المصرية، ومن خلال هؤلاء المستشارين تصل المشيئة البريطانية إلى كل مجالات النشاط العام لتصدر بها إرادة مصرية من الوزارات المختلفة.

وهذا النظر السياسي إلى الشئون المصرية هو ما جعل قسمًا من دعاة السياسة المصرية مع مفتتح القرن العشرين يدعون إلى أن تسعى الأمة المصرية إلى أن يكون لها وجود مؤثر وفعال بين السلطتين الشرعية والفعلية القائمتين في مصر، وكان من أبرز المبلورين لهذا الاتجاه وقتها هو لطفي السيد وصحيفته "الجريدة"، وحزب الأمة.

(٣)

قيادة ثورة ١٩١٩

يمكن إجمال أثر ثورة ١٩١٩ في السلطة السياسية في مصر، في إنها نجحت في تحقيق ما كان قد دعا إليه لطفي السيد وصحيفة "الجريدة" وحزب الأمة قبل الثورة بما يشارف الخمس عشرة سنة، وهو أن تكون الأمة قوة ثالثة مؤثرة وفاعلة بين السلطتين الشرعية والفعلية، وثورة ١٩١٩ لم تسقط السلطة الشرعية (الخديوي أو السلطان أو الملك) ولا أجلت السلطة الفعلية (عساكر الإنجليز أو المعتمد البريطاني أو المندوب السامي)، لكنها أوجدت قوة ثالثة بجوار هاتين القوتين.

وهنا يأتي دور حزب الوفد بقيادة سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩، لقد بدأ سعد الخطوات الأولى للمطالبة باستقلال مصر في نوفمبر ١٩١٨ بوصفه كبيرًا لفريق حزب الأمة يلتقون على جدارته وصدارته بينهم، ولكنه ما لبث كثيرًا حتى طور مطالبه ومواقفه مدركًا لحقائق الإمكانيات الوطنية المصرية المتاحة، ومدركًا لمدى القوة الشعبية التي تفتقت عنها الجماعة السياسية المصرية بشباب مدنها وقراها وشيوخها وبتليدها وطريفها معًا.

فأولاً: كانت "قوة الأمة" في وعي المطالبين بمشاركتها السلطتين الشرعية والفعلية قبل ثورة ١٩١٩، كانت هي الأسر الكبيرة وكبار الملاك والأغنياء وغالبهم من باشوات مصر وعمدها في الريف، وثانيًا: كان طلب هؤلاء المشاركة مع القوتين الشرعية والفعلية، وأن تنضم قوة ثالثة إلى قوتين قائمتين تشاركهما الحكم واتخاذ القرار.

وهنا يظهر دور سعد زغلول، ذلك أنه لم يقد الثورة فقط لإيجاد هذه القوة الثالثة — قوة الأمة— بين القوتين السياسيتين القائمتين —الشرعية والفعلية— وإنما استجاب بكفاءة وشرف لإمكانات الثورة الشعبية المصرية، وليعدل مفهوم "الأمة" على يديه وليعدل بالتالي هدف مشاركة " الأمة" للسلطتين الأخريين... وهذا هو الدور الشخصي لهذه الزعامة الفريدة.

فأولاً: لم تعد قوة "الأمة" في الأسر الكبيرة ووجهاء القوم، إنما صارت قوة الجماعة المصرية في عمومها بشبابها وجلابيبها وأفنديتها من المتعلمين خريجي المدارس، وبالصغار من فئات الطبقات المتوسطة في الريف المصرى والحضر والأحياء الشعبية وغيرها. واستبدل بالنظرة الضيقة للسراة(*) والوجهاء نظرة أعم وأشمل. لأن المسألة ليست مسألة تتعلق بهذه الجماعة العليا المحدودة، إنما هي مسألة استقلال الوطن مما يشمل عموم الجماعة الوطنية السياسية على النطاق المصري. صارت هذه الجماعة بحجمها الشامل هي "الأمة" ممثلة في تنظيم الوفد المصري الذي نشأ كمؤسسة سياسية أهلية وطنية في زخم الثورة المصرية.

وثانياً:لم يعد مطلب "الأمة" هو مشاركة السلطتين الشرعية

(*) أي علية القوم (المحرر).

والفعلية بوصفها قوة ثالثة شريكة وإنما صارت أمة حركية مشاغبة، تقوم إزاء السلطتين الآخريين كعنصر إقلاق وإضجار، فهي تنافس السلطة الشرعية الممثلة في الملك، تنافسها في شرعية الوجود ولتنقص تدريجياً من نفوذها وسطوتها. وهي كذلك "أمة" تجهر بأن طلبها هو السعي الدائب والحثيث لإنهاء السلطة الفعلية الممثلة في الاحتلال البريطاني لمصر.

كان هذا هو ما امتد إليه بصر سعد زغلول وحزب الوفد، وما أدركه من مغزى قومة المصريين في ١٩١٩، إن ما حدث منذ ٩ مارس ١٩١٩ لم يكن مجرد مطالب لجماعة عليا مصرية تطالب بمكان لها في تقريرات السياسة المصرية، ولكنها قومة الجماعة السياسية الوطنية لتحقيق انجازها الوطني بإجلاء الإنجليز أصلاً وانجازها الديمقراطي بإحالة الملك إلى رمز يتجرد ملكه من قدرات السيادة والإمرة والتقرير.

(٤)
تنظيم ثورة ١٩١٩ والجماعة الوطنية

كان الوفد قادرًا على اتخاذ القرارات المصيرية، لأنه قيادته كانت ذات رؤية سياسية وتاريخية عميقة، وذلك لأنها كانت ذا ثقافة سياسية محيطة، وكان سعد من هذا النوع الذي يصلح لأن يقود جماعته السياسية في المنعطفات والثنيات الكبرى، فلا يغشي الغبار بصيرته ولا تجعله المنحنيات يغفل عن التوجهات الأساسية. وقليل ممن حكموا مصر في عصرها الحديث كانت لديهم هذه القدرة، أزعم أنها كانت موجودة لدى محمد علي وعبد الناصر، وأكاد أتردد في القول بوجودها لدى أحمد عرابي.

وسعد أهّله تاريخه كله لهذه الصلاحية؛ إذ كان أزهريًا ثم تعلم الحقوق والفرنسية، وكان ريفيًا ثم صار حضاريًا من أهل أحياء الميسورين في القاهرة، وكان في جمعية الانتقام الساعية لأعمال العنف، ثم آل إلى صالون "نازلي هانم فاضل" حيث يلتقي وجهاء المجتمع مصريين وأجانب، وصاحب الأفغاني ومحمد عبده ثم صاحب اللورد "كرومر" الحاكم الإنجليزي لمصر وقتها، وصاهر مصطفى باشا فهمي رئيس الوزراء في عهد "كرومر"، وكان كاتبًا في الوقائع المصرية ثم صار مستشارًا ووزيرًا ووكيلاً للجمعية التشريعية، فهو شخصية مركبة وذات تضاريس وعرة بما يراكم خبرات بالغة التنوع وفهم لجماعات المصريين جميعًا.

لاحظ عباس محمود العقاد في كتابه عن سعد زغلول، أن سعدًا كان يحتفظ بصورة لكل من الأفغاني ومحمد عبده وكرومر واستدل من ذلك على ما يتصف به سعد من صبغة "نظامية"، فهو رجل دولة، ثم ينتقل العقاد ليشير إلى أنه رأى في مكتبة سعد كتابًا عن "باكونين" (أحد رءوس الدعوة الفوضوية في أوروبا في القرن التاسع عشر) ممن ينادون بإلغاء الدولة، ويصيح العقاد أين سعد من هذه الأودية السحيقة؟

على هذه المساحة الواسعة من التصنيفات السياسية والاجتماعية لجماعات المصريين ومن التنويعات الفكرية، كان سعد ينظر ويطالع ويتحرك، لذلك استطاع أن يقود "أمة" أو جماعة سياسية بتكويناتها جميعًا، وأن يلتقط الجامع بينها والقاسم المشترك لفئاتها، وأن يعبر، ليس فقط عن عموم هذه الجماعة السياسية، ولكن أن ينقل الجماعة السياسية من خصوص إدراك كل فئة منها بذاتها إلى عموم إدراكها بما يجمعها وبما تنشده في هذه المرحلة التاريخية القائمة.

ونقل الحركة الوطنية من ضيق مصالح السراي والميسورين إلى سعة الجماعة المصرية، وهو بالنسبة للعلمانية الوطنية لم يتخذ موقفًا فكريًا تغريبيًا قحًا بمثل ما كان يدعو مفكرو حزب الأمة القديم ولطفي السيد ومثقفو هذا الفريق، ولم يقلد "كمال أتاتورك" في تركيا وقتها إنما استخلص موقفًا علمانيًا وسطيًا "لا أتاتوركيا" لا يجعل هدفه مخاصمة الإسلام ومعاندته. وقصر علمانيته على الخروج من إطار المرجعية الإسلامية لا تحطيمها. وذلك كله إن صح لدى التعبير.

وهو كان وقتها في الستين من عمره، فاستطاع أن يجاوز حدود جيله وأن ينتقل إلى جيل الأربعينيات. يتجاوز أمثال عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وغيرهما ممن بدأ معهم أولاً، وينتقل إلى أمثال مصطفى النحاس وغيره من هذا الجيل الوسيط.

(٥)
تنظيم ثورة ١٩١٩ والحكومة

لما قابل سعد زغلول وعبدالعزيز فهمي وعلي شعراوي المعتمد البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩١٨، ليسمح لهم بالسفر إلى باريس لعرض طلب مصر استقلالها عن البريطانيين على مؤتمر

"فرساي" للسلام، رد عليهم المعتمد البريطاني بأنهم ليسوا الحكومة ولا يمثلون الشعب المصري.

لم يكن هؤلاء القادة بعيدين عن هذا الهاجس، بل أنهم اختاروا أنفسهم وعلى رأسهم سعد الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية والعضوان الآخران من أعضاء الجمعية. فلهم سمت الدولة أو أحد أجهزتها ذات الصفة النيابية عن الأمة، وكانوا على اتصال ما بحسين رشدي رئيس الوزراء، ولكن لما حدث التشكيك في صفاتهم بدأوا حركة شعبية اسميت حركة التوكيلات، فأعدوا وثيقة يوقعها الناس أفراداً يوكلون فيها عدداً من الأعضاء هم من كونوا "الوفد المصري" وذلك *"للسعي بكل الوسائل السلمية المشروعة، حيثما وجدوا للسعي سبيلاً لتحقيق استقلال مصر استقلالاً تاماً"*، واندفع الناس يوقعون هذه الصيغة ويجمعونها.

كانت حركة عجيبة وغير مسبوقة فيما أخال. وفي دراستي لثورة ١٩١٩ وقفت عندها طويلاً، والتوكيل الفردي على هذا النحو مقبول ومعقول أن جرى في الشئون الخاصة، بيعًا أو قرضًا أو حضورًا أمام محكمة، ولكن أن أوكل شخصًا معينًا بالاسم في المطالبة باستقلال بلدي من المحتل الأجنبي فهذا أمر طريف. حملت الأمر أولاً على أنه تصرف غلبت به الحرفة القانونية على قادة سياسيين كان أغلبهم من رجال القانون والمحاماة والقضاء.

ولكنني لم ألبث أن أدركت أن هؤلاء القوم قاموا بعمل سياسي فح بطريقة غاية في الحنكة والبراعة، أنهم باسم التوكيلات توجهوا لجماهير الشعب المكونة للجماعة السياسية المصرية لعمل لا يؤدي إلا بالانتخابات العامة أو الاستفتاءات العامة، والطريف أن هذا الإجراء عادة تحتكر الدولة وظيفة الدعوة إليه وتنظيمه، فهو من مظاهر سيادة الدولة ووظائفها... ولكن هؤلاء القادة الأذكياء لجأوا لهذه الحيلة القانونية المسماة بالتوكيلات لكي يدعوا الشعب المصري لاستفتاء عام على قيادتهم له. رغم كونهم مواطنين فحسب لا يتولون منصبًا رسميًا في الدولة، وتولت لجانهم الأهلية تنظيم هذا الاستفتاء وإنجازه.

وجرى ذلك دون اصطدام بأجهزة الدولة. فلما فطنت السلطة البريطانية إلى هذا الأمر وضغطت على رئيس الوزراء لوقف هذه الحركة التي من شأن تمامها إيجاد بديل شرعي للدولة القائمة، ولما بدأت أجهزة الإدارة تعوق حركة التوكيلات، لم يشأ سعد زغلول أن يصطدم بها، إنما اكتفى بما اجتمع من التوكيلات وأرسل إلى رئيس الوزراء كتابًا يسجل فيه ما يجري من عرقلة، وكان ذلك بعد أن لم يعد أحد يستطيع أن يسأله من أنت وما صفتك.

ونشأ بهذا تنظيم هو "الوفد المصرى"، ليس حزبًا ولم يقبل قط من بعد أن يسمي نفسه حزبًا، إنما هو "وفد" أي ممثل للجماعة الوطنية المصرية، وكل ذلك جرى عبر تحريك شعبي وتعبئة سياسية وتوعية فكرية، حشدت ما يشبه الإجماع الشعبي، مما أمكن به تحييد جهاز الإدارة المصري في العديد من الحالات، حتى أن اللورد "اللنبي" الذي عين معتمدًا بريطانيا صاح في ربيع ١٩١٩: لقد صارت الحكومة مستحيلة، إذ أضرب الموظفون كلهم بغير سابقة ولا لاحقة لذلك، لأن العاملين بجهاز الدولة ذاته كانوا يعرقلون تنفيذ قراراته الحكومية.

سعد وأصحابه هؤلاء الذين تحدوا سلطة الدولة وزاحموا بعض وظائفها وهم جمهور من الجمهور في ١٩١٩، و١٩٢٣، تحديا ومزاحمة جرتا بنجاح بغير اصطدام، هم أنفسهم بعد أن تولوا الحكم في ربيع ١٩٢٤ أدركوا أنه من الخطأ والغباء توهم أنهم قبضوا على أعنة السلطة السياسية لمجرد أن دالت لهم الوزارة وإن صار لهم بمجلس النواب أكثر من ٩٠% من أعضائه، وعرفوا أنهم في الوزارة ومجلس النواب إنما يمارسون "المعارضة السياسية" من خطوط ممارسة متقدمة، أما أعنة السلطة فهي في هذا الموقف المتقدم لم تزل بعيدة عن أصابعهم المشرئبة. وقد كان يمكن إقالتهم وحل مجلس النواب كما أنه لم يكن يتيسر لهم إنفاذ كل ما يبتغون. ومن فرط ذكاء سعد وخبرته أنه توقع كل ذلك بعد نجاحه الساحق في الانتخابات وتردد في قبول الوزارة أسابيع، ثم قبلها وبقيت وزارته من مارس إلى نوفمبر ١٩٢٤ فقط. ذلك أن السلطة ليست مجرد اكتساح انتخابي وقوة شعبية كبيرة، إنما هي أيضًا تعتمد على القوة الاقتصادية والقوة العسكرية وموقع من الهرمية الشرعية في المجتمع وقوة جمع المعلومات وإشاعتها. وقد تذكرت هذا الدرس جيدًا وأنا أراقب تجربة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وفقدان الناجحين في انتخابات البرلمان والرئاسة عبر سنتي٢٠١١ و٢٠١٢ لهذا

الإدراك الذكي العميق المستند للخبرة ولاستيعاب التجارب السياسية والتاريخية.

(٦)

سعد والاستقلال

لم يكن بدٌّ أمام المصريين في طلبهم الاستقلال وإجلاء الإنجليز عن مصر، إلا أن يلجأوا للطرق السلمية المشروعة، فالعنف كطريق أساسي لإخراج جيش احتلال لم يكن متيسرًا من حيث الإمكانية البشرية والسياسية وأوضاع الدولة والمجتمع، فقام الأمر على أساس التحريك شبه الشامل للجماعة السياسية في عمومها، مع أسلوب المقاومة السلبية بعدم التعاون مع قوات الاحتلال وأنصارهم، ثم اللجوء لضبط الإيقاع بقدر من أعمال الشغب أو العنف مقصود بها بيان إمكان اللجوء إلى العنف إن لجأ إليه الطرف الآخر. ولكن مع كل ذلك تظل المفاوضات هي طريق كسب الاستقلال وإجلاء المحتل وإزاحة سيطرته وضغوطه على الإدارة السياسية في البلاد.

وفي المفاوضة وجه مساومة، والمساومة تحتاج لفحص لإمكانات التدرج في الأخذ والإعطاء، وذلك لترتيب البدائل. ولا تقوم مشكلة كبيرة بالنسبة لمن يعتمد في المساومة على قوة مادية، لأن القوة المادية في الغالب تقبل التجزئة وتحتمل التقسيم والتبعيض. لذلك فإن المحتل الأجنبي يستطيع أن يتدرج في الإعطاء والأخذ، لأن قوته مادية، يمكنه أن يقبل التدرج في عدد قواته المحتلة من حيث العدد ونوع العتاد، ويمكنه أن يتدرج في المساحات التي يحتلها من حيث الإقليم والمناطق سعة وضيقًا أو يكتفي بعدد من القواعد العسكرية برية أو بحرية أو جوية... ويمكنه أن يتدرج في حالات العودة بعد الجلاء في ظرف حرب أو خطر حرب أو أزمات... ويمكنه أن يتدرج في عدد سنوات بقاء أي من هذه الممكنات. لذلك فمطلبه مرن وإمكاناته التي يحقق به مطلبه مرنة كذلك، لأنه يستطيع أن يتدرج في استخدام وسائل القمع للحركة الشعبية المصرية.

أما البلد الخاضع للاحتلال فمطلبه معنوي في الأساس، وإمكاناته التي يحرك بها مطالبه معنوية أيضًا في الأساس، وكل من ذلك في الغالب لا يقبل التجزئة ولا يرد عليه التقسيم ولا التبعيض. والسؤال ماذا كان يمكن للمفاوض المصري أن يقدمه للإنجليز وما الذي كان يطلبه الإنجليز، لقد قالها كيرزون الوزير البريطاني المفاوض لسعد في مفاوضات ١٩٢٢، أن الإنجليز سيعطون المصريين كيت وكيت وكيت مقابل اعتراف مصر بالوجود البريطاني فيها، فليس لدى المصريين ما يعطونه إلا القبول أو التوقيع على معاهدة تعترف بشرعية الوجود البريطاني في النطاق المتفق عليه. والتوقيع على المعاهدة أو القبول إما أن يتم وإما ألا يحدث أصلاً هو واقعة واحدة تقع بتمامها أو لا تحدث أصلاً. ولا تحتمل تجزئة ولا التدرج ولا التقسيم. وإن وسيلة المصريين في ضغطهم وأصل قوتهم التفاوضية آتية من وقوفهم صفًا واحدًا وجمعًا لا ينقصهم في مواجهة القوة البريطانية، ومتى انقسموا ضاعت هذه القوة فلا تحتمل تدرجًا في الاستخدام. وهذا بالدقة ما أدركه سعد وأصحابه من فئة المتشددين من شباب الوفد، فلما صدر التصريح البريطاني في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يعترف من جانب واحد باستقلال مصر مع التحفظ بالنسبة لحماية المواصلات البريطانية وحماية الأجانب والأقليات والسودان، رفض سعد التصريح وأسماه "نكبة وطنية"، وشرح موقفه في بعض خطبه بأنه إن قبل التصريح يكون قد أعطى كل شئ ولم يحصل إلا على البعض أو على أمر منقوص بالتحفظات، كمن يقول لبائع اشترى منك بألف إلا ألفا. وسعد بعد ذلك عمل في السياسة العملية على مراعاة تحفظات تصريح ٢٨ فبراير، ولكنه والوفد معه لم يعترف به قط؛ حتى لا يكون قد أعطى كل شئ وأخذ ألفا إلا الفا.

وقد ذكرتُ هذا الدرس عندما عرفنا باتفاق "أوسلو" بين الفلسطينيين وإسرائيل، أن الفلسطينيين بهذا الاتفاق "أعطوا كل شئ" وهو الأمر الوحيد الذي كان باقيًا على ملكهم هو الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي على أرضهم السليبة، وما يعطونه لم يكن يحتمل التجزئة ولا التدرج ولا التقسيط ولا التبعيض، وما أخذوه هو مجرد وعود مقسطة من قوة تملك التجزئة والتدرج، وأعطى الإسرائيليون البائع "ألفا إلا ألفا" كما سبق أن قال سعد رحمه الله.

حصيلة التجربة

كان الهدف الذي رسمته الجماعة السياسية في مصر مع حركة ثورة ١٩١٩ هو ما أوردته الصيغة الواردة بالتوكيلات: *"أن*

يسعوا بجميع الوسائل السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً لتحقيق استقلال مصر استقلالاً تامًا". وعمقت حركة الثورة بزعامة الوفد وسعد زغلول، وقيادة الوفد بعده حتى ١٩٥٢ هذا الهدف، وكفلت له قدرًا معتبرًا من التنفيذ والإبقاء مدة ثلاثين سنة، وكان من شروط وضع هذا الهدف موضع الجدية في التنفيذ ما يلي:

– موقف شبه إجماعي تتمثل فيه الإرادة العامة للجماعة السياسية في مصر بفئاتها وطوائفها وجماعاتها الفرعية جميعًا.

– هذا الموقف في شموله من شأنه أن يحيط بجهاز الإدارة المصري ويكفل حياده وقد يكفل قدرًا من تعاطفه، وذلك بغير استفزاز ولا تحد له ولا اصطدام معه.

– التنبيه إلى ما لا يقبل التجزئة من مطالب الأمة وما لا يقبل التقسيم من عطائها للغير، وذلك عند سلوك سبيل المفاوضة.

– أمكن وقتها استخدام العنف بحذر وبقدر، وكعنصر ضابط ورادع لعدم لجوء الطرف الآخر للعنف.

*****

أولًا– أدوار التكوينات الاجتماعية أثناء الثورة



صفحات من سردية الوطن (١)...
يوميات ثورة ١٩١٩ في مئويتها

"احترس... احترسوا من هذا الشعب فهو يخفي قوة نفسية هائلة"
توفيق الحكيم، عودة الروح

ماجدة إبراهيم عامر(*)

تمهيد...

"أيامنُـا"... سـرديات الشـعب ومذكراتـه الـتي تحكـي ذاكـرة الـوطن وتحميهـا... حمـراء قانيـة بلـون النضـال، بيضـاء نقيـة كـأحلام الشـباب، مزهـرة كـورد "جنـاين" مصـر، واعـدة كرفرفـة طيـور النيـل... بكـل ألوانهـا وبمختلـف حوادثهـا وحكاياهـا، تظـل تلـك الأيام "أيامنـا" الـتي نحـن أوْلى بالنهـل منهـا، لاسـترجاع الخـبرة واستخلاص العبرة.

إن عـالم أحـداث الأمـة لـيس مـن تـرف مـا يـروى ولا هزلـه، بـل هـو سـطور ملهمـة مـن صـفحات تاريخـه. وثـورة ١٩١٩ تقـف أيامهـا في قلـب تاريخنـا القـومي الحديث تحكي سرديَّته على نحو مغاير عمَّا سبقها من أيام، وعلى نحوٍ مشكِّل لما لحقها من مئة عام، وعلى نحـوٍ عنـون جانبًـا مـن تاريخنـا الحـديث بمعـاني الحريـة والوطنيـة والنضـال والصـبو للاسـتقلال، حينمـا نسـج شعب من عالم أحداثه عوالم أفكار ورموز وأشياء لقرنٍ تالٍ.

خـلال هـذه القـراءة والعـرض لـبعض أهـم كتـب تأريـخ ثـورة ١٩١٩، نتسـاءل: لمـاذا تُعـد ثـورة ١٩١٩ أهـم وأكـبر ثـورة "شـعبية" و"وطنيـة" في تاريـخ مصـر الحـديث رغـم مئـة عـام مضـت؟ وكيـف سُـطرت معـاني الكفـاح ضـد المحتـل، والثـورة الشـعبية والوحـدة الوطنيـة في سـردية الأحـداث، فأبـت أن يـداني الحريـة والاسـتقلال هـدف أو مكتسـب؟ وكيـف سـردت ذاكرتنـا المكتوبـة أحـداث هـذه الثـورة وأيامهـا؟ أي: كيـف يسـرد حكَّـاؤوا الثورة ومؤرِّخوها أحداثَها؟

وقـد وقـع الاختيـار علـى اثنـين مـن أهـمِّ المراجـع في هـذا الصـدد: أولهمـا- كتـاب الرافعـي عـن تاريـخ مصـر القــومي مــن ١٩١٤-١٩٢١[1]، وثانيهمــا- مــذكرات الشيخ المؤرخ عبد الوهـاب النجـار عـن أحـداث الشـهور

(*) باحثة دكتوراه علوم سياسية بجامعة القاهرة، وباحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) عبد الرحمن الرافعي، **ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١**، مراجعة المستشار حلمي السباعي شاهين، (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٧).

جدير بالذكر أن الرافعي، وقد كان محاميًا وسياسيًّا ينتمي للحزب الوطني القديم وشقيقًا للسياسي المعروف أمين الرافعي، يعتبر من أهم مؤرخي التاريخ القومي لمصر؛ إذ حملت عناوين جل أعماله التاريخية وصف "قومي"، مما يَنُمُّ عن مشروع فكري للرجل من قائمة مؤلفاته: ففضلا عن عنايته بتاريخ مصر القومي الحديث ككل؛ فقد أرَّخ لتلك الحقبة من الحملة الفرنسية على مصر مرورا بعهد محمد علي وخلفائه إلى الثورة العرابية والنضال ضد المحتل الإنجليزي حتى ما بعد ١٩٥٢ وتوقَّف عند عام ١٩٥٩. ليهتم في آخر حياته بتأريخ الحركة القومية المصرية من فجر التاريخ إلى الفتح العربي (طبع ١٩٦٣)، ثم من الفتح العربي للعصر الحديث، وهو ما طبع بعد وفاته، إذ وافته المنية في ١٩٦٦. وقد قرر الرافعي أن اهتمامه بالنضال الشعبي في تاريخ مصر لكونه عماد الحركة القومية المصرية، وأن ذلك التوجُّه أصيل عنده منذ تأليفه كتابًا عام ١٩٢٩ عن الحركة القومية، وأكَّد أن ذلك تمَّ دون إغفال لأدوار الزعماء وكبار الشخصيات. مما جعله يستحق بجدارة وصف "جبرتي مصر الحديث".

وهو أكثر مؤرخي مصر الحديثة توثيقًا لثورة ١٩١٩؛ إذ خصَّها بثلاثة مؤلفات: أولها- حول تاريخ مصر القومي من ١٩٠٨ - ١٩١٩، وثانيها- المؤلَّف الذي بين أيدينا: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ - سنة ١٩٢١، ويتكوَّن من جزئين جمعتهما دار المعارف في كتاب واحد. وثالثها- كتاب في أعقاب ثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩)، ويتكون من ثلاثة أجزاء.

الأولى للثورة والمكنَّاة بـ"الأيام الحمراء"[1]. مع عودة لمصادر أخرى[2] عند الحاجة يُذكر توثيقها في حينه.

أما مذكرات الشيخ النجار[3]، فتتَّسم بطابعها التسجيلي لأحداث يوميات الثورة طيلة أربعة أشهر، وهي مادة أولية مهمة للتاريخ والتأريخ لهذه الفترة المهمة. ولمذكرات النجار عدَّة أبعاد هامة: أولها- غياب دور وسائل التوثيق اليومي للأحداث مثل: الجرائد والصحف التي كبَّلتها سلطات الاحتلال والحماية البريطانية وقتها، فقد أكَّد هو نفسه في تقديمه لهذه اليوميات عند نشرها في جريدة "البلاغ" الوفدية بعد اندلاع الثورة بأربع عشرة سنة، أنه قصد بتدوين تلك اليوميات بدقَّة الحفاظ عليها من الضياع في طيِّ النسيان. وثانيها- أن هذه المذكرات مثَّلت نموذجًا لتأريخ يوميات الشعب في الثورة؛ فالشيخ النجار سجَّل اليوميات من قلب الأحداث التي عاصرها ورآها أو سمعها واستوثق منها بنفسه، واهتمَّ بالردِّ على بعض الشائعات كحال أيِّ مؤرِّخ من الدقة والاستيثاق، فخصَّص جزئيات من مذكراته تحت عنوان: "سوق الإشاعات" لتمييزها عما ثبت من أحداث، رغبة منه في خدمة التاريخ والحقيقة، وقد ركَّز على لسان حال "الشارع الثوري" حينها بمختلف أطيافه وفئاته وتفاعلاته، إن جاز التعبير. وثالث أبعاد أهمية مذكرات النجار عن ثورة ١٩١٩ أنها أضحت -منذ نشرها على حلقات بجريدة البلاغ[4]- المادة الأولى الموثقة لأحداث الثورة.

وهذا نفسه ما يثبته العمل التأريخي الأكثر دقة وتفصيلا والأطول من حيث مدة التأريخ -إذ شمل السنوات من ١٩١٤ إلى ١٩٢١- وهو كتاب عبد الرحمن الرافعي؛ فقد اعتمد الأخير على مذكرات النجار كأحد مصادر مادته التفصيلية في تدوين أحداث مهمة في الثورة وخاصة: دور الطلبة ودور علماء الأزهر، وإضراب الموظفين، وكذا مظاهرات النساء.

وهكذا، فإن مذكرات الشيخ النجار عن ثورة ١٩١٩ التي دوَّنها بدقة يومًا بيوم من ١٠ مارس حتى أواخر يونيه ١٩١٩[5]، حمل عنوانها اسم "الأيام الحمراء"، فكانت من المواد التوثيقية الأولية القليلة الباقية من ثورة ١٩١٩، وخرجت أشبه ما يكون بسيرة ذاتية للثورة أو لنقل السيرة السردية لها.

ويذكر النجار عن هذه التسمية "الأيام الحمراء" أنها بسبب: ما سال يوم ١٥ من مارس ١٩١٩ في أرجاء البلاد من دماء الأبرياء من طلاب العلوم

(١) "الأيام الحمراء": **مذكرات الشيخ *عبدالوهاب النجار عن ثورة ١٩١٩***، إشراف ودراسة: أحمد زكريا الشلق، إعداد وتحقيق: مصطفى الغريب محمد، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠).

(٢) انظر:

- عماد أبو غازي، **حكاية ثورة ١٩١٩**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩).

- محمد المنسي قنديل، **ثلاث حكايات عن الغضب**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢).

(٣) وُلد الشيخ النجار في ١٨٦٢ بإحدى قرى طنطا وحفظ القرآن الكريم وهو طفل ونال قدرًا من العلوم الدينية على شيوخ الجامع الأحمدي، وارتحل إلى القاهرة ليدرس في الجامع الأزهر على علماء عصره، ولينتقل منه إلى مدرسة دار العلوم حيث تتلمذ على الشيخ محمد عبده وتخرج فيها عام ١٨٩٧ ليعين مدرسًا ابتدائيًا في إحدى المدارس الأميرية بطنطا، ثم في مدرسة عابدين بالقاهرة. أسس جمعية "مكارم الأخلاق الإسلامية" مع محمد زكي سند لتقاوم التبشير الذي كانت تمارسه المدرسة الإنجليزية علنًا في باب الخلق، ثم عمل مدرسًا للشريعة والآداب بكلية (غوردون) بالخرطوم لمدة عامين، ثم اختير مدرسًا للتاريخ الإسلامي بالجامعة المصرية ثم بمدرسة دار العلوم حتى خرج إلى المعاش عام ١٩٢٨. وكان يكتب بانتظام لبعض الصحف. وأراد الشيخ المراغي شيخ الأزهر أن يستفيد منه فانتدبه لتدريس التاريخ الإسلامي لطلاب كلية أصول الدين بالجامع الأزهر حتى عام ١٩٣٣، وتوفي في عام ١٩٤١ تاركًا العديد من الكتب والدراسات منها: "قصص الأنبياء"، و"الخلفاء الراشدين".

(٤) أعلنت صحيفة "البلاغ" الوفدية عام ١٩٣٣ أنها حصلت على حق نشر يوميات ثورة ١٩١٩ التي دوَّنها الشيخ باسم "الأيام الحمراء"، وقدم الشيخ النجار نفسه لهذه السلسلة عند نشرها في البلاغ، ولكنها لم تجمع في كتاب من يومها إلا على يد دار الكتب والوثائق متأخرًا في عام ٢٠١٠.

(٥) يبدو أن الشيخ النجار قد توقَّف عن تسجيل يوميات الثورة في أواخر يونيه ١٩١٩ لملاحظته بداية استقرار الأحداث نوعًا ما، فقد بدأ غالب يومياته منذ مايو إلى ٢٣ يونيه بعبارة: "لم يكن شيءٌ جديدٌ في القاهرة".

الدينية والمدارس العالية، ولا ذنب لهم إلا أنهم يظهرون عواطفهم نحو وطنهم ويبدون شعورهم نحو حريتهم المفقودة واستقلال بلادهم المسلوب بيد الاستعمار الإنجليزي. وبسبب سفك الدماء هذه أردت أن أسمي هذه الأيام "الأيام الحمراء". (النجار، ص ١٩).

في المقابل، يأتي كتاب الرافعي الذي بين أيدينا عن ثورة ١٩١٩كأهم عمل تأريخي لها على الإطلاق؛ وهو أقرب للصفة الأكاديمية؛ فقد بدأه بوضع إطار لمدة الدراسة وأسئلة استقصائية عما ينبغي تدوينه وتأريخه لهذه الثورة وبيان المنهج الذي اعتمده في ذلك؛ فقد جمع الرافعي بحكم تخصُّصه في كتابة التاريخ بين منهج الشيخ النجار التوثيقي للأحداث وتواترها، وبين جمع الوثائق الرسمية المصرية والبريطانية والمراسيم والخطب، فضلا عن السجلات الرسمية للوقائع والمحاكمات العسكرية، والخطابات والبيانات السياسية، فضلا عن استقصائه للوقائع وأسماء الشهداء من أرض الواقع... فنجده ينقب عن سجلات الوفيات والإصابات بالقصر العيني وقتها لتسجيل متى كانت أول حالة استشهاد في ثورة ١٩١٩ ومَن صاحبها مِن واقع تلك السجلات ترابطًا مع خيط الأحداث والروايات المسموعة للأحداث، كما جمع بين المعيار الزمني والمعيار الموضوعي في جمع وسرد الأحداث، وكان الهدف المحوري لعمله، وهو تسجيل وحفظ حقوق الشعب وتأريخ نضاله وما تحمله في سبيل تحرير مصر من النير الأجنبي، ليصل إلى كيفية تطور الحركة القومية المصرية في هذه المرحلة، وصلا بجهده التأريخي لهذه الحركة عبر التاريخ المصري كما يتَّضح من قائمة مؤلفاته، وفي الحقبة الحديثة خلال الاحتلال كما يقرر هو في مقدمة الكتاب الذي بين أيدينا (الرافعي، ص ١٩)، فضلا عن شمول مؤلَّفِه هذا لحقبة سنوات ثورة ١٩١٩وليس مجرد يوميات أو أشهر من عمرها، وليكمل تأريخ حقبة ثورة ١٩١٩ وما تلاها حتى قبيل ١٩٥٢ في كتاب لاحق هو "في أعقاب الثورة المصرية". فقد تناول الرافعي في كتاب تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ – ١٩٢١ بتحليل مستفيض ودقيق أسباب الثورة ومقدماتها، وتطور أحداثها، ثم نتائجها وتقييم مدى نجاحها على مختلف الأصعدة سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، اعتمادًا على معايير بها من المنهجية والدقة قدرٌ ومكان.

وعليه؛ فهذه القراءة لسردية الثورة من واقع عدة مصادر، واستنادًا بالأساس لهذين المرجعين (الأيام الحمراء للشيخ النجار، وتاريخ مصر القومي ١٩١٤ – ١٩٢١ للرافعي) لا تبغي البتة المقارنة بين المرجعين، بل سرد الحكاية ليس كما اعتادت مراجعة التواريخ النمطية، وإنما كما سطرها وحكاها الكفاح الثوري، ولعل هذا نفسه من جوانب تفرُّد وتميُّز كلٍّ منهما (ليس إزاء الآخر، وإنما إزاء قارئ التاريخ، لاسيما إن كان بهدف التحليل والعبرة السياسية والاجتماعية)، ومن ثم قدر الإفادة والثراء الذي يحمله كلا الكتابين في مراجعتنا لحكيهما سردية ثورة ١٩١٩ في ذكراها المئوية.

- **في أسباب الثورة ومقدماتها**[١]:

ظلَّت "المطالبة بالاستقلال الوطني عمود الارتكاز للحركات السياسية الشعبية في مصر على مدى تاريخها الحديث".

المستشار طارق البشري

تمثل السنوات السابقة على ثورة ١٩١٩ جزءًا لا يتجزَّأ من سيرتها، وحملت أحداثها جانبًا مهمًّا من دوافعها؛ فقد كانت مصر قانونيًّا دولة مستقلة بموجب معاهدة لندن ١٨٤٠ بين الدول الكبرى ومحمد علي، إلا بتبعية اسمية للدولة العثمانية، قبل أن يعصف باستقلالها الاحتلال الإنجليزي ١٨٨٢ ليصبح المعتمد البريطاني الحاكم الفعلي لمصر. وبعد نشوب الحرب

(١) فصَّل الرافعي في بيان وشرح تلك الأسباب والمقدمات في كتابه المذكور فخصص لها ثلاثة فصول منه، ص ص ٢٣ – ١٩٢.

العالمية الأولى وانضمام بريطانيا لها في أغسطس ١٩١٤، قامت بريطانيا بفرض الأحكام العرفية على مصر ووضعها تحت الحكم العسكري البريطاني بموجب إعلان ٢ نوفمبر ١٩١٤، **وفرضت بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤،** وقطعت علاقاتها مع الدولة العثمانية بعد دخول الأخيرة للحرب ضدَّ بريطانيا حتى لا تحشد الأخيرة المصريين ضدها، وعزلت الخديو عباس حلمي الثاني الذي أعلن الدستور نكاية في الاحتلال، وعيَّنت حسين كامل بلقب "سلطان"، وفطن المصريون للعبة القوى بين الدولتين المتحاربتين في معسكرين عالميًّا، ولدور حكام الأسرة العلوية، فلم يأبهوا إلا بالمطالبة بالاستقلال، ووجدوا أن الأمور تسير نحو المزيد من هدره. فقرَّر الشعب المقاومة السلبية بالاحتجاب؛ فحجبت بعض الصحف (كصحيفة الشعب واسعة الانتشار حينها) احتجاجًا حتى لا تنشر قرار الحماية على مصر، وكذا امتناع طلبة الحقوق عن مقابلة السلطان حين زار مدرستهم العليا في ١٨ فبراير ١٩١٥.

وزاد من السخط الشعبي على الاحتلال توريط مصر في الحرب العالمية بدءًا من إشراك الجيش المصري في المعارك ضد قوات تركيا بالقناة واتخاذ مصر قاعدة عسكرية، وحملة السنوسي والسودان إبان الحرب، إلى حشد العمال والفلاحين وجمع المؤن والدواب والمحاصيل من مصر لصالح بريطانيا في الحرب، علاوة على البنى التحتية للطرق والسكك الحديد والأموال الطائلة، ومنها منحة بثلاثة ونصف مليون جنيه لبريطانيا في ٩ مارس ١٩١٨. لتنتهي الحرب وتخرج بريطانيا المحتلة منتصرة في نوفمبر ١٩١٨ كأكبر قوة دولية في العالم.

وبهذا، تراكمت أسباب الثورة وهي سياسية بالأساس حيث زاد على ما سبق فقدان المصري حريته وكرامته في المعاملة السيئة للجنود الإنجليز وسلطة الاحتلال للمصريين، والسعي لفصل السودان عن مصر، وتجريد الجيش المصري، وتبعية جهاز الحكم والإدارة للاحتلال... بينما كانت الأسباب الاقتصادية كخسائر القطن والغلاء الفاحش في الأسعار وزيادة نفوذ الأجانب، والاجتماعية كالنهضة الأدبية والفكرية دور في دعم روح الوحدة الوطنية، الأمر الذي حال دون الصراع الطبقي أو التعصب الديني خلال الثورة.

ولم تَفِ بريطانيا بوعودها باستقلال مصر بعد الحرب، ثم أُعلن عن مؤتمر الصلح بباريس وأن وفودًا من عدَّة دول ستعرض قضيتها عليه (كالهند وسورية والحجاز)، كما ذاع صيت إعلان مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون منذ مطلع ١٩١٧، ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وبينما اجتمعت كل تلك الأسباب، فقد كان للكفاح الوطني منذ لحظة الاحتلال وما تلاها من نضال الحركة الوطنية وزعماءها الفضل في ترسيخ الروح الوطنية المصرية عبر ثلاثين سنة؛ ممَّا أعدَّ الأمة للثورة. (الرافعي، ص ٨٤)، وينقل د. عماد أبو غازي عن الدكتور عبد العظيم رمضان ما ذكره في كتابه "تطور الحركة الوطنية في مصر" أنه: *"إذا كان الحزب الوطني قد غرس في تلك الحقبة من تاريخ مصر بذرة الكراهية للاحتلال ومقاومته في نفوس الشعب، فإن حزب الأمة قد ثبَّت بقوة دوره في تأسيس "القومية المصرية، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا. بمعنى آخر، كان عمل الحزب الوطني قائمًا على هدم الاحتلال، وكان عمل حزب الأمة قائمًا على أساس مصر الحديثة المستقلة، ومن الواضح أن العمليَّتين: الهدم والبناء، يكمل كل منهما الآخر"*. (أبو غازي، ص ٦).

وخارجيًّا كان دور الزعيم محمد فريد من منفاه بسويسرا ومجموعة من المصريين بالخارج، خاصة من الحزب الوطني، حيث قاموا بعرض القضية على الدول الأوربية لسنوات، ثم في ٥ ديسمبر ١٩١٨ عرضت على ولسون إبان حضوره مؤتمر الصلح بباريس...، حتى جاء تعبير *"الشعب الأسير داخل حدوده"* بحسب وصف مجلة أوروبا الجديدة وضع

الشعب المصري عقب الحرب العالمية الأولى تحت الأحكام العرفية والحكم العسكري البريطاني الذي منع وفد نواب الأمة (سعد زغلول، الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وهي الهيئة الممثِّلة نيابيًّا عن الشعب وقتها، ورفاقه ممن شكلوا معه الوفد في نوفمبر ١٩١٨) للسفر لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح بباريس. (أبو غازي، ص ٢٦).

وكان من أهمِّ مقدِّمات الثورة، صياغة توكيل يوقِّع عليه أعضاء الهيئات النيابية القائمة في ذلك الحين حتى يثبت الوفد المصري نيابته عن الأمة، ثم اتَّسع نطاق الحملة ليشمل الأمة جمعاء، وقد طُبع التوكيل وتمَّ توزيعه على أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية للتوقيع عليه، فأقبل الناس من كافَّة طبقات الأمة وأقاليمها بحماسة شديدة على توقيع التوكيل. وساعد على نجاح حركة توقيع التوكيلات تلك التعليمات التي أصدرتها وزارة الداخلية ورئيس الحكومة حسين رشدي إلى مديري الأقاليم بعدم التعرُّض لحركة التوقيع، حيث لعبتْ دورًا مهمًّا في انتشار التوكيل في ربوع مصر... ومن ناحية أخرى، ضم الوفد إليه أعضاء جددًا وسعى سعيًا متواصلًا للحصول على ترخيص للسفر لحضور مؤتمر الصلح وعرض مطالب الأمة المصرية، الأمر الذي رفضته بإصرار سلطات الاحتلال البريطاني. وأمام تعنُّت السلطات البريطانية توجَّه سعد وصحبه بمذكرة إلى مندوبي الدول الأجنبية في مصر يشرحون فيها مطالب الأمة، أما رئيس الحكومة فقد تقدم باستقالته احتجاجًا على رفض بريطانيا التفاوض مع الحكومة المصرية. وخلال شهري يناير وفبراير سنة ١٩١٩ تصاعدت حركة الوفد المصري واتَّسع نطاقها وتنوَّعت أشكالها ما بين جمع التوقيعات، وعقد الاجتماعات العامة، وإلقاء الخطب في المحافل المختلفة، وإصدار النشرات التي تعرِّف الناس بنشاط الوفد وسعيه لتحقيق الاستقلال.

وفي عصر يوم ٨ مارس ١٩١٩ وصلت الأمور إلى منتهاها عندما ألقت السلطات البريطانية بمقتضى الأحكام العرفية القبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد (هم محمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا) ورحَّلَتْهم إلى المنفى في مالطة.

ولم يكد خبر القبض على سعد وصحبه يشيع بين الناس حتى انفجر غضبهم يوم ١٠ مارس ١٩١٩ ليشتعل فتيل الثورة الشعبية إثر ذلك كسبب مباشر لها...

● الشعب وحركة العصيان المدني العفوية:

"إنهم قادمون من كل مكان في مصر، نحن لم نمت بالأمس، ولكن الخوف هو الذي مات."

محمد المنسي قنديل، ثلاث حكايات عن الغضب

في التاسع من مارس ١٩١٩ كانت القاهرة على موعدٍ مع موجة غضب شعبي عارمة استمرَّت حتى أغسطس من ذات العام، وعادت وتجدَّدت في أكتوبر ونوفمبر من العام ذاته، واستمرَّت وقائعها السياسية بلا انقطاع حتى أبريل ١٩٢١ بحسب الرافعي، (أي عند عودة الوفد المصري من حضور مؤتمر الصلح في باريس).

يذكر الرافعي أن *"الثورة قد عمَّت أرجاء البلاد دون تدبير أو تنظيم، لم تكن ثمة هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجِّهها، بل شملت البلاد فجأة، وعلى غير انتظار، وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعتها، وظهر فيها فضل الشباب، إذ أدرك بفطرته السليمة أن الحركة الوطنية إنما قامت ضدَّ الاحتلال الأجنبي، وكان مقصودًا منها بداهةً جلاء الاحتلال عن البلاد، وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق إلا بالجلاء، وعلى هذا الأساس قامت الثورة،* ***وكان برنامج الثورة أوسع مدًى من برنامج الوفد، ولم تكن الثورة وليدة الوفد، ولا وليدة سعد، بل كلاهما وليد الثورة،*** *هذه حقيقة يقتضينا الإنصاف أن نذكرها، تقريرًا للواقع وإبرازًا لفضل الشعب في ثورة ١٩١٩"*. (الرافعي، ص ص١٧-١٨).

كـان الطـلاب والشـباب هـم فتيـل الثـورة، ففـي غضـون يـومين، امتـدَّ نطـاق الاحتجاجـات ليشـمل جميـع الطلبـة(*). وبعـد أيام قليلـة كانـت الثـورة قـد انـدلعت في جميـع الأنحـاء مـن قـرى ومـدن كـان الفلاحـون والعمـال قـوام فعالياتها، مـع مشـاركات لاحقـة مـن فئـات أخـرى كإضـراب المـوظفين والمحـامين الشـرعيّين، وتعـدَّدت مواقـف التعـاطف والمسـاندة للثـورة والتظـاهرات مـن ضـباط بـوليس كحكمـدار الموسـكي الـذي توقَّـف بسـيارته وحيَّـا المتظـاهرين في ١٧مـارس، والـدور الـوطني لـبعض أمـراء الأسـرة العلويـة كـالأمير عمـر طوسـون ويوسـف كمـال وغيرهمـا، فضـلا عـن الـدور التـاريخي غـير المسـبوق للنسـاء والأقبـاط فيمـا سـيلي تفصيله.

فقـد انتشـر خـبر المظـاهرات مـن القـاهرة للأقـاليم كـالبرق، وسـاهم في نشـره عـودة الطـلاب إلى مـدنهم وقـراهم بعـد إضـراب المـدارس بالعاصـمة، وسـاعد علـى اشـتعال الأحـداث الحنـق والكبـت الـذي اعتمـل بالنفـوس لسـنوات ضـد الاحـتلال، فاشـتعل فتيـل الثـورة في جميـع أرجـاء مصـر وعمَّـت أغلـب المـديريات مـرَّ بعضـها بسـلام وقوبـل الآخـر بالرصـاص، فقُتـل وجُـرح كثير من المتظاهرين. (الرافعي، ص ٢١٦).

في ١٢ مـارس بـدأ نهـج قطـع السـكك الحديـد بخـط طنطـا-تـلا ليصـل الأمـر لقطـع المواصـلات والتلغـراف عـن القـاهرة تمامًـا في ١٦مـارس، بـرغم توعُّـد مـن يفعـل ذلـك بالإعـدام، والتعـويض عـن التلفيـات والحرائـق، **وفي ٢٠ مـارس صـدر إنـذار مـن القيـادة العامـة بحـرق القـرى القريبـة مـن السـكك الحديديـة. ووصـل الأمـر بنهايـة مـارس ١٩١٩ بتكـرار تسـيير سـلطة الاحـتلال طـائرات مراقبـة مـا لبثـت أن ألقـت القنابـل ومـدافع المتراليـوز علـى القـرى، فحصـدت عشـرات القتلـى والجرحـى، بينمـا الحـال أن الفلاحـين لم يعتـدوا علـى الجنـود ابتـداءً ولكـن أتلفـوا مـا يخـصُّ ثـروتهم القوميـة مـن سـكك حديـد ونحـوه ممـا يسـتخدمه المحتـل للوصـول إلـيهم وقـتلهم.** (النجـار، ص ص ١٠٢- ١٠٣)، وبـذلك شُـلَّت المواصـلات رغـم محاولـة السـلطات إصـلاح التلفيـات وتعثَّـرت حركـة التجـارة وانتظـام المـوظفين. (الرافعـي، ص ص ٢١٦-٢٢٠). حـتى إن رحلـة بـين القـاهرة ومدينـة كالمنصـورة كانـت تسـتغرق ٣ساعات بالسيارة وقتهـا، أخـذت مـن الرافعـي عنـد عودتـه لهـا تفقُّـدًا لمسـقط رأسـه بعـد مظـاهرة أهـالي المنصـورة الحاشـدة في ١٨ مـارس ١٩١٩، اسـتغرقت بالسـفينة النيليـة ٣ أيام وبمشـقة كبـيرة. (الرافعـي، ص ص ٢٦٨-٢٧٣). وبحسـب النجـار، فـإن الـترام داخـل القـاهرة امتنـع النـاس عـن ركوبـه كمقاومـة سـلبية للاحـتلال، فلـم يجـد وجهـاء القـوم وسـيلة تنقُّـل إلا "الكارو" التي لطالما ترفَّعوا عن النظر إليها...

وقـام عمـال الـترام بإضـراب بـدءًا مـن يـوم ١١ مـارس، تـلاه **إضـراب عمـال عنـابر السـكك الحديديـة** يـوم ١٥ مـارس، والـذي جـاء عقـب قيـام السـلطات البريطانيـة بإلحـاق بعـض الجنـود للتـدريب بـورش العنـابر في بـولاق للحلـول محـل العمـال المصـريّين في حالـة إضـرابهم، ممـا عجَّـل بقـرار العمَّـال بالمشـاركة في الأحـداث. ولم يكتـف هـؤلاء بإعـلان الإضـراب، بـل قـاموا بإتـلاف محـولات حركـة القطـارات، وابتكـروا عمليـة قطـع خطـوط السـكك الحديديـة -ويقـال إن الفلاحـين أخـذوها عـنهم- وقـد أصـبحت أهـم أسـلحة الثـورة. وأضـرب سـائقو التاكسـي وعمـال البريـد والكهـرباء والجمـارك، تـلا ذلـك إضـراب عمـال المطـابع وعمـال الفنـارات والـورش الحكوميـة ومصـلحة الجمـارك بالإسـكندرية. كمـا أضـرب المحـامون والمحـامون

(*) والجدير بالذكر أن الطلبة سواء من المدارس العليا أو الأزهر أو المدارس العادية كانوا هم قوام الثورة؛ فتكرَّرت مظاهراتهم المنظمة خلال شهور الثورة منفردين أو مع عمال أو مهنيين كالمحامين والأطباء والشرعيين والموظفين، كما أسهموا في تنظيم مظاهرات النساء وحمايتها كما سيلي بيانه، ولم يكن طلاب الأزهر أكثر وطنية من غيرهم؛ فطلاب القضاء الشرعي والهندسة والقانون فضلا عن طلبة البوليس والحربية حاولوا مرارًا تنظيم مظاهرات رغم منع كثير من مدارسهم والسلطات المسؤولة ذلك.

الشرعيون في ٢ أبريل، وسبقوا ذلك في ٢٧ مارس بردٍّ المحامين المشتغلين بالمحاكم المختلطة على خطبة اللورد "كيرزون" (أمام مجلس اللوردات البريطاني كرئيس له عن الوضع في مصر، ونشرت أمرها الجرائد المصرية) الذي ادَّعى فيها أنها ثورة دينية وأنها أعمال سلب ونهب وليست ثورة سياسية، موضِّحين حقيقة الأمور ببيان مترجَم وُجِّهَ إلى الرأي العام الأوروبي. (النجار، ص ٣٢).

اكتفى **موظفو الحكومة** في بداية الثورة بتوقيع عرائض احتجاج ضد نفي الوفد، ثم انضمَّ غالب موظفي القاهرة للإضراب في ٢ أبريل ١٩١٩، بينما تأخَّر الخبر عن الأقاليم، وأصدروا عريضة ضد وصف "كيرزون" -في خطبته المذكورة- لهم بحسن سلوكهم وأنهم لم ينضمُّوا للثورة. فاضطربت الحكومة واستمرَّ الإضراب حتى إعلان الإفراج عن سعد ورفاقه في ٦ أبريل. (الرافعي، ص ص ٢٨٣-٢٨٥)، ثم عادوا وأعلنت لجنة منتخبة لهم الإضراب في ١٢ أبريل مطالبين حكومة رشدي بالضغط لإلغاء الحماية والأحكام العرفية، وأيَّدتهم طوائف الشعب في مؤتمر حاشد في ١٦ أبريل ١٩١٩، ثم عادوا لإضراب لاحقًا اعتراضًا على وجود لجنة ملنر من العام التالي. فكان إضرابهم حدثًا تاريخيًّا فريدًا غير مسبوق في حركة مصر القومية بوصف الرافعي. ولم تعد طوائف وفئات الشعب المضربة إلا في أواخر أبريل ١٩١٩ بعد سفر الوفد وعودته، لتبدأ مرحلة جديدة لثورة ١٩١٩.

أما **الفلاحون**، فقد انقضُّوا في القرى المتاخمة على خطوط السكك الحديدية والتلغراف فقطعوها بمختلف قرى الوجهين القبلي والبحري، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن. فاستدعت سلطات الاحتلال الزعماء وكبار البلاد مهدِّدةً ومنذرةً بإعدام كل من يسهم في ذلك، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها. ورغم محاولة الزعماء التدخُّل لتهدئة الشارع الثوري، إلا أن ذلك لم يُجْدِ؛ فواصل الثوار مظاهر احتجاجهم، ونفَّذ الاحتلال تهديده في حصد الأرواح بشكل وصل لحد المذابح، بل وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة بمختلف المحافظات، كما حدث في الفيوم عندما قتل أربعمئة من البدو في يوم واحد. ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى، من ضربها بالمدافع والقنابل من الطائرات وإحراقها، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء.

وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه بسبب ما عُرف عنه من موالاته للإنجليز. وهوجم ديوان مركز منيا القمح وأطلق سراح سجناء، وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين. وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائرتين في إجبارهم على التراجع، أما في دير مواس بالقرب من أسيوط، فقد هاجم الفلاحون قطارًا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين.

وعندما أرسل الإنجليز سفينة نيلية مسلَّحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلَّحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة. وعلى الجانب الآخر كان ردُّ فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريون في التاريخ الحديث، فمنذ الأيام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة. وفي أسيوط قاتل الأهالي ١٥٠٠ جندي وقتلوا معظمهم، وعندما فَرَّ الباقون إلى المدرسة الأمريكية في أسيوط فطاردهم الثوار وقتلوهم جميعًا. ووفق وصف الشيخ النجار، بدا

الأمـر وكـأن الجمـاهير لا ينفـع فـيهم منطـق ولا يـرد جماحهم عقل[1].

وأعلـن كـذلك عـن اسـتقلال "**جمهوريـة زفـتى**".. حيـث أعلنـت الجمهوريـة وشُـكِّلت لجنـة شـعبية منتخبـة لحكـم المدينـة وأصـدرت عريضـة تفيـد الاسـتقلال مذيَّلـة بأسمـاء أعضـائها. قادهـا يوسـف الجنـدي المحـامي وتعـاون مأمورهـا إسماعيـل بـك حمـد وكـان رجـلا وطنيـا تـرك للجنـة سـلطة الإدارة وتنظيمهـا عـبر لجـان فرعيـة، وبعـد تـدخُّل قـوة تابعـة للسـلطة العسـكرية البريطانيـة قاومهـا الأهـالي بشراسـة، تـدخَّل المـأمور حفاظًـا علـى المدينـة وحفـظ للأهـالي حـق الإدارة ولم تسـتطع القـوة العسـكرية الوصـول لأعضـاء اللجنـة أو معـاقبتهم لتضـامن الأهـالي معهـم. (الرافعـي، ص ٢٤٦) وقـد أشـيع أن بعـض المـدن في مصـر شـهدت تجـارب مشـابهة مصـغرة؛ وبحسـب الشـيخ النجـار(*)، فقـد أُعلـن **اسـتقلال المنيـا** واختـير لرئاسـتها د. محمـد عبـدالرازق الـذي حمـى ٦٥ جنـديًّا بريطانيًّـا كـانوا بهـا وضـمن حيـاتهم. وتم إصـلاح التلغـراف والتليفـون والسـكك الحديديـة وعـين قضـاة ومـوظفين، مـع حمايـة أرواح الأجانـب في المدينـة، وأبلغـت القـوات البريطانيـة في القـاهرة أنهـم إذا أرسـلوا جنـديًّا إنجليـزيًّا واحـدًا فلـن يضـمن حياتـه، فهـدأت المدينـة ورخصـت الأسـعار ودارت بهـا المصـانع (النجـار، ص ٩٢)، ويـذكر الرافعـي بشـأنها أن لجنـة وطنيـة تألَّفـت لحفـظ الأمـن والنظـام، فحـوكم أعضـاؤها بتهمـة اغتصـاب سلطة الحكومة.

وكـان مـن مظـاهر اشـتداد وطـيس الثـورة في المحافظـات أن توالـت يوميًّـا أحـداث الاحتجـاج والتظـاهر والعنـف أحيـانًا عـبر مختلـف المحافظـات، وسـقوط عشـرات مـن القتلـى والجرحـى يوميًّـا إثـر المواجهـات مـع قـوات الاحـتلال وصـلت أحيـانًا لحـدِّ المجـازر، **وكانـت الأحـداث أشـد وطـأة في الوجـه القبلـي عنـه في البحـري، إذ كـان أشـدها علـى الإطـلاق خـلال أحـداث الثـورة برمتهـا –وفـق الرافعـي– حـادث مهاجمـة القطـار بـديروط وديـر مـواس وقتـل ٨ جنـود وضـباط إنجليـز للمـرة الأولى في ١٨ مـارس١٩١٩**؛ فـردَّت سـلطة الاحـتلال وعاقبـت المعتـدين بالقتـل والحـرق والقـبض علـى المئـات ومحـاكمتهم عسـكريًّا[2]. وهكـذا، انتشـرت حالـة الإضـراب العـام والعصـيان المـدني بـين مختلـف فئـات الشعب. ردًّا على فظائع الاحتلال بحقِ الثوَّار.

● مذابح الإنجليز وفظائعهم بحق الثوار:

دق قلب "زيتون"، شعر بالخوف كأنه ثعبان بارد يزحف داخل جسده، قال: هل هي قنبلة؟ هل ستنفجر وتقتل الجميع؟ قال "الحداية" وقد نفد صبره: كلا يا حشرة.. إنها مجرد قنبلة صوت، ستصدر فقط صوتًا مزعجًا كأنه انفجار، نريد فقط أن نخيف الحشرات التي تتظاهر حتى تترك الميدان.

محمد المنسي قنديل، ثلاث حكايات عن الغضب

شـهدت ثـورة ١٩١٩ أيامًـا داميـة، حيـث لم تكتـفِ السـلطات البريطانيـة بإطـلاق النـار علـى المتظـاهرين السـلميّين منـذ ١٥ مـارس ١٩١٩، وسـقوط مئـات القتلـى والجرحـى، وقـد أصـدر أطبـاء القصـر العيـني بيـانًا حـول مـا رأوه مـن تنكيـل ووحشـية في القتـل والإصـابات مـن قبـل الاحـتلال. كمـا راح جنـودهم يقتلـون بالجملـة

(١) لمزيد من التفصيل حول توالي أحداث الثورة يوما بيوم في مختلف الأنحاء، راجع: مذكرات الشيخ النجار، **مرجع سابق**، ص ص ٣٢ – ٦٨.

(*) يذكر أن الشيخ النجار قد علَّق على بعض الشائعات باستقلال بعض المدن في أوقات ومواضع مختلفة من كتابه: فذكر شائعة استقلال الفيوم وأنكرها لصغر المدينة وعدم جدوى استقلالها ثم أحداث من استيلاء البدو على المراكز ونقط البوليس وما تبعها من أحداث واشتباكات، لكنها لم تكن بقصد الاستقلال وإنما مطالب ثورية وعودة المقبوض عليهم، كما ذكر شائعة استقلال أسيوط منكرها بدليل كونها ليست ذات مكنات ولا عتاد، راجع في ذلك كتاب الشيخ النجار، ص ص ٣٥، ٥٠، ٦٦، وخصَّ حادثة استقلال زفتى ص ٦٩ معلِّقا بأنها عمل صبياني يعرض رقاب الموقِّعين للمشانق.

(٢) لمزيد من التفصيل حول أحداث الثورة تفصيلا في كل محافظة وبعض المدن أو القرى تحديدًا، راجع: الرافعي، **مرجع سابق**، الفصل السادس، والفصل الحادي عشر عن محاكمات الثورة.

مـن يقـابلون، فانقضُّـوا علـى عُـرس في أحـد الأرياف وأطلقـوا علـى مـن فيـه الرصـاص عشـوائيًّا، بـل وشُـكِّلَتْ محـاكم عسـكرية في الشـوارع لمحاكمـة المتظـاهرين، وأصـدرت أحكامًـا بالحـبس والجلـد والغرامـة علـيهم. (الرافعي، ص ٢٩٠).

وقـد أورد الرافعـي إحصـاءً تقـديريًّا منـه لضـحايا الثـورة لا يقـل عـن ٣ آلاف قتيـل مصـري؛ فقـد كـان مطَّلعًـا علـى وثائـق وكشـوفات الوفيـات والقتلـى مـن مصـادر عـدَّة وعُـني بإيـراد أسمائهم بحسب الحادثـة بدقـة، كمـا وثَّـق تفصـيلًا لإحصـاءين بريطـانيين، الأول صـدر في ١٨ مـايو والآخـر في ٢٤ يونيـه ١٩١٩ يشـملان القتلـى والجرحـى مـن المصـريِّين والإنجليـز والأجانـب، معلِّقًـا بأن الإنجليـز كـانوا يميلـون للتقليـل مـن عـدد الضحايا. (الرافعي، ص ٢٦٢).

وأمـا وقـائع فظـائع الاحـتلال ضـد المصـريين فـلا تكـاد تحصـى، نـذكر منهـا بعـض مـا حـدث بالجيـزة الـتي كانـت أحـداثها الأشـد فظاعـة: في العزيزيـة بالبدرشـين يـوم ٢٥ مـارس ١٩١٩ داهمـت جنـود الاحـتلال الأهـالي وهـدَّدَتْهم بحـرق منـازلهم وأن يخلـوا دُورهـم ولا يأخـذوا إلا النقـود والمصـاغ، ثم حاصـروا الأهـالي وأعملـوا فـيهم القتـل والضـرب واغتصـبوا النسـاء وأحرقـوا البيـوت، ففـرَّ مـن اسـتطاع للقـاهرة مسـتغيثين. وفي نزلـة الشـوبك بالعيـاط يـوم ٣٠ مـارس وقعـت فظـائع مشـابهة وتم دفـن أربعـة رجـال لأنصـاف أجسـادهم ورمـيهم بالرصـاص تنكـيلا بهـم لمقـاومتهم، فـاجتمع مجلـس المديريـة وحَقَّـقَ في الوقـائع وأصـدر بيـانات اعـتراض واسـتنكار (الرافعـي، ص ص ٢٩٣-٢٩٦)، واسـتقال مـدير الجيـزة حمـدي بـك سيف النصر على إثـر ذلـك معقبًـا أنـه: *لا يقبـل أن يكـون مـديرًا لمديريـة تُفعـل بهـا هـذه الفظـائع، ولا يقبـل علـى شـرفه أن يُفعـل ذلـك بمديريتـه أصـلاً" . (النجـار، ص ص ١٠٤، ١١٢)*. وكـان لفئـات اعتباريـة محـددة دور بارز فيها كالطلبة والأزهر والأقباط والنساء.

• مسـاهمات لكيـانات رمزيـة في ثـورة ١٩١٩:

يسـتعرض هـذا الجـزء مـا يتعلـق بمسـاهمات الأزهـر والأقباط والنساء، على النحو التالي:

الدور الثوري للأزهر:

اضـطلع الأزهـر بـدور كبـير خـلال الثـورة، بعـدما تحـوَّل إلى واحـدٍ مـن معاقلهـا، كمـا كـان دوره تاريخيًّـا منـذ ثـورة القـاهرة إبان الحملـة الفرنسـية. فتحـوَّل إلى سـاحة رئيسـية مـن سـاحات الخطابـة أثنـاء ثـورة ١٩١٩، يتجمَّـع فيـه خطبـاء الثـورة ويحتشـد داخلـه جمـوع المصـريِّين بغـضِّ النظـر عـن ديـنهم، فخطـب علـى منـبره الشـيخ القـاياتي والشـيخ الزنكلـوني والشـيخ دراز وغـيرهم، إلى جانـب القمـص سـرجيوس والقمـص بـولس غـبريال وغـيرهم مـن القـادة السياسـيين كـذلك، وفي ٢ أبريـل اسـتدعت دار الحمايـة شـيخ الجـامع الأزهـر محمـد أبـو الفضـل الجيـزاوي، وطلبـت منـه إغـلاق أبـواب الأزهـر أمـام النـاس، فـرفض بشـدة، وأكـد أن الأزهـر مسـجدًا جامعًـا تُقـام فيـه الصـلوات ولا يمكـن أن يغلِـق أبوابـه في وجـه مـن يؤمُّـه مـن المصلِّين، فطلبـت منـه فتحـه في مواقيـت الصـلوات الخمـس والجُمَـعِ فقـط، فـرفض أيضًـا وأصـرَّ علـى أن يظـلَّ الأزهـر مفتوحًـا طـوال النهـار والليـل كمـا هـي العـادة. ويُـذكر أن الشـيخ محمـد شـاكر، مـن علمـاء الأزهـر ومـن كبـار الثـائرين، قـد عـرض الإنجليـز عليـه مشـيخة الأزهـر في ٢٣ يونيـه ١٩١٩، إذ كـان يقـود الاجتماعـات الثوريـة بالجـامع، لكنـه لم يبلـع الطُّعـم. ويقـدِّم الشيخ النجـار رصـدًا دقيقًـا للـدور الـذي لعبـه علمـاء وطـلاب الأزهـر في الثـورة منـذ ١٠ مـارس ١٩١٩، كمـا شـاركوا طـلاب المـدارس العليـا ومختلـف فئـات الشـعب في مظـاهرات عـدَّة لاحقـة، وشـاركوا بقيـة الطـلاب في بيـانات ومنشـورات مهمـة لتوضـيح مـا ثار مـن لغـط وأسـفهم لـبعض أحـداث الاعتـداء علـى أمـوال أو أشـخاص

كالأجانب[١]. كما يذكر دور علماء الأزهر في كشف مؤامرة الإنجليز لاستيعاب الثورة وإخمادها في ٢٣ مارس حينما وجَّه اللورد "أللنبي" نداءً لكبراء البلد من وزراء وسياسيِّين وعلماء لتهدئة الثوار والمتظاهرين لكي يوافق لهم على سفر الوفد لباريس، فأكَّد علماء الأزهر بقيادة الشيخ القاياتي بأن مطلب الثورة الأساسي هو الاستقلال.

وبعد أن تحوَّل الجامع الأزهر إلى أهم منتديات ومنابر الثورة، فرضت السلطات الإنجليزية في ١ أبريل ١٩١٩ حصارًا على الجامع، وسدَّت الطرق والمنافذ المؤدِّية إلى منطقة الأزهر، وحشدت قوات عسكرية ضخمة بصورة تمنع وصول الجمهور إليه بعد أن علمت بانطلاق مظاهرة حاشدة جديدة منه. فقرَّرَ الثوَّار نقل التظاهر إلى مكان آخر، واتَّجه تفكيرهم إلى جامع ابن طولون، وقام الأهالي بحفر الخنادق ووضع المتاريس في الطرق والشوارع المؤدية إليه، وعندما توجهت فرق عسكرية بريطانية إلى المكان أعاقتهم الخنادق والمتاريس عن الوصول، وتلقَّفهم الأهالي بالحجارة من كل اتجاه، فأطلق الإنجليز النار بشكل عشوائي على الجماهير، فسقط عدد من الشهداء والجرحى، وكان من بينهم غلام صغير، كان قد أقام حصنًا ترابيًّا عند سبيل أم عباس لمنع تقدُّم الجنود إلى الجامع من ناحية القلعة، فَأَرْدَتْهُ رصاصة جندي إنجليزي قتيلًا وهو واقف فوق حِصنه الذي بناه. وقد حقَّق الرافعي قصة هذا الفتى وسأل أهلَ الحيِّ عنه، فعرف أن اسمه محمد إسماعيل وهو مشهور بابن القباقيبي وأن سنَّه نحو ١٢ سنة، كما راجع دفاتر الوفيات للتأكُّد من الرواية وتاريخها ومكان وقوعها. وقد شيَّع الأهالي جنازة الفتى الشهيد في اليوم التالي في موكب ضخم تحرَّك من الصليبة الطولوني إلى مدافن الإمام الشافعي.. وفي نفس يوم الجنازة أصدرت السلطات البريطانية بلاغًا عسكريًّا أشارت فيه إلى مقتل الصبي فقالت: "*إن جمهورًا معاديًا هجم صباح أمس على دورية في حي السيدة زينب فاضطرت إلى إطلاق النيران وقد قُتل لسوء الحظ* ولد في العاشرة أو الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير". (أبوغازي، ص ص ٤٦-٤٨).

الأقباط[٢]:

حي الكنائس عن مساجد أحمد
وانشر أحاديث الإخاء وردد
محمد أفندي الهراوي

تركت أحداث ثورة ١٩ بصمة تاريخية لدور الأقباط في الحركة الوطنية المصرية الحديثة، فعلاوة على المشاركة فيها ضمن فئات الشعب، كانت مواقف وخطب السَّاسة والمثقَّفين ورجال الدين المسيحي حاضرة حتى داخل أروقة الجامع الأزهر، وبالمثل خطب المشايخ في الكنائس إبان أحداث الثورة. وكان أبرز مظاهر هذا التلاحم الوطني صورة الهلال يعانق الصليب وسط العلم المصري خلال فعاليات الثورة.

النساء:

... والخيل والفرسان قد ضربت نطاقا حولهنَّه
والورد والريحان في ذاك النهار سلاحهنه...
من قصيدة حافظ إبراهيم عن مظاهرة النساء في ثورة ١٩١٩

قدَّم الشيخ النجار وصفًا لمظاهرة النساء المصريات التي وقعت صباح يوم الأحد ١٦ مارس ١٩١٩، فيقول: "*السيدات من كرام العقائل خرجن في حشمة*

(١) يفرق الشيخ النجار بين حوادث عفوية ومتفرقة من دخول بعض الغوغاء أثناء الأحداث بأعمال شغب وتخريب لا داعي لها، ومن آخرين ممن يقومون ببعض السلب والنهب خلال المعمعة، وهو من طبيعة الأمور في الظواهر الجماهيرية، وبين ما تعمَّدته سلطات الاحتلال من دَسِّ مجموعات من البوليس السري واليهود ومحاولات استمالة الأرمن للدعاية السلبية ضد الثورة في أوربا بأنها ثورة دينية ومعادية للأجانب على غير حقيقة الأمر.

(٢) الأبيات من مفتتح قصيدة محمد أفندي الهراوي، ألقاها يوم عيد الفصح ٢٠ أبريل ١٩١٩، ونشرت بجريدة "الأفكار" وقتها. موثق في مذكرات الشيخ النجار، **مرجع سابق**، ص ٢٢١.

ووقار ليُعربن عن مشاركتهن للرجال في إبداء العاطفة الوطنية نحو بلادهن وقد ألَّفنَ موكبًا فخمًا يتقدَّمه أربعة طلاب من الأزهر، أمسك كل منهم بطرف العلم المصري... ووضع الصليب داخل الهلال موضع النجوم في هذا العلم، ولم يسبق لي ولا لأحدٍ أن رأى مثل ذلك قبل اليوم" . (النجار، ص ٣٤). ويصفها الرافعي قائلًا: "*خرج المتظاهرات في حشمة ووقار، وعددهن يربو على الثلاثمئة من كرام العائلات، وأعددنَ احتجاجًا مكتوبًا ليقدّمنه إلى معتمدي الدول"* . كان هذا تعريبه: "*يرفع هذا لجنابكم السيدات المصريات أمهات وأخوات وزوجات من ذهبوا ضحية المطامع البريطانية يحتججن على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة لا ذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقًا للمبادئ التي فاه بها الدكتور ولسون وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أم محايدة. نقدم لجنابكم هذا ونرجوا أن ترفعوه لدولتكم المبجّلة لأنها أخذت على عاتقها تنفيذ هذه المبادئ والعمل عليها، ونرجوكم أن تبلغوها بما رأيتموه وشاهده رعاياكم المحترمون من أعمال الوحشية وإطلاق الرصاص على الأبناء والأطفال والرجال العزل لمجرد احتجاجهم بطريق المظاهرات السلمية على منع المصريّين من السفر للخارج لعرض قضيتهم على مؤتمر السلام أسوة بباقي الأمم... واعتقال بعض رجالهم وتسفيرهم إلى جزيرة مالطة"* ...ثم سارت السيدات، ومَرَرْنَ بدور القنصليات ومعتمدي الدول لتقديم نص الاحتجاج، في صفين منتظمين رافعين أعلامًا صغيرة وطُفْنَ الشوارع الكبيرة هاتفات بالحرية والاستقلال وسقوط الحماية. فاجتمع الناس للمشهد البهيج الذي لم يسبق له مثيل والذي ألهب حماستهم وأخذوا يصفِّقون لهم ويردِّدون هتافاتهن. حتى وصل الموكب بيت الأمة فطوَّقَتْه قوات الاحتلال موجهين البنادق صوب النساء لمدة ساعتين تحت وهج الشمس... (الرافعي، ص ص٢١٠-٢١٤). ولم تكن تلك المظاهرة الوحيدة للنساء، فقد تكررت وأبرزها مظاهرة ٢٠ مارس احتجاجًا منهن على سفك الدماء وقدَّمن بيانات لقناصل الدول، وتمَّت محاصرتهنَّ من قوات البوليس والإنجليز حتى تدخَّل القنصل الأمريكي يومها لفكِّ الحصار عنهن. (النجار، ص ص ٥٤-٥٥)، كما تظاهرن لمقاطعة لجنة "ملنر" خاصة بتاريخ ١٦يناير ١٩٢٠. ولم تكن حركة النساء في الثورة نخبوية فقط، فكذلك شاركت نساء أخريات جموع الناس وكانت أول شهيدة هي شفيقة محمد من حي الخليفة التي قتلت برصاص الاحتلال وشُيِّعَتْ ضمن جنازة شهداء في ١٨ أبريل ١٩١٩ واعتبروها "مس كافل مصر". (الرافعي، ص ٢٣٧)، ممَّا أكَّد المشاركة العضوية بين مختلف فئات الشعب.

●ثبات ثوار الداخل ومساعي الساسة لتأييد الخارج:

"... جاء تلغراف لسعادة محمود باشا سليمان، فلم يخامرني أي شك في أن هذا التلغراف مفتعل وغير صادر منكم؛ لأنه يصعب علي جدا أن أعتقد أن سعد باشا زغلول ذلك الرجل العظيم يفتكر أن أمته من البلاهة لدرجة أن تظن أن الاستقلال عبارة عن طرد أو شيء موجود في مخازن اللوفر أو غيرها بباريس يمكن مشتراه في بضعة أسابيع والعودة إلى مصر. فإذا كانت الأبواب الرسمية قد أقفلت في وجه الوفد فهناك الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات النيابية والجرائد والرأي العام صاحب السلطان الأكبر على الحكومات، وكل هذه الأبواب مفتحة الطريق أمام الوفد".

من عبد الرحمن فهمي مخاطبًا سعد زغلول.

كانت أضخم مظاهرات الثورة في القاهرة وأكثرها تنظيمًا مظاهرة ١٧ مارس التي شارك فيها نحو ٥٠ ألف متظاهر من جميع فئات الشعب، واستمرَّت لثمان ساعات منطلقة من الأزهر ومرَّت بمختلف ميادين القاهرة وشوارعها الكبرى ومقرَّات السلطة، وشهدت دورًا وطنيًّا لممثِّل البوليس المصري حكمدار العاصمة حيث حماها من الإنجليز بتقدُّمه إياها بسيارته، فكانت تلك المظاهرة من المظاهرات القليلة التي لم تشهد اعتداءات من القوات العسكرية البريطانية على المتظاهرين. كما شهدت تقدُّمًا

تنظيميًّا ووعيًا وطنيًّا لجموع الشعب، فلم يحدث اعتداء أو انفلات، فظلَّت المحال التجارية مفتوحة ومواكب المظاهرة تمرُّ أمامها دون قلاقل، فحتى حينما حاول البعض أن يقوم ببعض الأعمال منعه المنظِّمون، كما لم تُثِرْهُم رصاصات مجهولة أصابت بعضهم. مما أثار إعجاب من شاهدها أو علم بها من الأجانب قبل المصريين. وما كان من السلطة العسكرية للمحتل إلا أن أعلنت منع المظاهرات والمواكب في مرسومها ١٨ مارس، لكن ذلك لم يثنِ الثوَّار عن استمرار التظاهرات الحاشدة في الأيام التالية. (الرافعي، ص ص ٢٣١-٢٣٤).

ومع خطورة الأوضاع في مصر عيَّنت بريطانيا اللورد "أللنبي" مندوبًا ساميًا فوق العادة" في ٢١ مارس ١٩١٩، وقد حاول مهادنة الثورة بجمعه الأعيان والكبراء ومخاطبتهم بتاريخ ٢٧ مارس بأنه مستعدٌّ للتفاهم مع عقلاء الأمة في كل ما يطلبونه. (النجار، ص ص ٨٨-٨٩، الرافعي، ص ٢٧٧). وبعد فشله، استعمل الفرق البريطانية، وكانت فظائعهم في مواجهة الثوار خاصة في الأقاليم، وكانت أحداث العزيزية وغيرها دليلًا كافيًا على وحشيته رغم محاولته خداع الأمة لإخماد الثورة.

وأخيرًا، مع اليأس من هدوء الثورة ورغبةً في استمالة دول مؤتمر الصلح بأن يُقِرُّوا الحماية على مصر، جاء القرار البريطاني بالإفراج عن سعد وصحبه من المنفى والسماح لهم بالسفر لمؤتمر الصلح بباريس، فأعلنه أللنبي في ٧ أبريل ١٩١٩. فتبدَّلت الروح العامة ونُظِّمَتْ **مظاهرة ابتهاج حاشدة في ٨ أبريل شارك فيها مئات الآلاف**، فكأن القاهرة كلها خرجت طبقًا لتقديرات الرافعي، وتشكَّلت وزارة رشدي في ٩ أبريل ١٩١٩، لكن عاد الموظفون للإضراب ولم تنقطع المظاهرات. (الرافعي، ص ص ٣٠٤-٣١٦).

ثم سافر الوفد المصري لباريس في ١١ أبريل ولكن مع إقرار الدول المؤتمرة الحماية البريطانية على مصر، رغم مبادئ استقلال الشعوب وحق تقرير المصير في إعلان ويلسون المزعوم[1]، ثم صدرت معاهدة "فرساي" في ٢٨ يونيه ١٩١٩ متضمنة أسوأ الشروط على مصر وهو إعلان الوصاية[2]، وعاد الوفد ليجد الشعب مُصرًّا على استكمال ثورته وانتزاع حريته واستقلاله بشتَّى سبل النضال.

بيد أن كفاح الداخل لا ينفي في المقابل جهود الساسة والزعماء في الخارج، فنجد أن أحد الصحفيين المعاصرين للأمر "محمود أفندي أبو الفتح" يوثق في كتابه المعنون "مع الوفد المصري" الصادر في ١٩٢٧[3] عن أهم التحديات التي واجهت الوفد المصري في مؤتمر الصلح بباريس، كما فصَّل الدور المهم للزعيم محمد فريد في التواصل مع أحزاب يسارية متعاطفة وشرح الأوضاع بمصر من قبل الثورة ثم مع أحداثها. ثم مواجهة الدعاية البريطانية المضادة التي روجت أنها ثورة دينية تستهدف ذبح المسيحيين،

---

(١) لكن خذلان ولسون لشعوب العالم المحتلَّة، قابله رفضٌ من ممثلي الشعب الأمريكي تمثَّل في إعلان لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم ١٩ أغسطس ١٩١٩ عند عرض معاهدة فرساي عليها للتصديق رفض الحماية على مصر وإقرار حق الشعب المصري في تقرير مصيره وأنه ليس تابعًا لتركيا ولا بريطانيا. وانتهى الأمر برفض المجلس إقرار المعاهدة برمَّتها في ٢٠ مارس ١٩٢٠ وخروج الولايات المتحدة منها. وهو ما اعتبره المصريون نوعًا من الانتصار غير المباشر لقضيتهم. انظر: الرافعي، **مرجع سابق**، ص ٣٥٦.

(٢) لكن العجب أن الحكومة المصرية وقتها احتفلت بضرب ١٠٠ مدفع ومدفع بالقاهرة والإسكندرية وبورسعيد وأعلنت يوم عطلة وتبادلت التهاني مع سلطات الاحتلال! **المرجع السابق**، ص ٣٥٢.

(٣) يذكر أن مؤلِّف محمود أبو الفتح، الكتاب المشار إليه أعلاه، كان مستشارًا إعلاميًّا وصحفيًّا للوفد المصري في باريس وأوروبا، ثم كان لاحقًا أول نقيب للصحفيين، وكان جسر الاتصال بين الصُحف الأوروبية والغربية وبين الحركة الوطنية المصرية.

انظر: مصطفى عبيد (قراءة وتعليق)، **أقدم كتاب عن الوفد يكشف: أسرار جديدة حول ثورة ١٩١٩**، ٨ مارس ٢٠١٧، الموقع الرسمي لحزب الوفد، متاح عبر الرابط التالي: **https://bit.ly/٢SGiu٨R**

مستخدمةً مذابح الأرمن لتشويه الثورة المصرية، فقد أعد الزعيم مقالًا عن الأسر المسيحية والأرمنية المستوطنة في مصر منذ عقود، والتي وصلت بأحد أبناء الأرمن وهو نوبار باشا إلى منصب الوزارة، وابنه كان مديرًا عامًّا للسكك الحديدية. كما تواصل الفريق مع كتاب أمثال برنارد شو لتصحيح صورة ما يحدث في مصر... وترأس محمد فريد اجتماعًا للمصريين بجنيف في ٢٦ مارس ١٩١٩، وأرسلوا بلاغات احتجاج إلى مؤتمر الصلح وإلى الرئيس الأمريكي ولسون.

• مآل الثورة الشعبية وانتصارها على بريطانيا وساستها:

في مايو ١٩١٩ أُعلنَ عن تشكيل لجنة "ملنر"(١)(*) لبحث أسباب الثورة وتأمين الحماية البريطانية على مصر. واعترض الموظفون... وأبلغ رئيس الوزراء وقتها محمد سعيد باشا المندوب السامي اللورد "أللنبي" بتأجيل قدوم اللجنة حتى يُعقد مؤتمر الصلح بباريس ويُبَتَّ بشأن وضع مصر بعد تصالح تركيا وبريطانيا، وهو رأي عارضه وطنيون؛ لإعلان تركيا قبول مبدأ حق تقرير المصير لولسون في ١٩١٨، فضلا عن سبق رضوخ تركيا لقرار الحماية البريطانية على مصر. وعادت المظاهرات العارمة في القاهرة والإسكندرية في سبتمبر وأكتوبر ١٩١٩ إثر إعلان قرب وصول اللجنة، وأعلنت الحكومة منع التظاهر في نوفمبر ووصلت اللجنة فقاطعها المصريون وصرح الحزب الوطني بأنه لا تفاوض إلا بعد الجلاء، واعترض حزب الوفد كذلك ببيان، وعمَّت المظاهرات القاهرة والإسكندرية من جديد في نوفمبر ١٩١٩ تنديدًا بلجنة ملنر وطلبًا للاستقلال. واستقالت وزارة محمد سعيد اعتراضًا على اللجنة، وشُكِّلَتْ وزارة يوسف وهبة فاحتجَّ الشعب عليها، وكان للأقباط خاصة موقف وطني مهم، ببيان موقَّع من نحو ألفي قبطي وباسم الكنيسة ضد وهبة باشا واعتبار قبوله الوزارة تحديًا ومخالفةً لإرادة الأمة المصرية.

وحضرت اللجنة إلى مصر في ديسمبر ١٩١٩، ليُفاجأ بها المصريون، فتجدَّدت الثورة الشعبية من مظاهرات وإضرابات للطلبة والمحامين واحتجَّ الموظَّفون وأصحاب الصحف بسبب عودة الرقابة... وشارك النساء والأقباط من جديد، ليصل الأمر لحدِّ اقتحام جنود الاحتلال الجامع الأزهر وحصاره بالمدافع لتفريق مظاهرة بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩١٩، فزاد الغضب الشعبي واحتجَّ العلماء والمشايخ. حتى رحلت اللجنة بعد دراستها الأوضاع في ٦ مارس ١٩٢٠.

وفي مايو ١٩٢٠، دعت لجنة "ملنر" الوفد المصري بباريس للتفاوض معها وأبْدت استعدادها لقبول استقلال مصر إذا ضمنت مصالحها، وسافر وفد لندن للتفاوض في يونيو ١٩٢٠ ورأى مشورة الأمة في الأمر، فأصدر سعد زغلول بيانًا للأمة في ٢٢ أغسطس ١٩٢٠من الخارج وخطابًا لأعضاء الوفد بأن الاتفاق به مميزات كثيرة لكنه في فحواه "حماية لا استقلال"، وكما عاد مؤكِّدًا بعد ذلك بأعوام في يونيه ١٩٢١ في إحدى خطبه أن "ملنر" أراد الحصول على شرعية لوضع الاحتلال بمصر، ودار نقاش وطني وشد وجذب بين الساسة ومتخصِّصي القانون الدولي في سبتمبر ١٩٢٠ حول مشروع الاتفاقية، لتسلك الأغلبية طريقًا وسطًا بالتحفُّظ على بعض البنود، ولكن ملنر رفض التحفظات فإما القبول جملةً أو الرفض بالكلية، ثم عاد وطالب بتفاوض رسمي

---

(١) يرصد الرافعي كلَّ ما يخصُّ لجنة "ملنر" في ثلاثة فصول متعاقبة من كتابه (من الفصل الثاني عشر إلى الفصل الخامس عشر)، ص ص ٣٩٨ - ٥٦٣.

(*) يُذكر أن اللورد ملنر كان وزيرًا للمستعمرات حينها، وتمَّ اختياره لرئاسة اللجنة لخبرته الواسعة بالشأن المصري منذ عمل مع قوات الاحتلال بُعيد مجيئهم إلى مصر لسنوات. وأنه بعد رفعه تقرير لجنته لاحقًا في أواخر ١٩٢٠ اختلف مع الحكومة واستقال، وعُيِّن مكانه "تشرشل" الذي أبْدى سياسةً رعناء تجاه مصر، وصرَّح في يناير ١٩٢١ بأن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية، ممَّا أثار حنق المصريين وتظاهروا ضدَّ تصريحه.

بين الحكومتين، وهو ما ردَّ سعد ووفده باستحالته قبل قبول التحفظات. ولجأت سلطات الاحتلال للضغط على الأمة لقبول مفاوضات ملنر بالقبض على الزعيم الوطني عبد الرحمن فهمي و٢٧ آخرين بتهمة تشكيل جمعية لقلب الحكم وخلع السلطان والتحريض على القتل والعصيان، لما تعْلمه من أثر ذلك على الرأي العام، فيميل المصريون لقبول الاتفاق للتخلص من الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية. (الرافعي، ص ص ٣٩٣-٣٩٧). ثم غادر الوفد لباريس في نوفمبر لمؤتمر الصلح، ورفع "ملنر" تقريره في ديسمبر ١٩٢٠ لوزير خارجيته "كيرزون" وضع فيه قواعد السياسة البريطانية في مصر منذ ١٩٢١ حتى ١٩٣٦ موصيًا بلاده برفع الحماية عن مصر ومنحها استقلالًا نسبيًّا وفق معاهدة يرضاها الطرفان. وعليه؛ دعت بريطانيا المصريين إلى الدخول في مفاوضات لإيجاد علاقة مرضية مع مصر غير الحماية، وأبلغ اللورد "أللبني" القرار للسلطان فؤاد بمرسوم رسمي، وأذيع للجماهير في ٤ مارس ١٩٢١، وتشكَّلت وزارة عدلي يكن (وزارة الثقة) لتقوم بمهمة المفاوضات، ولكنها اضطرت للاستقالة سريعًا بعد فشل المفاوضات ثانيةً، وعاد سعد للقاهرة في ٤ أبريل١٩٢١، وقوبل بمظاهرات فرح وحماس لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديث، بحسب وصف الرافعي. ورغم ذلك لم تنجح المفاوضات ونشر سعد زغلول لاحقًا نداءً إلى المصريين دعاهم إلى مواصلة التحرُّك ضدَّ الاحتلال البريطاني فاعتقلته السلطة العسكرية هو وزملاءه، ونُفي إلى سيشِل في ديسمبر ١٩٢١، واستمر الحال بين جذب وشدٍّ إلى أن حقَّقت الثورة مطالبها رويدًا: ففي ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ألغت بريطانيا الحماية المفروضة على مصر منذ ١٩١٤. وكان التصريح — بحسب د. عماد أبو غازي[1]– تعبيرًا عن التوازن الذي انتهى إليه الحال بعد ثورة ١٩١٩، فاستمرار الحماية مستحيل، لكن حركة الجماهير أضعف من أن تحقِّق الاستقلال التام في ضربة واحدة. وفي ١٩٢٣، صدر الدستور المصري وقانون الانتخابات وأُلغيت الأحكام العرفية. ثم تأتي التعدُّدية الحزبية، والحياة النيابية ومبدأ "المواطنة" المصرية من أهم مكتسبات ثورة ١٩. وإن كانت الثورة لم تستطع تحقيق الاستقلال التام، فقد ظلت القوات البريطانية متواجدة في مصر خلال ما يسمى "الحقبة شبه الليبرالية".

● الثورة والجدليات المركبة... الزمان والمكان والمعنى:

... لقد أخذت هذه الثورة الكثير من الشهداء.
رد الشاب في صوت مرتعد: إنها ثورة أخرى... لم تحدث بعد
محمد المنسي قنديل، ثلاث حكايات عن الغضب.

كعادة المؤرخين، يسردون الأحداث متَّخذين من الزمن وحدة تحليلهم (أيامًا كانت أم أعوامًا أم حقبًا)، بينما يظل المكان شاهد العيان شاخصًا في قلب الأحداث، فلا تغيب شوارع الثورة وميادينها عن المشهد. ويهتم باحثو الاجتماع السياسي بالمكان من قبيل تفسير الأحداث؛ فقد حلّل "فوكو" تحكُّم السلطة بالبشر عبر المكان (كالسجن وتقسيم الميادين والشوارع)، وقدم "تيموثي ميتشل" من جانبه عبر مؤلَفه "استعمار مصر" بيانًا لكيفية تأسيس الدولة المصرية الحديثة -منذ محمد علي ثم خلال عهد الاحتلال الإنجليزي- على النمط الحداثي للسلطة والمدن التي نظمت ميادينها وشوارعها كوسائل للضبط والمراقبة وسيطرة النظام السلطوي على الأمور عند

(١) عماد أبوغازي، **مرجع سابق**، ص ص ٥٧ – ٦٠.

وراجع تقييم نتائج ثورة ١٩١٩في: عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سابق**، الفصل السادس عشر، ص ص ٥٦٤ – ٥٨٥.

وآثارها على المرحلة التي تليها والتي تسمَّى بالحقبة الليبرالية أو "شبه الليبرالية"، في: عبد الرحمن الرافعي، **في أعقاب الثورة المصرية** (ثلاثة أجزاء)، وهو ما سيلي بيانه في جزء من الحلقة الثانية من هذه السردية.

حدوث احتجاجات. وفي المقابل، اهتمَّ "آصف بيات" بالصورة المغايرة أي بكيفية تغيير بسطاء الناس واقعهم عبر استخدام أمكنة (شوارع وميادين الغضب الثوري) ارتبطت بالثورة والتحركات الشعبية كميدان التحرير عبر تاريخ مصر الحديث، أو ما أسماه "مكانية الاحتجاجات"؛ فشوارع وميادين الغضب الثوري توحِّد هوية الثوار -بمختلف انتماءاتهم ونوعياتهم وخلفياتهم- حول أهدافهم الثورية؛ إذ يتَّجهون صوبها لما تملكه من خصائص مهمَّة تسهم في قوة الفعل الثوري وحركته على عكس ما دونها من شوارع أو ميادين عادية.

فميدان التحرير (ميدان الإسماعيلية وقتها) منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة يناير وليومنا هذا، وكذا الجامع الأزهر، يظل كل منهما يحمل تلك الخصائص التي جعلته فضاءً مميزًا للاحتجاج الثوري لجموع الشعب[١]، فهي فضاءات يمكن للحشود التجمع والتحرك فيها بسرعة قبل أن تفرِّقها سلطات الشرطة أو الاحتلال، كما يمكنها العبور منها لتخوم مجاورة للاختباء أو إعادة التنظيم في فضاءات ثقافية كالمساجد ومحيط الجامع الأزهر ومحال الكتب، والشوارع والمقاهي الثقافية والمسارح كمحيط ميدان التحرير المتاخم لقصر النيل ومقهى "ريش" بالقرب منه، ومقهى متاتيا بالعتبة وقتها، وهي أماكن تمثل كذلك مجالا للمناورة والهرب وقت الحاجة. كما تحمل شوارع وميادين الغضب والاحتجاج رمزية من تحدٍّ لقوة الدولة أو السلطة؛ ومن ذلك قصد المظاهرات المرور بميادين وشوارع بها مقار السلطة والاحتلال ومعتمدي وقناصل مختلف الدول، والانطلاق من ساحة الجامع الأزهر وميدانه استنادًا لمكانته (وظهر مع ثورة ١٩ كذلك دور ومكانة الكنيسة في الحركة الوطنية) كسلطة دينية تقليدية تجسَّدت على نحو رمزي غير تقليدي يناوئ سلطات الاحتلال الأجنبي. وهو ما يؤكِّد وجود اجتماعيات خاصة لميادين وشوارع الغضب الثوري، فهي ذات نقاط ومراكز اتصال وتواصل بشكل جيد بين الثوار والناشطين، ففي حالة ثورة ١٩١٩ كان القرب من تجمُّعات الطلبة وطباعة المنشورات، فضلا عن الوسائل والرمزيات الثورية الأخرى المساعدة كأغاني سيد درويش برمزياتها ورسائلها الثورية المهمة. ذلك في مقابل ضعف قوة الصحافة وقتها تحت وطأة الحماية البريطانية التي كانت تتدخَّل بالمصادرة واعتقال ونفي الكُتاب، وقد وصف الشيخ عبد الوهاب النجار في مقدِّمة مذكراته عن الأيام الحمراء بأن الجرائد المصرية وقتها "كانت ملجمة عن قول الحق"؛ فلم تكد تحمل شيئًا من حقيقة ما يجري على الأرض، فلربما ذكرت عن حادث حصد عشرات الأرواح بأنه مجرد "حادث مكدر وسرعان ما عادت السكينة في الحال". (النجار، ص ١٩).

كما مثلت منطقتا الأزهر وميدان التحرير نموذجين لمركز المدينة حيث تركُّز شبكات النقل والمواصلات التي تسهل تواصل جموع المتظاهرين وحشد المزيد على عكس شوارع الأحياء المكتظَّة بالسكَّان التي يسهل السيطرة على أية تظاهرات فيها، حدث بالمثل في مدن وأقاليم أخرى بالمحافظات المختلفة. وبحسب "تيموثي ميتشل"، يتأكد لنا أن حال المدن المصرية مع مطلع القرن العشرين وصولا لمشارف العقد الثاني منه (أي تـوازيًا مع أحداث ثورة ١٩١٩)، قد كانت تلك المدن ومنها القاهرة قد تجاور فيها نمطان من العمارة الحديثة: (المعرضي)،

---

(١) راجع في التفاصيل التاريخية ذلك وأمثلته عبر عدَّة ثورات شعبية في فرنسا وإيران ومصر، في: آصف بيَّات، **الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الحياة في الشرق الأوسط**، ترجمة: أحمد زايد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤)، ص ص ٣٣٣ - ٣٤٣.

والقـديم (المتحفـي)[1]، فقـد حـوت الأزقـة والـدروب الضـيقة المكتظَّـة بسـكانها، فلـم يكـن بـدٌ مـن اللجـوء لـبراح فضـاءات الميـادين والشـوارع الواسـعة الكبـيرة كميـدان التحريـر وسـاحة الأزهـر الشـريف الـتي اتَّسـعت لآلاف من المتظاهرين والمحتجين.

ولكـن الثـوار في القـرى والمـديريات ابتـدعوا نمـط الاحتجـاج الملائـم للمكـان، مؤكِّـدين أصـالة نمـط "المتحـف" رغـم كـل عتـاد سـلطات المعـرض/الاحتلال؛ فثـوار إمبابـة والأمـاكن المتاخمـة لسـير القطـارات قطعـوا أشـرطة السـكك الحديـد، واضـطر ثـوار ديـروط مهاجمـة قطـار الجنـود ردًّا علـى مـذابح الاحـتلال بحـق ذويهـم، كمـا احتجـب أهـالي مـدن أخـرى وعزلـوا أنفسـهم في مـتحفهم تحـديًا للسـلطات، فنمـوذج اسـتقلال "جمهوريـة زفـتى" تلـك الحركـة التاريخيـة الفريـدة ودلالات المكـان وحضـوره في المشـهد الثـوري، يؤكِّـد تلاحـم النضـال الشـعبي مـع عبقريـة المكـان خـلال ثـورة ١٩١٩ مشـكِّلًا نمطًـا نضـاليًّا جديـدًا تمثَّـل في إعـلان اسـتقلال بعـض المـدن وإدارتهـا إدارة ذاتيـة مقاومـةً لـنمط سـلطة "المعرض" التي حاول أن يرسِّخها المحتل.

فبـين الزمـان والمكـان والجسـد والشـخوص والمعـاني (كالوطنيـة والاسـتقلال) تتراكـب مكـونات ثـورة ١٩ ومكنوناتهـا، وبتجسـيد الأغلبيـة للثـورة[2] كجسـد معنـوي ومـا اشـتملت عليـه مـن تجسـدات لرمـوز وكيـانات كانـت حاضـرة عـبر مشـاهد الثـورة كـالأزهر والكنيسـة والنسـاء والفلاحـين والعمـال... فضـلا عـن نعـوش الشـهداء ومسـيرات تشـييعهم، وكـذلك تجسُّـد معـانٍ كـ"الوحدة الوطنيـة" والثـورة "الشـعبية" و"الديمقراطيـة" و"الجمـوع"، و"الاسـتقلال" عـن كـل قـوى خارجيـة، وترجمـة ذلـك في منظومـة مـن الفعاليـات والتحركـات، المـنظم منهـا والعفـوي، واسـتحداث أسـاليب وفعاليـات حركيـة وثوريـة لم تُعهـد في التـاريخ الـوطني قبـل، إنمـا كانـت وليـدة لحظتهـا التاريخيـة مجسـدة علـى أرض الواقـع الـذي أُسِّسَـتْ في أمكنتـه وسـطرت ملحمـة نضـال شـعبي قلمـا ظهـر مثيـلٌ لهـا: فكانـت التـوكيلات وسـيلة لحشـد الجمـاهير والدعايـة للقضـية كمـا عكـس روح الجمـوع كمقدمـة للثـورة، وكـان الإضـراب لفئـات كعمـال العنـابر والمـوظفين وبعـض المهنيـين، فضـلا عـن إعـلان الاسـتقلال لمـدن تمـردًا علـى وصاية الاحتلال وعصيانًا له.

وعـودٌ لبُعـد الـزمن وحضـوره، فثـورة تسـميتها بعـام نشـوبها (١٩١٩) وثيقـة الصـلة بكـل تأكيـد لـيس بسـياقاتها الزمنيـة فحسـب، حيـث تـراكم الأسـباب والمقـدمات وتتابعـات عـالم الأحـداث ثم التـداعيات، بـل نجـدها ممتـدة الصـلة والأثـر بتـاريخ قوميتهـا ومسـتقبلها؛ فيمـا يخـزن في "الـذاكرة الجمعيـة للأمـة"، فممـا يـذكر الرافعـي في ذكرياتـه عـن الثـورة، أن أهـالي المنصـورة قـد حفظـوا لـه موقفـه حـين عـاد لمدينتـه بعـد مظـاهرتهم في ١٨ مـارس ١٩١٩، رغـم إنـذار حـاكم المدينـة البريطـاني لـه واثنـين مـن ناشـطيها السياسـيين وقتهـا، بأنـه حـال تكـرار المظـاهرات سـيُعدمون بالرصـاص، لكنـه عـاد ليطمـئن علـى بلدتـه... ثم عنـدما ترشَّـح للانتخـابات البرلمانيـة في ١٩٢٣ فـاز كمعـارض علـى مرشـح الوفـد

---

(١) راجع الفصل الأول والفصل السادس في: تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، ترجمة: بشير السباعي وأحمد حسان، (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، ٢٠١٣)، خاصة ص ص ٢٦٥ – ٢٦٦.

مع ملاحظة أن هذا المعنى الخاص بالمدن الحديثة المحتلَّة على النمط الغربي مقابل المدن القديمة غير المحدَّثة، سبق واستعرضه "فانز فانون" في: "**معذبو الأرض**" بشكل أكثر تفصيلا ومقابلة، كما حلَّله "إدوارد سعيد" في "**الاستشراق**" بشكل أكثر اتساعًا وبنزعة تحليل حضاري وثقافي أعمق. لكن يظل تحليل ميتشل الأقرب للمعنى والسياق لما نحن بصدده حول ثورة ١٩١٩.

(٢) راجع تطبيقًا مميَّزًا لمدخل الجسد والسياسة تطبيقًا على ثورة يناير ٢٠١١، في: مريم وحيد، **الجسد والسياسة**، (القاهرة: دار العين، ٢٠١٤). وأظن أن تطبيق مدخل الجسد والسياسة على ثورة ١٩١٩ سيُفضي إلى نتائج ودلالات ربما أوسع وأعمق من تطبيقها على ثورة يناير ٢٠١١، وليس هذا من قبيل المقابلة بين الثورتين ولا يقلل ذلك من شأن الأخيرة في شيء، وإنما يعطي لثورة ١٩١٩ ما غاب عن دراستها من مداخل أكثر تقدُّمًا عمَّا عهِدته.

في مركز المنصورة (رغم اكتساح الوفد في مختلف الأنحاء عامها)، ولم تكن له عصبية عائلية تسانده، فكان ذلك تعبيرًا من جموع الأهالي عن عدم نسيانهم موقفه. (الرافعي، ص ٢٧٢). وليس أَدَلَّ من تأثيرات هذه الثورة لمئة عامٍ تلت ولتحركاتٍ وانقلابات وثورة شعبية لحقتها وحفظ الذاكرة الجمعية لطقوس وفعاليات كتحركات الطلاب والشباب والعصيان المدني والحشد في الجُمع ولجان حفظ الأمن والنظام فيما عرف وقتها بـ"الشرطة الوطنية" -وذكرها الشيخ النجار باسم "البوليس الشعبي"- التي تولَّتْ تنظيم الفعاليات والمظاهرات وحفظ أمن الشوارع والمحال عند التجمعات والتظاهر لمنع الغوغاء، وكان لها شارات مميزة، لكن الاحتلال قرر في ١٨ أبريل ١٩١٩ منعها وتوعَّد المنتمين لها بالاعتقال واعتبرتهم تنظيمًا محظورًا. (الرافعي، ص ٢٣٥) -وهي حركة عفوية تكررت وعُرفت لاحقًا في ثورة يناير ٢٠١١ باللجان الشعبية- مقابل أساليب السلطة ضد الثورة كتجنيد الغوغاء والبلطجية والمندسين كطرف ثالث تشرعن به الاعتداء الغاشم على المتظاهرين. ولعل الحقبة الانتقالية لثورة ١٩١٩ هي الأشد بأسًا، وسنحاول استكمال سرديَّتها في حلقتها التالية.

وللسردية بقية...



دور الحركة الطلابية في ثورة ١٩١٩

طارق جلال(*)

مقدمة:

لم تكن الحركة الطلابية المعاصرة مهيأة نفسيًّا ولا مهاريًّا للتعامل مع السياق الجديد المنفتح الذي خلقته ثورة يناير ٢٠١١، إذ تعرَّضت لوضع حرج من المد والجذر دفعته أمواج السياسة والمصالح المتلاطمة على أطلال أنظمة الاستبداد العربي التي أسقطتها رياح الربيع مع مطلع العقد الثاني للقرن الحالي، دون أن يتم تعريف ماهية المصالح الطلابية وغاية تحركاتها. لم يكن من السهل أبدًا عليها التعامل مع الواقع السياسي المنفتح على مصراعيه، لاسيما مع فقدان غالبيتها للخبرة في التعامل مع السياسة عامة، فضلًا عن قضاياها الشائكة خاصة.

لقد كان للحركة الطلابية المصرية تاريخ كبير من المشاركة في الأحداث المصيرية التي مرَّت بها مصر طوال القرن الماضي، وقد كان أهمها دورها في أحداث ثورة ١٩١٩؛ حيث كانت من أشعل الثورة، وظلَّت حريصة مستمسكة بمبادئها طوال فترتها دون أن تفتر أو تتخلَّى أو تُهزم.

تساؤلات كثيرة أحاطت بالحركة الطلابية المعاصرة، لمعرفة أسباب فشلها في تحريك الأحداث أو على الأقل المشاركة في صياغتها، دون أن تكون في منزلة التابع، وهو ما حاولنا بحث جذوره في أحداث ثورة ١٩١٩، بمناسبة احتفالنا بمرور مئة عام على اندلاعها.

فالنظر للتاريخ يمكِّن من الوصول لتشخيص أوسع لفهم الحالة القائمة، لأن التعامل مع الحاضر باعتباره نقطة الابتداء والانتهاء، يفقد التحليلات التي تُبنى عليه جزءًا كبيرًا من قدرتها التفسيرية في تفكيك الظواهر والحكم عليها والتنبُّؤ بمآلاتها، ومن هنا فإن سياق الدراسة ينطلق من فرضية أن الواقع الحالي بتشكُّلاته وتكويناته ومقوِّماته وأُسسه قد ترسَّخ بصورة رئيسية مطلع القرن الماضي وتحديدًا في سياق ثورة ١٩١٩ بداية من أسبابها، مرورًا بطبيعة تفاعلاتها وسياقاتها، وانتهاءً بما نتج عنها من مآلات وسياق أسس لمرحلة جديدة عاشتها الأمة في صراعها للنهوض من جديد، وتبحث الدراسة الدور الذي قامت به الحركة الطلابية بالثورة، كمحاولة في فهم مراحل تطور الحركة الطلابية، وما تخلَّلها من مستجدَّات، وما تخلَّت عنه من فاعلين وقيم، وتأثير الفاعلين الجدد وقيمهم فيما آلت إليه، كمحاولة لفهم الواقع المعاصر للحركة الطلابية، بما يمكِّن من التقييم القائم على رؤية أرحب للنظر، ومحاولة جادة للتقويم، مما ينتج عنها من استنتاجات.

أولًا- نشأة الحركة الطلابية الحديثة:

طال الحركة الطلابية من التحديث ما طال كافَّة كيانات الدولة المؤسَّسية وتشكيلاتها الاجتماعية، فبعد قرون من سيطرة طلاب العلم الأزهريين على المبادرة في مواجهة الفساد أيًّا كان مصدره، سواء كان حاكمًا ظالمًا أم احتلالًا غاشمًا، لدرجة جعلت الأزهر وأبناءه أحد مكوِّنات الحياة السياسية التي تحرِّك الأحداث في فترات كثيرة من عمر الدولة المصرية، وقد أخذت الكفَّة في التحول في المبادرة لصالح الأفندية، مع دخول البلاد مرحلة التحديث فترة الغزو الفرنسي وحكم محمد علي؛ حيث توجَّهت إدارته نحو العلوم الحديثة، لحاجته إلى طبقة جديدة من المتعلِّمين تعليمًا حداثيًّا يناسب أهداف التنمية والتقدُّم والإمبراطورية التي يسعى لتأسيسها على نظامه المركزي، وهو الأمر الذي كان يستحيل قيامه وهو لا يملك سوى مئتي شخص يعرفون

(*) باحث في العلوم السياسية.

القـراءة والكتابـة، بحسـب مـا ذكـره محمـد علـي للقنصـل الروسي دوهاميل[١].

تتابعـت رحـلات الطـلاب النـابغين للخـارج في بعثـات تعليميـة نحـو إيطاليـا وفرنسـا وإنجلـترا والنمسـا، لـتعلُّم مهـن الطـب والصـناعة والإدارة وتأسيس فـرق الجـيش مـن مشـاة وبحرية ومدفعية، لرغبـة محمـد علـي في الاعتمـاد علـيهم في الحكـم والإدارة للـتخلُّص مـن الأجانـب، ومـع عـودة تلـك البعثات دخلت الحركة الطلابية مرحلة جديدة من عمرها، لاسيما مع احتكاك طلاب البعثات بقضايا الغرب، وكمثال علـى ذلـك اعتمـاد مصـطفى كامـل علـى النضـال القـانوني القائم على مواجهة الاحتلال على منصَّات العدالة العالمية ومكوناتها من رأي عام وصحافة ومنظمات دولية، وطبيعة المطالب التي نادت بها الحركة السياسية التي شكَّلها الطلاب فيما بعد، من مناداة بالحياة الدستورية والمطالبة بالديمقراطية والدفاع عن الدستور والمجالس النيابية والحكومة المنتخبة، في ظل وجود الاحتلال، على اعتبار أن تلك الأهداف لا تقل قيمة عن رحيل الإنجليز عن البلاد.

أ) علي مبارك ومصطفى كامل: الفكرة والقيادة والكيان

إن عملية تتبُّعنا لتاريخ الحركة الطلابية أرجعتنا إلى نقطة الانطلاق الحقيقية، الخاصة بالدور الكبير الذي قام به علي مبارك في نشر التعليم في أنحاء الوطن، ليحوِّله إلى مسألة جوهرية لا تقلُّ قيمة عن احتياج الأسر للمأكل والمسكن والمشرب والملبس، بدأ علي مبارك حياته العملية بعد عودته من البعثة التي أرسلها محمد علي إلى فرنسا، ليتولَّى بعدها وكالـة المـدارس، ثم نظـارة المعـارف في ١٨٧٨ – ١٨٨٨، حيث كان يباشر بنفسه تأليف كتب المدارس مع المعلِّمين، ولم يكتف بالمدن المركزية كالقاهرة والإسكندرية، بل توجَّه نحـو الأقـاليم كأسـيوط والمنيـا وبـني سـويف وبنهـا، لترغيـب النـاس في تعليم أبنـائهم وتسـهيل الأمـر علـيهم، وكـان لهـذا الجهـد تأثـير كبـير في نشـر التعلـيم الحـديث، وخلـق طبقـة جديدة من المثقفين والمهتمين بالشأن العام، وهي الطبقة الـتي عمـل عليهـا مصـطفى كامـل في مشـروعه نحـو تحريـر الأمة[٢].

تظل الفكرة طيفًا خياليًّا ما لم تجد قائدًا يحتضنها بين ذراعيها ويحولها لجسد، تستمد روحها من روحه، بما يجعلها كيـانًا قـادرًا علـى الصـمود في وجـه العواصـف، تلـك إذن إحدى معادلات تأسيس الحركات والتكوينات الاجتماعية، وهـو مـا وعـاه مصـطفى باشـا كامـل عنـدما سـعى لإحيـاء الحركة الوطنية المصرية من خلال الاعتماد على كيان رأس حربته الحركة الطلابية وتعززه قيم حب الوطن وعقيدة جهاد المحتل، حيث بدأ بتأسيس مجلة المدرسة عام ١٨٩٣ بشعار: "حبك مدرستك حبك وطنك وأهلك"[٣]، كي يكون لدى الطالب أضلاع شخصيته التي عليه أن يحارب لأجلها، بما يحقـق التكامـل بينهـا، ولـيس مجـرد الاكتفـاء بضـلع دون الآخر، وكلها لتحقيق هدف رئيسي وهو جلاء المستعمر.

أكمـل مصـطفى كامـل نضـاله بالـدعوة إلى ذروة سـنام الحركة الوطنية وهي الجامعة المصرية المستقلة، التي تعمل لبناء الدولة الحديثة بما تملكه من أبناء أكْفاء قادرين على تلبية حاجاتهـا المتطـورة، وقـد كـان هـذا الحـدث الميلاد الفعلـي للحركـة الطلابيـة الحديثـة، في سـياق احـتلالي سـاهم في تشكيل رؤية الجامعة وأهداف الطلاب وأحلامهم.

ب) إرهاصات نضال الطلاب: ما قبل ١٩١٩

نشأ على يد مصطفى كامل جيل من الطلاب، كان أول حراكهم تأسيس نادي المدارس العليا عام ١٩٠٥الذي كان الجسر الذي ربط الطلاب بالخريجين في بوتقة واحدة، مشتركة الأهداف والقيم والتحركات، وقد تحقَّقت على يد

---

(١) محمد فؤاد شكري، عبدالمقصود العناني، سيد محمد خليل، **بناء دولة مصر محمد علي**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣).

(٢) أحمد بهاء الدين شعبان، **حكاية مشعلي الثورات**، سلسلة حكاية مصر،(القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٤)، ص ٣١– ٣٣

(٣) كريم مروَّة، **ش**خصيات وتواريخ – مصطفى كامل – (١٨٧٤-١٩٠٨)، الاهرام، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٥، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/١١/١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/rPvhY٩

هذا النادي نقلة نوعية في عقلية ورؤية جيل جديد من الشباب الذين احتضنهم هذا النادي، ورفع درجة الوعي العلمي والحضاري لديهم، نتيجة حجم المناقشات المثمرة حول كافة القضايا الشائكة التي تمس مصير القضية المصرية، وحقق الاستمرارية التي تبقي على حياة الأمم، فالآباء لا يموتون مدام هناك أبناء يحملون إرثهم، فكيف إذا كان هذا الإرث قضية وطن! ولذلك أمرت العسكرية البريطانية بغلقه مع بدايات الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

قامت مدرسة الحقوق بعمل إضراب كبير ضد مستشار التعليم الإنجليزي دانلوب، لمعارضة الطلاب سياساته العنصرية ضدهم، وهو ما أكَّده ناظر المدرسة مسيو إدوارد لامبير فى المقالة التي نشرها عقب استقالته: "إن المستر دانلوب وضع لهؤلاء الطلبة الذين بلغوا سنَّ الرجال نظامًا من النظامات الموضوعة لصغار تلاميذ المدارس الابتدائية، وأخذ يعاملهم بقسوة متناهية، يستعمل معهم سياسة وخز الإبر، سياسة اضطهاد دنئ، فكانت نتيجة ذلك أن انضمَّ إلى الحزب المعارض للإنجليز فئةٌ متعلِّمة راقية، وأن يسود أفئدة الشبيبة البغض والحقد تجاه الإدارة الانجليزية، وأن تتحوَّل مدرسة الحقوق معقلًا للوطنية المصرية، بحيث لا تجد من هؤلاء الأربعمئة الموجودين في مدرسة الحقوق، عشرة منهم لا يؤمنون إيمانًا مطلقًا بأفكار مصطفى كامل، لقد كان أول إضراب من نوعه، يمثِّل اتفاقًا كاملًا من كافة أعضائه، بالمضيِّ فيه قدمًا حتى تحقق مطالبهم جميعها[١].

وفي العدد الصادر بتاريخ ٦ فبراير ١٩٠٦ نشرت صحيفة الأهرام خبرًا جاء فيه: أن سبب الإضراب يتعلَّق بأمور طلابية بحتة، غير أن الأمر تطور باجتماع ضَمَّ حوالي ٢٧٥ طالبًا في حديقة الأزبكية تقدَّموا بتسعة مطالب للمسؤولين عن المدرسة ومع انعقاد مثل هذا الاجتماع بدأت الحركة الطلابية المصرية الدخول في طور جديد يصبغ الحركة بصبغة سياسية.

(١) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٠١.

لقد نتج عن تلك الحادثة دلالتين رئيسيتين كان لهما أبعاد هامة في تأمل المسارات التي نحتها الحركة الطلابية بصفة عامة، والطلاب الخريجين الذين التحقوا بالعالم السياسي: أولهما- طرح فكرة الاعتصام، أما الثانية- فهو قرار الطلاب بالامتناع عن الحضور إلى المدرسة حتى تجابَ مطالبهم، وقد تمَّ انتخاب لجنة من هؤلاء الطلاب تمثلهم في التفاوض مع المدرسة، وهذه وسائل سياسية للضغط، توصلت إليها عقلية الطلاب، مما يوضِّح حجم النضج الذي وصلوا إليه من عمل مصطفى باشا كامل بصفة عامة، ونادي المدارس العليا بصفة خاصة، وهو التاريخ الفعلي لتحول الحركة الطلابية لتنظيم سياسي يكمل أدوار مكونات الأمة السياسية، التي خرجت من نطاق المصالح الفئوية الضيقة، إلى سعة الأمة وأهدافها وأحلامها في التحرر والتنمية.

تطور العمل الطلابي واتَّخذ شكلًا جديدًا ومرحلة مختلفة وهي مرحلة العمل السري في ١٩٠٨، حيث شكَّل الطلاب جمعيات وطنية قامت إحداها بتهديد الخديوي عباس نفسه في ١٤ نوفمبر ١٩٠٨، ثم دخلت حيِّز تنفيذ الاغتيالات باغتيالها لبطرس غالي في ١٩١٠، حيث تبنَّت تلك العملية إحدى عناصر الحزب الوطني الذي قام مصطفى كامل بتأسيسه[٢].

وفي الخارج، لم يدَّخر الطلاب المصريين بالخارج أي جهد للدفاع عن قضية مصر ضد الاحتلال، والكتابة في الصحف الغربية لتأسيس رأي عام عالمي مدافع عن القضية المصرية، فضلًا عن إقامة المؤتمرات والمشاركة بكافة الفاعليات المناهضة للدول الاستعمارية.

لقد أحدث هذا الحراك النضالي حالة من التهديد المباشر للاحتلال وحاشيته، ولم تتبقَّ سوى الشرارة التي سيعبر بها الحراك الطلابي عن غضبه.

(٢) محمود عبدالحليم، **الإخوان المسلمين، أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل**، الجزء الأول،(القاهرة: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، د.ت).

ثانيًا– من الجامعة انطلقت الشرارة وبها اكتملت

كما ذكرنا كيف أصبحت الحركة الطلابية جزءًا من محرِّكات المشهد السياسي وأحد أهم مكونات الرأي العام المصري، وتوّج نضالهم في إشعال الثورة، في وقت كانت تتجه نخب السياسة والسلطة نحو التفاوض على موائد الاحتلال، ففي ٩ مارس ١٩١٩ خرج طلاب مدرسة الحقوق في مظاهرات معارضة للاحتلال، بعد قيامه باعتقال سعد زغلول ورفاقه، الذين رفضوا الانصياع لأوامر الإنجليز بعدم السفر لحضور مؤتمر الحرية والاستقلال الدولي في فرنسا، للتحدث باسم الشعب المصري والمطالبة بحريته.

بدأت الأحداث عندما توجَّه طلاب الحقوق المضربين في مظاهرة للاندماج مع مظاهرة مدرسة "المهندسخانة"، بهتافات تنادي باسم مصر واسم سعد ورفاقه[١]، بعدها توجَّهت المظاهرتان نحو مدرسة التجارة العليا، لينضم في اليوم التالي باقي طلاب المدارس الحديثة والأزهرية، وما كان من الاحتلال إلا استخدام الرصاص في مواجهتهم[٢].

في اليوم الأول سقط سبعة وثلاثون بين شهيد ومصاب، وسرعان ما تحوَّلت المظاهرات إلى ثورة عامة بسبب الطريقة الوحشية التي تعاملت بها قوات الاحتلال مع الطلاب، حيث شارك جموعُ الشعب المصري، من فلاحين وموظفين وعمال، في مشهد لم يتكرر ثانية إلا بعد قرابة مئة عام عندما تجمَّع المصريون في ميدان التحرير عام ٢٠١١.

قام الطلاب بتنظيم الأهالي في لجان لمهاجمة قطارات التموين والجنود وتحطيم القطارات، لإحداث حالة من الفوضى لتهديد الاحتلال بصورة كبيرة دفعتهم لتهديد الأهالي في بيانات رسمية وتحذيرات علنية بإحراق أقرب القرى التي يتم مهاجمة النقاط العسكرية والخدمية من خلالها[٣].

لم تكن مشاركة الموظفين بالمستوى المطلوب، لاسيما بعد تهديد الاحتلال لهم بالفصل، حيث عادوا إلى العمل سريعًا، بل وتم شراء كثير منهم بزيادة مرتباتهم، كما أن مشاركة الفلاحين رغم قوَّتها وأهميتها لم تدُمْ كثيرًا، رغم محاولات الطلاب تنظيم احتجاجاتهم وتصعيدها[٤]، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون يوسف الجندي طالب الحقوق الذي فُصل من كليته بتهمة تحقير السلطان حسين كامل هو نفسه الذي أعلن استقلال "جمهوريّة زفتى" وخروجها عن سيطرة الإنجليز خلال تصاعد أحداث ثورة ١٩١٩، وأن يصدر الطلاب الثوار الذين تحلَّقوا حوله جريدة سرية باسم "المصري الحر" كان لها مطبعة سرية خاصة، تتولى طبع المنشورات التي تحض الناس على الثورة، وتقاوم الأثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه المتردِّدون.

لقد كان الطلاب العنصر الثابت في الاحتجاجات منذ بداية الثورة وحتى نهايتها، بدون أي مصالح ذاتية سوى الدفاع عن الوطن، وهو ما جسَّده وعبَّر عنه نجيب محفوظ في ثلاثيَّته الرائعة، من خلال شخصية "الطالب فهمي"، ذلك المناضل المهتم بقضايا وطنه وأوضاعه السياسية أكثر من غيره، وينتهي به المطاف شهيدًا في ثورة ١٩١٩، ليقدِّم بذلك أروع نماذج التضحية وأغلاها كلفة، دونًا عن باقي عناصر الأسرة التي تضم فئات مختلفة، ليوثِّق الدور الكبير الذي لعبه الطلاب في تلك المرحلة من تاريخ مصر.

سعى الطلاب بكل طاقاتهم نحو استمرار الثورة، وتوجيهها دومًا نحو قضايا التحرُّر وجلاء المستعمر، نظرًا لطبيعتهم الراديكالية الثورية، التي تأبى أنصاف الحلول، وترفض مفاوضات السياسة وموائد المصالح المتبادلة، وهو ما

(١) مصطفى الديواني، **قصة حياتي**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٥)، ص:٢٨

(٢) عبدالرحمن الرافعي، **ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥)، نقلًا من أحمد بهاء الدين شعبان، حكاية مشعلي الثورات، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص: ٢٦.

(٣) محمد عبدالرحمن حسين، **كفاح شعب**، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)، ص: ٩٤

(٤) د.عصام محروس عبد المطلب، **دور الطلبة في ثورة١٩١٩م (١٩١٩–١٩٢٢م)**، (القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٩٨)، ص٢٣

برز بوضوح عندما اعترضوا بقوة على تصريح عبدالعزيز فهمي لهم: "إن المسألة ليست عبث أطفال"، حيث أصدر الطلاب بيانًا قالوا فيه: "قد حال الإنجليز بيننا وبين المؤتمر بسلاح الوعيد والتسويف حتى يحكم العالم بأننا راضون عن سلب حريتنا، واليوم يمنعوننا بالسلاح والقبض والتهديد.. نحن أطفالكم رأيناكم ساكتين عن حقوقهم فقمنا بواجبكم وضحَّينا التضحية الكبرى، نستصرخ العالم ليسمع شكوانا، فرمونا بالرصاص وأنتم لا تزالون تخوضون بأرجلكم فى دماء أبنائكم فى الطرقات، ذاهبين إلى وزاراتكم ومصالحكم، وإن كنتم مجَّدتم أطفالكم وبعتم بلادكم بثمن رخيص وجبنتم أمام بنادقهم ومدرعاتهم، فأطفالكم لا يجحدون أمَّهم مصر، وسيشترون حريتها بدمائهم". وفي بيان بعنوان "إلى رجال الغد الطلبة" يدعو جميع الطلاب إلى المشاركة فى الأحزاب، ويتهكم على الموظفين، قالوا: "لنترك أصحاب المرتبات اليوم، فنحن مستقبل الغد"، وصدر بيان آخر بعنون "إلى الموظفين" يدعوهم إلى المشاركة فى الأحزاب[(١)].

حاول الطلاب تنظيم المتظاهرين لتوزيع الأدوار بين قطع السكك الحديدية وتصعيد أدوار المقاومة، لاسيما بعد توسُّعهم في عمل لجان سرية لمقاومة الاحتلال وأذنابه، لذلك ليس غريبًا أن تكون أغلبية المعتقلين من الطلاب، الذين تجاوز عددهم المئات[(٢)].

تمكَّنت ثورة ١٩١٩ من تحقيق عدد كبير من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى العام للدولة، فكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لمنح مصر الاستقلال ورفع الحماية –ولو بصورة شكلية– وجعل الدستور الوثيقة المنظمة للنظام وليس قرارات المندوب السامي البريطاني، وهي أمور مهَّدت الطريق للحياة السياسية النيابية التي دخلتها مصر في العشرينيات

(١) محمد العمدة، وثائق ومستندات جديدة عن «١٩١٩»: تفاصيل «الثورة المضادة» لإجهاض حلم سعد زغلول، الوفد، ٢٠١٤/٩/٦، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٨/١١/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/Q٢rrRW

(٢) عصام محروس عبد المطلب، مرجع سابق، ص٢٦.

والثلاثينيات. كما أن الثورة أدخلت فئات اجتماعية جديدة للعمل السياسي على رأسها الطلاب والفلاحون والعمال والموظفون، وأعطت قوة دفع للطلاب والمدافعين عن استقلال مصر في الخارج، لمزيد من العمل لحصار البريطانيّين.

لقد كانت ثورة ١٩١٩ تعبيرًا عن النضج الاجتماعى والثقافى والسياسى الذى حقَّقته مصر، لقد اشتعلت الثورة بعد أكثر من مئة عام من إدخال التعليم الحديث إلى مصر، وبعد سبعين عامًا من قيام رفاعة الطهطاوى بتأليف "تخليص الإبريز فى تلخيص باريز"، وبعد أكثر من أربعين عامًا على إتاحة التعليم للنساء[(٣)].

ثالثًا– الطلاب ومرحلة ما بعد ١٩١٩: الدروس والعبر

أدركت القوى السياسية حجم الطاقات المهدرة في حالة تمَّ إهمال عناصر الحركة الطلابية وبسالتها في مواجهة نيران الاحتلال، وقوة تنظيمها وسهولة تسييسها في صالح خدمة أهداف الأمة، وكان حزب الوفد أول من تنبَّه لحقيقة الأمر، لذلك أمر سعد زغلول عبدَ الرحمن فهمي سكرتير اللجنة المركزية للوفد بضرورة الاعتماد على الطلاب وتنظيمهم بنفسه، بل أخذ الأخير يعتمد عليهم في نقل قرارت الحزب لفروعه في القرى والمدن المختلفة.

لقد أصبح الطلاب حلقة الوصل في الانتقال من مرحلة نخبوية العمل السياسي السلمي إلى شعبوية النضال الثوري، حيث نقل الطلاب أهداف التحرُّر من أعلى إلى البنية التحتية والقاعدة الجماهيرية الواسعة، ولذلك كان لهذا الفعل تأثيره في تقوية حزب الوفد وحصوله على الأغلبية النيابية باستمرار وتحوله لمتحدث باسم الشعب المصري، والذي لولا الدور الطلابي لما حصل على هذه الفاعلية في المنافسة بتلك القوة.

(٣) جمال عبدالجواد، من أجل احتفال يليق بمئوية ثورة ١٩١٩، الأهرام، ٩/ ٨/ ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع، ٢٠١٨/١١/١١، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/٩Bs١٥٢

وفي سبيل رغبة الوفد في الاستحواذ على قلوب وعقول الحركة الطلابية، قدَّم الحزب أول طالب للبرلمان وهو حسن ياسين، لقد كان للحركة الطلابية دور كبير في نشر قواعد اللعبة الانتخابية للأهالي في القرى والنجوع والمراكز، وتوعيتهم بأهمية وضرورة مشاركتهم في الحياة السياسية.

وتحوَّلت الحركة الطلابية بعد ثورة ١٩١٩ لرأس حربة حزب الوفد في مواجهة الملك وحكوماته، لدرجة دفعت الأخيرة لوصف لجان الطلاب بأنها لجان سوفيتية تهدف للثورة والتخريب، وفي محاولة لتحجيم دورها أصدر محمد محمود رئيس الحكومة حينذاك فرمان "حفظ النظام في معاهد التعليم" يحظر كافة أنشطة الطلاب السياسية وعلى رأسها العضوية في أحزاب سياسية.

رغم كل ما سبق، لم تسلم الحركة الطلابية من أمراض الحركات الاجتماعية، حيث ضربتها الخلافات في هيكلها العام، بل وداخل عناصرها الجزئية المكونة لها، ففي عام ١٩٢٤ كانت نتيجة فشل محاولة فؤاد باشا سراج الدين قائد الجناح اليميني في الوفد، تنصيب أخيه ياسين سراج الدين زعيمًا للطلبة الوفديِّين، أن دَبَّ الانقسام داخل حركة الطلاب الوفديِّين، وتدخَّلت بينهم صراعات المصالح، مما أضعف قوَّتها، لاسيما بعد أن تحولت الحركة الطلابية لمكوِّن رئيسي من مكوِّنات الأحزاب، فأصبحت خلافات الأخيرة انعكاسًا لخلافات الطلاب، لاسيما بعد تأسيس جماعة الإخوان المسلمين التي اعتمدت بقوة على الطلاب.

كما أن نشأة حركة "مصر الفتاة" التي شكَّلها أفراد جميعهم من أبناء الحركة الطلابية، وزيادة حدَّة خلافاتها مع طلاب الوفد، قد أضعف قوة الحركة الطلابية، بصورة أفقدتها جزءًا رئيسيًّا من قوَّتها وفرادَتها نتيجة انشغالها بصراعاتها الداخلية، وبعدما كانت رمزًا في وحدتها، دَبَّ الخلاف بين أركانها.

ومع ذلك، ظلَّت الحركة الطلابية -التي شهدت ميلادها العنيف في ١٩١٩- ضميرَ الأمَّة النقيِّ الذي يراقب الجميع في ترقُّب ويُدافع عن قضايا الوطن بدون دوافع ذاتية أو مصالح سياسية، لذلك استمرَّت تلك الحركة في دعم نضال التحرُّر، لذا عادت من جديد بقوة في انتفاضة ١٩٣٦، التي أعادت النضال من جديد للبلاد لجلاء المستعمر، والتي مثَّلت ثاني أهم حلقة في تاريخ مصر الحديث بعد ١٩١٩، استمرارًا لمحاولات الطلاب في طريق حصول مصر على حقها وكرامتها في استرداد الأرض.

ونحن إذ نستعرض إحدى حلقات التاريخ الناصع للحركة الطلابية المصرية، فنحن ننظر إليها بعين المتعلِّم المستفيد من دروس الماضي، لاسيما بعد عثرتها الحالية التي ظهرت بجلاء بعد ثورة يناير ٢٠١١، والتي كانت أحد أهمِّ الفاعلين فيها.

والدرس الأهم هو أن توحد الحركة الطلابية خلف المطالب الفئوية جانب الأهداف الكلية الوطنية، ربما يكون تأثيره وصداه أكبر في إحداث عمل حقيقي يسهم في إلتفات كبير حولها من قوى عمالية ونخبوية وجماهيرية عامة، بينما تورط الحركة الطلابية في الصراعات الحزبية لاسيما عبث الأحزاب السياسية بالحركة لصالح تحقيق مصالحها، وهو ما ساهم في توريط الطلاب بالصراعات الحزبية على حساب القضايا الكبرى للوطن، ولذا كانت النتيجة تمزَّق وفرَّقه أحجَّمت من قدرتها على التعاون في تحقيق أهدافها.

لقد عانت الحركة الطلابية من غياب كيانٍ واسعٍ يحتوي تنوُّعاتها واختلافاتها تحت مظلَّة قيميَّة ووطنيَّة فضفاضة تضمُّه وتنظِّم حركتَه وتدير اختلافَ، برؤية وطنية طلابية، بعيدة عن التحزب والفرقة، حتى تضم معها باقي الجسم الطلابي المنعزل عن السياسة، فكان التشظِّي والصراع الداخلي شعار المرحلة، ما أفقدها ذاتيَّتها وشخصيَّتها المستقلَّة، فتلاعبت بها كيانات السياسة وألاعيب السلطة، بل تمَّ توظيف تنويعات الحركة الطلابية في كثير من الأحيان، بما يحدث بينها صراعات داخلية متجددة، في قضايا وصراعات ليست من صميم أهدافها، وهي الأسباب الرئيسية التي دفعت القسم الأعظم من الطلاب للعزوف عن المشاركة والعدول عن السياسة، حين وجدوها غير مرتبطة بقضاياهم ولا معبِّرة عن آرائهم.

لقد كانت هوية الحركة الطلابية أثناء ثورة ١٩١٩ واضحة ومعلومة للجميع، لذا كانت نتائجها قوية وفعالة، وأثناء يناير ٢٠١١ كانت وطنية وغير مؤدلجة أيضًا، ولكنها بعد ذلك أصيبت في الحالتين بأمراض السياسة والتحزُّب، ففقدت بريقها وفعاليتها، وعلى الحركة الطلابية تحديد هوية واضحة تحفظ لها استقلاليتها وتجمع أشلائها، فغياب الهوية أسهم في غياب الرؤية والمشروع الذي يمكن العمل له؛ فكان غياب الفاعلية نتيجة طبيعة.



الأزهر والكنيسة حواضن ثورة ١٩١٩

عبده إبراهيم(*)

مقدمة

تتَّسم لحظة ثورة ١٩١٩ بأنها لحظة فارقة في تاريخ العلاقة بين الأزهر والكنيسة وبين المسلمين والمسيحيين في مصر، لكن هل كانت هذه اللحظة هي الأساس الدائم في العلاقة بينهما على طول التاريخ المشترك لهما، وهل انعكست هذه اللحظة على مستقبل العلاقة بينهما؟

لا يمكن الولوج إلى دور الأزهر والكنيسة في ثورة ١٩١٩ دون الإلمام بطبيعة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر منذ الاحتلال الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨، فهناك خلفية تاريخية متراكمة منذ ذلك التاريخ وصولًا إلى اندلاع ثورة ١٩١٩، مرت فيها العديد من الأحداث وكانت بدايتها تشكيل الفيلق القبطي (برئاسة المعلم يعقوب) وذروتها تنظيم المؤتمر القبطي الأول وقبلها مقتل رئيس الوزراء بطرس غالي، مرورًا بالعديد من المواقف والأحداث ومحاولات الاستعمار –سواء الفرنسي أو البريطاني– توظيف ملف الأقليات لإحكام قبضته على المجتمع والدولة في مصر، بما في ذلك تسويق فكرة الكيان المستقل للأقباط بهدف تخويف الأغلبية المسلمة وضرب الوحدة الوطنية[1]، وقد عالجت ثورة ١٩١٩ هذه المرارات، حتى يمكن اعتبار محاولة قتل رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا بأيدي أحد المسيحيين هو دليل شفاء المجتمع المصري من نبرة الطائفية وإعادة التوازن لمصر على المستويين السياسي والوطني بعيدًا عن أي عوامل أخرى.

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) جمال بدوي، **الفتنة الطائفية في مصر.. جذورها.. وأسبابها: دراسة تاريخية ورؤية تحليلية**، (القاهرة: المركز العربي للصحافة، ١٩٨٠)، ص ٢٢.

أولًا– مصر بين سندان الاستعمار ومطرقة القومية المصرية

نظر قطاع من الأقباط إلى الحملة الفرنسية نظرة أمل تخلِّصهم من القومية الإسلامية التي اصطنعتها الخلافة ثم الأتراك العثمانيين، وسعى زعماء الأقباط للقيام بدور في زحزحة الوجود التركي في مصر، حيث استغل الأقباط الحملة الفرنسية في أن يظهروا قوميتهم ويطالبوا المسلمين بالاستقلال التام عن تركيا تحت مسمَّى القومية المصرية[2]، وقد تلاقت هذه الرغبة مع ما أعلنه نابليون بونابرت وهو في طريقه من مرسيليا إلى الإسكندرية من أنه سيجنِّد ٢٠ ألفًا من أبناء الأقليات المسيحية في مصر والشرق ليتَّخذ منهم مواطيء أقدام لغزوته وإمبراطوريته الاستعمارية الفرنسية، حيث تلقَّف هذه الفكرة المعلم يعقوب حنا –الجنرال لاحقًا– وشكل فيلقًا قبطيًّا (ضمَّ ألفين من شباب الأقباط) تقلَّد زيًّا خاصًّا به، وحارب إلى جانب الجيش الفرنسي ضد الشعب المصري[3]، كما عمل يعقوب قائدًا مساعدًا للجنرال ديزيبه على رأس القوة التي طاردت مراد بك إلى الصعيد[4]، رغم أنه كان في خدمة المماليك من قبل، ثمَّ غيَّر ولاءه إلى الفرنسيين بمجرد حضورهم إلى مصر[5]، ولم يكتف المعلم يعقوب بإنشاء هذا الجيش الطائفي وإنما أصر على مصاحبة القوات الفرنسية عند رحيلها (من مصر) حتى يقنع فرنسا بالعودة إلى مصر، (وأخذ معه وفدًا قبطيًّا)، ولكن يعقوب مات أثناء الرحلة، فواصل الوفد مهمَّته وكتب نمر أفندي سكرتير هذا الوفد رسالة إلى تاليران وزير خارجية فرنسا يدعوه فيها للاعتماد على مصر في انتشار فرنسا في

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٤ – ٢٥.

(٣) محمد عمارة، **الفتنة الطائفية.. متى وكيف ولماذا؟**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ٢٥.

(٤) عبداللطيف المناوي، **الأقباط.. الكنيسة أم الوطن: قصة البابا شنودة الثالث**، (القاهرة: دار الشباب للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٢)، ص ٢٨.

(٥) محمد مورو، **تاريخ مصر الحديث.. من الحملة الفرنسية إلى ثورة ١٩٥٢: من ١٧٩٨ إلى ١٩٥٢**، (الإسكندرية: دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٠٠.

أفريقيا[١]، ولم يكن يعقوب الرمز القبطي الوحيد الذي دعم الاستعمار الفرنسي فقد ساعدهم أيضًا الشيخ محمد المهدي، وقد أحبه الفرنسيون وقبلوا شفاعته ووثقوا فيه، وقد تولَّى منصب السكرتير العام للديوان الذي رتَّبوه لإدارة شؤون البلاد، وكان هو الذي يترجم بيانات الفرنسيين.

إلا أنه من الجدير بالذكر أن عددًا من الكتاب والباحثين يرون أن سلوك يعقوب لا يمثل الأقباط وأنه تمت إدانته من كثير منهم وأنه كان على خلاف مع البطريركية[٢]، بل وهناك العديد من التفاصيل الكثيرة عن مصر في القرن التاسع عشر تفيد بأن عملية إضفاء العصرنة على الحياة في مصر وتحديث الدولة التي بدأت مع الحملة الفرنسية ونمت وتطورت في عهد محمد علي وخلفائه أثرت بصورة عظيمة على حياة الأقباط ودورهم في مصر ومن ذلك أن محمد علي عيَّن بعضهم مثل المعلم جرجس الجوهري والمعلم غالي في مناصب حكومية رفيعة[٣]، كما شهد عام ١٨٥٥ ما يمكن اعتباره الاندماج الكامل بين عنصري الأمة المصرية (الأقباط والمسلمين) باعتراف الدولة –ممثَّلة في حاكمها الوالي محمد سعيد– بتساوي الأقباط والمسلمين في الحقوق والواجبات الوطنية مساواة تامة من خلال القرار الذي أصدره بتجنيد المسيحيّين في الجيش وتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم، كما ألغى آخر علامات التفرقة الدينية بإلغاء الجزية التي كانت مفروضة على الذمّيّين[٤].

واستمرَّ تطور دمج الأقباط في الحياة السياسية المصرية كتعيين قضاة من بينهم في المحاكم في عهد الخديوي إسماعيل، كما دخلوا أيضًا المجلس النيابي الأول، وكانوا من بين أعضاء البعثات التعليمية التي أرسلت إلى أوروبا في عهد إسماعيل[٥]، كما تظهر دراسات تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة أن الأقباط كان لهم وضع خاص في ذلك المجال منذ عهد محمد علي، كما قامت بعض الأقليات المسيحية بإنشاء أوقاف لصالح معاهدهم الدينية فتم وقف مساحات كبيرة لمساعدة البطريركية الأرمنية وأخرى للكاثوليك اليونانيين، إلا أن المنح والأوقاف الضخمة الكبيرة كانت تخص الطائفة المسيحية الرئيسية وهي الأقباط الأرثوذكس[٦]، وساهم ذلك في قيام الأقباط بإعادة تشكيل منظماتهم وهيئاتهم وتحسين أحوالهم بإنشاء المدارس الحديثة، وارتبط ذلك بمشروع إصلاح الطائفة القبطية الذي يُنسب لكيرلس الرابع[٧]، ولم يمنعهم هذا التطور وهذه الامتيازات من ترقُّب بعضهم وصول قوات الاحتلال البريطاني في صيف ١٨٨٢ مرحِّبين بقدوم البريطانيّين الذين ينتمون لأمة مسيحية[٨]، وقد تصاعدت انتقادات مثل هذه السلوكيات بين القوى السياسية المصرية، وباتت حولها ردود أفعال في الساحة السياسية والإعلامية، إلا أن هذه الانتقادات وصلت إلى ذروتها في الفترة من ١٩٠٨ – ١٩١١، وأصبحت هناك حالة محتدمة من الشدِّ والجذب بين المسلمين والأقباط عبر العديد من الوسائل والآليات.

ثانيًا– سنوات الفتنة الطائفية في مصر

شهدت السنوات من ١٩٠٨ – ١٩١١ حالة صاخبة من الجدل بين عنصري الأمة حيث اشتعلت المجادلات السياسية العنيفة، خاصة بين بعض الصحف المسيحية والإسلامية، ولا شك أن هذا كان نتيجة الجهود الإنجليزية المكثَّفة لتفريق صفِّ الأمة[٩]، وقد لعبت صحيفتا «الوطن» لصاحبها ميخائيل عبدالسيد، و«مصر» لتادروس المنقبادي دورًا رئيسيًّا في هذا الأمر، وكانت من ناحية أخرى صحيفتا

(١) جمال بدوي، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) مصطفى الفقي، **الأقباط في السياسة المصرية**، (القاهرة، دار الهلال، ١٩٩١)، ص ٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٤) محمد إبراهيم المرشدي، **عروبة مصر وأقباطها**: **على طريق مشروع حضاري قومي**، (القاهرة: دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٩٣)، ص ص ٥٦ – ٥٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٦) مصطفى الفقي،مرجع سابق، ص ٢٨.

(٧) عبداللطيف المناوي، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٨) مصطفى الفقي، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٩) محمد إبراهيم المرشدي، مرجع سابق، ص ص ٦٩ – ٧٠.

«المؤيد» و«اللواء» تبادلانها العداء من منطلق ديني[1]، كما كانت العلاقة المتوترة بين الأقباط والحزب الوطني رغم وجود بعض الأقباط في الحزب –وبعضهم انسحب لاحقًا– العامل الرئيسي في إنشاء حزب مصر في ٢سبتمبر ١٩٠٨ كرد فعل قبطي على بروز الشخصية الإسلامية للسياسة المصرية في ذلك الوقت، وقد ساهم اختيار بطرس غالي في نفس العام كرئيس للوزراء ثم اغتياله في ٢١ فبراير ١٩١٠ وإعدام قاتله إبراهيم الورداني في تفاقم الوضع بين المسلمين والمسيحيّين[2]، ولقد رفض المفتى الأكبر الشيخ بكري الصدفي، لأسباب شرعية، أن يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالإعدام، وقد اختلف المفتي في ذلك عن شيخ الأزهر –الشيخ سليم البشري– الذي قال: "إن ذلك المسيحى عمل من الخير للمسلمين ما لم يقدر على عمله كثير منهم"[3]، وقد أدَّى ذلك إلى أن أصبحت مصر شبه منقسمة، وقد قابل الأقباط محاولة واصف غالي –ابن رئيس الوزراء القتيل– ببيانه الذي يدعو فيه للمصالحة الوطنية بين المسلمين والأقباط بالانتقاد والرفض التام له، لأنه لم يكن يعكس رأيًا عامًّا قبطيًّا[4].

توسَّعت هوة الشقاق بين المسلمين والأقباط وانعزل الفكر القبطي عن الحركة الوطنية التي كانت تلبس حتى ذلك الوقت مسوحًا إسلامية، رغم أن الأسباب التي دفعت القاتل إبراهيم الورداني لم يكن من بينهما سبب ديني واحد، إلا أن الصحف القبطية عَزَت الدافع إلى التعصُّب الديني وأن بطرس لم يُقتل إلا لأنه قبطي، وساندتها في ذلك الصحف الأجنبية، وانحرفت حركة الأقباط انحرافًا جديدًا، فزادوا على الكتابة في الصحف القبطية الشكوى إلى الصحافة الإنجليزية والنقل عنها في صحفهم، بل سافر بعضهم إلى إنجلترا شاكين مستنجدين، وراحت الصحف القبطية تكيل التُّهم للمسلمين عامة وللحزب الوطني ورجاله وصحافته بشكل خاص، وزادت حدَّة الجدل بين الصحافة الوطنية والصحافة القبطية، وبدأت الصحف القبطية تتحدَّث عن مطالب الأقباط وضرورة عقد مؤتمر قبطي لمناقشة هذه المطالب، وقد وافقت الحكومة بعد أخذ ورد على عقد المؤتمر، فتمَّ عقده في أسيوط في ٤ مارس ١٩١١[5]، وقد عارض بطريك الأقباط بشدَّة عقد هذا المؤتمر بصورة رسمية، كما عارض ذلك فريق من الأقباط المعتدلين، إلا أن فريق الأقباط الداعي للمؤتمر أصرَّ على موقفه، وقد وافقت لهم الحكومة لأنها –من وجهة نظرها– لا ترى في طبيعته أو في أهميته ما يدعو إلى منعه، وقد كان من آثار عقد مؤتمر للأقباط أن تنادَى أعيان المسلمين في القاهرة لعقد مؤتمر للمسلمين، وعرضوا فكرتهم على رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق، على أن يكون هو رئيسًا للمؤتمر؛ فقَبِلَ. وبالفعل عُقد المؤتمر في ٢٩ أبريل ١٩١١ وأطلق عليه "المؤتمر الإسلامي المصري" دفعًا للصبغة الدينية وتوطيدًا لوحدة العنصرين وتجاهلًا للأساس الطائفي الذي قام عليه مؤتمر أسيوط[6].

كما أيَّدت بريطانيا الأقباط في مصر، سواء في صحافتها أو من جانب الكنيسة الإنجليزية، حيث استقبل أسقف لندن المندوب القبطي قرياقص ميخائيل، وأعلن عن تعاطفه مع المطالب القبطية، وكانت الدعاوى القبطية سابقة على مقتل رئيس الوزراء القبطي نظرًا لأن زعمائهم كانوا قد تقدموا بالتماس مكتوب إلى مصطفى فهمي رئيس الوزراء –حينذاك– وإلى اللورد كرومر المعتمد البريطاني يطالبون فيه بالمساواة الكاملة عند الاختيار للمناصب الحكومية وبغلق المحاكم أيام الآحاد وتعيين أعضاء أقباط في رابطة المحامين وتثبيت تدريس الديانة المسيحية في المدارس

(١) مصطفى الفقي، مرجع سابق، ص ص ٣٤ – ٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٨ – ٣٩.

(٣) «المصرى اليوم» تفتح ملف اغتيال بطرس باشا غالى فى الذكرى المئوية الأولى (٢)، المصري اليوم، ٢٤ فبراير ٢٠١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/mSvcMS

(٤) مصطفى الفقي، مرجع سابق، ص ص ٣٨ – ٣٩.

(٥) جمال بدوي، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٦) المرجع السابق، ص ص ٢٨ – ٢٩.

الأميرية، وقد وافقت الحكومة على المطلب الثاني والثالث وأحالت الأول للمناقشة(١).

ورغم هذه الإثارة الطائفية التي حدثت من سنة ١٩٠٨ — ١٩١١ وانعقاد كلا المؤتمرين "القبطي" و"الإسلامي"، إلا أن المؤتمرين رفضا مبدأ التمثيل الطائفي في المجالس النيابية رفضًا صريحًا، ورغم هذا الرفض أيضًا فقد أنشئت الجمعية التشريعية "بالقانون ٢٩ لسنة ١٩١٣" كجهاز استشاري للتشريع يحل محل الهيئتين السابقتين وهما الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، وانتهزت فرصة إنشاء هذه الهيئة الجديدة ليقرر القانون بشأن تشكيلها مبدأ التمثيل الطائفي؛ فكانت أول مؤسسة نيابية من مؤسسات الدولة في مصر الحديثة يتقرَّر في تكوينها رسميًّا هذا المبدأ، وكان من وضع نظام الجمعية هو اللورد كيتشنر المعتمد البريطاني الذي خلف إلدون جورست في مصر، وكان الحرص عند وضع نظامها على تقرير مبدأ التمثيل الطائفي رغم الرفض الصريح له من الرأي العام القبطي والإسلامي(٢)، وكان ذلك كاشفًا عن صاحب الاهتمام الأساسي بخلق وتغذية الفتنة بين المسلمين والأقباط في مصر وصناعة عوامل التفرقة ووضع إطار مؤسَّسي لها، وهكذا عمد الاحتلال الانجليزي إلى تزكية الخلاف الطائفي وإشعاله في الاطار السياسي، وأن المؤسسات الدينية لم يكن لها دور فيه.

ثالثًا– الثورة وإفشال مخطط الفتنة الطائفية

لو لم يكن لثورة ١٩١٩ أي إنجاز سوى وقف تدهور العلاقات بين المسلمين والمسيحيّين في مصر لكفاها ذلك دليلًا على عظمتها وتأثيرها في تاريخ مصر الحديثة، فقد صنعت أحداث الثورة حالة فريدة ونموذجية على ما يمكن أن يكون عليه المجال العام المصري على مرِّ العصور، كانت السلطة البريطانية في مصر –بموافقة وزارة الخارجية في لندن– قد اعتقلت سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد ونقلتهم إلى جزيرة مالطة وعندما سرى نبأ الاعتقال اندلعت الاحتجاجات(٣)، وازدادت حدَّة المظاهرات في محيط الجامع الأزهر، وداخل المسجد نفسه، وسرعان ما تحوَّل المسجد إلى قلعة من النشاط الثوري، وكان للعلماء في الشحن والتأثير على المجتمع دور كبير جدًّا، ممَّا أثار حفيظة قوات الاحتلال الإنجليزي، فحاولت القضاء على تلك الحركة بالقوة الغاشمة، وأمروا بمنع الاحتجاجات بالأزهر، واحتلَّ الجنود الإنجليز شرفاته، ورابطت أمام أبوابه، بل وذهبت قوات الاحتلال في ذلك الوقت إلى محاولة غلق الجامع الأزهر، وطلبت من شيخه يومئذ أبي الفضل الجيزاوي أن يقوم بغلقه، وهنا رفض الشيخ واحتج بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية، وبقي الجامع مفتوحًا كعهده، وما لبثت المظاهرات أن نُظِّمَتْ من حوله ومن داخله بشتَّى الوسائل التي لم تُجْدِ فيها حربُ الإنجليز ورصاصاتُهم سبيلا(٤)، كما كان لطلبة الأزهر الذين ذهبوا الى قراهم في الأقاليم بعد إغلاق معاهدهم الأزهرية في العاصمة دور هام في الجهاد وفي تأليب أهالي القرى والمراكز(٥)، ودفعهم للمشاركة في الثورة مما أعطى لها بعدًا قوميًّا وانتشارًا كبيرًا في ربوع الوطن وأركانه.

قابل الإنجليز مظاهرات واعتصامات فئات الشعب المصري بالعنف الشديد حتى إنهم استخدموا كل ما لديهم من أسلحة في محاولة وقف ثورة الشعب المصري كالطائرات والمدافع الرشاشة والمدرعات المسلحة، وسرت أخبار ما يحدث في العاصمة إلى الأقاليم، وقال القائلون إن الإنجليز يقتلون الشعب ويفتكون بسادتِه وعلمائه فاشتدَّت الحماسة والهياج، وأغار الشعب على خطوط السكة الحديد يقتلعها وعلى أسلاك البرق يقطعها وعلى محطات سكة الحديد يدمِّرها، فشُلَّت حركة المواصلات، وأذاعت السلطة بلاغًا

---

(١) مصطفى الفقي، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨)، ص ١١٥.

(٣) تهاني محمد شوقي، أسيوط في ثورة ١٩١٩، **مجلة كلية التربية** – جامعة أسيوط، المجلد ٢، العدد ١١، يونيو ١٩٩٥، ص ص ١١٤٣ – ١١٤٤.

(٤) عمرو عبد المنعم، الفتوى وقضايا المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين ١٨٩٥ – ١٩٥٢، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، ٢٠١٦، ص ص ٩٢ – ٩٤.

(٥) تهاني محمد شوقي، مرجع سابق، ص ١١٥٦.

قالت فيه إن جزاء من يعطِّل خطوط المواصلات الإعدام، وصعَّدت من حملتها حتى قامت بإحراق القرية الأقرب إلى خطوط السكك الحديدية المقطوعة وكثر عدد القتلى من الجانبين وشملت الثورة القطر كله[1].

هدف الإنجليز إلى بثِّ الفرقة؛ حتى إن سعد زغلول خطب قائلًا: "احذروا هذه الدسيسة واعلموا أنه ليس هناك أقباط ومسلمون، ليس هناك إلا مصريون فقط ومن يسمُّونهم أقباط كانوا ولا يزالون أنصارًا لهذه النهضة وقد ضحُّوا كما ضحَّيتم فاحثُوا التراب في وجوه هؤلاء الدسَّاسين، لولا وطنية الأقباط وإخلاصهم الشديد لتقبَّلوا دعوة الأجنبي لحمايتهم، وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفي والاعتقال، ولكنهم فضَّلوا أن يكونوا مصريِّين معذَّبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح يُسامون الخسف ويذوقون الموت والظلم على أن يكونوا محميِّين بأعدائهم وأعدائكم"[2]، وقد كانت هذه سياسة بريطانيا الاستعمارية، فقد اتَّهمت الحركة الوطنية المصرية بتهمة التعصُّب الديني ورمتها بتهمة التخلُّف والمعاداة للمسيحية، وكان مجمل القصد من ذلك إيجاد التبرير المعنوي لبقاء احتلال مصر، بالإضافة إلى خلق الخلافات الطائفية في مصر أو تعميق الموجود منها؛ بحيث تستحيل مقاومة الاحتلال بتجمُّع شعبي واحد آخذًا بسياسة "فرق تسد"، وبحيث يستحيل بناء المؤسسات السياسية المدنية سواء أجهزة الدولة وسلطاتها أو تنظيمات الأحزاب على صورة قومية قادرة على تطوير المجتمع، وقد ألقيت في وجه ثورة ١٩١٩ ذات التهمة في البداية وأريد بها أن تطمس حقيقة الحركة السياسية في مصر، ويبدو من تتبع أحداث رجال الوفد المصري في باريس بعد سفرهم لإثارة القضية أمام مؤتمر السلام بفرساي كما يبدو من الأسئلة التي وجَّهَهَا لهم مراسلو الصحافة الأجنبية ومن كتابات هؤلاء المراسلين أن هذه النقطة كانت دائمًا موضع الشك ومحل التحقيق نفيًا أو إثباتًا لما أثارته الدوائر البريطانية بشأنها[3]، وعندما حاول الاستعمار الإنجليزي معاودة غواية الأقباط بدعوى أنه يريد البقاء في مصر لحماية الأقليات، جاء الجواب القبطي على لسان القس سرجيوس: "إذا كان الإنجليز هم الذين سيحمون الأقباط، فليمت كل الأقباط ولتحيا مصر"، فكانت الحياة للجميع عندما أصبح جدول الأعمال للجميع[4].

وقد اتفق الأقباط والمسلمون، لدرجة أن القساوسة كانوا يزورون علماء المسلمين في الجامع الأزهر، كما زار مفتي الديار المصرية بطريرك الأقباط، وصنع الأهالي بمناسبة هذا الوئام أعلامًا جديدة ووضعوا بها الصليب موضع النجمة من الهلال، وكان الأزهريون في مقدمة صفوف المتظاهرين وبالأخص الطلبة الذين كانوا أكثرهم جرأة وحماسة وتضحية، ومن أشد العاملين على بثِّ روح الثورة والإضراب في طبقات الشعب، وكثيرًا ما كانت المظاهرات تبدأ من الأزهر، لذلك رأت السلطة العسكرية الإنجليزية أن الأزهر أصبح معقلًا للثورة، وقد رصدت الدوريات الإنجليزية أمام أبوابه لتمنع خروج المظاهرات من داخله، وقد وقَّع مجموعة من العلماء على نداء بتهدئة الحالة فيما بعد، ووجَّهوا نداء إلى المصريين من أجل التهدئة ناشدوا فيه الشعب المصري باسم مصلحة الوطن أن يتجنَّب كل اعتداء، وأن لا يخرج أحدٌ في أعماله عن حدود القوانين، وقد وقَّع على هذا النداء محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر، ومحمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية، وعبد الحميد البكري شيخ مشايخ الطرق الصوفية، ومحمد ناجي رئيس المحكمة الشرعية العليا وكيرلس الخامس بطريرك الأقباط[5].

---

(١) أمين سعيد، **تاريخ مصر السياسي: من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى انهيار الملكية ١٩٥٢**، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩)، ص ص ١٨٤ – ١٨٥.

(٢) وليم سليمان قلادة، **المسيحية والإسلام في مصر.. ودراسات أخرى**، (القاهرة، سينا للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٣)، ص ص ٢١٨ – ٢١٩.

(٣) طارق البشري، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٤) محمد عمارة، **في المسألة القبطية: حقائق وأوهام**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤)، ص ٥٦.

(٥) عمرو عبد المنعم، مرجع سابق، ص ص ٩٣ – ٩٤.

وقد زخرت الصحف والمذكرات والدراسات الخاصة بالثورة بمظاهر الوحدة بين الأقباط والمسلمين كالمظاهرات في الشوارع والاجتماعات السياسية في المساجد والكنائس التي كان يتصدَّرها رجال الدين من الطرفين، والتي أحالت المساجد والكنائس إلى مراكز للثورة يرفرف عليها شعار الهلال يحتضن الصليب، فقد أدرك الجميع أن الهلال والصليب ذراعان في جسد واحد وله قلب واحد وهو مصر[١]، وكانت وحدة المسلمين والأقباط في الكفاح الوطني من أعظم إنجازات ثورة ١٩١٩، حيث ذابت كل سياسات الفرقة الطائفية أمام ما ظهر من امتزاج كامل بين المصريين قبطًا ومسلمين، وتكوَّن الوفد المصري باعتباره المؤسسة السياسية الأم الحاضنة لوحدة الشعب المصري بعنصريه[٢]، ولعب دورًا ملموسًا في الثورة، وقد أصبح الأقباط وثيقي الصلة بسعد زغلول الذي أكَّد من البداية أن للأقباط ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وأظهروا دومًا ولاءهم وإخلاصهم لزعامته، وعندما واجه الانشقاق الأول في الحزب في يونيو ١٩٢١ ظل معظمهم إلى جانبه مؤيدين لخطِّه الوطني المتشدِّد من أجل الاستقلال التام[٣]؛ وقد ساهم هذا المناخ في فوز الأقباط في الانتخابات البرلمانية اللاحقة على الثورة فقد كان عدد الأقباط في المجلس النيابي الذي التأم عام ١٩٢٤ ١٦ نائبًا من ٢١٤ عضوًا في مجلس النواب، وقد كانت نسب فوزهم في الانتخابات حتى عام ١٩٥٠ قريبة من ذلك[٤].

كما شهدت الثورة بروز نماذج من بين الأقباط والمسلمين لعبوا دورًا مميزًا في هذه الثورة، وكان من بينهم القمص مرقص سرجيوس والذي كان من أشدِّ المتعصِّبين لطائفته، وكان لا يمل الحديث عما يتعرَّض له الأقباط من ظلم، ولكن عندما قامت الثورة كان هو والشيخان مصطفى القياتي ومحمود أبو العيون من أخطب من عرفتهم المنابر حضًّا على الجهاد ضد الإنجليز وسعيًا إلى توثيق عُرى الترابط بين المصريين، وقف سرجيوس على منبر الأزهر قائلا: "إذا كان استقلال المصريين يحتاج إلى التضحية بمليون قبطي فلا بأس بهذه التضحية، وأنه إذا كان الاستقلال موقوفًا على الوحدة الوطنية وكان الأقباط في مصر حائلًا دون ذلك فإني مستعد لأن أضع يدي في أيدي إخواني المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين لتبقى مصر أمة متَّحدة الكلمة"[٥]، ويعدُّ القمص سرجيوس أول رجل دين مسيحي يعتلي منبر الأزهر الشريف خطيبًا، وكان علماء الأزهر وقساوسة الأقباط يسيرون جنبًا إلى جنب في المظاهرات، وشاركوا في تنظيم الاجتماعات المشتركة في المساجد والكنائس[٦].

وكان سرجيوس دائمًا ما يؤكِّد في خطابه عبر منابر المساجد أو وسط المظاهرات على أنه مصري أولًا وثانيًا وثالثًا، وأن الوطن لا يعرف مسلمًا أو قبطيًّا، ولكنه يعرف مجاهدين فقط، وكان يبدأ خطاباته الثورية بعبارة "يحيا الهلال مع الصليب" التي أصبحت شعارًا للثورة ورمزًا للوحدة الوطنية حتى الآن[٧]، ومن على منبر جامع ابن طولون استمرَّ القمص سرجيوس في إلقاء الخطب الحماسية ومعه الشيخ مصطفى القياتي لمدة أربع ساعات متواصلة؛ وعلى إثر ذلك أُلقي القبض عليه من قبل القوات الإنجليزية في أبريل ١٩١٩ وقاموا بنفيه إلى أحد المعتقلات في رفح مع زملائه محمود فهمي النقراشي وغيرهم من رجال الثورة، وقد احتجَّت الكنيسة القبطية على اعتقاله بإرسال برقية رفعها البابا كيرلس الخامس إلى السلطان أحمد فؤاد[٨]، وفي الاجتماع الذي دعت إليه الكنيسة عقب تعيين يوسف

---

(١) وليم سليمان قلادة، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٢) تهاني محمد شوقي، مرجع سابق، ص ص ١١٥٤ – ١١٥٥.

(٣) مصطفى الفقي، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٤) نبيل لوقا بباوي، **مشاكل الأقباط في مصر وحلولها**، (القاهرة: مطابع الأهرام، ٢٠٠١)، ص ٢٠٧.

(٥) تهاني محمد شوقي، مرجع سابق، ص ١١٥٥.

(٦) بشرى كاظم عودة، القمص سرجيوس وثورة ١٩١٩ في مصر، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، العراق، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠١٦، ص ص ١٠٥ – ١٣١.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق.

وهبة باشا رئيسًا للوزراء وحضره حوالي ٢٠٠٠ من الأقباط المصريين، حرص سرجيوس على نزع الصفة الطائفية عن الاحتجاج على تعيين القبطي يوسف وهبة[١]، مؤكِّدًا أنه مدان بقدر إدانة زملائه الوزراء المسلمين الذين قبلوا العمل بوزارته وأن الاعتراض عليه من مدخل قبوله بموالاة الإنجليز وعمله على إفشال الثورة وليس لأنه قبطي، وهناك العديد من النماذج الأخرى مثل قرياقص ميخائيل[٢]، وتوفيق حبيب وسينوت حنا صاحب المقالات المشهورة عن "الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا" في صحيفة «مصر» ثم في صحيفة «الأفكار»[٣]، وقد ساد خلال الثورة شعار مصر للمصريين [٤]، كما كانت عبارة "الوطنية ديننا" تعني لدى البعض الوحدة ضد الاستعمار، ولدى البعض معنى ضمان الوجود المشترك وتحقيق المصالح الواحدة على مدى المستقبل ولدى آخرين أساسًا للتحضُّر والتنوير، وللمنطق العلمي الحديث في الحياة ولدى غيرهم برهانًا على التسامح الديني ولدى آخرين أساسًا لبعث مصر وإثباتًا لاتصال حلقات تاريخ الشعب المصري[٥].

كان هدف الثورة واضحًا لا غموض فيه، وهو الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان استقلالًا مجرَّدًا عن التبعية لتركيا، أو الرضا بأيِّ نفوذ بريطاني أو أجنبي آخر وهذا هو جوهر ثورة ١٩١٩، وقد كان طابع الثورة الواضح في تقوية الكيان المصري وإظهار الشعب بمظهر الوحدة السياسية المتكاملة؛ فكان الإخاء بين الهلال والصليب، وكان الاتحاد المطلق في الجهاد والتضحية والفهم بين المسلمين والأقباط، وكان امتزاج السعي للاستقلال والجهاد في سبيله بين عنصري الأمة دون تفريق، وإذا لم يُعرف في حركتي عرابي أو مصطفى كامل إن كان أحد من الأقباط في زعامتها، فقد رأى الناس في ثورة ١٩١٩ كبار الأقباط

(١) المرجع السابق.

(٢) طارق البشري، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص ص١٣٠ – ١٣١.

(٤) محمد إبراهيم المرشدي، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٥) طارق البشري، مرجع سابق، ص ١٣٧.

وصغارهم بين المشاركين في الثورة[٦]، وقد اتَّحد المسلمون والأقباط وخطب علماء الأزهر في الكنائس وقساوسة الكنائس في الأزهر[٧]، وتبادل المسلمون والأقباط الاحتفال بالأعياد سواء في الكنائس أو المساجد[٨].

كان الأزهر خلال هذه الثورة الفاعل الرئيسي الذي حقَّق لها ما تصبو إليه، ومن ثم تعامل معه الإنجليز على هذا الأساس ففي ١١ ديسمبر ١٩١٩، وقع حادث اهتزَّت له أرجاء القاهرة وأثار عاصفة من السخط والاستنكار في أنحاء البلاد، وهو اقتحام الجنود الإنجليز الجامعَ الأزهر[٩]، وقد ثارت ثائرة العلماء وقصدوا إلى شيخ الجامع يقصُّون عليه ما جرى، فاجتمع بكبار العلماء ووضعوا احتجاجًا شديدًا وقَّعوا عليه جميعًا، وبعثوا به إلى السلطان فؤاد وإلى يوسف وهبة باشا رئيس مجلس الوزراء، ثم إلى اللورد أللنبي المندوب السامي البريطاني، وقد أحزن هذا الحادث جميع المصريين المقيمين في القاهرة[١٠]، كما حرَّكت هذه الحادثة في نفوس علماء الأزهر الجهر برأيهم في الموقف السياسي عامة، فوضعوا بيانًا أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد في البلاد هو أن تفي الدولة الإنجليزية بوعودها وتعترف للبلاد بالاستقلال التام، أي أنهم شاركوا الأمة في معظم مطالبها السياسية، وأرسلوا هذا البيان إلى السلطان وإلى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي البريطاني[١١].

رابعًا– ما بعد ثورة ١٩١٩:

استمرت الوحدة التي تجمع بين المسلمين والأقباط متجسِّدة وعبَّر عنها حزب الوفد أروع تعبير، فقد جاء

(٦) محمد زكي عبدالقادر، **محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢**، (القاهرة: مؤسسة روزاليوسف للطباعة والنشر، ١٩٥٤)، ص ص ٣٦ – ٣٧.

(٧) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٨) طارق البشري، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٩) عمرو عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٩٤.

(١٠) عبدالرحمن الرافعي، **ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ – ١٩٢١**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩)، ص ١٢٤.

(١١) المرجع السابق، ص١٢٧.

تشكُّل الوفد خليطًا من المسلمين والأقباط، حتى عندما انقسم الوفد انقسم الأقباط بين المعسكرين مما يعني أن تغييرًا جذريًّا في مفهوم الوحدة الوطنية قد حدث، وعقب الإفراج عن سعد زغلول في ٣١ مارس ١٩٢٣ خرجت الأمة بكل طوائفها وفئاتها تحتفل بعودته، ووقف مكرم عبيد خطيبًا ينعى على الإنجليز دسائسهم للتفريق بين المسلمين والأقباط، وبصدور تصريح ٢٨ فبراير خمد الكفاح الثوري وبدأ الإعداد لإصدار الدستور[١]، وقد أصبح الأقباط عنصرًا مندمجًا مع التيار الرئيسي للحياة المصرية سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا حتى ١٩٥٢[٢]، ويبدو أن مرارة التجربة التي عاشها المصريون مع الفتنة الطائفية في الفترة من ١٩٠٨ - ١٩١١ كانت درسًا بليغًا أدركوا بعده قيمة الوحدة الوطنية وما يمكن أن يأتي به الخلاف الطائفي من أضرار لكل الأطراف، لذلك ترابطت مكونات الجماعة (المسلمون والأقباط)، وينقل سليمان قلادة عن أمين الرافعي أن النجاح الذي حقَّقته ثورة ١٩١٩ إنما يرجع إلى وحدة الأمة المصرية[٣].

خاتمة

هناك العديد من النتائج التي خلفتها ثورة ١٩١٩ في هذا المقام، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- وثق المصريون من أنفسهم ومن ابتعاد حركتهم عن شبهة الخلاف الطائفي، وبدوا مسيطرين على موقفهم تمامًا من هذه الناحية، واستغنوا عن أي احتياج للتبرير أو للدفاع عن النفس، وغاب ما يمكن تسميته بالمسألة الطائفية من أفق الحياة السياسية والنشاط السياسي[٤].

- يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن أبرز نتائج ثورة ١٩١٩ وأهم آثارها ذلك الانصهار القوي بين طوائف الشعب، خصوصًا المسلمين والأقباط، في بوتقة الحركة الوطنية، فقد لعب الأقباط دورًا نشطًا وفعَّالًا في سنوات تلك الثورة الشعبية، وأدَّى النضال المشترك إلى مصالحة وطنية شاملة بصورة تكاد تكون أقوى من أي وقت مضى، وكان لسعد زغلول الذي قاوم التعصب الديني دور عظيم في إنجاز ذلك، وهو الذي جعل الوحدة الوطنية من المظاهر التاريخية والتقاليد التي حرص عليها حزب الوفد[٥]، وقد استمرَّ تمثيل الأقباط في الحزب في المناصب القيادية وفي الصفوف الجماهيرية كدلالة أكيدة على تراث سعد في تجذير الوحدة الوطنية في صميم وفلسفة حزب الوفد.

- صنعت ثورة ١٩١٩ حالة بين المسلمين والمسيحيين عاشت بين قطاعات منهم إلى الحدِّ الذي ما يزال البعض يستشهد بها على اللحمة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين، ولكن جرت في النهر مياه كثيرة وتبدَّلت مشاعر وأفكار[٦].

- تمثل ثورة ١٩١٩ ذروة انتصار الانسان المصري عبر تاريخه الطويل وكانت محصلتها هي تكامل مقومات كرامة هذا الإنسان والاعتراف بحقوقه في وطنه، إذ تكاملت هذه المقومات وتزامنت وارتبطت فيما بينها: الاستقلال الوطني، ووحدة مكونات الجماعة، والممارسة الديمقراطية والمشروع الوطني[٧].

- من أبرز إنجازات ثورة ١٩١٩ فشل المخطط الإنجليزي في شقِّ صفِّ المصريِّين، كما فشل من قبل المخطط الفرنسي، فقد حاولا استغلال الاختلافات بين المسلمين والمسيحيين ولكن استعصى عليهم ذلك في معظم الأحيان، وقد ساعد على ذلك أن من تصدوا لقتال هؤلاء الأجانب من قادة الأمة كانوا من الوعي بحيث أفسدوا مخططات المستعمرين

---

(١) جمال بدوي، مرجع سابق، ص ص ٥٢ - ٥٣.

(٢) عبداللطيف المناوي، مرجع سابق، ص٤٣.

(٣) وليم سليمان قلادة، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٤) طارق البشري، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٥) مصطفى الفقي، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٦) أسامة سلامة، **مصير الأقباط في مصر**، (القاهرة: دار الخيال، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ص ٨.

(٧) وليم سليمان قلادة، مرجع سابق، ص ص ١٩٩ - ٢٠١.

وحرصوا على وحدة الأمة والقوى الوطنية[1]، وحكموا على أية محاولة أجنبية في المستقبل للتدخل في شؤون مصر بدعوى حماية الأقليات بالفشل وبقيت الخلافات الطائفية محصورة في حجمها المحدود[2].

- كان لثورة ١٩١٩ روح خاصة بها تسري في جموع المصريين، تجسَّدت في رموز الثورة ومؤسَّساتها من المسلمين والمسيحيين[3].

- كانت مصرية الحركة الوطنية خلال ثورة ١٩١٩ بمثابة اتجاه يستمد أساسه الرصين من الرغبة العامة في تكوين الجماعة السياسية تكوينًا مصريًّا، ومزج الأهالي في كيان سياسي واحد وأوجدَ الصيغة الملائمة لتأكيد قوة التماسك القائمة بين الأهلين، وكان أساسها لدى المثقفين وأصحاب الاستنارة الفكرية هو الرغبة في تكوين الجماعة السياسية على أساس قومي يكون أكثر الصيغ ملائمة للتطور المأمول، وكان أساسها لدى أصحاب التفكير الديني التقليدي هو تأكيد السماحة الدينية التي ينطوي عليها الإسلام أو مسيحية القبط، ويلاحظ من شواهد هذه الفترة أن أغلب المصريين وجد نفسه في عبارة "الوطنية ديننا"، وإن كان سينوت حنا هو صاحب العبارة، فقد أصبحت هذه العبارة "ماركة" العصر، وحتى من لم يكن يؤمن بها كان لابد وأن يبدأ بها ثم يلتوي كيف شاءت له المهارة[4].

- أعادت ثورة ١٩١٩ إلى الأزهر دوره التاريخي المعبر عن الضمير الوطني وكان بمثابة غرفة العمليات للثوار من أبناء مصر –بغض النظر عن ديانتهم– فتعاقب على منبره الخطباء علماء الأزهر وقساوسة الأقباط؛ يُلهبون حماس الجماهير للثورة، ولم يجد الإنجليز بدًّا في نهاية الأمر إلا اقتحامه[5].

(١) مجدي قرقر، طارق الكركيت، غير المسلمين في الدولة الإسلامية.. رؤية معاصرة: نموذج الأقباط في مصر، **مجلة منبر الشرق**، (القاهرة: المركز العربي للدراسات)، العدد ٢٦، ٢٠٠٩، ص ص ٤١ – ٤٢.

(٢) محمد إبراهيم المرشدي، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) طارق البشري، مرجع سابق، ص ص، ١٢٩ – ١٣٠.

(٤) المرجع السابق، ص ص ١٣٦ – ١٣٧.

(٥) عمرو عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٩٨.



موقف القصر والأحزاب السياسية من ثورة ١٩١٩

أحمد جمال(*)

مقدمة:

لا شك أن الحديث عن ثورة ١٩ –وكذلك كل حدث مِفصليّ– يستلزم تأريخها وتحديد مراحلها وتحديد الإطار المفاهيمي علي وجه الدقة؛ لذا ارتأيتُ تقسيم تلك المرحلة إلي ثلاث فترات، وهي: أولًا– ما قبل الثورة: من قضية مطلب الاستقلال، ثانيًا– أثناء الثورة: بين العمل الشعبي والسياسي (المفاوضات)، ثالثًا– لجنة ملنر بين المقاطعة والتواصل، وكذلك ارتأيت أن تأريخ الثورة يبدأ من مارس١٩١٩م، وحتي أبريل ١٩٢١م، عقب عودة سعد زغلول إلى مصر، وشمل مفهوم القصر–عندي– ما كان خاصًّا بالسلطان، وحكومات القصر، والأمراء من بيت محمد علي الكبير، ولما كان الحديث عن موقف الأحزاب السياسية أيضًا وجدت من اللازم الإشارة إلي تاريخ الأحزاب السياسية في تلك الفترة.

وكان السؤال مِحل البحث: كيف أثَّر موقف القصر والأحزاب قبل الثورة علي مطلب الاستقلال؟ وما آثار مواقفهما علي العمل الشعبي الجماهيري والمفاوضات السياسية في مرحلة الثورة؟ وكيف أثَّرت مواقفهم من لجنة ملنر بين المقاطعة والتواصل علي أهداف الثورة؟ وما دلالات تلك المواقف في المشهد السياسي المصري؟

أولًا– ما قبل الثورة: قضية مطلب الاستقلال:

أ) **الأحزاب**: يعتبر المؤرخون الذين درسوا تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر عام ١٩٠٧م عامًا للأحزاب[١]، فقد شهد ذلك العام موجة من موجات تأسيس الأحزاب فى مصر، وإن سبق ذلك التاريخ نشأة جمعية مصر الفتاة في سبعينيات القرن التاسع عشر، والتي تُعدُّ أُولى الأحزاب السياسية في مصر، والتي لم تستمر–علي ما يبدو– طويلا، وانتقل أعضاؤها تدريجيًا إلي الحزب الوطني[٢] المعروف، والحزب الوطني الأهلي هو ثاني الأحزاب المصرية وبدأ نشاطه الرسمي عام ١٨٧٩م، إلا أنه لم يستمر واندثر نشاطه عقب الثورة العرابية.

بينما عادت الحياة الحزبية إلى مصر مرة أخرى مع عام ١٩٠٧م، ففى ذلك العام تحولت الصحف الرئيسة الثلاث، والتى تعبر عن تيارات سياسية فى المجتمع، وهي: اللواء، والمؤيد، والجريدة، إلى أحزاب سياسية، فأسَّس مجموعة من كبار مُلَّاك الأراضى الزراعية، وكبار رجال العائلات، وبعض رجال السياسة والقانون والصحافة **حزب الأمة** فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧م، وكان من أبرز قادته ومفكريه أحمد لطفى السيد مُصدر جريدة (الجريدة)، كما شارك فى تأسيسه محمود باشا سليمان وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك وحمد الباسل بك وحسن صبرى بك ومحمود عبد الغفار بك وأحمد فتحى زغلول، وكان حسن باشا عبد الرازق هو الذى أعلن تأسيس الحزب فى اجتماع الجمعية العمومية لشركة الجريدة، وقد تبنى الحزبُ الفكرَ الليبرالى، ورأى أن الارتقاءَ بالتعليم وبناءَ ديمقراطية على

(*) باحث ماجستير في تحقيق التراث.

(١) عماد أبو غازي، قراءة فى تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر (٢) مصر بين تجربتين، بوابة الشروق، الجمعة ٣ مايو ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٧:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢S١٧GC٣

(٢) ـــــــــ، قراءة فى تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر (١) حكاية جمعية مصر الفتاة أقدم تشكيل حزبى عرفته مصر فى تاريخها الحديث، بوابة الشروق، الجمعة ٢٦ أبريل ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٧:٠٠، متاح عبر الرابط التالي https://bit.ly/٢zVfPkk

أساس من النظام الدستورى الطريقُ الوحيد لتحقيق رُقِيِّ مصر واستقلالها.

وبعدها بأشهر قليلة أسَّس الشيخ على يوسف صاحب جريدة (المؤيد) حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية فى ٩ ديسمبر من نفس العام، وكان حزبًا مواليًا للخديو عباس حلمى الثانى، وكان يعكس آراء القصر ومصالحه، وقد انتهى الحزب بوفاة مؤسسه سنة ١٩١٣م.

أما مصطفى كامل صاحب جريدة (اللواء) فأعلن عن تأسيس الحزب الوطنى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧م، والحزبُ الوطنى –اسمًا– يُطلَق بصفة عامة على التيار المعادى للاحتلال قبل تأسيس الحزب، وقد اعتبر حزب مصطفى كامل قضية الاستقلال الوطنى همَّه الأول، وإن كان قد تبنى أيضًا الدعوة إلى الدستور، وتطورت مواقف الحزب فيما بعد وفاة مصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨م، فاكتسبت أبعادًا اجتماعية فى ظل زعامة محمد فريد، فبدأ يهتم بالنقابات العمالية والتعاونيات ومدارس الشعب وغيرها من المشروعات، وقد اضطر فريد لمغادرة البلاد إلى منفاه الاختيارى بين تركيا وسويسرا وألمانيا، لكنه ظل زعيمًا للحزب حتى وفاته فى نوفمبر سنة ١٩١٩م[١].

وقد سبق الإعلان عن تأسيس الأحزاب الرئيسة الثلاثة، فى تلك التجربة التى تعدُّ الثانية بين التجارب المصرية فى التعددية الحزبية، تكوين الحزب الوطنى الحرّ فى ٢٦ يوليو من عام ١٩٠٧م، وكان هذا الحزب الذى أسسه محمد وحيد بك الأيوبى حزبًا مواليًا للاحتلال البريطانى، وقد اختار جريدة (المقطم)، التى كانت تعتبر بمعنًى ما لسان حال سلطات الاحتلال فى مصر، لِيُعلن من خلالها برنامجه، وقد علقت صحيفة الديلى تلجراف اللندنية على قيام الحزب بقولها: "إن هذا الحزب الحرّ قد قام لمناهضة مصطفى كامل في حملته ونمائمه، ولدفع الضرر الذى لحق من تلك الحملة بمصالح مصر وبمبدأ الحرية"، فى إشارة إلى حملة مصطفى كامل فى الداخل والخارج ضد سياسة الاحتلال، خاصة بعد حادثة دنشواى التى وقعت فى صيف ١٩٠٦م، وقد تغير اسم الحزب فيما بعد إلى حزب الأحرار بعد أن أصدر جريدة تحمل هذا الاسم فى عام ١٩٠٨م، وقد انتهى هذا الحزب فى أغسطس من عام ١٩١٠ بعد أن أُدِين مؤسِّسُه فى قضية تبديد أموال وحُكم عليه بالسجن لمدة شهرين.

وشهد عام ١٩٠٧م أيضا تأسيس الصحفى حافظ أفندى عوض لحزب سياسى حمل اسم الحزب الوطنى، وقد نشر برنامجه فى جريدة المؤيّد التى عمل فيها لمدة عشر سنوات، وكان برنامجه يتحدث عن التعاون مع سلطات الاحتلال، وقال فيه: "إننا رجال الحزب الوطنى نعتقد أن مصالح مصر وإنجلترا واحدة"، ويبدو أن حزبه كان حزبًا على الورق فقط، وقد انضم فى يناير عام ١٩٠٨ بعد تأسيس مصطفى كامل للحزب الوطني (الحقيقي) إلى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، كذلك تأسس فى ذلك العام حزب صغير حمل اسم الحزب الجمهورى دعا إلى إنهاء حكم أسرة محمد على، أسسه مجموعة صغيرة من الصحفيين والمثقفين، وكان هذا الحزب يرى أن النظام الجمهورى أقرب النظم إلى مبادئ العدل والإنصاف، ولم يستمر هذا الحزب فى الوجود طويلًا واختفى من الوجود.

وفى الأعوام التى تلت عام الأحزاب عام ١٩٠٧م، تأسست فى مصر مجموعة أخرى من الأحزاب نعرف منها الحزب المصرى الذى أسسه أخنوخ فانوس فى سبتمبر سنة ١٩٠٨م، ونشر برنامجه فى صحيفة المقطم، وتقوم فلسفته على محاولة الحصول على استقلال مصر عن طريق الصداقة مع إنجلترا وكسب ثقة الإنجليز، ولم يعش هذا الحزب طويلًا ولم يترك أثرًا فى الحياة السياسية.

---

(١) ـــــــــــــــ، قراءة فى تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر (٣) ١٩٠٧ عام الأحزاب، بوابة الشروق، الجمعة ١٠ مايو ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٧:٣٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢UOsqyP

وفى سنة ١٩١٠م تأسس حزب جديد من الأحزاب الموالية للإنجليز باسم الحزب الدستورى، أسسه إدريس راغب، وانتهى وجوده فى عام ١٩١١م[١].

ومن الأحزاب الأخرى التى ظهرت على الساحة فى الأعوام التى سبقت الحرب العالمية الأولى حزب العمال، وتحديدًا فى يوليو سنة ١٩٠٨م، ولم يستمر طويلًا، وأسسه الصحفى محمد أحمد، وحزب النبلاء الذى تأسس فى أكتوبر ١٩٠٨م، والحزب الاشتراكى المبارك الذى رأسه الدكتور حسن فهمى جمال الدين، وتم الإعلان عن تأسيسه فى أكتوبر ١٩٠٩م، وتضمَّن برنامجه تحسين أحوال الفلاحين، ومنح معاشات للعجزة، والمرضى منهم، وتنظيم العلاقة بينهم وبين كبار الملاك[٢].

وقد وصل عدد الأحزاب التي تكونت قبل سنة ١٩١٩م حوالي اثني عشر حزبًا، بعضها يمكن أن نطلق عليه أحزاب الأشخاص، اقتصرت علي أفرادٍ لا يصلون إلى صورة الزعامة، وكان عدد أفراد الحزب في بعض الأحيان لا يتجاوز أصابع اليد، والبعض الآخر قام بشكل طائفي مثل: الحزب المصري الذي كان مقتصرًا في عضويته علي المسيحيين، والبعض الثالث كان يمثل الطبقية مثل: حزب النبلاء الذي قُصِرَ علي الجالية التركية الشركسية في مصر، وكذلك قام بعضها على أساس أيديولوجي تجاوزًا، مثل: الحزب الاشتراكي المبارك، والحزب الجمهوري، والبعض كان يمثل كبار الملاك مثل: حزب الأمة، والبعض الآخر كان يمثل أحزاب السراي والقصر[٣].

١ـــــــــــــــــ، قراءة فى تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر (٣) ١٩٠٧ عام الأحزاب، بوابة الشروق، الجمعة ١٠ مايو ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٧:٣٥، متاح عبر الرابط التالي https://bit.ly/٢UOsqyP

(٢) موقع الهيئة العامة للاستعلامات، تطور الحياة الحزبية، بدون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع: ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٧:١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٢BjTkW٥

(٣) محمود متولي، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢، (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠م)، ص١٩

وبهذا يتضح أن الأحزاب السياسية قبل عام ١٩١٩م كانت سريعة التلاشي، قصيرة البقاء، بسبب ضعف الدافع والغاية أو فسادهما تارةً، ووفاةِ المؤسِّسينَ أحيانًا أخرى، وربما كانت أحزابًا شكلية صورية.

ب) القصر والأمراء: كان الشارع المصري هائجًا وإن بدا عليه السكون، منذ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر عام ١٩١٤م، فلم تلبث أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وبدأت الهدنة في عام ١٩١٨م، حتى سارع الساسة والأحزاب السياسية إلى التطلع لإلغاء الحماية والاستقلال التام، وخاصة بعد المبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويلسن –فيما بعد– وعلي رأسها "حق الشعوب في تقرير مصيرها".

ولم يكن يخلو مجتمع المصريين المفكرين في أواخر الحرب من التحدث عن مصير البلاد، وما يجب عمله لتحقيق أمانيها في مؤتمر الصلح، على أن أول من فكر في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر في المؤتمر هو الأمير عمر طوسون، وقد التقي بسعد زغلول باشا ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨م، في حفلة أقامها رشدي باشا بكازينو سان استفانو احتفالًا بعيد جلوس السلطان (الملك) أحمد فؤاد، وذلك قبل الهدنة، فأفضي إليه بهذه الفكرة، فأقرها سعد ووافق عليها، ووعد الأمير بأن يُفاتح أصدقاءه بالقاهرة في تنفيذها، وأعاد الأمير الكرة عليه يوم ٢٣ أكتوبر في حفلة شاي أقامها السير ريجنلد ونجت؛ تكريمًا للسلطان فؤاد برمل الإسكندرية، ثم التقى به غداة ذلك اليوم بالقطار الذي أقلهما إلى القاهرة، وحادثه أيضًا في هذا الصدد، ثم عاد الأمير إلى الإسكندرية منتظرًا ما ينبئه به سعد باشا من نتائج مسعاه مع أصدقائه، فلم يتلق منه جوابا[٤].

(٤) عبدالرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤-١٩٢١، (القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ٢٠١٨)، ص١٢١

وفي يوم الاثنين ١٥ نوفمبر أبدي الأمير عمر طوسون رغبته في عقد اجتماع للمذاكرة في حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن، "وفهمتُ من كلامه من بعد أن عظمة السلطان لا يأبي هذا العمل"[١].

ورأي سعد زغلول باشا أنه "من الواجب أن يعرض الأمر علي السلطان، فتحددت لي جلسة في منزله، فحدَّثته عن الاجتماع الذي دعا إليه الأمير عمر طوسون، فقال غضِبًا: إن رشدي هو الذي أعلمني بهذا الاجتماع، والأمير لم يخبرني بشيء منه، قلتُ: إن كلامه دلنا علي أن هذا المشروع لا يصادف من عظمتكم علي الأقل إلا الاستحسان، فقال: لم يخبرني عنه شيء"[٢].

وفي يوم الهدنة أي ١١ نوفمبر، سافر الأمير إلي القاهرة والتقي بسعدٍ، فعلم منه أنه علي موعد هو وزميلاه علي شعراوي باشا وعبدالعزيز فهمي بك؛ لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر، وظهر أن سعدًا أراد أن ينفذ الفكرة التي أوحاها إليه الأمير، مع إخفاء ذلك عنه، ولعل ذلك بسبب ما عُرف عن الأمير من الجفاء بينه وبين الإنجليز[٣] من جهة، وقوة صلته بالعثمانيين من جهة أخري.

وعقب زيارة سعد باشا وزميلاه للسير ونجت، قابل رئيسُ النُّظَّار حسين رشدي باشا السير ويجنت، ومما قاله ونجت عنهم، (أنه يَدهش أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أَمر أمة بأسرها، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها[٤]، فأجابه رشدي باشا بأن لهم هذه الصفة؛ إذ أن سعدًا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية –وهي الهيئة التي كانت تمثل الأمة– وزميلاه عضوان فيها.

ومن الإنصاف للتاريخ أن نذكر أن هذا الذي فكر فيه الأمير عمر طوسون وسعد زغلول باشا، اقترن بتفكير مثله من بعض الشبان المصريين، حيث اجتمع فريق من أعضاء

(١) سعد زغلول، مذكرات سعد زغلول، تحقيق عبدالعظيم رمضان، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، الجزء السابع، ص١٦٠

(٢) المصدر السابق، ص١٦٣

(٣) عبدالرحمن الرافعي،مرجع سابق، ص١٢٠

(٤) المصدر السابق، ص١١٨

نادي المدارس العليا، وقد تذاكروا حقوق بلادهم وضرورة المطالبة بها، واتجهت أنظارهم إلي سعدٍ والجمعية التشريعية؛ للقيام بهذا العمل السياسي، فقصد الأستاذان مصطفي النحاس بك –والذي أضيف فيما بعد ممثلًا عن الحزب الوطني في الوفد–، وعلي ماهر بك، وكانا قاضيين في المحاكم الأهلية، إلي سعد باشا في داره وعرضا عليه ما فكروا فيه، فأخفي عليهم سعد باشا في بادئ الأمر، ثم عاود النحاس بك الكَرَّة، فكشف له عبدالعزيز فهمي بك ما كان يجهله من مساعي سعد وأصحابه، وبهذا التقت أفكار الشيوخ والشباب عند غاية واحدة، وهي ضرورة المطالبة بالاستقلال والحرية[٥]، وقد فكر فيه غير هؤلاء أيضًا مثل وفد الصوفاني[٦].

وبهذا يظهر كيف كان مطلب الاستقلال هو المسيطر علي عقل بعض الأمراء، بل لم يُمانع السلطانُ رغبةَ الأحرار من رجال السياسة في لقاء السير ونجت ورفعهم مطلب الاستقلال في غير خفاء، وإن شاب كلام سعد زغلول وزميلاه من أعضاء حزب الأمة عن رضاهم بالاستقلال غير التام، وذلك خلافًا للحزب الوطني الذي كان مجاهدًا في سبيل تحقيق مطلب الاستقلال التام ولا يَرضَي به بدلًا، وقد أعطي توافق القصر والأحزاب لمطلب الاستقلال زخمًا، برزت آثاره في قوة العمل الشعبي وتأييدهم للسَّاسة المصريين وبذلهم التضحية من غير تردد.

ج) تأسيس الوفد المصري: أبلغ حسينُ رشدي باشا سعدَ زغلول باشا بما دار في تلك المقابلة، وشجعه علي المضِي في سبيله، واتفقوا بعد مشاورة علي تأليف هيئة تسمي "الوفد المصري" –وهو ليس ذاك الحزب المعلن اليوم–، وتحصل هذه الهيئة علي توكيلات من الأمة تُخوِّلها للتحدث باسمها والمطالبة باستقلال مصر استقلالًا تامًّا.

(٥) فخري عبدالنور باشا، مذكرات فخري عبدالنور، ثورة ١٩ ودور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية، تحقيق يونان لبيب رزق، (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولي، ١٩٩٢م-١٤١٣ه)، ص٤٢

(٦) سعد زغلول، مرجع سابق، الجزء السابع، ص١٨٩

وحضر في هذه الأثناء شريعي باشا، ورغب أن ينضم هو إلي الوفد، وطلب أن يكون الوفد تحت رياسة الأمير عمر، "فأريناه عدم مناسبة ذلك؛ لأن فيه إيحاء أن هذه الحركة من السلطة، وهذا يحرج مركزي بالنسبة للحماية، ثم إنه يولِّد صدًّا، وربما فكروا أن هذه الحركة آتية من العائلة المالكة لا من الشعب نفسه، ويتشوه وجهها، ولا تلاقي عطفًا من أولياء الشأن، ثم ذهب عبدالعزيز بك فهمي عند السلطان؛ بغرض إبعاد الأمير عمر من رئاسة الوفد، فقال السلطان: إنه لا يحب التدخل في الأمور الحزبية، كإدخال شخص، وإخراج آخر، ولكنه لا يسمح أن يكون علي رأس هذا الاجتماع أمير من العائلة السلطانية، لأن ذلك ماس به"[١].

وفي هذه الأثناء أيضًا، ظهرت حركة أخري لتأليف وفد آخر من رجال الحزب الوطني، وكان الأمير عمر طوسون يُعضِّدُ هذه الحركة، ويُعاونه في ذلك محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق، وأمين يحيي باشا[٢]، ومن الواضح أن هذه الهيئة تشكَّلت بعد ما "أُشيع أن سعدًا وأصحابه سَعَوا إلي إحباط الاجتماع الذي كان قد دعا إليه، وما قيل عنهم من أنهم يرفضون تمويله للوفد، وأنه لا يريد الاستقلال التام لبلاده، وأن الوفد ضد العائلة الحاكمة، فذهب إليه سعد زغلول بُغية إزالة تلك النمائم والدسائس، فزال الاحتقان، واتفقوا علي تشكيل هيئة وفدية واحدة تنوب الأمة"[٣].

وكانت الهيئة السياسية الجديدة تنقصها "الصفة القانونية" في المطالبة بهذه الحقوق، فقد بدأ الوفد في وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية في ذلك الحين، وأكثر عدد ممكن من ذوي الرأي والأعيان وسائر فئات الشعب، وتكون بذلك "توكيلا قانونيًّا عن الأمة".

وأُذيعت صيغة التوكيل الأولي في البلاد، وهذا نصُّها: "نحن الموقعين علي هذا، قد أَنَبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبدالعزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبداللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة، حيثما وجدوا للسعي سبيلًا في استقلال مصر، تطبيقًا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمي وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب"[٤].

ولكن الحزب الوطني لم يرضَ تلك الصيغة التي وضعها الوفد؛ لخلوِّها من النَّص علي الاستقلال التام، ومنافاتها للكرامة القومية؛ إذ جعلت المطالبة باستقلال مصر في حدود مبادئ العدل والحرية التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمي، في حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال؛ إنما يرجعان إلي السياسة التي اتبعتها بريطانيا العظمي منذ بَدء الاحتلال في سنة ١٨٨٢م، هذا بالإضافة إلي خُلوِّ التوكيل من الإشارة إلي السودان إطلاقًا، وعدم الإشارة إليه لا يتسق مع وَحدة وادي النيل، والتي هي ركن مهم من البرنامج القومي، وعلي إثر نشر الصيغة الأولي للتوكيل، ذهب أربعة من أعضاء الحزب الوطني النابهين وهم: الأستاذ عبدالمقصود متولي، والأستاذ مصطفي الشوربجي، والأستاذ محمد زكي علي، والأستاذ محمد عبدالمجيد العبد إلي دار سعد باشا، وقابلوه وناقشوه في التوكيل، واعترضوا علي صيغته، وقد اشتدت المناقشة بينهم حتي غضب سعد، واعتبر في هذا الاعتراض إهانةً له، وقال لهم كيف تسمحون لأنفسكم بهذه الحدة؟ وكيف تهينوني في منزلي؟ فأجابه الأستاذ محمد زكي على الفور بأننا نعتبر أنفسنا في بيت الأمة، لا في بيت سعد باشا الخاص، فسُرَّ سعدٌ لهذه التسمية، وقال لمحَدثيه: لقد تنازلت عن ملاحظتي[٥].

وقد اجتمع الوفد عقب انتهاء هذه المقابلة، وبحث في تعديل صيغة التوكيل، وأعاد النظر فيها علي ضوء ملاحظات الحزب الوطني، وانتهي إلي تعديل الصيغة، وتم النَّصُّ علي استقلال مصر استقلالًا تامًّا، أما عن السودان فقد اعتبر الوفد أن كلمة مصر تتناول السودان، وقد بين

(١) المصدر السابق، ص١٦٣

(٢) فخري عبدالنور باشا،مرجع سابق، ص٤٤

(٣) سعد زغلول، مرجع سابق، ص١٦٧-١٦٩ بتصرف

(٤) عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص١٢١

(٥) المصدر السابق، ص١٢٢

سعد هذا في خطبته بدار حمد باشا الباسل يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩م[١].

ولاحظ كثيرٌ من ذوي الرأي حين تألفت هيئة الوفد المصري، أنه خلا تقريبًا من تمثيل الحزب الوطني، مع أنه حزب الجلاء الذي حمل عبء الجهاد علي تعاقب السنين، وكان رئيسه وقتئذٍ محمد بك فريد في منفاه بأوروبا، عنوانًا لما لاقاه الحزب من اضطهاد الاحتلال، وقد أبرزت حادثة تعديل صيغة توكيل الوفد فضل الحزب في الحركة الوطنية، فازداد الشعور بالحاجة إلي تمثيله بشكل رسمي، حيث كان تمثيل الوفد يضم محمد علي علوبة بك والذي كان عضوًا في لجنته الإدارية، وعبداللطيف المكباتي بك الذي كان يؤيده بشعوره وميوله.

وجرت في هذا الشأن مفاوضات بين الوفد والحزب، قَبِلَ فيها الحزبُ مبدأ تمثيله في الهيئة الوفدية، ولكن وقع الخلاف بينهما علي الأعضاء الذين يمثلونه في الوفد، ولما تعذر الاتفاق علي الأشخاص، اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفي النحاس بك، وكان قاضيًا بالمحاكم الأهلية، والدكتور حافظ عفيفي بك، عضوين بالوفد علي اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطني، إذ كانا من المعتنقين لمبادئه.

ومما تجدرُ الإشارة إليه أن سعدًا أراد ضم أمين الرافعي وعبدالرحمن الرافعي إلي الهيئة الوفدية؛ لأنه كان يثق بهما ثقةً لا حدَّ لها، فقالا له إنهما عضوان في اللجنة الإدارية للحزب الوطني، ويجب استئذانه، فرفضت اللجنة الإذن لهما، فذهبا إلي سعد، وقالا له: إنهما يقبلان أي عمل في الثورة ماعدا عضوية الوفد، فأسند لهما سعد أخطر عملية: عبدالرحمن الرافعي عضو المجلس الأعلي لاغتيال أعداء الثورة، وأمين الرافعي سكرتيرًا مساعدًا للجنة الوفد المركزية[٢].

وقد ضمَّت هيئة الوفد أعضاءً من حزب الأمة أمثال أحمد لطفي السيد -وكان سكرتير الحزب-، وعلي شعراوي، وعبدالعزيز فهمي، وحمد الباسل، ومحمود سليمان باشا -والذي تولي فيما بعد رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة-، وقد انتبه لذلك اللورد ملنر في تقريره قائلًا: "إن الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد، التي يرأسها سعد زغلول باشا، والتي تتسلط على عقول المصريين تمام التسلط، ولو في هذا الحين علي الأقل، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجيًا، وبخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين"[٣].

ومنذ ذلك الحين أصبحت الهيئة الوفدية هي صوت حزب الأمة والحزب الوطني بالإضافة إلي آخرين مستقلين، ولكن تشكل الجهاز السري للثورة من الحزب الوطني وبعض الوطنيين المستقلين فقط، ويُلاحظ أن أسماءهم لم تُضمَّن في أسماء الوفد[٤].

وكانت غاية الهيئة الوفدية الأولي، التفاوض مع رجالات الحكومة البريطانية حول القضية المصرية والتوصل لاستقلال مصر، ولما كانت البلاد وقتذاك تحت الأحكام العرفية، فقد كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، ففي يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ طلب سعد باشا من قيادة الجيش الإنجليزي جوازًا له ولأعضاء الوفد بالسفر إلي إنجلترا، فتباطأت السلطة العسكرية في الرد، ثم أبلغته برفض السفر، فأرسل الوفد خطابًا إلي المندوب السامي البريطاني بتاريخ ٢٩ نوفمبر، وفيه: "أنه قد تألَّف وفد برياستي؛ بقصد السفر إلي إنجلترا، للمفاوضة مع أولي الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر"[٥]، وعلي إثر ذلك تلقت دار الحماية تعليمات لندن برفض الترخيص بالسفر، ودعوة الوفد إلي تقديم مقترحاته عن نظام الحكم في مصر، علي ألا تخرج عن الخُطة التي رسمتها الحكومة البريطانية من قبل، أي في إطار الحماية.

كان هذا إعلانًا منهم باستمرار الحماية علي مصر، وإيذانًا بعدم تمكين الوفد من السفر، وتضييق مهمته،

(١) المصدر السابق، ص١٢٣

(٢) فخري عبدالنور باشا، مرجع سابق، ص١١

(٣) عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص١٤٦

(٤) فخري عبدالنور باشا، مرجع سابق، ص١٢

(٥) عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص١٦١

وحصرها في تقديم ما لديه من مقترحات مقصورة علي نظام الحكم، وأثار هذا الرد اعتراض الهيئة الوفدية؛ فأرسل الوفد مطالبه إلي معتمدي الدول الأجنبية.

لم تُفد المساعي التي بُذلت لتمكين الوفد من السفر، وقرُب موعد اجتماع مؤتمر الحلفاء بباريس لتقديم شروط الصلح، دون أن يُرخَّص للوفد بمغادرة مصر، وتفاقمت الحالة السياسية، واشتدَّ هياج الناس بسبب إجراءات العَسْف التي اتبعتها السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر، وكان قد طلب حسين رشدي باشا من السلطان السماح له ولزميله عدلي يكن باشا بالسفر إلي إنجلترا من أجل التفاوض في المسألة المصرية، وقد أجاب السلطان طلبهما، ولكن رفضت إنجلترا سفرهما، فتقدم حسين رشدي باشا باستقالة وزارته احتجاجًا على ذلك، ورُفضت الاستقالة ابتدءًا من جانب السلطان فؤاد، حتي سمحت الحكومة البريطانية لهما بالسفر إلي لندن في أواسط شهر فبراير ١٩١٩م نزولًا علي رغبتهما، إلا أنهما اشترطا السماح لمن يطلب من المصريين بالسفر إلي أوروبا —في إشارة إلي التعاون والتضامن مع الهيئة الوفدية–، فلم تَقبل الحكومة البريطانية هذا الشرط، وكانت الاستقالة معلقة حتي هذا الوقت، فأصرَّ رشدي باشا علي موقفه، فقَبِل السلطان الاستقالة.

ولما بدا في الأُفق تأليف وزارة جديدة، أدرك الرأي العام وعلى رأسه الهيئة الوفدية أن هذه الوزارة ستكون على أساس تثبيت الحماية وعدم تمثيل مصر في مؤتمر الصلح؛ لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدي باشا، فَلِمَ قُبِلت استقالة وزارة الأخير.

ويُعدُّ موقف السلطان بقَبول الاستقالة، وعزمه تأليف وزارة جديدة، أن "القصر" اعتزم الانفصال عن إرادة الأمة في هذه المسألة الحيوية، وأن الوزارة الجديدة ستصطدم مع أماني الشعب لا محالة، وكان الظن أن السلطان يصر علي عدم قَبول استقالة رشدي باشا؛ لأن إصراره هذا يُقوي رشدي في طلباته من الإنجليز، وقد ساعد علي هذا الظن أنه أقر رشدي علي تقريره الذي رفعه إليه في نوفمبر، وعهد إليه وزميله عدلي باشا بالسفر إلي لندن للتحدث إلي الحكومة البريطانية في مستقبل مصر السياسي، ولذلك لم يقبل استقالته منذ رفعها إليه في ديسمبر، رُغم إصرار رشدي باشا، فلما انتهي الأمر إلي قَبول استقالته كان هذا إيذانًا ببَدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقف السلطان، ويُذعن فيها للتدخل البريطاني، وتلك كانت نقطة التحول في سياسة السراي.

كانت الهيئة الوفدية –الحزب الوطني وحزب الأمة وآخرين– قد شعرت بالخطر من هذا التحول؛ لأن الوفد كان مطمئنًا إلى معاونة وزارة رشدي باشا وتأييده، مما كان له أبلغ الأثر في نجاح التوكيلات وتأليف الهيئة.

وهنا عزمت الهيئة الوفدية على رفع كتاب للسلطان، وقد حوي عتبًا شديدًا، بل على اعتراض قوي على قبول استقالة الوزارة، وعدَّت الهيئة هذا القَبول معاونة للسياسة البريطانية في إذلال الشعب، حيث تضمَّن الكتاب ما نَصُّه: "لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قَبول استقالة الوزيرين؛ لأن في ذلك متابعة للطامعين في إذلالنا، وتمكينًا للعقبة التي ألقيت في سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر، وإيذانًا بالرضي بحكم الأجنبي علينا إلى الأبد(١)".

وأرسل الوفد في يوم ٤ مارس إلي معتمدي الدول الأجنبية في مصر احتجاجًا قويًّا علي السياسة الإنجليزية في منع سفر الهيئة، فرأت السلطة البريطانية في احتجاجات الوفد المتوالية لدي معتمدي الدول تحديًا لها وتشهيرًا بها، كما رأت في كتاب الهيئة إلى السلطان فؤاد تحريضًا على المقاومة، وتعطيلًا لتأليف وزارة تساير السياسة البريطانية، فأنذرت السلطة العسكرية أعضاء الوفد، فبادر سعد زغلول باشا في اليوم نفسه بإرسال برقية إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية، موضحًا "أنهم أخذوا على عاتقهم واجبًا وطنيًّا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة، مهما كلفنا ذلك"(٢).

---

(١) المصدر السابق، ص١٨٤

(٢) المصدر سابق، ص١٨٩

فلما رأت السلطة البريطانية إصرارًا من هيئة الوفد؛ نفَّذت ما هددت به، وألقت القبض في عصر يوم السبت ٨ مارس على سعد زغلول وثلاثة من صحبه، هم: محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا عضوا حزب الأمة، وإسماعيل صدقي باشا، وساقتهم إلى ثكنة قصر النيل، ثم إلى جزيرة مالطة التي اختارتها السلطة العسكرية منفيً لهم ومعتقلًا.

لم توهن تلك الضربة الأمنية عزيمة أعضاء الوفد، فاجتمعوا عقب اعتقال سعد وصحبه، ورأس علي باشا شعراوي الاجتماع بصفته وكيل الوفد، وقرروا إرسال كتابٍ إلى السلطان يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر، وعلى السياسة البريطانية التي صدر عنها، ويطلبون منه أن يقف إلى جانب الشعب في هذه الأزمة، ويعتبون عليه في لهجة بليغة موقفه منها، وفي الكتاب ما نَصُّه: "فإن شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة تخيفه على مستقبله، كما يحق له أن يُكرر الضراعة لِسُدَّتِكم العلية أن تقفوا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة"[١]. ولم يرُد السلطان على كتاب الهيئة، وتجاهلها وما أرادت، وهذا تأكيد منه على تحول السراي في مواقفها الوطنية ومساندته السياسة البريطانية.

ثانيًا– أثناء الثورة: بين العمل الشعبي والسياسي (المفاوضات):

لم يكد يترامي نبأ اعتقال سعدٍ وصاحبيه، حتي أخذت سمات الغضب ترتسم محيط العاصمة، وتسري منها إلى الأقاليم، وكانت روح السخط كامنة في النفوس محنقة من تصرفات السياسة البريطانية، متحفزة للثورة، وكان هذا الاعتقال جديرًا بأن يهيج الخواطر، ويدفع الأمة إلى الثورة؛ لأنه حلْقة في سلسلة تصرفات جائرة لإذلال الشعب، والحيلولة دون حقه في الحياة.

وبدأت الثورة بمظاهرات سلمية ألَّفها طلبة مدرسة الحقوق[٢] يوم الأحد ٩ مارس، إذ أضربوا عن تلقي الدروس وخرجوا من مدارسهم، وساروا في بادئ الأمر في نظام، تتقدمهم أعلامهم، وهم يهتفون بحياة مصر، والوفد المصري، وسعد، وسقوط الحماية الإنجليزية، واجتمعوا في فناء المدرسة يعلنون إضرابهم، وغادروا مدرستهم إلى مدرسة المهندسخانة، ثم إلى مدرسة الزراعة، فخرج معهم طلبة المدرستين، وقصدوا ميدان السيدة زينب، وقبل أن يبلغوه أدركهم رجال البوليس فأحاطوا بمئات منهم، وأخذوهم إلى قسم السيدة، وفي اليوم التالي سقط أُول القتلي والجرحي، فقد كان جميع طلبة المدارس والأزهر قد أضربوا عن دروسهم، وأعلنوا الإضراب العام، وسارت المظاهرات الكبرى وجابوا الشوارع والميادين، ثم حضرت شرذمة من الجنود البريطانيين لحراسة دواوين الحكومة، فأطلق الجند النار على المتظاهرين، فوقع القتلي والجرحي، وغضب الناس لذلك، وثارت ثائرتهم، وانتقلت المظاهرات إلى سائر الأقاليم المختلفة، وقُطعت وسائل المواصلات والبريد والسكك الحديدية وغيرها.

دامت البلاد في حالة هياج واضطراب ومظاهرات وإضرابات، فنادي أعضاء الوفد وبعض الكبراء الشعب "بعدم التعدي والخروج عن إطار القانون حتي لا يُسَدَّ الطريقُ في وجه الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة"[٣]، وذلك في ٢٤ مارس١٩١٩م، في حين رأت بريطانيا تعيين الجنرال اللنبي مندوبًا ساميًّا، وذلك في ٢١ مارس، وكان وصوله إلى مصر في ٢٥ مارس، وذلك لأنه أكثر شكيمة وأقوي بأسًا وأقدر على مواجهة الثورة وقمعها، فأنذر الثوار بأنه جاء "ليضع حدًّا ونهاية للاضطرابات الحالية"[٤].

لم تؤثر تصريحات اللنبي في نفوس الناس، ولم يتركوا ثورتهم، ولم يستجيبوا للدعوة للهدوء والسكينة التي أطلقها أعضاء الوفد، وقد امتنع البعض من التوقيع على هذا النداء غير المتوازن؛ لأنه بمثابة دعوة للسكون بدون مقابل من الإنجليز، وكان يَحسُن بالذين وقعوا عليه أن يحتجوا أولًا على الفظائع التي ارتكبها الإنجليز حيال المظاهرات السلمية، وأن يحتجوا على الإنجليز في إخلافهم وعودهم لمصر كل مرة بالجلاء عنها، أما أنهم يَقْصُرون النداء على استنكار

---

(١) المصدر السابق ص١٩٢

(٢) هكذا كان اسمها قبل أن تسمي"كلية" بعد إنشاء الجامعة، وكذلك كان شأن المدارس العليا جميعها.

(٣) المصدر سابق، ص٢٧٨

(٤) المصدر السابق، ص٢٧٧

الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات، فليس من الحكمة السياسية في شيء، وبخاصة لأن نداء الوفد أعقبه خُطبة اللورد كيرزون التي تنُم عن روح عدائية للحركة الوطنية.

وفي نفس اليوم الذي أصدر فيه أعضاء الوفد نداءهم، ألقي اللورد كيرزون خطبة في مجلس اللوردات باسم الحكومة عن الحالة في مصر، وقد أساء إلى الثورة وزعم أنها أقرب إلي السلب والنهب منها إلى السياسة، ثم أثني على موظفي الحكومة المصرية وأشاد بحسن سلوكهم إذ لم يشارك عقلاء الأمة المصرية في الثورة على حد تعبيره، ولما نُشرت هذه الخُطبة؛ استاء الموظفون عامة، إذ اتهمت وطنيتهم ووصفتهم بالانحياز إلى صف الاحتلال، والتنكر للحركة الوطنية، فاتفقوا على أن يحتجوا على تلك الخُطبة، وكتبوا عرائض احتجاج ورفعوها إلى السلطان، وأعلنوا فيها عزمهم على الإضراب ثلاثة أيام؛ تضامنًا مع الأمة وإظهارًا لرغبتهم في الاستقلال.

رُفعت هذه العرائض إلى قصر عابدين يوم الثلاثاء الأول من أبريل، وابتدأ الإضراب فعلًا يوم الأربعاء ٢ أبريل، وخلت المصالح تقريبًا من الموظفين، واستمر الإضراب ليتجاوز الثلاثة أيام المقررة، وذلك حتي يُطلَق سراح المعتقلين.

وطيلة هذه الأيام الست منذ رفع العرائض إلى السلطان، لم يُحرك السلطان ساكنًا أو يظهر تضامنه مع موظفي الحكومة، وأدَّي تباين مواقف الأحزاب المصرية المنضوية تحت الهيئة الوفدية وموقف القصر من ذلك الحراك الشعبي الجماهيريي إلي انفصال القصر عن الشارع المصري، ونزع الثقة من القصر رويدًا رويدًا، وأصبح الحال أنه إن بدا للسراي قول في المسألة المصرية، فبإيعازٍ من السلطة البريطانية، وصار العمل الشعبي يستمد قوته من أحقية قضيته ومطالبه، ومن مواقف الهيئة الوفدية صاحبة النيابة الحقيقية عنه والتي عمل لها التوكيلات فيما قبل.

ولم يكن موقف القصر من العمل السياسي ومفاوضات الوفد المصري مخالفًا لموقفها من العمل الشعبي، فتغيير الحكومات بما يتماشي مع سياسة القصر، وعدم الاهتمام بضرورة وجود حكومة سياسية تدعم الوفد المصري وتقوي من عزمه في المفاوضات مع الحكومة البريطانية، والاكتفاء بحكومة إدارية تكون صوتًا للقصر وتوجهاته لا للشعب ومطالبه العادلة، كان نقطة تحول صار علي إثرها وجود كتلتين مختلفتين في الأهداف والغايات، وهذا بدوره أثَّر علي مسار الثورة وأهدافها.

ولما استقر عزم الحكومة البريطانية على إطلاق سراح سعد زغلول وأصحابه، مهَّد السلطان فؤاد لإعلان هذا القرار، بمنشور إلى الأمة، أذاعه مساء الأحد ٦ أبريل، نصحها فيه بالكَفِّ عن المظاهرات، والإخلاد إلى الهدوء والسكينة، وجاء فيه ما نَصُّه: "فإني أطالب أبنائي المصريين بما لي من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التي كانت عواقبها غير محمودة في بعض الجهات وأن يخلدوا إلى الراحة والسكون، وانصراف كُلٍّ إلى عمله، وهذه هي يد المساعدة التي أطلبها منهم"[(١)]. وفي اليوم التالي ٧ أبريل، أعلن اللنبي قراره بالإفراج عن سعد وصحبه، وإباحة السفر للمصريين.

فتبدلت على إثر ذلك القرار الروح العامة، وشهدت مصر حالة من الفرح؛ إذ عدَّت الإفراج عن سعد وأصحابه نصرًا سياسيًّا، نالته في ميدان الكفاح ضد الاحتلال، فسارت الناس في مظاهرات عامرة بمظاهر الفرح والابتهاج، إلا أنْ اعتدي الجنود البريطانيون على بعض المتظاهرين، فسقط أحد المتظاهرين قتيلًا، فحمله المتظاهرون وساروا به حتي قصر عابدين، وأرادوا الدخول به إلى القصر، فطُلب منهم اختيار وفد لمقابلة السلطان، فاختاروا ثلاثة، هم: مرقص حنا بك نقيب المحامين، ومحمد زكي الإبراشي بك من رجال النيابة، ومحمد توفيق حقي من رجال القضاء، وقابلوا السلطان فؤاد، فقام مرقص حنا بك شارحًا ما حصل، معلنًا باسم الجماهير استنكار الشعب المصري تمادي الإنجليز في ارتكاب الحوادث الوحشية ضد الآمنين،

(١) المصدر السابق، ص٣٠٦

فأظهر السلطان تأثره، وأمر باستدعاء رشدي باشا؛ ليتصل بدار الحماية؛ لوضع حدٍّ لهذه الاعتداءات، ثم خرج إلى الشرفة الكبيرة، وأطلَّ على المتظاهرين، فقابلوه بالهتاف، معربين عن شكواهم مما حدث، ومطالبين بالاستقلال.

ومع استمرار تلك الحوادث من مظاهرات واستمرار إضراب الموظفين؛ أدَّي ذلك إلى استقالة وزارة رشدي باشا الرابعة في ٢١ أبريل، وبقيت البلاد بغير وزارة مدة شهر تقريبًا، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا يوم ٢١ مايو، وهي أولي الوزارات التي تألفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها، وهي بذلك تعتبر إحدى "حكومات القصر"، وإن ادَّعي محمد سعيد باشا أن وزارته "إدارية" لا تمت إلى السياسة، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الإدارية، وهي بدعة تنطوي على الخداع والمراوغة، وكان كتاب السلطان إلى محمد سعيد باشا، وجواب سعيد باشا عليه، كلاهما خَلَوَا من برنامج يؤيد الحركة الوطنية، فجاء هذا مثيرًا لاستياء الرأي العام من ناحية تأليفها[١].

وفي يوم ١٤ سبتمبر١٩١٩م، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني، لمناسبة ذكري احتلال الإنجليز، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بهذا الاحتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية، وفيها ما نَصُّه: "إن الشرف الذي دفع إنجلترا إلى خوض غمار الحرب دفاعًا عن المعاهدات الدولية –ولا سيما الخاصة منها ببلجيكا كما صرح جنابكم مرارًا وتكرارًا– هو نفس الشرف الذي يحتم على إنجلترا أمام الإنسانية أن تحترم عهودها لمصر؛ فتجلو عنها، ....، ونُصرِّح لجنابكم مع هذا بأن عزيمة الأمة المصرية قد صحَّت على نيل استقلالها وحريتها، إذ تشعر بل تؤمن إيمانًا صادقًا بأن لا كرامة في الوجود لأمة تغفل حقها في الحرية والاستقلال"[٢].

(١) المصدر السابق، ص٣٤١

(٢) المصدر السابق، ص٣٥٧

ثالثًا– لجنة ملنر بين المقاطعة والتواصل:

كان نشوب الثورة وامتدادها من أدني البلاد إلي أقصاها، وما بدا عليها من طابع العنف، وما حَوته من مظاهر النقمة علي الاحتلال الإنجليزي، دافعًا لتفكير الحكومة البريطانية في أبريل ١٩١٩م، في إيفاد لجنة كبرى لتحقيق أسبابها، وبحث الوسائل لملافاة هذه الأسباب في المستقبل.

وفي ١٥ مايو، أعلن اللورد كيرزون عزم الحكومة إيفاد هذه اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ، ولما ألَّف محمد سعيد باشا وزارته في نفس الشهر، أبدي رأيه للمندوب السامي البريطاني بتأجيل حضور اللجنة إلي ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء.

ولم تكن رؤية حكومة القصر تلك سديدة، "ولا متفقة مع الصالح القومي، فلقد كان معروفًا بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولي أنها لا تتردد في قَبول شروط الصلح التي وضعها الحلفاء، ومنها إقرار الحماية، فتعليق مصير مصر علي مؤتمر الصلح وعلي قبول تركيا شروط الحلفاء، هو تعريض لقضيتها للخسران"[٣].

وعندما أعلنت لندن في ٢٢ سبتمبر ١٩١٩م، تأليف اللجنة بشكل نهائي، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها في مصر والإسكندرية منذ أوائل شهر أكتوبر، وفاضت الصحف بسيل من رسائل الاحتجاج ودعاوي المقاطعة. وهنا تدخلت حكومة محمد سعيد باشا من جديد؛ حيث أصدرت في ٥ نوفمبر، قرارًا بمنع المظاهرات، معللةً ذلك، "بوقوع حوادث مكدرة"[٤].

وفي مساء ١٤ نوفمبر، نشرت دار الحماية بلاغًا رسميًّا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر، وكان الحزب الوطني أول من ردَّ على هذا البلاغ في بيان إلى الأمة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين، وفيه ما نَصُّه: "ويري الحزب الوطني، كما رأي دائمًا، أن تتمسك الأمة بمبدئها السامي الذي تدركه وتُجِلُّه دون سواه، ولا ترضي بغيره، مبدأ

(٣)المصدر السابق، ص٣٩٩

(٤) المصدر السابق، ص٤٠٧

المطالبة باستقلال مصر وسودانها وملحقاتها استقلالًا تامًّا، خالصًا من كل قيدٍ أو شرطٍ، ويري الحزب الوطني أن تثابر الأمة على المطالبة باستقلالها، وأن تُصِرَّ على هذه المطالبة، وأن تعمل على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة، وأن لا يزيدها ما تصادفه من العقبات إلا ثباتًا على هذا المبدأ الجليل، وتشبثًا بمطلبها الوحيد، يجب ألا يعرف اليأس إلى قلوبنا طريقًا، ولا الوهْن إلى عزيمتنا سبيلا، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب، ويجب ألا نقبل مساومة في الاستقلال، فلسنا نرضي إلا بالحق كاملًا، وبالاستقلال تامًّا شاملًا"[1].

وردَّت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة –ورئيسها محمود سليمان باشا عضو حزب الأمة– ببيان أذاعته يوم ١٦ نوفمبر، وأعلنت فيه رفضها لتلك اللجنة التي ليس لها غايةٌ إلا اقتراح نظام يتماشى مع الحماية البريطانية، ودعت الشعب إلي "توجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة"[2].

وحينذاك لم يجد محمد سعيد باشا بُدًّا من الاستقالة؛ إذ عمَّت المظاهرات واشتدَّت الاحتجاجات، وقد طلب قبل ذلك تأجيل حضور لجنة ملنر، فجاءت استقالته مسبَّبة تسبيبًا يُلائم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية شكلًا لا موضوعًا. وقد تريث السلطان في قبول الاستقالة، لا من قبيل تأييد الحركة الوطنية، بل ريثما يتهيأ له تأليف الوزارة الجديدة، بالاتفاق مع اللورد اللنبي، فلما عاد السلطان من الإسكندرية أعلن قبوله الاستقالة، وتكليف يوسف وهبة باشا بتأليف الوزارة الجديدة.

وتألفت وزارة يوسف وهبة بغير برنامج في ٢١ نوفمبر، ومن عجيب هذه الوزارة، أن رئيسها ومعظم أعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة، التي صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل إذا حضرت لجنة ملنر، ومع ذلك فإنهم عادوا إلى الوزارة علي أساس التعاون مع هذه اللجنة وتعبيد الطريق لها، وهكذا كان التهافت على كراسي الحكم هو غاية الوزراء وعُبَّاد المناصب، فتتحول الوزارة من "وزارة الشعب" إلى "وزارة القصر" بل ربما اتسمت بطابع الولاء للاحتلال، وهذا كان حال وزارة يوسف وهبة باشا، وفي خطبة اللورد كيرزون في الخامس والعشرين من نوفمبر، ما نَصُّه: "وإني واثق من أن اللجنة ستلقي هذا الاستقبال – الحافل– على يد الوزارة المصرية الجديدة التي شكلت برياسة يوسف وهبة باشا، والتي تؤلف إدارة الأعمال بعد استقال محمد سعيد باشا من أيام قليلة، وقد أرسل إلينا المندوب السامي يُثني على صفة الوزارة، وتأليفها، وقد تولت الآن أعمالها، وهي تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء، وصُمِّمت على أن تُعاوِن بإخلاص وولاء في تنفيذ هذه الآراء"[3].

قوبلت هذه الوزارة بالسخط العام؛ لأن تأليفها على أثر صدور بلاغ دار الحماية؛ كان إقرارًا منها للسياسة البريطانية، ومعاونة على تنفيذها، في الوقت الذي ثارت فيه الأمة ضد هذا البلاغ وتلك السياسة، فكان تأليفها خذلانا وتحديًا للأمة.

وفي صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر وصلت الباخرة وعليها لجنة ملنر، وكان وصولها سرًّا، فلم يكد يُذاع نبأ وصول اللجنة، حتى بدت العاصمة في حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب، فمنذ الثامن من ديسمبر والجماهير تنتفض، والمظاهرات تشتدّ، والإضرابات تمتدّ من مكان إلى مكان، فأضرب الطلبة والمحامون والموظفون.

ورأت لجنة ملنر أن مقاطعة الأمة لها إجماع وطني، فأخذت تتعامل بالحيلة والأناة، فأصدرت بيانًا في ٢٩ ديسمبر، توضح فيه الغاية من مجيئها، ونصَّت فيه على ما يلي: "ويمكن إبداء كل رأي بحرية وصراحة، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة، كما أنه لا داعي لأن يخشي كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلًا منه عن معتقداته، فإنه لا يعد متنازلًا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هي

(١) المصدر السابق، ص٤٠٩

(٢) المصدر السابق، ص٤١١

(٣) المصدر السابق، ص٤٢٠

متنازلة بسماعها، وبغير الصراحة التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلي الاتفاق"[١].

وقد ردَّت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أذاعته في يوم ٣٠ ديسمبر، مؤكدة على أن حقوقها المقدسة في الحرية والاستقلال التام، وأن بلاغ ملنر لم يكن إلا توسيعًا لدائرة المناقشة، ولم يَعُدْ النقاش مقتصرًا على المفاوضة في إطار الحماية البريطانية، وليت البيان كان واضحًا وصريحًا بالاعتراف باستقلال مصر التام[٢].

وفي اليوم التالي ٣١ ديسمبر، نشر الحزب الوطني ردَّه علي بلاغ اللورد ملنر، ببيان أعلن فيه من جديد سياسة (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء)، تأييدًا لقراره في نوفمبر الماضي.

وفي الثالث من يناير ١٩٢٠م، أذاع الأمراء كمال الدين حسين، وعمر طوسون، ومحمد علي إبراهيم، ويوسف كمال، وإسماعيل داود، ومنصور داود، رسالة إلى الأمة، أعربوا فيها عن تضامنهم معها في أمانيها وآمالها، وأعلنوا بكل وضوح أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالًا تامًّا، مطلقًا بلا قيدٍ ولا شرطٍ، وفيه ما نَصُّه: "فقد جئنا نحن أولاد محمد علي لا لنشارك أمتنا في أمانيها ومقاصدها فقط، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها، ونجعل أيدينا في أيديهم، حيث إننا لسنا إلا رُوحًا واحدةً، حتي نكون جسمًا فلا يُبتَر، وقوة لا تُقهر، فنطالب بحقوق وطننا، نطالب بحقوق أمتنا، نطالب بحقوقها الشرعية، نطالب باستقلال مصرنا استقلالًا تامًّا، مطلقًا بلا قيدٍ ولا شرطٍ[٣].

وأرسلوا في اليوم نفسه مذكرة إلى اللورد ملنر ردًّا على بلاغه، مستمسكين بمطالب الأمة، منضمين إلى صفوف شعبها كجسد واحد، سواءً بسواء.

وفي ١٩ مايو، رفع يوسف وهبة استقالته إلى السلطان، وبناها على أسباب صحية، وحاجته للراحة، فعهد السلطان في اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية حينئذٍ تأليف الوزارة الجديدة، فألَّف وزارته بغير برنامج، "وكانت هذه الوزارة استمرارًا لوزارة وهبة باشا، وهي من الوزارات التي اصطنعتها السراي، وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها، فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام[٤].

وعندما عاد اللورد ملنر إلى لندن، عهد إلى المستر هرست أحد أعضاء لجنته أن يتوجه إلى باريس؛ ليدعو الهيئة الوفدية للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة، فرأي الوفد قبل أن يلبي الدعوة إيفاد ثلاثة من أعضائه؛ ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية، وأظهر ملنر استعداده للمفاوضة مع الوفد بغير قيدٍ ولا شرطٍ، فلما وصل نبأ ذلك للوفد، قرروا قَبول الدعوة، والذهاب للمفاوضات.

وجرت أول مقابلة بين الوفد وملنر، وأسفرت عن مشروع للمعاهدة بين مصر وإنجلترا، ورُفضت صيغة المشروع التي أعدتها لجنة ملنر من قِبَل الوفد، وكذلك رُفضت الصيغةُ التي أعدَّها الوفد من قِبَل اللجنة، فتوقفت المفاوضات.

ثم استؤنفت، بعد وساطة عدلي يكن باشا، فأرسلت لجنة ملنر مشروع معاهدة، حيث قالت أن هذا أقصي ما تستطيع الحكومة البريطانية تقديمه بشأن تسوية المسألة المصرية، وخيَّرت الهيئةَ الوفدية لقبوله كليًّا أو رفضه كليًّا، فرأت الهيئة بعد تباين وجهات نظرهم بين الرفض والقَبول، الرجوعَ إلى الأمة واستشارتها في المشروع، وبالفعل أبدت الأمة رأيها برفض المشروع والتأكيد على مطالب الاستقلال التام والحرية .

ولم يترك الحزب الوطني مشروع المعاهدة الذي عرضته لجنة ملنر بغير إبداء رأيه بكل وضوح، فاجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر ١٩٢٠م، وانتهت إلى "اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر، ومقرِّرة لحماية ١٨ ديسمبر ١٩١٤م، ومُنظِّمة لهذه الحماية تنظيمًا يسلب مصر

---

(١)المصدر السابق، ، ص٤٣٥

(٢)المصدر السابق، ص٤٣٦

(٣) المصدر السابق، ص٤٤٠

(٤) المصدر السابق، ص٤٥٩

سيادتها الداخلية والخارجية، ... وإبداء النصح للأمة المصرية بألا تقبل هذه القواعد أساسًا لاتفاق مصر وإنجلترا، والاستمرار في الجهاد الوطني بجميع الوسائل المشروعة"[١].

هذا وقد أصدر السادة الأمراء، عمر طوسون وإسماعيل داود وسعيد داود ومحمد علي إبراهيم بيانًا عن المشروع في ١١ سبتمبر، قالوا فيه ما نَصُّه: "... وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك، وأننا لا نبرر عقد أي اتفاق ينافي أو يُنقِص استقلال مصر مع سودانها، استقلالًا تامًّا حقيقيًّا، بلا قيدٍ ولا شرطٍ، هذا هو رأينا في هذه المسألة الخطيرة، وللأمة الرأي الأعلى فيها"[٢].

ولما كانت تلك التحفظات هي رأي الأمة صاحبة القرار، والأمراء، والحزب الوطني، عرضها اللورد ملنر في مجلس اللوردات، وهنا قُطعت المفاوضات في ٩ نوفمبر، وقد غادر الوفد لندن في ١١ نوفمبر، ووصل إلى باريس، وقد اجتمعت الهيئة الوفدية بكامل أعضائها، وقرروا بالإجماع ألا يدخل الوفد في المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر، قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التي أبدتها الأمة، وأصدر الحزب الوطني يوم الاثنين ١٥ نوفمبر، نداءً إلي الأمة، أهاب فيه بأن تظل متمسكة باستقلالها التام، لا ترضي عنه بديلًا[٣].

وعقب استقالة اللورد ملنر من وزارة المستعمرات، خلَفه المستر تشرشل في الوزارة، وأدلي بتصريح في فبراير سنة ١٩٢١م، قال فيه: "إن مصر داخل الامبراطورية المرنة"، كما نشرت جريدة التيمس الإنجليزية وقتئذٍ تصريحًا للأمير إبراهيم حلمي، استنكره المصريون، وقد انضم إليهم الأمراء في هذا الاستنكار[٤].

وعلى أثر التقرير الذي رفعه اللورد ملنر إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج، قررتْ اعتبار الحماية التي أعلنتها علي مصر علاقة غير مرضية، وأبلغ هذا القرار اللورد اللنبي في ٢٦ فبراير١٩٢١م، في خطاب أرسله إلى السلطان فؤاد، وفيه ما نَصُّه: "إن حكومة جلالة الملك بعد دَرْسِ الاقتراحات التي اقترحها اللورد ملنر، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية، تبقي فيها مصر تجاه بريطانيا العظمي، ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية في ما يختص باقتراحات اللورد ملنر، فإنها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات، مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمي[٥].

ولا يخفي أن رغبة السلطان فؤاد كانت باديةً في إسناد مهمة المفاوضات إلى عدلي يكن باشا، وبقاء رئاسة النُّظَّار كما هي، في يد نسيم باشا، ولكن عدلي باشا لم يكن مطمئنًا إلى سياسة نسيم باشا ودسائسه، وبخاصة؛ لأن عدلي قد عزم على أن يجعل ضمن أهداف وزارته الداخلية، هدفًا كانت تتمخض عنه الحوادث، وهو إعلان الدستور، وهو أمر لا يتفق مع سياسة السراي في الحكم، لأن السلطان فؤاد لم يكن يميل إلى النظام الدستوري، فاستمسك ببقاء نسيم باشا في رئاسة الوزارة، وطلب إلى عدلي باشا أن يقتصر على رئاسة وفد المفاوضات فرفض عدلي هذا العرض، فلم ير السلطان بُدًّا من إقالة وزارة نسيم باشا في ١٥ مارس، وذلك تحت ضغط الحوادث، لأنه كان واثقًا من سياستها في تدعيم الحكم المطلق في البلاد والخضوع لسياسة السراي، وعهد إلى عدلي يكن باشا بتأليف الوزارة، في ١٧ مارس، وأُطلق عليها "وزارة الثقة"، وبهذا تبدأ مرحلة أخري من تاريخ النضال ضد الاحتلال البريطاني لمصر، وهي مرحلة ما بعد ثورة ١٩.

خاتمة:

كان الحزب الوطني حينئذٍ هو الحاضر في كل مشهدٍ، متمسك بمبادئه من غير تفريطٍ، فلم يكن يقبل مساومة أو مفاوضة في مطلب الاستقلال التام، وظلّ محافظًا علي هُوية

---

(١) المصدر السابق، ص٤٨٦

(٢) المصدر السابق، ص٤٩٨

(٣) المصدر السابق، ص٥٤٢

(٤) فخري عبدالنور باشا، مرجع سابق، ص٩٧

(٥) عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٥٥٠

الأمة ووَحدة أراضيها (مصر والسودان)، علي خلاف ما كان من حزب الأمة، الذي كان يطمح لاستقلال جزئي منقوص ابتداءً ولم يكن يُبالي بالسودان كثيرًا كاهتمامه باستقلال مصر، وبدا ذلك في مقابلة ١٣ نوفمبر مع السير ونجت، وإن تغيَّر ذلك في صيغة التوكيلات فيما بعد، إلا أننا نلمح أن هذا التغير لم يكن تغييرًا في الوعي السياسي لديهم، فقد قَبِلَ بعضهم بوثيقة ملنر الأولي، ذات التنازلات الخطيرة، وكانت لبعض هؤلاء المكاسب السياسية رُغم تنازلهم عن مباديء الثورة، وتحوّلوا لمستبدين وطغاة موالين للإنجليز أو القصر، أمثال: محمد محمود وإسماعيل صدقي، في حين كان لآخرين بالغ الأثر في ثورة ١٩، ثم غاب الضوء عنهم أو غُيِّبوا كعبدالرحمن فهمي وويوسف الجندي وغيرهما.

لقد كان موقف القصر ذا تحوَّلات دَلالية مؤثرة في سير الثورة نحو أهدافها، فبعد أن كان غير ممانع لمطالب المصريين بالاستقلال التام والحرية من سلطة الحماية البريطانية، وكان اختيار رئاسة النظار بناءً علي حاجة الأمة، ومتوافقًا مع مطالبها، أصبح لا يُوزِر إلا حكومات تأتمر بأمره، ولا تحيد عن آرائه، ولا تخالف السياسة البريطانية، مِن غير اكتراث بالشعب ومطالبه؛ فانفصلت الأمة عن السلطان، وانفصل السلطان عن الوطن، وبقي الأمراء هم لسان الشعب في الأسرة الحاكمة.

ولا شك أن تكاتف الأحزاب وانضوائها تحت هيئة وفدية مُوَحَّدة، وكانت الهيئة الوفدية بنسيجها الاجتماعي والحزبي والديني المتنوع ذا ثِقَلٍ مؤثر ومُعبِّر عن جموع الشعب المصري؛ مما أعطي لها قوة في الحراك السياسي، وإن أصابه شقاق فيما بعد، إلا أن وَحدة المطالب سبيل من سُبل الوَحدة بين الأمة وقواها الاجتماعية والسياسية والدينية، وما أعلى شأنًا من الحرية والاستقلال التام!



تأثير الفن والصحافة في ثورة ١٩١٩وتأثُّرهما بها

أحمد خلف(*)

توطئة

يسعى هذا التقرير لرصد واقع الفن والصحافة أثناء ثورة ١٩١٩ تأثيرًا وتأثُّرًا، ولعله من المناسب في البداية تحديد نطاق البحث، نظرًا لأن حدث ثورة ١٩١٩ –التي يتم كتابة هذا التقرير بمناسبة مرور مئة عام على وقوعها– لم يكن حدثًا صلبًا أو جامدًا له بداية محدَّدة ونهاية واضحة، ولكنها فترة زمنية بلغت ذروة اشتعالها وقت اندلاع شرارة أحداث الثورة بتسرب خبر اعتقال سعد زغلول ونفيه ونكوص بريطانيا التي كانت تحتل مصر عن وعودها للنخبة السياسية المصرية بإلغاء "الحماية" ومنح مصر الاستقلال، بالرغم من شيوع فكرة حق تقرير المصير وإعلان مبادئ الرئيس ولسون الأربعة عشر الشهيرة، وإذا كان من الأيسر تحديد نقطة البداية بلقاء سعد زغلول بالسير رجنلد ونجت مساء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ فإنني أظن أن من المناسب أن تكون نقطة الانتهاء عند إعلان استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢، باعتبار هذه اللحظة إحدى نتائج ثورة ١٩١٩ المهمَّة ومترتبة عليها.

على أنه فيما يتعلق بدور الفن والصحافة في ثورة ١٩١٩ فإنه سيكون من المهم أيضًا استعراض جانب تاريخي يسبق هذه الفترة ليوضِّح الحالة التي كانا عليها، ومن ثمَّ يتبيَّن مدى التغيير الذي حدث فيهما بسبب الثورة، أو الدور الذي قاما به للمساهمة في التعامل معها، ذلك أن الأجواء التي خيَّمت على البيئة المصرية خلال الفترة السابقة على ثورة ١٩١٩، انعكس أثرها على الكثير من المجالات ومنها بطبيعة الحال مجالا الفن والصحافة، اللذان يساهمان بشكل كبير في تشكيل الرأي العام وتشكيل أفكاره وقناعاته والتي تنعكس ميلًا إلى أو عن موقف أو طرف ما.

أولا- الفن وثورة ١٩١٩

أ) المسرح والغناء:

كانت قد نشأت حركة مسرحية في نهايات القرن التاسع عشر، واستمرَّت في بدايات القرن العشرين، حيث كانت هناك فرق مسرحية انتشرت بالأخص في القاهرة والإسكندرية ونقلت بعض عروضها للمحافظات المختلفة ومن أشهر هذه الفرق فرق: يعقوب صنوع وأبو خليل القباني وإسكندر فرح وسلامة حجازي وعزيز عيد وإسماعيل عاصم، وكان لبعض هذه الفرق المسرحية فيما تقدمه أهداف اجتماعية بارزة، بالإضافة إلى ما تقدِّمه من مشاهد كوميدية أو غيرها للتسلية، وفيما بعد تأسَّست فرق جورج أبيض وأبناء عكاشة وعبد الرحمن رشدي ومنيرة المهدية وغيرها(١).

وبحسب الوثائق الواردة عن هذه الحركة المسرحية من أخبار ونقد وإعلانات كانت تُنشر في صحف هذه الفترة، فإنها شهدت نموًّا مطَّردًا لهذا اللون من الفن وشهد تطوُّرًا كبيرًا وتنوعًا غزيرًا في الروايات التي تم تمثيلها والتي كانت بالأساس مقتبسة من الأدب الغربي وكان يتم تعريبها لغويًّا وأحيانًا يتم تمصيرها ثقافيًّا، على أن المتتبّع لأخبار هذه الفرق المسرحية وعروضها، لا يكاد يلحظ دورًا سياسيًّا لها أو إشارات لها مغزى يتعلق بالأوضاع في مصر من حيث صلتها بالخلافة أو خضوعها للاحتلال البريطاني أو توجيه نقد للفساد أو الاستبداد أو الاحتلال، أو مناقشة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، لاسيما في فترة الحرب العالمية الأولى.

(*) باحث بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) عن المسرح في مصر وتطوره وألوانه المختلفة، انظر:
– محمود تيمور، طلائع المسرح العربي، (القاهرة: مكتبة الآداب، د. ت).
– سيد علي إسماعيل، مسيرة المسرح في مصر ١٩٠٠ – ١٩٣٥، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣)، الجزء الأول.

ربما كان الاستثناء الوحيد الواضح في ظل ما ورد عن هذه الفترة يتمثَّل في دور محدود قامت به منيرة المهدية في بعض ما قدَّمتْه من أعمال، إذ يبدو أنها تفاعلت مع مواقف سعد زغلول وتأثرت بما حدث له من اعتقال ونفي من البلاد، وقد كان أحد رواد مسرحها البارزين، فأخذت تغني للثورة سنة ١٩١٩ أغنية (*أنا منيرة المهدية... حب الوطن عندي غيَّة*) كما تحمَّستْ لدور المرأة المصرية في ثورة ١٩١٩، فكانت تغني أغاني تشيد بالمرأة المصرية قبل رفع الستار عن مسرحياتها، ومن هذه الأغاني أغنية تقول فيها: (*الواحدة منَّا بأدبها... تصون ناموسها وعفافها... تدوس غرامها برجليها... عشان وطنها وشرفها*)، وقدَّمت في ١٩٢٠ مسرحية "كلها يومين" التي تضمَّنت إشارات سياسية تمر على الرقيب ويستوعبها الجمهور، ألَّف هذه المسرحية محمد يونس القاضي ضد الاحتلال الإنجليزي، بصورة رمزية، وملخَّص هذه المسرحية أنها تدور حول "ماركو" الأجزجي الذي يمثل صورة من استغلال الأجانب، صاحب أجزخانه في ملك "منيرة"، يحاول "ماركو" إغراء "سعيد" طالب الطب وشقيق "منيرة" ليتزوج من ابنته "ماري" التي تعمل خادمة في بيت "منيرة"، ولكنه لا يفلح وابنتُه في هذا المسعى.

فتعمل "ماري" على إشعال حريق في بيت "منيرة" وتحترق شهادات الدكتور "سعيد" وتصبح "منيرة" وأخوها بلا مأوى، ويعرض عليهما "ماركو" مبدأ الاستدانة فيوافقان ويجبرهما على كتابة كمبيالة بالمبلغ، ويستمهلهما حتى يُحضر قيمتها من البنك، ثم يسوِّف في دفع قيمتها، وحين تطالبه منيرة بالكمبيالة أو قيمتها النقدية يدَّعي جنونها ويستولي على كلِّ ممتلكاتها.

تعيش "منيرة" بعد ذلك على بيع الزبدة، وفي السوق تلتقي بأخيها "سعيد" يبيع الفول المدمس ثم يلتقيا بالعم "شاهين" -بوَّاب بيتهما الذي احترق- يعمل في مقهى، يقصُّ كلٌّ منهم معاناته بعد طردهم من بيتهم، وتظهر "ماري" في السوق وتخبرهم بأن النيابة تحقِّق مع أبيها "ماركو"، ويتعهَّد الجميع أمام هرم خوفو بالاتحاد والتكاتف ضدَّ أطماع الخواجات في لحن يستبعد الفتنة الطائفية بين المصريِّين.

ويحكم على "ماركو" بالسجن والطرد وتسليم الأملاك إلى أصحابها، ويتغنَّى الجميع بلحن "يحيا العدل" ثم لحن "جانا الفرح جانا على كيد عدانا".

ومن المقاطع التي كانت تؤدِّيها منيرة المهدية في هذه المسرحية -وكان لها دلالة سياسية لا تخفى ضدَّ الاحتلال- تلك الفقرة التي كانت تقول فيها: "***صابحة الزبدة.. بلدي الزبدة.. يا ولاد بلدي.. زبدة يا ولدي.. اشتري واوزن.. عندك واخزِن.. واوعى تبيعها ولا تودعها.. عند اللي يخون.. لتعيش مغبون.. وازَّاي حتهون.. بلدي بلدي الزبدة.. خَدوا أموالي.. عدموا رجالي.. واللي نفعني.. ربي جمعني.. على مصريين.. ناس وطنيين.. وخُدوا بيَدِّي.. دول ناس أحرار.. حفظوا عهدي.. بلدي بلدي الزبدة***"، وكانت منيرة المهدية تقول عن هذه الرواية إن الجمهور كان يتأثَّر بها ويخرج في مظاهرات بعد حضورها.

وتحت عنوان (كافحت الإنجليز بغنائي) قالت منيرة المهدية: كان الشيخ يونس القاضي أثناء ثورة ١٩١٩ يمدُّني بكثير من الروايات الناجحة، التي كانت تدور حول كفاحنا ضد المستعمر البغيض، ولكن بطريق الغمز واللمز والتورية، لأن الرقابة التي وضعها الإنجليز على ما تقدِّمه دُور المسرح والسينما والملاهي في ذلك الوقت كانت تحول دون مصارحة الإنجليز بكرهنا لهم، فيما نقدِّمه من روايات وأغان.

واستطردت متحدثة عن أغنية أو مقطع (بلدي الزبدة) السابق الإشارة إليه قائلة: هذا الكلام لم يكن فيه طبعًا ما يدعو إلى تدخُّل الرقابة، ولم يكن قلم الرقيب ليستطيع أن يشطب حرفًا واحدًا منه، ولكن كان للأغنية معناها الذي يفهمه الجمهور جيِّدًا، وكانت تهدف إلى محاربة المستعمر الغاصب، وقد عرف المرحوم الشيخ سيد درويش كيف يُضفي على هذه الأغنية من فنِّه، ما جعل القلوب تهتز عند سماعها والمشاعر تمتلئ حماسة ضدَّ المستعمر البغيض، ولم تكن هذه هي الأغنية الوحيدة في رواية (كلها يومين) التي

تثير الحماس ضدَّ الإنجليز، بل كانت هناك أغنية أخرى تردِّدها مجموعة من الكورس لأحد الجنايني وهو ممسك بالخرطوم يروي به حديقته.. فكان الكورس يقولون للجنايني في لهجة تحذير:

إوعى الخرطوم ليروح منك

إوعى الخرطوم إوعى الخرطوم

وكلمة "الخرطوم" التي ردَّدَها الكورس في هذه الأغنية، كانت تورية صريحة إلى مدينة الخرطوم عاصمة السودان، وتحذيرهم عندما يقولون (إوعى الخرطوم) كان مقصودًا به وجوب التمسُّك بالخرطوم العاصمة.

وتضيف منيرة المهدية: الذكرى التي أعتزُّ بها أن المغفور له سعد زغلول، كان يتردَّد على مسرح دار التمثيل العربي بلا انقطاع، لمشاهدة تلك الروايات التي كنت أكافح بها الإنجليز[١].

أمَّا سيد درويش فقد انفعل بثورة ١٩١٩؛ فأوحتْ إليه بألحان وطنية ثورية عاونت على إيقاظ روح المقاومة الشعبية ضد الاستعمار، وضد الرأسمالية الأجنبية التي كانت تسعى دائمًا إلى تحطيم القوى الوطنية، وبالتالي كان أهم أهدافها إضعاف القوى العسكرية للجيش، وظهرت وقتها مسألة الإعفاء من الخدمة العسكرية مقيدة بشرطين: الأول– دفع مبلغ ٢٠ جنيهًا فدية، وهو ما كان يُسمَّى وقتئذ بالبدلية، ولا يتمكَّن من دفعها إلا الأثرياء المقتدرون، والثاني– لكل

(١) استمع إلى تسجيل صوتي للمطربة منيرة المهدية عن مسرحية "كلها يومين"، متاح على منتدى سماعي على الإنترنت عبر الرابط التالي:
https://www.samary.net/forum/showthread.php?t=٦٧٦٧٩

وانظر أيضًا: سيد علي إسماعيل، مسيرة المسرح في مصر، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ص ٣٣٠ – ٣٣٥.

وقد لفت نظري في كتاب "مسيرة المسرح في مصر" المشار إليه، أنه وردت فيه هذه المعلومات دون عزوٍ إلى مصدر، فقمتُ بالتواصل مع مؤلِّفه الدكتور سيد علي إسماعيل، لأستفسر منه عن مصدر هذه المعلومات المتعلقة بمنيرة المهدية لعلني أجد فيها مادَّةً أخرى تعينُني على كتابة هذا التقرير، فأخبرني أن هذه المصادر سقط إثباتها وأنه لا يذكر الآن مصدر هذه المعلومات، لكنه متأكدٌ من صحَّتها، وأنها إما وردت في مذكرات منيرة المهدية أو في حوار منشورٍ معها.

من حفظ القرآن الكريم، وهذا الشرط يتعارض أساسًا مع فكرة النصوص القرآنية التي تنادي وترغب في الجهاد، ومن أجل إعادة بعث الوعي الديني والإيمان بقيمة الجهاد؛ غنَّى سيد درويش طقطوقة يعتب فيها على شدَّة عاطفة الأم على ولدها، مطلعها:

يا أمِّي ليه تبكي عليَّ

وأنا مسافر الجهادية

وفي ميدان هذه المشاهد الوطنية أنتج سيد درويش ألحانًا لأناشيد وطنية، اتَّسمت إيقاعاتها بالنبر القويِّ والصلابة العسكرية، بعد أن خلَّصَ أسلوب أدائها من الميوعة والرخاوة التي كانت سائدةً في الوسط الفني آنذاك، ومن هذه الأناشيد:

«بلادي بلادي، أنا المصري كريم العنصرين، إحنا الجنود زي الأسود، أحسن جيوش في الأمم جيوشنا، اليوم يومك يا جنود، مصرنا وطنا سعدها أملنا، قوم يا مصري مصر دايما بتناديك، يا أباة الضيم يا فخر العرب»[٢].

ب) الشعر والخطابة:

كان للشعر في هذه الفترة مكانته المرموقة بين الفنون والآداب، خاصة وقد كان فيها أمثال أحمد شوقي وحافظ إبراهيم وغيرهما، وقد تفاعل الشعراء مع أحداث الثورة، وسنذكر نموذجين من هذا التفاعل أحدهما لحافظ إبراهيم وهو يتحدَّث عن كفاح النساء ومشاركتهن في أحداث الثورة، والنموذج الآخر لأمير الشعراء أحمد شوقي بعد تعرُّض سعد زغلول لاعتداء؛ حيث نظم قصيدة قيلتْ في احتفال بالزعيم سعد زغلول.

وبالنسبة لحافظ إبراهيم فقد رسم صورة شعرية لكفاح النساء وخروجهن للاحتجاج ضد الاحتلال وتأييدًا للثورة، قال فيها:

خَرَجَ الغَواني يَحتَجِجنَ وَرُحتُ أَرقُبُ جَمعَهُنَّه

(٢) إيزيس فتح الله، حسن درويش، محمود كامل (إعداد)، موسوعة أعلام الموسيقى العربية (٣) سيد درويش، (القاهرة: دار الشروق، ط ٢، ٢٠١٠)، ج ١، ص ص ٢٨ – ٢٩.

فَإذا بِهِنَّ تَخِذنَ مِن سُودِ الثِيابِ شِعارَهُنَّه
فَطَلَعنَ مِثلَ كَواكِبٍ يَسطَعْنَ في وَسَطِ الدُجُنَّة[1]
وَأَخَذنَ يَجتَزْنَ الطَريقَ وَدارُ سَعْدٍ قَصدُهُنَّه
يَمشينَ في كَنَفِ الوَقارِ وَقَد أَبَنَّ شُعورَهُنَّه
وَإِذا بِجَيشٍ مُقبِلٍ وَالخَيلُ مُطلَقَةُ الأَعِنَّة
وَإِذا الجُنودُ سُيوفُها قَد صُوِّبَت لِنُحورِهِنَّه
وَإِذا المَدافِعُ وَالبَنادِقُ وَالصَوارِمُ وَالأَسِنَّة
وَالخَيلُ وَالفُرسانُ قَد ضَرَبَت نِطاقًا حَولَهُنَّه
وَالوَردُ وَالرَيحانُ في ذاكَ النَهارِ سِلاحُهُنَّه
فَتَطاحَنَ الجَيشانِ ساعاتٍ تَشيبُ لَها الأَجِنَّة
فَتَضَعْضَعَ النِّسوانُ وَالنِّسوانُ لَيسَ لَهُنَّ مُنَّة[2]
ثُمَّ اِنهَزَمنَ مُشَتَّتاتِ الشَملِ نَحوَ قُصورِهِنَّه
فَلْيَهنأَ الجَيشُ الفَخورُ بِنَصرِهِ وَبِكَسرِهِنَّه
فَكَأَنَّما الأَلمانُ قَد لَبِسوا البَراقِعَ بَينَهُنَّه
وَأَتَوا بِهِندِنبُرجَ مُختَفِيًا بِمِصرَ يَقودُهُنَّه
فَلِذاكَ خافوا بَأسَهُنَّ وَأَشفَقوا مِن كَيدِهِنَّه[3]

أمَّا أمير الشعراء أحمد شوقي فلم يَفُتْهُ الانتساب لثورة ١٩١٩، إذ إن فاتحة شعره بعد عودته من المنفى كانت عن وطنه مصر التي بثَّ لها في قصيدته «بعد المنفى» أشواقَه التي تراكمتْ في نفسه منذ ابتعاده عنها، وأُنشدت في اجتماع لجان التموين بالأوبرا الملكية سنة ١٩٢٠، وقال فيها:

ويا وطني لقيتُك بعد يأسٍ
كأني قد لقيتُ بك الشبابا
وكل مسافرٍ سيؤوب يومًا
إذا رُزِقَ السلامة والإيابا
ولو أني دُعيتُ لكنتَ ديني
عليه أقابل الحتم المجابا
وحيَّا الله فتيانًا سماحًا
كسوا عِطْفَيَّ من فخرٍ ثيابا
شباب النيل إن لكم لصوتًا
ملبًّى حين يُرفع مستجابا
فهُزُّوا (العرش) بالدعوات حتى
يُخفِّفَ عن كِنانته العذابا[4]

وحين نجا سعد زغلول من محاولة اغتيال أصيب خلالها بطلق ناري في صدره، نَظَمَ قصيدة «اعتداء» في حفل أقيم لسعد زغلول سنة ١٩٢٤ وكان حينئذٍ رئيسًا للحكومة، جاء فيها:

ويا سعد أنت أمين البلاد
قد امتلَأت منك أيمانُها
ولن ترتضي أن تُقَدَّ القناة
ويُبْتَرَ من مصرَ سودانُها
وحُجَّتنا فيهما كالصباح
وليس بمُعْييك تبيانُها
فمصر الرياض، وسودانُها
عيون الرياض وخلجانُها
وما هو ماء ولكنه
وريد الحياة وشريانُها
تتمِّم مصر ينابيعه
كما تمَّمَ العين إنسانُها
وأهلوه منذ جرى عذبه
عشيرة مصر وجيرانُها
وكم مَنْ أتاك بمجموعة
من الباطل، الحقُّ عنوانُها
ودعوى القوي كدعوى السباع
من الناب والظفر برهانُها[5]

(١) الدجنة: الظلام.

(٢) المُنَّة: القوة.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩.. تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٧)، ص ص ٢١٤ – ٢١٥.

(٤) أحمد شوقي، الشوقيات، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١١)، ص ص ٩١ – ٩٣.

(٥) المرجع السابق، ص ص ٣٥٥ – ٣٥٧.

وقد شَدَتْ أم كلثوم ببعض أبياتها في أغنية اشتُهرت بـ«قصيدة السودان».

وإذا اعتبرنا الخطابة لونًا من ألوان الفنون -وهي كذلك- فحسبك مطالعة أنباء المظاهرات في كتب التاريخ لترى كيف كانت الخطابة إحدى المظاهر الثابتة فيها خلال تلك الفترة، بالإضافة لإلقاء قصائد الشعر فيها، على مختلف مستوياتها، ومن خطباء الثورة الذين ذكرهم عبد الرحمن الرافعي في كتابه "ثورة ١٩١٩": مصطفى القاياتي، وعلي سرور الزنكلوني، ومحمود أبو العيون، وعبد ربه مفتاح، ومحمد عبد اللطيف دراز، وعبد الباقي سرور وكلهم من علماء الأزهر، وكذلك القمص سرجيوس، والقمس بولس غبريال، والدكتور زكي مبارك، ويوسف الجندي، ومحمد كامل حسين، ومحمد أبو شادي بك.. وغيرهم[١].

ثانيًا- الصحافة وثورة ١٩١٩

منذ عام ١٨٩٤ تم إهمال تنفيذ قانون المطبوعات الصادر في ١٨٨١، فتمتَّعت الصحافة على إثر ذلك بقدرٍ كبير من الحرية، وصار للصحافة المصرية دور كبير في تشكيل الرأي العام والتأثير بقوة في المشهد السياسي، ولم يكن الأمر يخلو من بعض المنغِّصَات والمضايقات بحكم وجود الاحتلال الإنجليزي، ولكن ظلَّت هذه الحرية مكفولة بقدر كبير حتى ١٩٠٩ عندما أُعيد العمل بهذا القانون، وفي تلك الفترة برز من خلال الصحافة زعماء للحركة الوطنية في مصر وتشكَّلت بسببها أحزاب مهمَّة كان لكثير منها دورها السياسي المعروف، فقد تأسَّس «الحزب الوطني الحر» في ١٩٠٧ منتهجًا سياسة جريدة «المقطم» التي تبلور حولها اتجاه سياسي مؤيِّد للاحتلال، وقام حزب «الأمة» على مبادئ جريدة «الجريدة» المطالبة باستقلال مصر عن الدولة العثمانية وبريطانيا، وبالدستور، ومسالمة ومحاسنة الإنجليز المقرونة بمحاسبتهم، وأعلن مصطفى كامل تأسيس «الحزب الوطني» رسميًّا في ١٩٠٧ بعد أن تألَّف واقعيًّا على مبادئ جريدة «اللواء»[٢].

وبدأ هذا المناخ يضيق منذ ١٩٠٩ -كما ذُكر- بسبب إعادة العمل بقانون المطبوعات وظروف أخرى تعرَّضت لها الحركة الوطنية المصرية، حتى اختنقت الصحافة بشكل شبه كامل باشتراك بريطانيا في الحرب العالمية الأولى في ٤ أغسطس ١٩١٤، وفرضها الرقابة على الصحف في ٦ نوفمبر ثمَّ إعلانها الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر، فأعلن أمين الرافعي رئيس تحرير جريدة «الشعب» في ٢٧ نوفمبر أنها ستتوقَّف عن الصدور، وذلك قبل صدور القرار الذي كان معروفًا قبلها بمدَّة وكان من الواجب على الصحف أن تقوم بنشره، فأعلن احتجاجها عن الصدور حتى لا تكون جريدته مضطرَّة لنشر هذا الخبر المشؤوم، بالرغم من بلوغها في ذاك الوقت ذروة الانتشار والرواج[٣]، واعتزل أحمد لطفي السيد السياسة واستقال من رئاسة تحرير جريدة «الجريدة» في ٢٢ نوفمبر، بعد أن فشلت مساعيه مع أصدقائه في الحكومة من الاعتراف باستقلال مصر من جانب بريطانيا مقابل دخول الحرب معها، وذلك قبل أن تتوقَّف «الجريدة» بدورها عن الصدور من أول يوليو ١٩١٥، وحين لم تخضع جريدة «المستقبل» الأسبوعية لرغبات السلطات البريطانية، فقد طلبت "رقابة المطبوعات" من صاحبها سلامة موسى أن يوقفها بعد أن صدر منها ١٦ عددًا، ظَهَرَ آخرُها يوم ١٦ أغسطس ١٩١٤، وأمرت النيابة العامة بنفي أمير الشعراء أحمد شوقي في يناير ١٩١٥، لنشره قصيدة قالت إن "فيها بعض المغامز السياسية والإشارات إلى بعض الحوادث التاريخية مما لا يصح نشره في الوقت الحاضر"، ووصف سعد زغلول حالةَ الصحف -بعد فترة من إعلان الأحكام العرفية- بأنها صارت كلها شبه رسمية، لا تنطق إلا بما تأذن به الرقابة، ولا تنشر إلا ما تريد إعلانه وإعدادَ

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٢) رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية والحركة الوطنية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ص ٩٥ - ١٠٠.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٤٤.

النفوس لقبوله"[1]، وقد حاولت العديد من الفئات في المجتمع المصري الاحتجاج على قرارت بريطانيا في ذلك الوقت وإرغامها مصر على مساعدتها في هذه الحرب، ولكن القبضة الباطشة للاحتلال تمكَّنت من قمع الشعب وقواه المختلفة من الاستمرار في التعبير عن احتجاجهم، فعاشت مصر فترة من أفقر فترات تاريخها من حيث التفاعل مع قضايا الوطن وهمومه، واستمرَّ تدهور حال الصحف؛ ممَّا أدَّى بملَّاكها إلى تخفيض عدد صفحاتها، وبعضها صدر في ورقة واحدة، وتوقف العديد منها عن الصدور كما سبقت الإشارة.

وقد انقسمت الصحف المصرية من حيث علاقتها بالاحتلال –قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها– إلى ثلاثة أقسام: أولها– صحف تؤيِّد الاحتلال وتبرِّر سياسته، وفي مقدمتها «المقطم» و«الوطن»، والقسم الثاني– يفضِّل الاعتدال في مواجهة الاحتلال، مراعيًا الأمر الواقع، وتتصدَّره صحف «الجريدة» و«الأهالي» و«المؤيد»، أما القسم الثالث– فهو يُعارض الاحتلال بشدَّة وعناد، ويُلِحُّ في إجلائه عن أرض الوطن، وتمثله صحف «اللواء» و«العلم» و«الشعب» وغيرها من صحف «الحزب الوطني»[2]، وإذا استثنينا تأثُّر الرأي العام بالفئة الأولى من الصحف المؤيدة للاحتلال لكونها طبقة لديها مصالح مباشرة مع هذا الاحتلال وتشعر أن بقاءها مرتبط بوجوده واستمراره، فإن الرأي العام توزَّع تأثُّره على الفئتين الأخيرتين، أما القسم الأول الذي عبَّرت عنه جريدة «الجريدة» وغيرها فكان يرى ضرورة الاستقلال عن الدولة العثمانية عاجلًا أم آجلًا، ويوافق على ارتباط مصر بمعاهدة مع بريطانيا، ويثق في وعودها لمصر إذا انتصرت في الحرب، ويضمُّ هذا الفريق أعضاء الحكومة القائمة وأتباع حزب «الأمة»، وبعض رجال السياسة يتقدَّمهم سعد زغلول وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقي، وكثير من المصريِّين الأثرياء الذين تعلَّموا بالخارج، وأما القسم الثاني فعبَّرتْ عنه جريدة «الشعب» وغيرها، وكان يرى بقاء الارتباط الروحي الإسلامي بالدولة العثمانية، مع المطالبة بالاستقلال التام عن بريطانيا، ويرى أنه بالتعاون مع تركيا يمكن التخلُّص من الاحتلال البريطاني، وتألَّف هذا الفريق من أبناء الطبقة الوسطى والمثقفين من أتباع الحزب الوطني[3]، وإذا كانت الصحافة المصرية قد لعبت دورًا مهمًّا في أحداث الثورة فإن الصحافة الأجنبية كان لها دور كذلك في مجرياتها، وسنتناول هذين الدورين ببعض التفصيل فيما يلي:

أ) ثورة ١٩١٩ في الصحافة المصرية:

حين وصل قطار التاريخ لمحطة انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأظهر المصريون تطلُّعهم لتنفيذ بريطانيا وعودًا سبق أن أعلنتها وأوْحت بها لمسؤولين وسياسيِّين تُظهر استعدادها لمنح مصر الاستقلال، وحاول سعد زغلول مع رفاقه من أعضاء الجمعية التشريعية والسياسيِّين تأليف وفد يعبر عن الشعب ويرفع مطالبه في وجه إنجلترا، فرتَّب سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي، بالتنسيق مع رئيس الوزراء حسين رشدي مقابلة مع السير ريجنلد ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السامي البريطاني، وتمَّ اللقاء صباح يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، ومن أهم المطالب به إلغاء المراقبة على الجرائد والمطبوعات وإلغاء الأحكام العرفية وتحقيق الاستقلال لمصر، قال سعد زغلول في هذا

(١) انظر:
- أحمد لطفي السيد، قصة حياتي، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣)، ص ص ٩٧ - ١٠٠.
- خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩، (القاهرة: مطبعة التقدم، ١٩٦٩)، ص ٣.
- رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ص ٢٨، ٣٨، ٤٠.
- رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية والحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) انظر:
- خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٣.
- رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية والحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٣) رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٢٥.

اللقاء لونجت: "*إن الناس ينتظرون بفارغ الصبر زوال هذه المراقبة كي ينفّسوا عن أنفسهم ويخفّفوا عن صدورهم الضيقَ الذي تولّاهم أكثر من أربع سنين*"، وكان سعد زغلول نفسه من أكثر الناس تضرُّرًا من هذه القيود التي حرمته كسياسي من التواصل مع الجماهير، ولم تستطع الصحف أن تنشر شيئًا عن أخبار هذا اللقاء الذي كان معروفًا للمشتغلين بالصحافة والسياسة إلا بعد يومين وباقتضاب ودون ذكر تفاصيله.

وحين تشكَّل الوفد الشعبي بزعامة سعد زغلول وطلب السماح له بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس لطرح قضية استقلال مصر، استغلالا للأجواء المهيَّأة لهذا الأمر بعد انتهاء الحرب وإعلان الرئيس الأمريكي ولسون المبادئ الأربعة عشر المتضمّنة حق الشعوب في نيل استقلالها وتقرير مصيرها، فإن بريطانيا رفضت، واستقال حسين رشدي من رئاسة الوزارة بسبب هذا الرفض، وبدأ حراكٌ سياسيٌّ مهمٌّ في هذه الفترة لم تستطع الصحف أن تنشر عنه شيئًا ذا بال، ومن دلائل حال الصحافة في ذلك الوقت ما نشرته عن الاجتماع الذي دعا إليه «الوفد» في بيت حمد باشا الباسل، وألقى فيه سعد زغلول خطبة، وقد طبع «الوفد» هذه الخطبة ووزَّعها في العاصمة والأقاليم، فلم تزد «الأهرام» على أن قالت في ١٤ يناير ١٩١٩: "دعا أمس حمد الباسل باشا العضو في الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من أعيان العاصمة والأقاليم إلى تناول الشاي في منزله بشارع الداخلية، فلبّى دعوته نحو ١٥٩ ذاتًا ووجيهًا وأديبًا، وضرب في حديقة داره الواسعة سرادقًا جميلًا، نُسِّقَتْ فيه الكراسي والمقاعد والأخونة على أجمل طراز، ثم قُدِّمت الحلوى وأطايب المآكل للحاضرين مع الشاي والقهوة... إلخ"، أما خطبة سعد باشا فلم تستطع الأهرام ولا غيرها من الصحف أن تشير إليها ولا إلى نص البرقية التي اقترح سعد إرسالها إلى الرئيس ولسون، ولا إلى حماسة الحاضرين وهتافاتهم. وحين استغلَّ سعد زغلول فرصة إلقاء المستر برسيفال –المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية محاضرته الثانية في ٧ فبراير ١٩١٩عن مشروع قانون العقوبات المنسجم مع الحماية البريطانية الذي وضعته لجنة الامتيازات؛ اعتزم سعد زغلول أن يُلقي كلمة بعد المحاضرة يؤكِّد فيها على بطلان الحماية على مصر، وحين حدث ذلك –على أهميته– فإن الصحف لم تستطع نشر كلمة سعد ولا حتى الإشارة إليها، حتى إن جريدة «وادي النيل» حين كتبت عن هذا الاجتماع فإنها قالت: "ألقى المستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية بعد ظهر الجمعة الماضية بقية محاضرته الخاصة بالتشريع المصري الجديد في جمعية الاقتصاد والتشريع، وبعد أن انتهى من إلقاء محاضرته، وقف أحد السامعين وبسط بعض ملاحظات ثم انفضَّ الاجتماع"، ولم يكن «أحد السامعين» هذا سوى سعد زغلول، ولكن تعليمات الرقابة حالت دون ذكر اسمه والكلمة التي قالها تعقيبًا على المحاضرة، وحين اعتُقل سعد زغلول ونُفي إلى مالطة نشرت بعض الصحف بالكاد خبرًا صغيرًا في مكان غير ظاهر عن هذا الحدث الذي كان شرارة اندلاع ثورة ١٩١٩ واحتجاج العديد من فئات المجتمع المصري على تصرفات الاحتلال وبقائه في العاصمة والأقاليم[١]، وقد تكرَّر هذا الأمر مع كثير من الأحداث الجسيمة التي وقعت في هذه الفترة مثل قرارات الاحتلال الخاصة بسعد زغلول والوفد واستقالة وزارة حسين رشدي، وإضراب طلبة المدارس[٢] والأزهر والاحتجاجات التي عمَّت سائر البلاد، على أن المبادرة بالنشر كانت غالبًا ما تكون في هذه الفترة من جانب الصحف الموالية للاحتلال مثل «الوطن» و«المقطم» مُدِينَةً لما يضرُّ

---

(١) انظر:

– خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة سنة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ٥ – ٦.

– عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ١٦٧ – ١٧١، ١٧٣ – ١٧٦.

– رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ٥٦ – ٦٠.

(٢) يقصد بالمدارس هنا ما يوازي الكليات فيما بعد، فقد كانت تُسمَّى حتى ذلك الحين بالمدارس العليا، مثل: مدرسة الحقوق ومدرسة الطب.. وهكذا.

بالاحتلال وداعيةً لتخلِّي الشعب عن ثورته ورجوعه عمَّا يرتكبه من أعمال.

وحاولت بعض الصحف مثل «الأهرام» و«الأفكار[١]» و«الأخبار[٢]» –والرقابة تكاد تخنقها– أن تنشر أخبار هذه الاحتجاجات التي عمَّت البلاد وأن تواجه دعاية الاحتلال بأسلوب رقيق والدفاع عن بعض مظاهر العنف في مظاهرات الطلبة وغيرهم بأنها نتيجة انضمام الرعاع الذين يوجدون في كل مكان إلى أمثال هذه المظاهرات، وقد تفاعل الشعب مع سلوك الصحف تجاه ثورته والحركة الوطنية بشكل إيجابي، حيث كان المتظاهرون حين يمرُّون أمام مقار الصحف التي تُساند الثورة وتنحاز لها تُحيِّيها وتهتف لها ويرتفع توزيعها، مثل جريدة «الأهرام» التي بلغ توزيعها حوالي ٢٥ ألف نسخة يوميًّا، أمَّا جريدة «المقطم» فقد كانت تُنزع من أيدي الباعة بالشوارع وتُمزَّق، وقام الفلاحون في الشرقية بتخريب محاصيل إحدى مزارع أصحاب «المقطم»[٣].

لكن بمرور الوقت وتحت ضغط الثورة واستمرار التظاهرات والاحتجاجات والإضرابات وتعطيل الكثير من مظاهر الحياة كتخريب قضبان القطارات وقطع الطرق في أكثر من مكان، تضطر بريطانيا لتخفيف حدَّة مواجهتها للثورة المصرية، وتقرِّر الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه وتسمح لهم بالسفر، فتبتهج الصحف المصرية على اختلاف مشاربها، حتى تلك الموالية للاحتلال كجريدة «المقطم» تنشر التهاني بالإفراج عن سعد ومظاهر الفرح التي تعمُّ القطر المصري، وتنشر من المواد الصحفية ما تحاول به إقناع الجماهير الغاضبة منها أنها تؤيد سعد زغلول والوفد، وتلعب الصحف المصرية دورًا مهمًّا في توحيد جبهة تمثيل الشعب أمام مؤتمر الصلح في باريس، وتنعى على «الحزب الوطني» رغبته في إرسال وفد آخر ليطالب بمطالبه التي تختلف عن الوفد، وتدعو الصحف «الحزب الوطني» إلى دفن خلافاته مع الوفد في هذه الفترة.

واستثمارًا لهذه اللحظة التي بدأ عود الصحافة يشتدُّ فيها، قام الصحفيون بتأليف نقابتهم في أبريل ١٩١٩ كوسيلة للحفاظ على مهنتهم التي تتهدَّدُها باستمرار مخاطر الحذف والحجب والمنع من الصدور، وانتخب أعضاء مجلس الإدارة –بعد انتخابهم من الجمعية العمومية– جبرائيل تقلا نقيبًا وأمين الرافعي وكيلًا[٤].

وكانت معظم صحف هذا العهد تصدر ستة أيام فقط في الأسبوع، أما في المناسبات الهامة وعند وقوع حوادث خطيرة، فكانت تخالف هذه العادة وتصدر في اليوم السابع[٥].

ومن الجدير بالذكر هنا أيضًا أن مناخ الرقابة والتضييق الذي عاشت فيه مصر وتأثَّرت به الصحف خلال تلك الفترة أدَّى إلى انتشار الصحف السرية، مثل «الرعد المصري» و«البلابل» و«المرزبة» و«الطلبة» و«الوفد المصري» و«أبو الهول» و«المصري الحر»، وكانت هذه الصحف تهاجم الإنجليز والوزارة والسلطان وتُطبع في مطابع سرية وتوزَّع في الخفاء، ممَّا حدا بسلطة الاحتلال اعتبار من

---

(١) أصدرها محمد حلمي صادق في ١٩٠٠، ثم امتلكها أبو العينين بدر في ١٩٠٣، وصارت «الأفكار» أسبوعية مؤيِّدة للحزب الوطني بصفة غير رسمية، وتغيَّر رؤساء تحريرها عدَّة مرات، ومنذ ١٩ يونيو ١٩١٧ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى أخذت تصدر يوميًّا عدا أيام السبت في صفحتين.

انظر: رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، هامش رقم ٢٤، ص ٥٥.

(٢) أسَّسَها الشيخ يوسف الخازن مع صديقه داود بركات في ١٨٩٦، بعد قدومهما من لبنان، ثم استقلَّ بإدارتها، وأعاد إصدارها بعد توقُّفها أمين الرافعي في ١٩٢٢.

انظر: جان دايه، «الأخبار»: «أرأيت ما أوصلك إليه جنونك؟»، موقع جريدة الأخبار اللبنانية، ٨ ديسمبر ٢٠٠٦، تاريخ الاطلاع: ٧ يناير ٢٠١٩، الساعة ٢٠:٠٤، متاح عبر الرابط التالي: https://al-akhbar.com/Archive_Local_News/٢٠٢٠٤٦

(٣) انظر:

- خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ٦ – ٧.
- رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ١٠٥ – ١٠٦.

(٤) المرجع السابق، ص ص ١٣٣ – ١٥٤.

(٥) خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١٩.

يقوم على إصدارها أو توزيعها مرتكبًا لجريمة ضد الأحكام العرفية[1].

وحين اعترف الرئيس ولسون وغيره بالحماية البريطانية على مصر وأذاعته «دار الحماية» في مصر في بلاغ لها يوم ٢٢ أبريل ١٩١٩، أبدت الصحف أسفها على خيبة أملها في المواقف الدولية خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الذين لوَّحوا بمبادئ العدالة والاستقلال للأمم المغلوبة على أمرها، لكن الرقابة منعت نشر أي مادة تدل على هذا السخط والاحتجاج، فلا يرى القارئ غير المقالات المرحبة بالاعتراف الأمريكي والمبرِّرة له[2].

وقد أُلغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداءً من أول يوليو ١٩١٩، عقب توقيع معاهدة الصلح، ونشرت رئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونيو بيانًا بهذا المعنى، وقد كان هذا الإلغاء صوريًّا، لأن إدارة الرقابة أرسلت إلى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات التي عدَّدَتْها فيها، وحظرت عليها الإشارة إلى هذه المذكرة، لكن كان لتخفيف هذه القيود أثره في إتاحة الفرصة للحركة الوطنية للتحرك الإعلامي بصورة أفضل، كما أن من آثار توقُّف الحرب في هذه الفترة أن انخفض سعر الورق فزادت الصحفُ أعدادَ صفحاتها بنفس السعر وتمَّ تخفيض الاشتراكات، وصارت العديد من الصحف تصدر في أربع صفحات بعد أن كانت تصدر في صفحتين، وتم زيادة الأبواب الصحفية المختلفة المتعلقة بالعديد من الشؤون، بعد أن توقَّفت بسبب الحرب والأحكام العرفية والرقابة وقلَّة عدد الصفحات[3]، وعادت الرقابة مرة أخرى في ١٨ ديسمبر ١٩١٩، بعد أن اعتدى شاب قبطي على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت وكان قبطيًّا أيضًا، فأمام هذه الاضطرابات التي كانت الصحف تحثُّ عليها بطريق غير مباشر أصدرت إدارة المطبوعات في ١٨ ديسمبر ١٩١٩ بلاغًا هدَّدَت فيه الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العُرفية إن هي قامت بنشر أعمال وآراء سياسية تصدر عن أشخاص لا يدركون تبعة ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم أو احتجاجات سياسية موجَّهة إلى السلطات أو اللجنة البريطانية، ما لم يُصادق عليها الرقيب...، فكانت الصحف الوطنية تلجأ كثيرًا إلى أساليب المحاورة والمداورة والتورية لتُفلت من قلم الرقيب أو من أحكام الإغلاق والمصادرة[4]، وقد تراوحت قيود الرقابة تخفيفًا وتشديدًا أكثر من مرة خلال الفترة التالية، مع تعاقب الحكومات وحدوث المواقف المختلفة من مفاوضات واغتيالات وطرح خطط للسيطرة على الأوضاع أو تخفيف حدَّة الاحتقان.

تفاعل الصحافة المصرية مع لجنة "ملنر":

وكان قد أُعلن في ٢٢ سبتمبر ١٩١٩عن تأليف لجنة برئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات في الحكومة البريطانية، وكان الغرض منها التحقيق في الاضطرابات التي وقعت بمصر بعد نفي سعد زغلول ورفاقه منذ مارس ١٩١٩، وتقديم تقرير عن الحالة في البلاد وعن شكل القانون النظامي أو الدستور المناسب لمصر تحت الحماية، فقامت على إثر هذا الإعلان مظاهرات في القاهرة والإسكندرية، وهبَّت الصحف الوطنية محتجَّةً على هذه اللجنة، ومطالبة بمقاطعة أعمالها وعدم التجاوب معها، ولم تقتصر حملة الصحف الوطنية على اللجنة فقط بل امتدَّت إلى صحف الاحتلال التي كانت تروِّج للجنة وتدعو لمقابلتها، وخصَّصَتْ جريدة «النظام» التي كانت في مقدِّمة من نادوا بمقاطعة لجنة ملنر بابًا يوميًّا ثابتًا نشرت فيه الاحتجاجات التي كان يرسلها القرَّاء وأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات وطلبة المدارس ضد هذه اللجنة، واهتمَّتْ كذلك بإبراز أخبار المظاهرات وتصدِّي

(١) المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) انظر:

- المرجع السابق، ص ١٤.

- رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ١٦٣ - ١٦٥.

(٣) انظر: عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

(٤) خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٢٢.

الجنود الإنجليز لها، والواضح أن قدرًا من الحرية أُتيح في هذه الفترة التي سبقت قدوم ملنر ولجنته إلى مصر، ويبدو أنها سياسة أرادها الإنجليز لكي تهدأ النفوس ولو قليلا تمهيدًا لحضور اللجنة، كما أن تقرير هذه الحرية يساعد اللجنة في فهم الموقف على حقيقته[1].

وفي هذه الأثناء وكان قد مرَّ عام على تأليف الوفد المصري في ١٣ نوفمبر ١٩١٨، فإن الصحف أحْيت هذه الذكرى داعية إلى الاحتفال بها برفع الأعلام المصرية وإقامة الصلاة عامة في المساجد والكنائس، وممَّا كتبه إبراهيم المازني في هذه المناسبة بجريدة «النظام»: *"ذهب هذا العام إلى حيث لا مردَّ له، بعد أن خلَّفنا أمة متماسكة مندمجة العناصر وثيقة التركيب، وبعد أن تكوَّن لدينا رأي عام قوي أسقط وزارة عجزت عن مسايرته، ولم تستطع أن تنزل على مشيئته، وكان هذا على الرغم من عدم انعقاد الجمعية التشريعية، ومن بقاء الأحكام العسكرية، وكانت الصحافة مغلولة... فصدع الرأي العام عنها قيودها وأطلقها من إسارها وأنطقها بلسانه"*.

وفي مساء ١٤ نوفمبر ١٩١٩نشرت دار الحماية بلاغًا رسميًّا تعلن فيه قرب قدوم لجنة ملنر، لتقترح النظام السياسي الذي يُلائم مصر تحت الحماية، فاستقالت وزارة محمد سعيد باشا في اليوم التالي لعدم موافقتها على حضور هذه اللجنة، فنشرت الصحف هذا البلاغ، وانبرت جريدة «النظام» في ١٦ نوفمبر ١٩١٩ ترد على البلاغ بمقال عنوانه (بلاغ اللورد وصيحة الأمة) شغل الصفحة الأولى بأكملها وهاجمت فيه اللورد ألنبي بحرارة بقولها له: *"إن إرشاد بريطانيا كلمة جافة تؤذينا في شرفنا وكرامتنا، فإن الإرشاد لا يكون إلا لأمة عاجزة عن التمييز بين ما يضرها وينفعها"*، وذلك ردًّا على عبارة جاءت في البلاغ عن عزم بريطانيا على تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة"[2].

وقد أدَّى هذا الاشتداد في المقاطعة لأعمال هذه اللجنة دوره في محاولة اللجنة إنقاذ أعمالها، فأصدرت بلاغًا في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ نشرته كافة الصحف، يُفهم منه توسيع دائرة المناقشة بعد أن كانت محصورة في دائرة الحماية البريطانية، فيلتقط الوفد الخيط وتدعو لجنتُه المركزية لجنةَ ملنر للمناقشة مع الوفد، ثم يشترط الوفد للتفاوض رفع الأحكام العرفية وسحب الجنود الإنجليز من المديريات والقرى وإطلاق الصحافة من قيودها، وإعلان حرية الخطابة والكتابة، وإعلان احترام الحرية الشخصية، وذلك بعد اعتراف ملنر بأن أساس المفاوضة هو الاستقلال التام، وقد أيَّدت العديد من الصحف هذا الموقف بما فيها الصحف الموالية للاحتلال[3].

محاولات السيطرة على الصحف:

لم تكن الصحف المصرية جميعها تسير على الخطة التي رسمها الوفد، وإن كان معظمها يطالب بالحرية والاستقلال، لكن استطاع عبد الرحمن فهمي –قائد الجهاز السري للوفد– بفضل مساعيه ومساعي زملائه الذين بذلوا جهودًا كبيرة في السيطرة على الاتجاه العام للصحف الوطنية في هذا الوقت وسيادة الرأي المقاطع للجنة ملنر بها، وأبلغ سعد زغلول في تقرير له أن الصحف "تطوَّرت تطوُّرًا وطنيًّا خالصًا، وتطورنا نحن معها في المعاملة أيضًا، وأصبحَت تأتمر بما نبيّنه لها مما ينفع الحركة وللابتعاد عما يضرها، كنت أصبو كثيرًا إلى هذه النتيجة، وكنت أظن أنني لا أبلغها إلا ببذل آلاف الجنيهات، ولكن ضيق ذات اليد اضطرني للبحث عن طرق أخرى غير طرق المال، ولله الحمد نجحت

(١) انظر:
– عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ٣٩٨ – ٤١٠.
– خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ١٥ – ١٧.
– إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية (١٧٩٨ – ١٩٥١)، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط ٣، ١٩٥١)، ص ٢٠٦.
– رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ٢٦٨ – ٢٦٩.

(٢) خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١٨.
(٣) رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ٢٩٥ – ٣٠٠.

فيها، وأصبحتُ قابضًا على ناصية حال الصحافة"، كما استطاع أن يضمَّ إلى الوفد ثلاث صحف، هي «مصر» و«وادي النيل» و«النظام»، وكان يرى أنه لا نجاح لعملٍ ما لم تؤيِّدْه الصحف وتنتصر له، وكان الجهاز السري للثورة يراقب الصحف جميعًا ويعمل جاهدًا على أن تلتفَّ حول الوفد وزعيمه سعد زغلول، وقد أدَّى ذلك إلى تقليص فرص انتقاد الوفد وتقليل مساحات مناقشة المشاكل التي اعْتَرَتْه، مثل فصل إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر وحسين واصف، وحين بدأت المفاوضات بين رئيس الوزراء عدلي يكن ووزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون، وكان الخلاف قد وقع بين سعد وعدلي على أساس التفاوض، حَمَلَ سعد على الوزارة وهاجم كل الصحف المعارضة له، ووصفها بأنها مأجورة وكاذبة، وطلب من الناس عدم قراءتها، واستخدم السعديُّون كافَّة الوسائل لإرهابها وإسكات صوتها، فكانوا يحرِّضون الباعة على عدم بيعها، أو يشترون أعدادها ويحرقونها، كما فعلوا مع صحيفة «الأخبار»، أو ينظمون المظاهرات التي تهتف ضد الوزارة وضدها وتهاجم إدارتها ومطابعها كما فعلوا مع «الأهرام» و«الأخبار» في الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٢١؛ ممَّا دفع الصحيفتين إلى التمسُّك بموقفهما، وتنظيم مظاهرات مضادَّة قام بها عمالهما طافت بيت الأمة وهتفت بسقوط جريدتي «المنبر» و«الأهالي» -المؤيِّدتين للوفد- ولوم سعد ومؤيِّديه على استخدام العنف لكبْت الآراء وكسر الأقلام[1].

ليس المقام هنا مقام سرد تاريخي لأحداث ثورة ١٩١٩ أو تفاصيل هذه المرحلة، وحسبنا فيما بقي من مساحة أن نشير إلى أن الأحداث خلال هذه الفترة كانت ساخنة ومتلاحقة، إذ شُغلت الصحف بمفاوضات سعد زغلول مع ملنر إلى مفاوضات عدلي يكن مع كيرزون، ومن تأييد ومعارضة لما يراه كل طرف منها تجاه الاحتلال البريطاني تشدُّدًا وتطرُّفًا أو اعتدالًا أو مهادنة، إلى تنوُّع تأييدها ومعارضتها للحكومات المختلفة التي تشكَّلت خلال هذه الفترة، والتي شهدت أيضًا اعتقال ونفي سعد زغلول للمرة الثانية وعددٍ من أقطاب الوفد في ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ لعدَّة شهور، بحيث يمكننا القول بأن إعادة سرد المواقف المختلفة للصحف فيما يتعلق بهذه الأحداث -على أهميتها- لن يضيف جديدًا لغرض هذه الصفحات المتعلق بالبحث عن الحالة الصحفية ورصد توجُّهاتها العامة وتأثيرها في ثورة ١٩١٩ وتأثُّرها بها.

الصحافة المصرية وإعلان الاستقلال:

على أننا سننتقل إلى نهاية هذه الفترة التي سبقت إعلان استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢، حيث قامت الصحف بدور مهم في الدعوة إلى الائتلاف والاتحاد وتأليف المؤتمر الوطني بعد فشل مفاوضات عدلي يكن مع كيرزون، خاصة بعد طلب السلطات البريطانية من أقطاب الوفد عدم الاشتغال بالسياسة، ثم قيامها باعتقال سعد زغلول ونفيه، وقاد كبار الصحفيِّين المشتغلين بالسياسة حملة على الاحتلال ونحَّى كثيرون خلافاتهم جانبًا مع سعد زغلول، مثل محمود عزمي وأمين الرافعي، وتضامنت العديد من الصحف مع سعد زغلول والوفد، بما فيها تلك الصحف المناوئة لهما، فقد بدت اللحظة منذرة بضياع العديد من المكتسبات التي تحقَّقت، وبتبدُّد الآمال التي تعلَّق بها المصريون في التحرُّر والاستقلال، وبالرغم من إيقاف جريدة «المنبر» المعبِّرة عن سياسة الوفد من ٣ سبتمبر ١٩٢١، إلا أن جريدة «النظام» عادت للصدور بعد ثلاثة أيام من إغلاق «المنبر» للتعبير عن الوفد بعد انتهاء فترة تعطيلها ٦ شهور، وفي يناير ١٩٢٢ استأجر عبد القادر حمزة جريدة «المحروسة» وجعلها لسانًا لسعد زغلول والوفد، واستمرت مقاومة الشعب المصري وتحركات ساسته، وإحدى الأدوات المهمة لهذه المقاومة وهذا التحرك، تلك الصحف التي كانت مسرحًا لبلاغ وجهات النظر المختلفة، والتنافس بين الفرقاء، ومعارضة الاحتلال

---

(١) انظر:

- خليل صابات، الصحافة المصرية في ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ١٤ - ١٥.

- رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ١٨٣ - ١٨٤، ٢٦٨ - ٢٦٩، ٤٣٢ - ٤٣٣.

ومقاطعة بضائعه، مما دفع بريطانيا إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ معلنًا رغبة بريطانيا في الاعتراف بمصر دولة مستقلة وانتهاء الحماية البريطانية على مصر، ثم أعلن السلطان فؤاد استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢، واتخذ لنفسه لقب "صاحب الجلالة ملك مصر"، وقد اختلفت الصحف -استمرارًا في التعبير عن مواقف مُصدريها- حول قبول هذا الاستقلال من عدمه، حيث رأى بعضها مثل الصحف المؤيدة للوفد والحزب الوطني أنه استقلال لفظي وليس حقيقيًّا، فيما رأى البعض الآخر القبول به وتأييده إما لاعتباره أمرًا واقعًا كما رأت «المقطم» و«الوطن» المواليتان للاحتلال، أو باعتباره خطوة طيبة إلى الأمام كما رأت «الأهرام» و«الاستقلال» و«اللطائف المصورة»(١).

ب) الصحافة الأجنبية:

من الجدير بالذكر أثناء حديثنا عن الصحافة وثورة ١٩١٩، أن نشير إلى ساحة معركة صحفية خاضها الوفد في هذه الفترة أثناء وجوده في الخارج لحضور مؤتمر الصلح، حيث صُدِمَ الوفد باعتراف المؤتمر بالحماية البريطانية على مصر، لكنه حاول أن يقوم بدور سياسي وإعلامي في الغرب، فقاموا بمتابعة ما ينشر عن المسألة المصرية في الصحافة الأوروبية من مقالات وتصريحات، وقاموا بالردِّ عليها ومجابهتها، فضلًا عن إجراء الحوارات الصحفية والإدلاء بالتصريحات للصحف الغربية، سعيًا في بيان الحقائق المتعلقة بالمسألة المصرية لدى الرأي العام الغربي، واستطاع الوفد استمالة بعض الصحف والوكالات والكتَّاب لآرائه وتحرُّكاته، فعندما ضغطت بريطانيا على فرنسا لفرض رقابة على ما يتعلق بما يُنشر عن مصر في الصحف الفرنسية، استجابت فرنسا وفرضت هذه الرقابة، لكن شركة «راديو» للأنباء -على سبيل المثال- خالفت هذا القرار وأصدرت عدَّة نشرات عن حقيقة الوضع في مصر.

وإذا كان الوفد في البداية قد حاول تجنُّب التواصل مع الأحزاب الاشتراكية حتى لا يكون في تقاربه معهم ما يدفع الأحزاب اليمينية صاحبة الأغلبية إلى معاداته ورفض مطالبه، فإنه لما انقطع أمله في اليمينيِّين رأى وجوب مساعدة صحيفة الاشتراكيِّين «لومانيتيه L'Humanité»، وكان قد قدَّر تقديم ٧٠٠٠ فرنك فقط، لكن بعض أعضاء الجمعية المصرية بباريس لاحظ أن المبلغ ضئيل، فزيد إلى ١٥٠٠٠ فرنك قُدِّمَ لها بواسطة أحمد لطفي السيد، بيد أن مجلس إدارة الصحيفة رفض قبول المبلغ، فقرَّر سعد زغلول إحالته إلى اكتتاب كان مفتوحًا لتخليد ذكرى زعيم الاشتراكيِّين "جوريس"(٢)، وحاول الوفد كذلك تجنيد ثلاث صحف طلبت إحداها ثمانمئة ألف فرنك، والثانية أربعمئة ألف فرنك، والثالثة مئتي ألف فرنك، وقد شكَّلَ لجوء الوفد إلى تقديم المساعدات للصحف لاستمالتها إليه أو تجنيدها لخدمة القضية المصرية موضوعًا تثيره الصحف المعادية للوفد -وخاصة «الوطن»- للطعن في نزاهة الوفد وحرصه على الأموال التي جُمعت من أفراد الشعب الكادح، وبالإضافة إلى هذه الجهود، فإن الجمعية المصرية بباريس أصدرت بتعضيد مادِّيٍّ وأدبيٍّ من الوفد مجلة نصف شهرية تُوزَّع مجانًا اسمها «مصر L'Egypte» تتناول كل ما يهم الرأي العام الأجنبي من الشؤون المصرية، وعيَّنَتْ مراسلا لها في مصر، وقام قرياقص ميخائيل الذي أنشأ مكتبًا في لندن للأخبار والاستعلامات بوضع إمكاناته في خدمة الوفد عندما وصل إلى أوروبا، وأرسل المقالات والأخبار للصحف وتواصل مع المسؤولين والنواب في بريطانيا، وأصدر «النشرة المصرية Egyptian circular» التي فضح بها بعض أخطاء الجيش البريطاني وجنوده في مصر، فثار عليها بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني في نوفمبر ١٩١٩، واتَّهموها بالحضِّ على الثورة وكراهية الجيش البريطاني وتلقِّي أموال أجنبية لتدنيس سمعة هذا الجيش، وطالبوا بمحاكمة قرياقص ميخائيل، وبالرغم

---

(١) رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ٤٦٣ - ٥١١.

(٢) جان جوريس: قائد اشتراكي فرنسي ولد سنة ١٨٥٩ واغتيل سنة ١٩١٤ لمعارضته دخول الحرب ومواقفه السلمية.

من إقرار وزير الداخلية البريطاني بعدم اقتراف النشرة مخالفة للقانون، إلا أنه تمَّ اعتقال قرياقص ميخائيل وطرده إلى مصر، فوصل إليها في ٢١ ديسمبر ١٩١٩، (لكنه عاد فيما بعد في مايو ١٩٢١ بعد أن أذنت له بريطانيا بالعودة، فرأس تحرير جريدة «The Egyptian Journal» التي كانت مؤيدة لعدلي يكن ومهاجمة لسعد زغلول)، ولم تتوقف الجهود الإعلامية في بريطانيا، إذ أصدرت الجمعية المصرية في إنجلترا بعد توقُّف «النشرة المصرية» صحيفة باسم «مصر المستقلة» تفنِّد فيها أضاليل الصحف الاستعمارية.

ثم أنشأ الوفد مكتبًا إعلاميًّا في لندن تولَّاه "لانجدون دافيز" ليقيم الاتصالات برجال السياسة والصحافة لصالح مصر، ونقلت صحيفتا «الأمة» و«النظام» عن صحيفة «مورننج بوست» البريطانية أن سعد زغلول ساهم في جريدة «الديلي هيرالد» المعبرة عن حزب «العمال» البريطاني بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إسترليني، وكان الوفد قد اتَّفق في مستهل سنة ١٩٢٠ مع «الديلي هيرالد» و٣٦ صحيفة بريطانية أخرى على نشر "كل ما يريد" الوفد نشره، وكان المستر أور رئيس تحرير «الديلي هيرالد» يتعاون مع ذلك المكتب الإعلامي الذي أنشأه الوفد في لندن.

وأقام الوفد كذلك حملة علاقات عامة في الولايات المتحدة للتواصل مع رجال الصحافة والسياسة والتأثير في الرأي العام الأمريكي، وحدث تواصل كذلك مع الصحافة الإيطالية والسويسرية وغيرها[١].

خاتمة

من الواضح أن ألوان الغناء والمسرح والتمثيل وما اتَّصَل بها من ألوان الفنون الأخرى في الفترة السابقة على ثورة ١٩١٩ كانت منصبَّةً بشكل أساسي على الترفيه والتسلية، وكان مشتهرًا وصفها بالخلاعة في ذلك الوقت، وكان الكثير من مصادر المعرفة بتاريخ هذه الفترة وحال هذه الألوان من الفنون بها يعتمد بشكل كبير على صحف الاحتلال مثل «المقطم» و«الوطن» وبعض الصحف الأخرى التي لم يكن لها صبغة سياسية أو محايدة سياسيًّا، وهذا أمر يؤثر في شبكة العلاقات التي ارتبطت بالفرق والممثلين والمغنين، ويجعل من غير الملائم اعتماد الأشخاص أو الفرق خطًّا وطنيًّا واضحًا يسعى لتثوير الشعب ومقاومة الاحتلال الأجنبي أو السلطان وحكومته الخاضعة لسلطة الاحتلال، إن هم أرادوا استمرار هذه الصحف في نشر أخبارهم وإعلانات عروضهم، ومن هنا لا نجد كبير فضلٍ للحركة الفنية المعتمدة لهذه الألوان من الغناء والتمثيل والمسرح على الثورة، بل على العكس فإن للثورة بعض فضلٍ مَنَحَتْهُ لهذه الألوان من الفنون أتاح لها قدرًا من الحرية والحركة، فزاد ذلك من تفاعلها مع الواقع الجديد بقدر محدود كما رأينا في أعمال سيد درويش ويونس القاضي وبعض أعمال منيرة المهدية التي يشعر المرء ببعض مبالغة في حديثها عن كفاحها للإنجليز بغنائها، فهي وإن كانت قدَّمت بعض الأعمال البسيطة المساندة للثورة والمقاومة للاحتلال، إلا أنها كانت محدودة جدًّا وبعضها خارج السياق الأساسي لأعمالها المسرحية على سبيل المثال، وكان يقدَّم بشكل منفصل عنها، وبعضها كان مجاملة لسعد زغلول الذي كان يرتاد مسرحها ليُشاهد بعض أعمالها في فترات سابقة، لكن لم نجد استمرارًا لهذا النمط من المقاومة أو الأعمال الوطنية الفنية بارزًا في السنوات التالية لثورة ١٩١٩.

لكن ألوان الخطابة والشعر وهي من ألوان الفنون المهضوم حقها، فكان لها دور سابق على الثورة ومصاحب لها ومستمر معها، فقد كان من سمات هذه المرحلة التباهي بالقدرة على إلقاء الخطب الحماسية وإنشاد الأشعار البليغة وصكِّ الشعارات الرنَّانة، التي تلهب مشاعر الجماهير وتستثير عاطفتهم وترسِّخ إيمانهم بقضية استقلال الوطن وتحريره من نير الاحتلال، وقد كان من المعتاد إلقاء الخطب والقصائد في المحافل الجماهيرية المختلفة حتى لو كانت تجمُّعًا لطلبة الثانوية، كما تميَّزتْ هذه الفترة ببروز قادة

---

(١) انظر:

- محمود أبو الفتح، المسألة المصرية والوفد، (القاهرة: دار البستاني للنشر والتوزيع، د. ت)، ص ص ٩٠ - ١٠٠.

- رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ص ٢٠٦ - ٢٢٣، ٣٩٠، ٤٢٥.

سياسيِّين على قدرٍ كبير من الثقافة وسعة الاطلاع وجودة القريحة وحسن الخطاب، وكان فيها أمير الشعراء وشاعر النيل وعميد الأدب العربي وغيرهم من رموز التاريخ الثقافي لمصر في مطلع القرن العشرين.

وبالنسبة للصحافة فيُلاحظ أن الحصول على حريات صحفية كان مطلبًا مركزيًّا من مطالب السياسيِّين والنخبة في ذلك الوقت؛ لما كانوا يرجونه من أهميَّة لهذه الأداة في توصيل رسائلهم وزيادة تواصلهم مع الشعب، وقد قامت الصحف بدورها كأداة بيد الفاعلين السياسيِّين، والصحف من هذه الزاوية قامت بأداء دورها بقدر كبير من الفاعلية، خاصة بعد تخفيف قيود الرقابة عليها، وقد كان ذلك في حدِّ ذاته أحد انتصارات فريق الثورة الذي كان حريصًا قدر الإمكان على تحرير هذه الأداة ليقوم باستغلالها في معركة التحرُّر من الاحتلال وإلغاء الحماية البريطانية على مصر.

كما يُلاحظ أيضًا أن الصحافة كانت مفعولا بها أكثر من كونها فاعلة، فقد ظلَّ الاحتلال تعبر عنه صحف تبرِّر مواقفه وتسوِّغها، بينما أطلق الوفد صحفًا للتعبير عنه والدفاع عن مواقفه، فضلا عن جهود عبد الرحمن فهمي في السيطرة على بقية الصحف الوطنية ومواجهة ما يغرد منها خارج السرب بمختلف الوسائل؛ حرصًا على عدم تشتُّت الرأي العام وكي لا يضعُف تأييد الوفد، وإن كان هذا لم يمنع بعض الصحف الأخرى من الظهور للتعبير عن الحزب الوطني وغيره، لكن كان التأثير الأكبر لصحف الوفد، في وقت لم تظهر فيه صحف منفصلة عن الأطراف السياسية، أو تخدم مشروعًا فكريًّا أو مذهبًا سياسيًّا بغض النظر عن أطراف الصراع في المشهد السياسي، خاصَّةً وأن المشروع الأهم في هذه الفترة كان إزاحة الاحتلال وتقليص نفوذه لصالح الوطنيِّين.

ومن الأمانة القول بأن الصحف في بعض الفترات الحسَّاسة -التي كان يمكن للخلافات السياسية أن تُطيح فيها بمكتسبات الثورة- كانت رأسَ حربةٍ في جمع الشمل وتوحيد الكلمة، بفضل ما تحلَّى به المسؤولون عنها من مسؤولية وطنية، وتقدير صائب للأمور، وبعد نظر لمآلات الأوضاع.

إحدى الظواهر المميزة كذلك لهذه الحقبة كانت شخصانية الصحف، أي تحكُّم شخص واحد فيها سواء كان مالكها أو رئيس تحريرها، وحين تختلف توجُّهاته فإن الصحيفة التي يتحكَّم فيها تُغيِّر اتجاهها تبعًا لما تغيَّر إليه، أو يبيعها، أو يتركها ويشتري صحيفة أخرى، أو يؤجِّرها، أو تُغلق تمامًا، وكثيرًا ما حدث هذا الأمر أيضًا عند حدوث انشقاقات في الوفد ووقوع خلاف بين سعد زغلول وغيره من السياسيِّين الذين كانوا على وفاق معه، أو عند حدوثه في الأحزاب الأخرى، أو عند تشكيل وزارة جديدة، فيعمل الطرف الذي ليس لديه جريدة إلى إصدار أو شراء أو استئجار صحيفة أخرى أو السيطرة بطرق مختلفة على صحيفة أو أكثر للتعبير عنه واستخدامها لتحقيق مصالحه وإقناع الرأي العام والتأثير عليه من خلالها.



دور الجيش والشرطة المصرية في ثورة ١٩١٩

نادية عبد الشافي(*)

مقدمة:

انتهجت السلطة العسكرية البريطانية نهج القمع والعنف والشدة مع الثورة، واتضح هذا عندما قامت باختيار الجنرال اللنبي لمنصب المندوب السامي البريطاني الذي عرفه الرافعي بأنه "رجل حرب وقتال لا رجل صلح وسلام[١]"، وكان على الشعب الأعزل أن يخوض كفاحًا سلميًا ضد احتلال عسكري أجنبي خرجت قواته من حرب عالمية منتصرة، ويستند إلى جهاز الدولة المصري الخادم لسياسته[٢]، دون أي قوة عسكرية قادرة على مساندته أمام مواجهة الاحتلال بشكل قوي وملموس على أرض الواقع.

ومن هنا يأتي تساؤل هذا التقرير المتمثل في الآتي: **أين كان الجيش والشرطة المصريان كقوة عسكرية في ثورة ١٩١٩؟ وهل في ظل حالة احتلال يمكن لمؤسستي جيش وشرطة مناصرة ثورة شعبية كثورة ١٩١٩؟** وللإجابة عن هذا التساؤل سوف تسعى هذه الورقة للكشف عن حضور ونوعية الدور الذي قام به كل من الجيش المصري والشرطة المصرية (تحت الاحتلال)، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة محاور: الأول- أوضاع الجيش والشرطة في ظل الاحتلال البريطاني، الثاني- تفاعلات الجيش والشرطة مع ثورة ١٩١٩، الثالث- الجيش والشرطة بعد ثورة ١٩١٩.

أولًا- ما قبل ثورة ١٩١٩: أوضاع الجيش والشرطة في ظل الاحتلال:

تمكنت بريطانيا من احتلال مصر بعد انتصارها على الجيش المصري في معركة التل الكبير ١٣ سبتمبر١٨٨٢، وأعلنت في ذلك الوقت أنها دخلت مصر لفترة مؤقتة، وأن السيادة على مصر ما زالت للدولة العثمانية[٣]، ولكنها في أعقاب سيطرتها على مصر عهدت إلى اللورد دفرين سفيرها في القسطنطينية ليقوم بدراسة مصر وتقديم بعض المقترحات التي تساعدها على تثبت أقدامها فيها، ودوام سيطرتها عليها وتحويلها إلى مستعمرة بريطانية، وحضر اللورد دفرين إلى مصر في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢؛ أي بعد إتمام الاحتلال بخمسة وأربعين يومًا، ومكث في مصر ستة أشهر يضع تقريره الذي أرسى فيه مقترحاته -القواعد العامة- التي صارت دستورًا للاحتلال أو كما عرفت "بالقانون الأساسي" الصادر في أول مايو ١٨٨٣، وكانت الغاية الأساسية للتقرير هي: إضعاف مصر والحركة الوطنية، والسيطرة على الشؤون الداخلية، وإلغاء الدستور والقضاء على المجلس النيابي، والتغلغل في وزارات الحكومة ومصالحها، والسيطرة على مؤسستي الجيش والشرطة.

وعجل الاحتلال في تنفيذ هذه القواعد، قبل مغادرة دفرين وقبل رفعها إلى وزارة الخارجية البريطانية، وقد عاونهم الخديو توفيق على تنفيذها[٤]، خاصة أن التدخل العسكري الإنجليزي قد وقع لحماية الخديو، وكان متفقًا مع الإنجليز عليه، فهو من طلب يوم ٧ يوليو ١٨٨٢ إنزال الجنود البريطانيين إلى الإسكندرية[٥]، وشهدت هذه الفترة تعيين المستشارين الإنجليز في مختلف الوزارات وانفرادهم بالحكم والنفوذ وإسناد أعلى المناصب إلى البريطانيين في مختلف

(*)باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) عبد الرحمن الرافعي، **ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١**، مراجعة المستشار حلمي السباعي شاهين ، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، ص ٢٤٦.

(٢) طارق البشري، ثورة ١٩١٩ وجهاز الدولة المصري، **الطليعة**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام المصرية، السنة ١٣، العدد ٣، ١٩٧٧)، ص ص ٢٣-٣٣.

(٣) أحمد مولانا، **جذور العداء...العلاقات الخفية بين الدولة والاحتلال الإنجليزي**، (القاهرة: إصدارات الجبهة السلفية، ٢٠١٣)، ص٢٠.

(٤) شحاتة عيسى إبراهيم، **الكتاب الأسود: الاستعمار البريطاني في مصر**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٥)، ص ص ٥٦-٥٧.

(٥) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في ظل الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٩، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة ٨، العدد ٢٩، ١٩٧٢)، ص ١٠.

المصالح والدواوين، وشهدت نهاية الحكومة الأهلية، وإهدار الاستقلال، وإلغاء مجلس النواب، وإبطال النظام الدستوري ١٨٨٣ الذي كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبي والحدّ من سلطة الفرد، وأنشأ بدله نظامًا صوريًا قوامه مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية ١٩١٣ وكلها هيئات صورية(١).

وفيما يلي يتم توضيح التغييرات التي طرأت على كل من: الجيش والشرطة في ظل الاحتلال:

أ- **الجيش:** كان الجيش المصري عند وقوع الاحتلال البريطاني موزعا بين قسمين: قسم في مصر، وقسم في السودان.

القسم الأول- الجيش داخل مصر:

- **حل الجيش المصري وتسريح جنوده:**

اتخذت قواعد دفرين الخاصة بالجيش الداخلي عدة مسارات أهمها: ألا يكون لمصر جيش وطني، وساعد الخديو توفيق في هذا الأمر فأمر بحل الجيش المصري بعد ستة أيام من معركة التل الكبير(٢)، وذلك يوم ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ على اعتبار أنه جيش عرابي مع إعادة تشكيل جيش جديد لا يعرف سوى الولاء للقصر، ولكن في الواقع لم يكن الجيش الجديد سوى أداة في يد الاحتلال(٣)، و تم إلغاء دستور العرابيين، والقبض على الثوار ومحاكمتهم ونفيهم أو حبسهم(٤)، ففي ٢٤ أكتوبر ١٨٨٢ أصدر أمرًا عاليًا بتجريد الضباط الذين اشتركوا في الثورة العرابية ممن كانوا برتبة ملازم ثان وملازم أول ويوزباشي من رتبهم وحرمانهم من جميع مستحقاتهم كمعاش التقاعد، وتحديد إقامة كل منهم في بلدته، ولكنه عفا عنهم في جريمة العصيان والمحاكمة، أما فيما يخص الرتب الأعلى كرتبة صاغ-قول أغاس (صاغ) فيما فوق بما فيها رتبة الفريق فقد تمت محاكمة بعضهم، وتم العفو عن البعض الآخر من جريمة العصيان وذلك في أول يناير ١٨٨٣، ولكنهم جردوا من الرتب والألقاب وتم محو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصري(٥).

وبعد حل جيش عرابي وتسريحه رأى اللورد دفرين ضرورة إنشاء جيش في مصر، ولكن لا يزيد عن ستة آلاف جندي فقط، وهو رقم لم يصل إليه الجيش المصري من قبل. وفي ١٦ يناير ١٨٨٣ قام الخديو توفيق بإصدار مرسوما بتعيين أفلن وود أحد ضباط الحملة الإنجليزية سردارا للجيش المصري ورئيسًا لأركان حربه، وترقيته لرتبة فريق ومنذ ذلك الوقت صارت رئاسة أركان حرب الجيش المصري للإنجليز وظل الأمر على هذه الحالة طوال فترة الاحتلال(٦).

وروعي في تكوين الجيش الجديد توافر مقتضيات الأمن بالنسبة للاحتلال؛ ومن ثم اتخذ أكثر من قرار في هذا الشأن:

أولًا- أن تتركز قيادة الجيش في أيدي ضباط الاحتلال؛ لكي تمنع تكوين الرابطة العضوية بين الشعب والجيش، كما أنها في نفس الوقت تمنع إمكانية تنفيذ أي قرارات قد تصدر من السلطة المصرية العليا، فإن وجود هذه القيادات يمنع تنفيذ أي قرارات قد تتنافى مع سياسة الاحتلال العامة(٧)، ولإرادتهم تحويله إلى "سلك شرطة أو قوة استعراض مطهرة من الضباط المشبوهين بسبب وطنيتهم ومشاركتهم في الحركة العرابية(٨)"، ولسحق الروح الوطنية والقضاء على كل خطر يأتي من ناحيته(٩)؛ أي يكون محدود الأهداف تقتصر مهمته على أغراض الدفاع البسيطة، وقمع الثورات الداخلية فقط. وأوضح دفرين أن

---

(١) طارق البشري، ثورة ١٩١٩...، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش**، ترجمة: محمود حداد- ميخائيل خوري، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٣)، ص ٣٤٣.

(٣) مدحت عبد الرازق، **نأسف للإزعاج: وقائع تاريخية وأحوال سياسية**، (القاهرة: السراج للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص٧٦.

(٤) طارق البشري، ثورة ١٩١٩..، مرجع سابق، ص٣٤.

(٥) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري...، مرجع سابق، ص ٢١.

(٦) شحاتة عيسى إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٧) يونان لبيب رزق، مصر تحت الهيمنة البريطانية (١٨٨٢- ١٩١٨)، (في) يونان لبيب رزق (تقديم ومراجعة)، **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٩)، ص٣٧٥.

(٨) أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

(٩) شحاتة عيسى إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٨.

وضع قيادة الجيش في أيدي البريطانيين جاء بناء على رغبة الخديو ووزرائه[(١)].

ثانيًا- طرد العناصر التركية والشركسية التي كانت أحد الأسباب الهامة في قيام الثورة العرابية، وإبقاء العناصر المتمصرة من الأصل التركي.

ثالثًا- السماح بترقي الضباط المصريين إلى أعلى المناصب؛ لكي يفسح المجال لطموحهم ويتفادى ما حدث في الجيش العرابي[(٢)].

رابعًا- تكوين الجيش من الفلاحين المصريين بدلًا من عناصر المرتزقة الإسلامية أو الأوربية، وقاموا بتطبيق نظام البدل العسكري وهو اعفاء كل من يستطيع تقديم بدل نقدي شرف الخدمة العسكرية، وذلك حتى لا ينخرط في الجيش سوى الفقراء المعدومين الذين لا يملكون البدل، ويحرم الجيش من خدمات العناصر المتعلمة المتنورة والمثقفة، وظل هذا النظام معمول به طوال فترة الاحتلال[(٣)].

خامسًا- استبقاء الخديو قائدا أعلى للقوات المسلحة بصورة اسمية فقط، وبدا ذلك عندما تم إجبار الخديو عباس حلمي الثاني على الاعتذار لكتشنر لمجرد إبدائه بعض الملاحظات على تدريب أفراد من الجيش، وفشله في محاولة تغيير أحوال الجيش وتقويته للاستفادة منه في مقاومة الاحتلال، ورضوخه في نهاية الأمر إلى وضع الجيش الذي وضعته الحكومة البريطانية[(٤)].

- الجيش والحرب العالمية الأولى:

جاءت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، لتكون بمثابة تغيير في سياسة الاحتلال البريطاني تجاه الجيش المصري، ففي ٤ أغسطس دخلت بريطانيا الحرب منضمة إلى فرنسا وذلك دفاعا عن بلجيكا التي انتهكت ألمانيا حدودها غير مبالية بالمعاهدات الدولية، وكانت مصر ملتزمة الحياد، ولكن بدخول بريطانيا الحرب تغير الوضع[(٥)]، فقامت بإرغام الحكومة المصرية على إصدار قرار في٥ أغسطس ١٩١٤ ينص على منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها، والأشخاص المقيمين فيها، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأي ثغر ألماني، وتم حظر التصدير إلى ألمانيا، وتخويل القوات البحرية والبريطانية جميع حقوق الحرب في الموانئ والأراضي المصرية، وقامت بريطانيا بخلع الخديو عباس حلمي، وإعلان الحماية على مصر وقطع علاقتها بالدولة العثمانية وتعيين السلطان حسين كامل[(٦)]، واتخذت من مصر معسكرا عاما لجيوشها، وقامت بذلك بحجة ضمان الدفاع عن مصر في هذه الحرب العظمى[(٧)]، وتم اشراك الجيش المصري في القتال بجانب بريطانيا في ثلاث جبهات: الأولى- الجبهة الشرقية: ضد القوات التركية (سيناء والشام)، والثانية- الجبهة الغربية ضد قوات السنوسي، أما الجبهة الثالثة: فالجنوبية في السودان[(٨)].

وقام الجنرال السير أرشيبالد مرى القائد العام لميادين القتال في شرق البحر الأبيض المتوسط بتقديم شهادته حول ما قدمه الجيش المصري من المساعدات لقواته حتى أواخر سنة ١٩١٦ قائلًا: "يسرني كثيرًا أن أرفع إليكم الخدمات التي قام بها جناب الجنرال ونجت والجيش المصري لقوات البحر الأبيض المتوسط والقطر المصري منذ نشوب الحرب، وأني أعبر عن امتناني من المساعدة التي تقدمت لي بكل أريحية في جميع الأوقات. وقد قدم الجيش المصري ما يلزم من مدافع وطوبجية لتسليح قطارين مدرعين لاستخدامهما في الدافع عن القطر المصري. وألحق بسلاح هجانة البكانير صنف من الهجانة المكسيم وفصيلة مسلحة من إدارة الاشتغال العسكرية واشتركوا في الوقائع الحربية ضد السنوسي (واشترك أيضًا في هذه الوقائع ١ جي بلوك من

(١) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري..، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٥.

(٣) شحاتة عيسى إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٤) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري...، مرجع السابق، ص٢٦.

(٥) أحمد شفيق باشا، **حوليات مصر السياسية**، التمهيد: الجزء الأول، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢)، ص ٩٣.

(٦) يمنى مدحت، حين وقعت مصر في الأسر: ما وراء التحديث البغيض، إضاءات، ١٦-٢-٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/٨G٦٥Jb

(٧) أحمد شفيق باشا، مرجع سابق، ص٩٣.

(٨) أحمد مولانا، جذور العداء..، مرجع سابق، ص٤٦.

السواري المصرية) وفي الهجوم على السويس في شهر أبريل سنة ١٩١٥. وكان بلوكان من ٢ جي أورطة بيادة مصرية حامية للطور. واشتركوا في الوقائع التي حصلت بعد هذا التاريخ في تلك المقاطعة. وقد كانت حامية أبو زنيمة من الجيش المصري لبضعة أشهر خلال سنة ١٩١٥.

وطلب ٢٢٣٠ جنديا من رديف الجيش المصري واستخدموا في الأشغال الخاصة بالدفاع عن القتال. وقد تطوع عدد من الضباط أرباب المعاشات والمستودعين للخدمة مع الرديف وأدوا خدمات ذات قيمة. وفي شهر مايو سنة ١٩١٥، جمعت أورطة من الأشغال مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة في الدردنيل وتسلم قيادة الأورطة والبلوكات ضباط إنجليز في خدمة الجيش المصري. وقد قامت هذه الأورطة مدة الأربعة أشهر التي خدمتها في شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنابل.

وعلاوة على هذه المساعدات من الأفراد فقد وضع الجيش بكل أريحية تحت تصرف قوات البحر الأبيض المتوسط والقطر المصري معدات للراحة ومهمات حربية وجِمال للحملة[١]".

توضح هذه الشهادة كيف تم استغلال الجيش المصري بشكل كامل لصالح الاحتلال، وتم اعتباره جزءًا من قوته يموت من أجله، وبذلك نجد أن الوعود التي قطعتها بريطانيا بخصوص أنها ستأخذ على عاتقها كل أعباء الحرب دون أن تكلف المصريين شيئا مجرد وعود زائفة لتهدئة المصريين[٢].

القسم الثاني– الجيش في السودان: تشتت وإبادة:

ظل الجيش في السودان كما هو لم تطرأ عليه أي تدخلات؛ لأسباب تتعلق بظروف الثورة المهدية وعزوف سياسة الاحتلال عن التدخل فيها في ذلك الوقت، واتبعت إزاءه السياسة الآتية: أولًا– عدم إمداده بأية تعزيزات عسكرية بريطانية أو هندية لإمداده في العمليات العسكرية هناك. ثانيًا– عدم التدخل في اختيار الضباط الإنجليز الذين تريدهم حكومة الخديو للاشتراك في العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش المصري في السودان، ثالثًا– انتهاز فرصة الثورة المهدية في التخلص من الضباط والجنود المصريين الذين اشتركوا في الثورة العرابية، فقامت الحكومة المصرية بإعادة تجميع جيش عرابي المنحل وتجنيد من يصلح للخدمة في الجيش، وتم إبادته في السودان بسبب تحطمه في المعارك.

وقامت بريطانيا بالاحتفاظ بالجزء الأعظم من الجيش المصري في السودان بعد استردادها، وذلك لعدة أسباب: السبب الأول– مواجهة الاضطرابات في السودان والعمل على إقرار الأمن، والسبب الثاني– إبعاد الجيش المصري عن العناصر الوطنية، وقامت بتجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين في السودان من الأسلحة والذخيرة، وإنقاص عدد الوحدات المصرية وزيادة السودانية، وتشتيت الجيش المصري في أنحاء السودان وتعميرها بصفة خاصة[٣]، وبذلك يكون البريطانيون قد نفذوا مشروع استعمارهم للسودان بالجيش والمال المصريين، وفيما بعد حمل السودانيون مصر بعض أوزار السياسة البريطانية، مما ساهم في التباعد بين القطرين.

وتأتي مشكلة مصر في السودان من أنها لم تكن لها أي سياسة، وأن القرار لو بدا مصريا فهو في الأصل يحمل الإرادة البريطانية، وأن مصر في ضعفها قدرت أنها لو رفضت تقديم الجيش والمال لفصل البريطانيون السودان عنها لصالحهم لا لصالح السودانيين، ولكن أيضا إن قدمتهما فقد دعمت حكم الإنجليز للسودان، وكما يقول الأستاذ طارق البشري: "المغلوب يزداد غلبا بالفعل ونقضيه"[٤].

أ– الشرطة:

قام الاحتلال بتغيير مهام الشرطة الرئيسية من الحفاظ على الحالة الأمنية للمجتمع إلى الحفاظ على مصالحه وأعوانه. فدور الشرطة المجتمعي قبله، وهو ما نجده في مواد

(١) أحمد شفيق باشا، مرجع سابق، ص ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩، نسخة إلكترونية متاحة على الرابط التالي: https://goo.gl/F٣cmYm

(٣) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري..، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤) طارق البشري، سعد يفاوض الاستعمار: دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٤، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١، ص٧٥.

قانون "التعليم-نامة" الذي صدر عام ١٨٨٠ لتنظيم إجراءات واختصاصات مأموري أقسام الشرطة، والتي شملت (منع تعاطي الخمر جهرا، ومنع النساء من الغناء بالمقاهي والحانات، ومنع الأصوات المزعجة في الجنازات وتحريم الندب، والقبض على العاطلين والدجالين وتجار الرقيق، ومنع اختلاط النساء والرجال عند الأضرحة والموالد، ومتابعة سلوك النساء الساقطات بالطرق العامة، وضرورة تغطية وجوههن وتحريم سفورهن).

ولكن هذا الدور للشرطة لم يكن متسقًا مع اهتمامات الاحتلال؛ لذلك حرص على إعادة هندسة مؤسسة الشرطة[١]، والسيطرة عليها، وأوعز للخديو توفيق بإعادة هيكلة نظارة الداخلية، فأصدر الخديو مرسوما بتاريخ ٨ يناير ١٨٨٣ بتعيين السير فالنتين بيكر باشا مفتشا عاما للبوليس وقومندانا له، وكانت سلطة بيكر أوسع من سلطة ناظر الداخلية ومطلقة الصلاحيات، وعينت الإدارة البريطانية الجديدة ضباطا إنجليز في المناصب العليا للداخلية، وأصبح الجهاز الأمني تحت سيطرة الاحتلال[٢]، وقام بيكر بتنفيذ توصيات دفرين الخاصة بمؤسسة الشرطة وكانت كالنحو الآتي:

- تعزيز قوات الشرطة على حساب قوات الجيش.
- إيجاد قوات خاصة لقوات الشرطة تتبع نظارة الداخلية ولا تخضع لقيادة الجيش ولا لنظارة الحربية.
- حصر قيادة قوات الشرطة في أيدي ضباط من البريطانيين، وعناصر أوربية أخرى.
- عزل الشرطة عن الإدارة المصرية بسحب سلطة المحافظين والمديرين والمأمورين المصريين على قوات الشرطة.

(١) أحمد مولانا، متى انحرفت الشرطة المصرية، العدسة، ٢٥-١٠-٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/evmzdX

(٢) مدحت عبد الرازق، مرجع سابق، ص ٨٧.

وشملت أيضًا اقتراحات دوفرين أن يقوم بأعباء الشرطة في مصر نوعان من القوات:

- **قوات البوليس**: وهي قوات نظامية تقوم بأعمال الشرطة العادية ذات الطابع المدني، وتكون في المدن الكبرى وعلى الأخص القاهرة والإسكندرية ومدن القنال[٣].
- **قوات الجندرمة**: فكر دفرين في إيجاد قوة موازنة لقوة الجيش موالية يمكن الاعتماد عليها عند اللزوم؛ أي تحرك ثوري، وحدد قوة الجندرمة في الأقاليم ١٨٠٠ جندي، منهم ١٦٩٢ سواري، ١٠٨ مشاة على أن يوزعوا في جميع أنحاء البلد بحيث تعسكر أكبر الوحدات في النقط التي تقع عند طرق مرور القوافل في الصحراء إلى مصر، وكذا في الجهات المعرضة لخطر البدو واتبعتها لوزارة الداخلية، ووضعتها تحت القيادة المباشرة لمفتش أوروبي عام ونائب يساعدهما أربعة ضباط أوربيين كمفتش ووكلاء مفتشين[٤]، وهي قوات تتسم بطابع أكثر عسكرية.

وامتد تعيين الأجانب في الشرطة إلى كثير من الوظائف؛ فنجد نائب مفتش العموم من البريطانيين، ويساعده مفتش أو أكثر نصفهم على الأقل من البريطانيين أو الأوروبيين؛ وذلك في كل منطقة من المناطق الرئيسية الثلاث (القاهرة والإسكندرية وأسيوط)، كما تم تعيين مفتش لكل عاصمة مديرية أو محافظة، وروعي أن يكون مفتش كل من القاهرة والإسكندرية ومدن القنال من البريطانيين.

وظل الضباط البريطانيون يشغلون أهم المناصب في القاهرة والإسكندرية ومدن القنال وكان عددهم لا بأس به إذا ما قورن بالضباط المصريين حتى وصل في سنة ١٩١٢

(٣) ناصر الأنصاري، تاريخ أنظمة الشرطة في مصر، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠، ص ص ٩٩-١٠١.

(٤) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري...، مرجع سابق، ص ص١٣-١٤.

إلى ٦٢ ضابطا أجنبيا من مجموع الضباط جميعا وهو ٤٣٤ ضابطًا[١].

وبعد تطبيق قواعد دفرين قام الاحتلال بحملات اعتقال واسعة لأنصار عرابي من الضباط، وشكلت لجنة للبحث في أسباب حوادث قتل الأجانب بالإسكندرية، وقضت المحكمة بإعدام كل من ضابطي الشرطة علي موسى وعلي عطية والجندي بلال يوسف بالإضافة للحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة وثلاثين ضابطا وجنديا آخرين، ونفذ الحكم في الضابطين يوم ١٩ سبتمبر عام ١٨٨٣ أمام مقر عملهما بالإسكندرية أمام الناس، وكان الهدف من تنفيذ الحكم بهذه الطريقة بث روح الخوف والاستسلام في نفس تفكر في مقاومة الاحتلال[٢].

وتم انشاء أول جهاز للأمن السياسي، يعرف باسم (مكتب الخدمة السرية) بعد اغتيال رئيس الوزراء بطرس غالي باشا سنة ١٩١٠؛ لمحاصرة الجمعيات السياسية ومراقبة النشاط الوطني، ولم يكن يتبع ناظر الداخلية بقدر ما يتبع المعتمد البريطاني، وكانت من مهام: القبض على الوطنيين ونفيهم، وجلب العمال لخدمة قوات الاحتلال أثناء الحرب العالمية الأولى، وتغير أسمه في عام ١٩١٣ إلى القلم المخصوص، وأشهر من تولى رئاسته اللواء سليم زكي باشا حكمدار العاصمة وهو من المقربين للاحتلال، ومن أبرز أعمال القلم المخصوص: إلقاء القبض على قتلة السردار الإنجليزي السير لي ستاك في أعقاب ثورة ١٩١٩، وتعقب الثوار لتقديمهم إلى محاكمات عسكرية تؤدي بهم إلى الإعدام أو الاعتقال في سجن الأجانب[٣]، وبعد اغتيال بطرس غالي استقال المستشار البريطاني لوزارة الداخلية "آرثر شيتي" وتعين بدلًا منه "دونالد جراهام" الذي اتسع نطاق سلطاته للإشراف على عمل المكتب، وتولى "جورج فليبيدوس" رئاسة مكتب القاهرة يعاونه اليوزباشي "لوسكيافو".

وحرص الاحتلال على تدعيم البوليس بخبرات دولية، فأوفدوا ١٩١١ أحد أشهر أعوانهم "حسن رفعت" إلى روسيا؛ لتعلم أساليب قمع الحركات الوطنية بجهاز الأمن الروسي (التشيكا)، كما فعّلوا قانون النفي الإداري مما سمح بوضع المشتبه فيهم تحت رقابة البوليس مدة تصل إلى خمس سنوات، أو نفيهم إلى جهة نائية كالواحات مدة المراقبة، ووضع بالفعل في قوائم المشتبه بهم ١٢ ألف مصري.

كما أدخل نظام (المرشدين) إلى الشرطة لمراقبة المشتبه بهم، ولم يقتصر نشاطهم على الداخل فقط، بل امتد إلى الخارج لندن وباريس وجنيف لمتابعة نشاط الطلاب المصريين هناك إثر نفي "محمد فريد" عام ١٩١٢. كما شمل نشاط المكتب مراجعة بيانات الموظفين المصريين بالحكومة، وتقديم تقارير يومية إلى المندوب السامي البريطاني وسراي الخديوي[٤].

ثانيًا– تفاعلات الجيش والبوليس مع الثورة:

ومما سبق وضح لنا سيطرة حكومة الاحتلال على مؤسستي الجيش والشرطة بشكل كامل، مما أفقدهما القدرة على أن يكون لهما دور إيجابي بارز في الثورة، وهذا لا يعني أنهما ليس لهما دور إيجابي إطلاقا، ولكن رُسم لهما دور مقيد يكاد يظهر في حالات فردية، ومن ثم سوف يتم تناول تفاعلات الجيش والبوليس مع الثورة سواء كانت مناهضة أو مؤيدة.

أ– تفاعلات الجيش مع الثورة:

من خلال ما سبق يتضح أنه كان من الصعب أن يكون للجيش دور أساسي في الثورة –مثل باقي الثورات التي لعب فيها دورًا محوريًا– خاصة أن الاحتلال خرج من الحرب منتصرًا، وأبقى في مصر عندما نشبت الثورة عددًا كبيرًا من وحدات جيوش المستعمرات، ومثل هذا الواقع

(١)ناصر الأنصاري، تاريخ أنظمة الشرطة في مصر، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠، ص ص ٩٩-١٠١.

(٢)أحمد مولانا، متى انحرفت الشرطة المصرية، مرجع سابق.

(٣) مدحت عبد الرازق، مرجع سابق، ص٨٨.

(٤)أحمد مولانا، جهاز الأمن السياسي المصري...النشأة والتطور(١)، مدونات الجزيرة، ١٤-١١-٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/oTkFhN

كان يجعل من دعوة ضباط الجيش إلى الثورة على الاحتلال أمرًا صعبًا بل مستحيلًا –خاصة بعد إنهاك الجيش وإبادة أعداد كبيرة منه في الحروب سواء حروبه مع السودان أو في الحرب العالمية الأولى– ربما لذلك لم تحاول الحركة الوطنية بقيادة الوفد أن تستعين بالجيش ليساندها عسكريا ضد الاحتلال(١)

ولكن بالرغم من أن سيطرة الاحتلال على القيادة في الجيش منعته من أن يتحرك على الأرض بشكل مباشر، إلا أن هناك بعض الشواهد التي تؤكد على أن الجيش كان مع الثورة والشعب لحد ما، ومن هذه الشواهد:

- انضمام ضباط الجيش مع فئات الشعب إلى حركة التوكيلات؛ للالتفاف حول الوفد المصري ومؤازرة مطالبه بالسفر إلى انجلترا وفرنسا؛ للدفاع عن القضية المصرية وعرض مطالب الأمة، ومباركة الحكومة للحركة دفعت سلطات الاحتلال لتغيير موقفها؛ فقد شعرت بخطورة الحركة فقررت التصدي لها، فأصدر المستر هينز المستشار الإنجليزي لوزارة الداخلية أوامره إلى مديري المديريات باستخدام القوة لمنع حركات التوقيعات وبمصادرة التوكيلات(٢).

- عدم استخدام الاحتلال الجيش في إخماد المظاهرات، وتولية البوليس –الذي كان يضم عناصر أوروبية– الأمر، ولكن بعد أن ظهر تأزم الموقف وخروجه عن السيطرة، انتقل الأمر إلى يد السلطات العسكرية البريطانية ابتداء من ١١ مارس ١٩١٩.

وذكر السير تشيتهام أنه بعد حوادث يوم ١٣ مارس، وحين أخذت البوادر تشير إلى أن الحركة أصبحت أفضل تنظيمًا، وأكثر انتشارًا، "دار بيني وبين الجنرال هربرت قائد الجيش المصري في القاهرة، حديث طويل بشأن ما إذا كان من الممكن والمرغوب فيه استخدام القوات المصرية في تلك المنطقة (الأزهر)، وقد قررنا أخيرًا أنه من الأفضل عدم استخدامها، فمع أن الجنرال هربرت كان يرى أن النظام العسكري سوف يحول دون القوات المصرية والوقوف ضدنا، إلا أنه لا يملك إلا أن يعترف بأن عواطف الضباط المصريين والجنود المصريين على السواء تميل مع الوطنيين"(٣).

- وذكر في تقرير اللجنة المنتدبة لمصر (ملنر) ٩ ديسمبر ١٩٢٠، أن الحركة الوطنية في مصر اجتذبت إليها "إما طوعا أو كرها من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتاتيب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحافيين وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين **وكبار ضباط الجيش، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم**(٤)". ويدل هذا على أن تعاطف وميل الجيش للثورة وللشعب كان واضحا ولم يخفَ على سلطات الاحتلال.

- خروج طلبة مدرسة الحربية يوم الأربعاء ٢ أبريل من مدرستهم واشتراكهم في الاحتجاجات مضربين عن العمل احتجاجا على أقوال اللوردين كيزرون وددلي ورد، وإعلانا لاشتراكهم مع إخوانهم الطلبة في الشعور نحو الحرية والاستقلال، وذهبوا إلى قصر البستان وهتفوا للاستقلال ولمصر. ثم ذهبوا إلى قنصليات الدول وهتفوا للحرية والاستقلال، وقدموا الاحتجاجات على عمل الإنجليز ومنع

---

(١) عبد العظيم رمضان، **موقف الجيش المصري في ثورة ١٩١٩**، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٣١، ١٩٧٣) ، ص ٨٨.

(٢)عماد أبو غازي، **حكاية ثورة ١٩١٩**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩) ، ص٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص٨٩.

(٤) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر) في ديسمبر ١٩٢٠، المعرفة، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/G٩٨g٥٢

الوفد من السفر للمرافعة في قضية مصر[1]. وخرجوا أيضًا في اليوم التالي ٣ أبريل مع بعض طلبة المدارس الأخرى كمدرسة البوليس وغيرها، واجتمعوا أمام دار الوكالة البريطانية وهتفوا للحرية والوطن والاستقلال وللدكتور ولسن وبسقوط الظلم، وبينما هم على ذلك حضرت السيارات المسلحة والجنود وفرقوهم، وقبض على بعض طلبة الحربية والبوليس[2]. واشتركوا في مظاهرة كبرى يوم ٨ أبريل احتفالا بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه[3].

- رفض قوة من الجيش إطلاق النار على المتظاهرين: ذكر الرافعي أن مظاهرات المنيا بدأت يوم ١٠ مارس وكانت سلمية، واستمرت المظاهرات في الأيام التالية تطوف في شوارع المدينة، وتألفت بها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى أرواح الأجانب بها، على أنه رغم جهود اللجنة قامت مظاهرة عدائية بالمنيا يوم ٢٨ مارس وطاف المتظاهرون في الشوارع منادين بهتاف عدائي ضد المدير محمود نصرت بك، وتدخل البكباشي شاهين لمنع هذه المظاهرة على رأس قوة صغيرة من الجيش المصري، وأمرهم بإطلاق النار على المتظاهرين ولكنهم رفضوا الانصياع لأوامره، فأطلق هو الرصاص عليهم[4].

- السماح للمتظاهرين بالمظاهرات والتشجيع عليها: ففي مظاهرات ١٦ نوفمبر ١٩١٩، والتي قامت في القاهرة احتجاجًا على بلاغ دار الحماية الذي أعلن عن إرسال لجنة ملنر، والذي أذيع يوم ١٤ نوفمبر، وصلت إلى ميدان عابدين سيارتان من جنود الوحدة العسكرية السادسة المصرية؛ لتفريق المتظاهرين، ولكن أحد المتظاهرين أعطى بعض الجنود العلم المصري، فرفعه أحد الجنود على بندقيته فوق السيارة التي يركبها، وصعد شاب إلى مقدمة السيارة، وأخذ يخطب، والجنود يصفقون له، ثم انصرف الجنود بسيارتيهم والمتظاهرون يهتفون لهم.

- وتحدث السير تشيتهام في تقريره المرسل إلى اللورد كيرزن يوم ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ عن عودة المنشورات، وذكر أن ثلاثة من هذه المنشورات قد أحضرت إليه، "وكان أحدهما موجهًا إلى رجال الجيش المصري والبوليس؛ لتحريضهم على التخلي عن واجبهم". وعندما قبض على أعضاء جمعية الانتقام، ضبطت في منزل محمد لطفي المسلمي، رئيس الفرع في مصر، ورقة تبين أن الجمعية كانت على اتصال وثيق بكل قسم من أقسام الجيش[5].

- مساعدة بعض العسكريين الأهالي في وضع خطط عسكرية ضد المحتل، كمهاجمة الأهالي للنجدات الإنجليزية المرسلة بالبواخر النيلية إلى أسيوط. فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع: الأول، تجاه بلدة "شلش" مركز ديروط، وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى، وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرًا، ولكن سيطر الاحتلال بواسطة المدافع الرشاشة التي حصدت منهم عدة مئات، وقد وقع الهجوم الثاني بُعد المكان الأول، وفشل أيضًا، ثم وقع الهجوم الثالث بعد محطة "نزالي جنوب"، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة "صنبو" مركز ديروط، وقد أحبط هجومهم أيضًا، وكانت هذه الهجمات أشبه بخطة عسكرية، وإن

---

(١) الشيخ عبد الرحمن النجار، **الأيام الحمراء: مذكرات الشيخ عبد الوهاب النجار عن ثورة ١٩١٩**، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠)، ص١٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٨.

(٣) أحمد شفيق باشا، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٥) عبد العظيم رمضان، موقع الجيش...، مرجع سابق، ص ص ٩٠-٩١.

كانت ذات طابع فردي، وتبين أن من بين المتهمين في هذا الحادث بعض العسكريين وقد حكم على بعضهم بالسجن، مثل الملازم أول محمد حسن أحمد السبع[1].

ب- تفاعلات البوليس مع الثورة:

اعتمدت سلطة الاحتلال على الجنود البريطانيين بشكل أساسي، وأبعدوا البوليس المصري إلى حد كبير عن مواجهة الثورة، وجردوهم من أسلحتهم خوفًا من انضمامهم إلى المتظاهرين، وهذا يدل على أن هناك ما كان يعكس ميل بعض رجال البوليس المصري للثورة؛ لذلك تصرف الاحتلال بهذا التصرف، واتضح خوفه من انضمام موظفي الدولة إلى المظاهرات من خلال تهديده لهم في البلاغ الذي نشر في الصحف في ١٤ مارس ونص على أن "جناب القائد العام للقوات في القطر المصري ينبه جميع مستخدمي الحكومة باجتناب الحركات السياسية وبالاستمرار في مجال أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية، وأن كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم عن أداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية[2]".

ولكن سيطرة الاحتلال على البوليس المصري جعلته يقوم بدور في قمع الثورة والثوار، على عكس الجيش، ولكن بالرغم من ذلك كان يوجد بعض الرجال الوطنيين الشرفاء الذين وقفوا بجانب الثورة، للإنصاف سوف يتم التركيز على الجانبين، وسوف يتم البدء بالجانب الوطني:

- **رجال البوليس الوطنيين:**

يوجد عد من الشواهد التي دلت على أن هناك مشاركة وطنية من جانب البوليس في الثورة وهي كالتي:

- رفض طلبة مدرسة البوليس في ١٧ مارس عرض مديرها الأميرالاي جنس براملي، وهو أن يقوموا بمهمة الترجمة والوساطة بين المفتشين الإنجليز وبين الأهالي؛ لتهدئة الحال وتسكين الناس؛ أي يكونوا بمثابة الواسطة بينهم وبين الإنجليز، ولكن هذا الأمر لاقى إعراضًا ونفورًا من قبل الطبة فعدل الأميرالاي عن الأمر[3]، وخرجهم إلى المظاهرات احتجاجًا على أقوال اللوردين كيرزن وودلي ورد وإعلانهم لاشتراكهم مع إخوانهم الطلبة في الشعور نحو الحرية والاستقلال، وقد ترك طلبة البوليس إعلانًا للمدرسة بأقوالهم وما دعاهم إلى عملهم هذا، وأنهم تركوا اسلحتهم بالمدرسة حتى لا يقال إنهم يريدون عملا عدائيًا[4].

- وقوف البكباشي محمد كامل مأمور قسم بن أسيوط بجانب الثوار، وإعطاؤه السلاح لهم معلنا الجهاد ضد الاحتلال، واحتشاد بعض الضباط مع بعض المتطوعين، وهاجموا مقر الحامية البريطاني في أسيوط وقتلوا عشرات الجنود الإنجليز، ولكن استطاعت قوات الاحتلال أن تنجح في القبض عليه ومعه بعض الثوار، وتسقط البعض الآخر شهيدًا[5]، وسارعت إلى محاكمته فحكمت المحكمة العسكرية البريطانية عليه يوم ٢٣ مارس بالإعدام؛ لأنه قاد مظاهر هاجمت الجيش البريطاني في أسيوط، ونفذ فيه الإعدام يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٩[6].

- ومن الشواهد أيضًا التي تدل على وقوف بعض رجال البوليس مع الثورة، إخبار اليوزباشي أبو المجد الناظر نائب مأمور مركز ديروط ومصطفى حلمي ملاحظ شرطة نقطة ديرمواس، الثوار بأن هناك قطارًا قادما يقل ثلاثة من كبار ضباط الإنجليز على رأسهم القائمقام بوب والذي كان

---

(١) عبد العظيم رمضان، موقع الجيش المصري...، مرجع سابق، ص٨٩.

(٢) مجموعة مؤلفين، شهداء ثورة ١٩١٩، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ص٦١.

(٣) الشيخ عبد الرحمن النجار، مرجع سابق، ص٣٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٥) مصطفى عبيد، **هوامش التاريخ من دفاتر مصر المنسية**، (القاهرة: الرواق للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ص ١٩-٢٠.

(٦) مصطفى أمين، **الكتاب الممنوع: أسرار ثورة ١٩١٩**، الجزء الأول، (القاهرة: مطبوعات كتاب اليوم، ١٩٩٤)، ص٤٣٥.

معروف بشدته وقسوته، وذلك فور تلقيهم إشارة تليفونية تخبرهم بذلك الأمر؛ وبالفعل اندفع الأهالي إلى القطار وقاموا بقتل الضباط، وتم الحكم على عدد كبير من ضباط شرطة أسيوط والمنيا بالطرد من الخدمة بسبب مشاركة الثوار أعمالهم[١].

- ويذكر أيضًا أن الضابط مصطفى حمدي شارك في خلية سرية لمقاومة الاحتلال وقبض الإنجليز عليه عام ١٩١٦، وتم إبعاده عن الخدمة وأسس تنظيما لقتل واستهداف الإنجليز خلال ثور ١٩١٩ وينسب له ابتكاره وسائل تفجير حديثة وتصنيعه كرات من الحديد تستخدم لقتل جنود الاحتلال بمجرد إلقائها على رؤوسهم، وتولى تدريب أفراد الجهاز السري للثورة، وأثناء تجربة قنبلة في الصحراء انفجرت في وجهه عن طريق الخطأ، أسفرت عن مقتله.

- وهناك من كان يشارك في أعمال المقاومة، ولكن سرًا أمثال الضابط محمود عبد الرحمن الذي وصل إلى وظيفة مدير مديرية، وكان يقوم بتضليل رائد البوليس الإنجليزي انجرام باشا، فعندما هاجم القائد الإنجليزي منطقة كان يسكن فيها بعض الفدائيين أخفاهم عبد الرحمن في الاستراحة التي يقيم فيها انجرام، وتم اتهامه بنسف كوبري كفر الزيات لعرقلة تحركات القوات لبريطانية وحكم عليه بالسجن سبع سنوات ونقل إلى سجن الحضرة بالإسكندرية، ويروي أنه فوجئ أن المأمور ونائبه من الفدائيين[٢].

- قمع الثورة والثوار:

وأما الجانب الثاني الذي لعبه البوليس وكان الجانب الأبرز، فهو قمع الثورة والثوار، وكما أوضحا أنه عائد بنسبة كبيرة إلى إحكام السيطرة عليه من قبل الاحتلال، واستخدامه كأداة في أيدي الاحتلال للتجسس على الثوار ورافضي الاحتلال وقمعهم، وأسس لهذا الغرض جهاز البوليس السياسي عام ١٩٢٢، وكان نواةً لملاحقة المشتغلين في السياسة والشأن العام فيما بعد[٣]. وتوجد بعض الشواهد التي تدل على ذلك وهي كالآتي:

- تضييق رجال البوليس على حملة جمع التوكيلات قبل الثورة مما جعل سعد زغلول يرسل لرئيس الوزراء رشدي باشا في نوفمبر ١٩١٨ يشكو إليه قيام رجال الحكومة بمنع الشعب من التوقيع ومصادرة ما تم التوقيع عليه، ورد عليه رشدي باشا أن هذه الأوامر صدرت من جناب مستشار الداخلية الإنجليزي لمنع إمضاء التوكيلات، ومنع توزيع المنشورات والبحث عن المطابع التي تصدرها.

- استخدام العنف مع الثوار في المدن والقرى بالمشاركة مع الجيش البريطاني، ففي مدينة رشيد قتل أحد المتظاهرين أثناء قيام مأمور المركز محمد حجاب بتفريق المظاهرات، فحاول الأهالي النيل من المأمور، ولكنه فرَّ خارج المدينة ثم عاد بصحبة قوة من الجيش الإنجليزي ليقوم بالقبض على تسعين شخصًا اتهمهم بالاعتداء عليه.

- ويظهر تقرير للمعتمد البريطاني عن أحداث ٢٩ مايو مدى شراسة البوليس في قمع المظاهرات، "ففي يوم الأحد أظهر المتظاهرون ترددا في فض مظاهراتهم فتعرضوا لمعاملة قاسية من جانب بوليس السراري، وقد سمع رجال البوليس بعد ذلك يفاخرون بالإصابات التي أنزلوها بالمتظاهرين"، بالإضافة إلى توفير معلومات عن الثوار مما ساعد على محاكمتهم بعد الثورة[٤].

- استخدام بعض رجال البوليس العنف اللفظي، وذلك كما فعل مدير البحيرة الذي عنف

---

(١) مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص ص ٢١-٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٣-٢٤.

(٣) محمد أبو العينين، في البدء كانت الشرطة: موجز تاريخ البوليس المصري، إضاءات، ١٦-٥-٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/HfYbns

(٤) أحمد مولانا، جذور العداء، مرجع سابق، ص ص ٤٩-٥١.

المتظاهرين بكلمات أثارت سخطهم مما جعلهم ينقضون عليه ضربًا بالعصى والنعال، ولولا أن ظنه الناس فارق الحياة ما فارقوه، ثم حاولوا إحراق داره لولا تدخل بعض رجال البوليس وتفريقهم[١]. وتمت محاكمة بعض المتظاهرين بتهمة الاعتداء على المدير العام أمام محكمة عسكرية عقدت في دمنهور فأصدرت على المتهمين أحكامًا مختلفة بالسجن والجلد والغرامات[٢].

- قمع مظاهرات ٩ مارس ١٩١٩، فلم يكتف الحكمدار رسل بك والضابط حيدر بحبس أكثر من ثلاثمائة طالب، فقاما بتسليح جند بلوك الخفر بالعصى وخرجا بهم إلى ميدان باب الخلق لمطاردة المجتمعين، وأخلت منهم الميدان بالقوة بعد جهد شديد استمر عدة ساعات.

- واعتقلت السلطة العسكرية من مظاهرات يوم الإثنين ١٠ مارس ١٩١٩ بعض الطلبة، ونال بعضهم وبعض الأهالي من عسف رجال البوليس المصري وعنفه، واندس البوليس السري في إحدى المظاهرات، وأغروا الرعاع الذين يتبعون المظاهرة بتحطيم زجاج بعض المحال التجارية بالموسكي وقليل من غيره[٣]؛ لتشويه الثورة وإظهارها بمظهر النهب والسلب[٤].

- مساعدة البوليس المصري لتفريق مظاهرة ١٣ مارس بالإسكندرية والقبض على خمسين شخصا من المتظاهرين وحبسهم في أقسام المدينة، وذلك تنفيذًا لأوامر مأمور قسم الجمرك[٥].

- وتصدى في رشيد مأمور المركز محمد مصطفى حجاب للمتظاهرين وأمر رجال البوليس

(١) أحمد شفيق باشا، مرجع سابق، ص٢٦٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٣) الشيخ عبد الوهاب النجار، مرجع سابق، ص ص٢٤-٢٥.

(٤) المرجع السابق، ص١٢٤.

(٥) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٣١٢.

بإطلاق النار عليهم، فقتل شاب من أبناء الأعيان، فثارت الجماهير وهاجموا ديوان المركز ورجموه بالطوب والحجارة، وأضرموا فيه النار، وفي اليوم التالي حضرت قوة من الجنود الهندية بقيادة ضابط بريطاني يصحبه المأمور وألقت القبض على نحو تسعين فردًا.

- وفي طنطا يوم ١٢ مارس ضرب الجنود البريطانيين وبعض رجال البوليس المتظاهرين بالرصاص، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلا وتسعة وأربعين مصابًا[٦].

- وفي دمياط ٢١ مارس تصدت قوة كبيرة من رجال البوليس لمظاهرة كبرى، واستخدمت مع المتظاهرين القوة ولكنها لم تستطع إخمادها، ولما فشلت القوة في تنفيذ غرضها أخرج مأمور البندر مسدسه من جيبه ولوح به في وجوههم مهددا بإطلاق النار فأسرع إليه أحد زعماء المظاهرة ويدعى الحاج أحمد عمر، وانتزع منه المسدس وانضم إليه بعض المتظاهرين وانهالوا عليه ضربا، وعندما مرت أمام دار البندر أطلق عليهم أحد رجال الإدارة الرصاص فأصيب العديد، وقبض البوليس على العديد ومنهم الحاج أحمد عمر[٧].

- قمع مظاهرة للسيدات في ٢٠ مارس، فبعض السيدات صممن على القيام بمظاهرة بالرغم من علمهن بنفور السلطات الإنجليزية من ذلك، ولكنهن واصلن سيرهن بنظام تام حتى وصلن إلى شارع سعد زغلول باشا ووقفن أمام بيته هاتفات والناس حولهن، وبينما هن على هذه الحال أقبلت قوة كبيرة من البوليس المصري مشاة وركبانا وتلتها قوة من الجند الإنجليزي وصلت في السيارات وهي مسلحة بالبنادق ومعها سيارات وضعت فيها الرشاشة "المتراليوز"، وفي الحال ضرب على السيدات

(٦) المرجع السابق، ص ص٢١٥ -٢١٦.

(٧) المرجع السابق، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

المتظاهرات نطاق من جند البوليس المصري وخلفه نطاق آخر من الجند الإنجليز، وبذلك حوصرت السيدات حصرا تاماً محكما ومنعن من المسير إلى منازلهن أو السير فيما كن بسبيله ومن الدخول في المنازل المجاورة، وظللن واقفات في الشمس من الساعة العاشرة والنصف صباحًا إلى الساعة الواحدة بعد الظهر[١].

– وكما أن هناك نماذج وطنية من البوليس يوجد أيضًا نماذج الخيانة والفساد كالبكباشى محمد شاهين أو كما يطلق عليه (سفاح المتظاهرين)؛ لكثرة ما قتل بالرصاص من المتظاهرين المصريين. وكان هذا الضابط يعبر عن سعادته حال سقوط شهداء مصريين برصاص البوليس والجنود البريطانيين، وقد اعتبره الطلبة عدوهم الأول؛ لأنه كان إذا قبض على طالب من المتظاهرين يقوم بربطه من يديه بحبل في سرج جواده ثم يجره خلفه حتى يتهشم رأسه ويموت[٢].

– ربما يأتي تفسير دور الضباط في قمع الثورة مما ذكره الرافعي في مراسلاته إلى سعد زغلول حين وصفهم بأنهم نوعان: نوع جبان يخشى المحتل خاصة الرتب الأعلى قدرا، والنوع الآخر طامع في الوصول إلى أعلى المناصب الوظيفية، لا يرى غير نفسه ومنصبه، فذكر عبد الرحمن الرافعي في مراسلة كتبها وهو في السجن لسعد زغلول ١٨ أغسطس ١٩٢٢، أن "الضباط والشاويشية يأسون لحالتنا ولكن الشاويشية أشجع من الضباط وأكثر إحساسا من الضباط، لاحظنا أن الضباط جبناء للغاية، يخافون اللواء تنجهام كل الخوف بل يرتجفون منه، وإذا حدثناهم لا يستحون أن يقولوا لنا: "هل يرضيكم قطع عيشنا أو نقلنا؟...إلخ" ويتجاهلون أننا ضحينا بأنفسنا. ثبت لنا من جديد أن الإنجليز لا يستسيغون ولا يرقون إلا الجبناء، والأشخاص الذين يكونون آلة بين أيديهم، لا شخصية مطلقا لهؤلاء الضباط. إن بعض المستخدمين الصغار أكثر من الكبار شجاعة وإقداما واستعدادا للتضحية في سبيل راحتنا... ". وفي مراسلة أخرى ١٩ أغسطس ١٩٢٢ يوضح مدى خوف بعض الضباط على منصبه كالضابط عبد الرحمن "لا يرى أمام عينيه سوى وظيفته، والمحافظة عليها، وعدم اغضاب إلهه اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون، لا يحسن الكلام ولا يعرف التلطف، فإذا أراده ظهر بجلاء أنه يخالف طبيعته هو ومأمور السجن يخافان أن يحسنا معاملتنا أو يتساهلا في مواعيد التضييق. إنهما يكتفان بالقول بأن حالتنا لن تستمر. رأينا الجلد وهو فظيع جدا جدير بقرون الوحشية أو زمن الظلمات. ومن الغريب أن جميع الضباط والشاويشية يرونه طبيعيا وضروريا، وهناك عقوبة أخرى؛ وهي حبس التأديب؛ وهو حبس في غرفة لا شباك فيها سوى منور في السقف وبها برش وجردل ويأكل المسجون فيها خبزا وماء فقط، ولا يخرج في الطابور. واقترح بعضهم الضابط حسن صفوت أن تكون مظلمة بلا نور مطلقا نهارا، أما ليلا فالنور محرم في كل مكان عدا الفسحات للشاويشية والخفراء.. فظائع في فظائع لا شك أن المحبوس يخرج وأخلاقه قد انحطت وفؤاده قد تعود القساوة والشر يخرج وهو أسوأ مما كان، بل ربما كان طيبا فيخرج شريرًا...لا طريقة للتربية أو التعليم على الإطلاق في السجن"[٣].

ونظرًا لحال الشرطة والبلد وحالة الفوضى قام المتظاهرون بتأليف ما يسمى بالشرطة الوطنية، لحفظ النظام أثناء المظاهرات وفي الاجتماعات، وجعل لأفرادها شارات تميزهم

(١) الشيخ عبد الوهاب النجار ، مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٥.

(٢) مصفى عبيد، مرجع سابق، ص٢٤.

(٣) مصطفى أمين، مرجع سابق، ص ص ٣٦٧-٣٦٨.

عن غيرهم مكتوبا عليها "بوليس وطني"، وكانوا يحملون العصي في المظاهرات لمنع اندساس الغوغاء في المظاهرات[1]، وكان منهم من يحمل القرب لسقيا من يظمأ منهم، والبعض الآخر يحمل القلال[2].

ثالثًا– الجيش والبوليس بعد ثورة ١٩١٩:

طرأ على مؤسستي الجيش والشرطة العديد من التغييرات يتمثل أهمها في الآتي:

أ– الجيش:

ارتبط الجيش المصري بعد الثورة وضمن المفاوضات البريطانية بأهم نقطتين يقوم عليهما الاستقلال وهما: أولًا– انهاء الاحتلال العسكري البريطاني لمصر، وجلاء القوات البريطانية عنها، ثانيها تحمل الجيش مسئولية الدفاع عن البلاد، وقد مرت المفاوضات بثلاثة أدوار: الأول: سعد– ملنر، الثاني: عدلي– كيرزن، الثالث: المحادثات المنتهية بتصريح ٢٨ فبراير.

– مفاوضات سعد وملنر:

فاوض سعد زغلول ملنر على إنهاء الاحتلال العسكري، وعقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا، وهي أن تكون مسئولية الدفاع عن مصر مهمة الجيش المصري مع اشتراك الجيش البريطاني باعتباره حليفًا، ولكن ملنر رفض جلاء القوات البريطانية عن مصر، مبررا هذا بضرورة وجود قوة عسكرية بريطانية للدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية، وتم التسليم في النهاية بوجود قوة عسكرية بريطانية، على أن تكون مسئولية الدفاع عن مصر مسئولية الجيش المصري، ولكن حدث خلافات في المفاوضات بسبب رفض ملنر تحديد موقع القوات البريطانية على الضفة الآسيوية للقنال، وهو الأمر الذي رفضه الوفد.

– مفاوضات عدلي وكيرزن:

رأى كيرزن أن القوة العسكرية البريطانية في مصر لا توجد فقط من أجل حماية مواصلات الإمبراطورية دون غيرها كما صرح مشروع ملنر، وإنما توجد أيضًا لتحقيق الدفاع عن سلامة مواصلات الإمبراطورية في حالتي السلم والحرب، ومساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء، وحماية المصالح الأجنبية، ومساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن، وأعد عدلي باشا مذكرة للورد كيرزن بشأن المسألة العسكرية وإن استند فيها إلى عدم الحاجة إلى القوة العسكرية البريطانية لحفظ الأمن أو حماية الأجانب أو الدفاع عن الحدود، ورفض كيرزن ما جاء بالمذكرة وانتهت المفاوضات بالفشل.

– تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢:

كانت نصوص اللورد كيرزن هي نفسها نصوص تصريح ٢٨ فبراير، وعاون عدلي باشا وزملاؤه في إصدار التصريح بعد أن رفضوا نصوص كيرزن من قبل، ونص التصريح على: تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر، لتبرير وجود قوات عسكرية، الدفاع عن مصر من كل اعتداء، والهدف من ذلك عدم تكوين جيش مصري قوي يقوم بهذه المهمة، حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات لكي تتمكن بريطانيا من التدخل في شئون مصر الداخلية[3].

ب–الشرطة:

نجح الاحتلال عقب انتهاء أحداث ثورة ١٩١٩ في الزج بأغلب معارضي الاحتلال في مسار المفاوضات الطويلة والمحادثات السياسية عديمة الجدوى، وأتاحوا مساحة متحكما فيها للعمل الحزبي، بالتوازي مع تصفية جهاز الأمن السياسي "القسم المخصوص" للمجموعات المعارضة التي انتهجت العمل المسلح.

وتطور نظام الشرطة كثيرًا خلال الفترة الممتدة من إلغاء الحماية البريطانية على مصر عام ١٩٢٢ وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢، واكتسبت مؤسسة الشرطة في هذه الفترة الكثير من أساليبه وأنظمته التي ما زال معمولًا بها إلى الآن، فأسندت إليه مهمة حفظ الأمن خارج المساكن وضبط الحوادث، بعد أن كان هذا واجب الخفراء حتى سنة ١٩٢٤، وأنشئ قلمٌ مستقل مسئول عن المباحث الجنائية،

(١) الرافعي، المرجع السابق، ص ص ٢٠٨–٢٠٩.

(٢) الشيخ عبد الوهاب النجار، مرجع سابق، ص٤١.

(٣) عبد العظيم رمضان، موقع الجيش...، مرجع سابق، ص ص ٩٢–٩٥.

وقلم للأمن السياسي، ووجدت مكاتب متخصصة مثل مكتب مكافحة المخدرات، ومكتب حماية الآداب، ومكتب مكافحة تزييف العملة. كما صدر خلال هذه الحقبة، وتحديدًا في سبتمبر ١٩٤٤، أول قانون خاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها[١]، وتم إنشاء جهاز (الإدارة الأوربية)، وصار القسم المخصوص تابعا لمدير الإدارة الأوربية فيما يختص بشئون الأجانب[٢].

وظلت الإدارة الأوربية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٣٧ على قمة أجهزة الأمن السياسي، وشاركت في صناعة المشهد العام، فشملت اجتماعات قائدها "كين بويد" مع المندوب السامي البريطاني مناقشة أدق وأهم التفاصيل المتعلقة بالشأن المصري مثل: السياسة العليا البريطانية في مصر، وتقارير تقدير الموقف التي تُرسل من دار المندوب السامي إلى الخارجية البريطانية، تعيين كبار الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية، وترقية كبار الموظفين المصريين الذين تثق بهم بريطانيا، أوضاع القصر الملكي والحكومة والأحزاب والحالة السياسية في مصر، أحكام القضاء المصري في قضايا قتل الأجانب، والتدخل لدى الحكومة لضمان الحكم بالإدانة، وإعدام منفذي تلك الحوادث.

كما أنها قامت باستحداث عدد من الأساليب والممارسات التي لم تكن معتادة سابقا في مصر مثل: الاطلاع على خطابات المساجين السياسيين السرية التي ترسل إلى ذويهم ومحاميهم، من خلال حبس المشتبه بهم بسجن الأجانب تحت حراسة سجانين متفق معهم مسبقا على التظاهر بالتعاطف مع المساجين، حتى يثقوا فيهم ويسلموهم خطاباتهم لتسليمها لذويهم، ولكنها تمرّ أولا على جهاز الأمن السياسي ليصورها، ثم يمررها بعد ذلك إلى من أرسلت إليهم، استخدام أسلوب التعقب بغير رجال البوليس، نظرا لأن المخبرين كانوا معروفين لمناهضي الاحتلال، فتم توظيف أطفال الشوارع في تعقب المشتبه بهم، وتخصيص مدة ثماني ساعات لكل طفل كنوبة مراقبة، متابعة وملاحقة المشتبه بهم خارج البلاد وربط نشاطهم بالعمل السياسي في الداخل، ونظرا لدور ضباط الأمن السياسي البارز في حماية عرش الملك والمحتل البريطاني، حاول الإنجليز توفير أكبر قدر ممكن من الرضا الوظيفي لهم، فرواتبهم كانت أعلى من رواتب نظرائهم العاملين بأجهزة الشرطة المختلفة[٣].

خاتمة:

ويتضح لنا من خلال ما سبق أنه لا يمكن لمؤسستي جيش وشرطة تحت الاحتلال مناصرة ثورة شعبية كثورة ١٩١٩، ومساندتها كمؤسسات على أرض الواقع، خاصة وأن كان هناك تعاون من قبل النظام مع الاحتلال، ولكن يمكن أن يساندها مجموعة من الأفراد كما حدث.

أما عن دور الجيش المصري والشرطة المصرية في ثورة ١٩، فالجيش لم يقف معها كقوة عسكرية لسيطرة الاحتلال عليه وتشتته وإنهاكه في الحروب كما سبق وتم الإيضاح، ولكنه لم يقف أيضًا في مواجهتها وقمعها، أما الشرطة فوقفت ضدها مع جنود الاحتلال بشكل كبير وبارز، وذلك عائد إلى سياسة الإقصاء التي اتبعتها سياسية الاحتلال لأي عنصر وطني داخل المؤسسة، ولكن وجدت بعض الحالات الفردية التي أثبتت وطنيتها داخل هذه المؤسسة ووقفت بجانب الثورة والثوار.

---

(١) محمد أبو العينين، في البدء كانت الشرطة: موجز تاريخ البوليس المصري، إضاءات، ١٦-٥-٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/zWUUSr

(٢) أحمد مولانا، جهاز الأمن السياسي المصري...النشأة والتطور(١)، مرجع سابق.

(٣) أحمد مولانا، جهاز الأمن السياسي المصري...النشأة والتطور(٢)، ٢١-١١-٢٠١٧، مدونات الجزيرة، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/ofUjEF



موقف الإنجليز والأجانب من ثورة ١٩١٩

سمية عبد المحسن(*)

مقدمة:

شهدت مصر بعض مظاهر الاعتراض والرفض الوطني للاحتلال الإنجليزي منذ مجيئه، ولكنها كانت محدودة ولم تتسم بالشعبية والاتساع اللذان اتسمت بهما المقاومة المشعِلة لثورة ١٩١٩؛ يذكر عماد أبو غازي أنه *"لم تشهد سنوات الحرب مقاومة للاحتلال سوى بعض العمليات الصغيرة لأعضاء الحزب الوطني وأنصاره، لدرجة دفعت القيادة البريطانية إلى سحب جزء من القوات المخصصة لتأمين الجبهة الداخلية إلى جبهة القتال عندما استشعرت أن الأمور آمنة في الداخل"*(١). فقد ضاعفت الحرب العالمية آثار الاحتلال ومساوئه ووسعت من نطاقها ووطأتها على غالب فئات الشعب ومختلف مدن مصر، فكان ذلك دافعا لتحول التحركات الداعمة للمطالب المصرية بالاستقلال والحرية إلى تحركات شعبية شاكية من مظالم الاحتلال وإجحافه؛ فقد بدأت حركة سياسية ثم تحولت إلى ثورة اجتماعية.

وعليه، أحاول في هذا التقرير إلقاء الضوء على تطور وضع الاحتلال البريطاني لمصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مع الحرب العالمية الأولى، بما أشعل ثورة ١٩١٩. ثم موقف الاحتلال وما اتخذه من إجراءات وسياسات في مواجهة الثورة، وما أسفر عنه ذلك الموقف. فضلا عن موقف الأجانب الموجودين في مصر من الثورة، وكيف تعامل معهم الثوار.

أولاً- الاحتلال والأسباب السياسية للثورة:

كان وضع الاحتلال البريطاني في مصر مهدَّدا من الخارج؛ بسبب استمرار تبعية مصر رسميًا للدولة العثمانية من ناحية، وبسبب المطامع والمنافسة الأوروبية لبريطانيا في مصر من ناحية أخرى. تراجعت تلك المنافسة نسبيا بعد أن وقَّعت بريطانيا اتفاقا وديًا مع فرنسا عام ١٩٠٤، جاء فيه فيما يتعلق بوضع مصر: *"إن حكومة جلالة الملك (ملك بريطانيا) تصرح بأنها لا تقصد تغيير الحالة السياسية في مصر، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى في مصر، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر"* (٢).

واستغلت بريطانيا بوادر النزاعات الأوروبية التي نشبت على إثرها الحرب العالمية الأولى للتخلص تماما من سيادة الدولة العثمانية على مصر، ولضمان مواجهة أي اعتراض سعت بريطانيا لفرض سيطرتها على تحركات المجتمع؛ فسيطرت على وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفرضت الرقابة على الصحف والبرقيات والرسائل. وأصدرت (قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤) في ١٨ أكتوبر الذي يمنع التجمهر، وجاء فيه أنه "إذا كان التجمهر المؤلَّف من خمس أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر، وكان رجال السلطة قد أمروا المتجمهرين بالتفرق فكل من بلغه الأمر منهم ورفض إطاعته أو لم يعمل به يعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على ٦ أشهر أو بغرامة لا تتجاوز الـ٢٠ جنيها"، وطُبِّق ذلك القانون على المصريين فقط دون الأجانب(٣).

كما أنشأت محاكم عسكرية اعتمدت قوانين غير مصرية، وتولى القضاء فيها مجموعة من ضباط الجيش الإنجليزي يجهلون عادات البلاد وتقاليدها. وأعطيت لهذه المحاكم اختصاصات واسعة، فكانت تقضي في جرائم

(*) باحثة علوم سياسية بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) عماد أبو غازي، **حكاية ثورة ١٩١٩**، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩)، ص ٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

(٣) خالد أبو بكر، »**الشروق**« **تتصفح فى أوراق المصريين قبل ١٠٠ عام: مصر سنة ١٩١٤**، ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، على الرابط: https://bit.ly/١dRoPTK

القذف والسب في غير الإنجليز، والمسائل الخاصة بالآداب والتزييف، وتبعا لذلك أصبح كل شخص خاضع للقانون الجنائي المصري يحاكَم أمام المحاكم العسكرية إذا ارتكب جريمة اعتبرتها السلطة العسكرية للاحتلال منافية لمصلحتها.

وبعد دخول بريطانيا الحرب أعلنت الأحكام العرفية في مصر في ٢ نوفمبر ١٩١٤؛ حيث أعلن الجنرال السيرجون مكسويل قائد جيوش الاحتلال فى مصر قرارا نصه: *"ليكن معلوما أني أُمِرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصرى العسكرية لكي يتضمن حماؤه، فبناء على ذلك صار القطر المصري تحت الحكم العسكري من تاريخه"*، وحذر المصريين من تكدير السلم العام ومساعدة أعداء إنجلترا وحلفائها، ودعاهم إلى اتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية[(١)].

تلا ذلك وضع مصر تحت الحماية البريطانية في ١٨ ديسمبر، وجاء في قرار الإعلان: *"إن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا يعلن أنه نظرًا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا، فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة، وسوف تصبح من الآن فصاعدًا تحت الحماية البريطانية. وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الإجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها"*[(٢)].

وفي اليوم التالي، أعلنت بريطانيا خلع الخديوي عباس حلمي الثاني ونصبت بدلًا منه عمه حسين كامل بلقب سلطان، ومن ثم أنهت السيادة العثمانية على مصر تماما. وجاء نص الإعلان كالتالي: *"يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد عليّ فقَبلَه"*[(٣)].

واقترنت تلك الإجراءات بوعود شفهية من بريطانيا لحسين كامل عند تنصيبه بمنح مصر استقلالها وسيادتها؛ فجاء في رسالة الحكومة البريطانية إليه: *"قد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها"*، كما تضمنت وعدا بالنظر في نظام الامتيازات الأجنبية بعد انتهاء الحرب. ومع اقتراب نهاية الحرب بدأ التفكير جديا في نظام جديد لإدارة البلاد، وقد وضع بالفعل السير وليم برونيت المستشار المالي البريطاني مشروعا لقانون نظامي لمصر، لكن النخبة السياسية المصرية رفضته تماما لأنه وضع مصر في مرتبة المستعمرات وحرمها من مجلس تشريعي منتخب[(٤)].

وقد تبع دخول بريطانيا غمار الحرب آثار محورية بالنسبة للأوضاع السياسية في مصر، فبعد إعلان الحماية عليها وتنحية الخديوي عباس ما لبثت أن دفعت بريطانيا مصر للخروج عن حيادها من أطراف الحرب والانضمام إلى جانب بريطانيا، بل واتخذت مصر بمثابة قاعدة عسكرية لبريطانيا وحلفائها في مواجهة تركيا ودول المحور؛ نظرا لموقع مصر الاستراتيجي ووجود قناة السويس، وتحملت مصر وحدها نفقات وتكاليف هذه المعسكرات[(٥)].

ومع نهاية الحرب وانتصار بريطانيا انتظر المصريون تنفيذ بريطانيا وعودها بمنح مصر استقلالها الكامل، خاصة بعد إصدار كل من بريطانيا وفرنسا تصريحا في ٧ نوفمبر ١٩١٨ يعلنون فيه نيتهم إنصاف الشعوب العربية التي كانت تخضع للحكم العثماني، وأيضا إعلان الرئيس الأمريكي آنذاك وودرو ويلسون مساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي

---

(١) المصدر السابق.

(٢) صلاح الإمام، ١٨ ديسمبر ١٩١٤.. إعلان الحماية البريطانية على مصر، المصريون، ١٧ – ١٢ – ٢٠١٢، على الرابط: https://goo.gl/WoZxFT

(٣) راجع: خالد أبو بكر، »الشروق» تتصفح فى أوراق المصريين قبل ١٠٠ عام، مرجع سابق.

(٤) عماد أبو غازي، مرجع سابق، ص ٨.

(٥) راجع: لطيفة سالم، **مصر في الحرب العالمية الأولى**، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٩)، نسخة إلكترونية متاحة على الرابط: https://bit.ly/٢LBQ٤dq

١١ نوفمبر ١٩١٨ أُعلِنت الهدنة، وأرسل ملك انجلترا إلى السلطان فؤاد يشكره على مساعدة مصر وبأن مصر سينولها نصيب كامل فيما سيعم على الامبراطورية البريطانية من الرخاء. الأمر الذي دفع بعضا من أعضاء الجمعية التشريعية، وعلى رأسهم سعد زغلول، للتفكير في السفر إلى لندن أو لحضور مؤتمر الصلح المنعقد حينئذ والمطالبة بحق مصر في الاستقلال. ودعما لتحرك الوفد بدأت حركة شعبية لجمع توقيع المصريين على توكيلات للوفد لتمثيلهم والتعبير عن مطالبهم. وعليه، طلب الوفد مقابلة المندوب السامي البريطاني في مصر السير ونجت للحصول على إذن السفر، الذي تردد في مقابلتهم ثم وافق للتعرف على موقفهم إزاء استمرار بريطانيا، وكذلك قدم رئيس الوزراء المصري طلبا مماثلا.

قدم ونجت الطلبين بالسفر إلى لندن لحكومة بلاده، غير أن السلطات البريطانية أظهرت بعد ذلك نيتها في رفض المطالب المصرية وإبقاء سيطرتها على مصر بعد اتساع حركة توقيع التوكيلات ومساندة الحكومة أيضا لتحركات الوفد ومطالبه، فبدأت بمواجهة ومنع جمع التوكيلات الشعبية للوفد؛ "فقد شعرت سلطات الاحتلال البريطاني بخطورة الحركة فقررت التصدي لها، فأصدر مستر هينز المستشار الإنجليزي لوزارة الداخلية أوامره إلى مديري المديريات باستخدام القوة لمنع حركة التوقيعات وبمصادرة التوكيلات".

و"في يوم ٢٨ نوفمبر ١٩١٨ أرسل سعد إلى السلطات العسكرية البريطانية يستعجل التصريح له بالسفر، فجاء الرد عليه بعد يوم واحد بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته إلى طلبه في الوقت الحاضر، ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر بإعطائه وصحبه الجوازات التي يطلبونها"... فخاطب سعد المندوب السامي البريطاني في نفس اليوم مطالبا إياه بتذليل الصعوبات أمام سفر الوفد المصري... عندئذ أسفرت دار الحماية عن موقفها وأبلغت سعد بخطاب رسمي في ١ ديسمبر برفض سفره هو وزملاؤه، وأن عليهم أن يقدموا تصوراتهم كتابة إلى المندوب السامي البريطاني بمصر، على أن لا تخرج تلك المقترحات عن الخطة التي رسمتها الحكومة البريطانية لمستقبل مصر".

وزيادة على ذلك ووجه طلب الوفد بالتهديد بتنفيذ الأحكام العرفية، بعد أن خاطب الوفد معتمدي الدول الأجنبية في مصر اعتراضا على السياسات البريطانية؛ فأنذرهم "وطسن" قائد القوات البريطانية في مصر "بتطبيق الأحكام العرفية عليهم في حال استمرارهم في معارضة السياسة البريطانية". فنشر الوفد في اليوم التالي احتجاجا على تهديد وطسن، ما اعتبرته السلطة العسكرية اعتداءً عليها، وبناء عليه صدرت أوامر المندوب السامي بإلقاء القبض على سعد زغلول ورفاقه وتم احتجازهم ثم نفيهم إلى مالطة"(١).

فاشتعلت التظاهرات على إثر ذلك، واتسع نطاقها المكاني والنوعي تدريجيا حتى شملت كافة أرجاء مصر تقريبا ومختلف فئاتها، ولم تتمكن قوات الاحتلال من إخماد التحركات الشعبية باستخدام القوة المادية، فبدأت في انتهاج سياسة تهدئة وتسكين، خاصة بعد ضمان اعتراف القوى الدولية بسيادة بريطانيا على الأراضي المصرية.

ثانيًا- الاحتلال والأسباب الاجتماعية والاقتصادية للثورة:

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تسببت الحرب في تجريف الموارد الطبيعية والنقدية وحتى البشرية في مصر، وتسببت في إفقار فئات واسعة من المصريين وعوزهم الشديد في مقابل استفادة فئة محدودة للغاية، أغلبها من الأجانب، من تلبية احتياجات ومطالب الاحتلال وجنوده.

فمن ناحية أدى اندلاع الحرب وتورط مصر فيها إلى اندفاع الناس إلى سحب ودائعهم وأموالهم من البنوك خوفا عليها، ما تسبب في عجز البنوك عن استمرار دفع

(١) راجع في ذلك:

- أحمد شهاب، **انجلترا في مصر، أو مصر قبل الاحتلال وبعده**، (القاهرة: مكاتب النشر والتأليف التجارة, د.ت)، ص ١٠٧، ١٠٨.
- عماد أبو غازي، مرجع سابق، ص ص ١٠، ٢٤، ٢٦، ٣٦.

الأمانات إلى أصحابها، وتوقفها عن إقراض الأفراد و"التسليف على المحصولات".

كما امتنع الناس عن استثمار أموالهم في التجارة، وكذلك امتنع كثير منهم عن شراء كل ما لم يكن ضروريا جدا؛ فاضطرت كثير من المحلات التجارية الكبرى إلى تقليل مصاريفها قدر الإمكان ولو بالتخلص من العمال، وأجلت الحكومة أيضا كل المشروعات التي كانت قد بدأت في تنفيذها. ترتب على ذلك أن "قلت الأموال المتداولة بين الناس في القطر وقلت بالتالي الثروة التي يملكونها. والنتيجة أن أقبل الناس على بيع حُليهم ليدفع بعضهم ديونه التي حلت آجالها وليقتات البعض الآخر بأثمانها، وكان من أثر ذلك أن انخفضت أثمانها بزيادة عرضها".

وقد رصدت الدكتورة لطيفة سالم في كتابها "مصر في الحرب العالمية الأولى" ملامح تردي الوضع الاقتصادي في تلك الفترة[١]، الذي كان دافعا قويا لدعم ثورة ١٩١٩ واتساع نطاقها والفئات المشاركة فيها.

كان أبرز قطاع عانى اقتصاديا من آثار الحرب هو القطاع الزراعي؛ فقد كان احتياج بريطانيا كبيرا للسلع والمحاصيل الزراعية لتوفير المؤن اللازمة للجنود من قواتها وقوات حلفائها، فضلا عن احتياجات المدنيين من البريطانيين والأجانب الموجودين في مصر. ولم تكن مصر من قبل ذلك ذات إنتاج زراعي واسع، وإنما كانت تعتمد على استيراد جزء كبير من احتياجاتها من الخارج، وتوقفت تلك الواردات أثناء الحرب لعدة أسباب؛ فمن ناحية المصانع والمنتجون بالغرب حولوا إنتاجهم نحو الأسلحة والذخيرة وغيرها من أدوات الحرب، ومن ناحية أخرى انقطعت العلاقات بين مصر والدول المحارِبة لبريطانيا، كما انقطعت الطرق التجارية التي كانت ترِد البضائع عبرها.

ومن ثم وقع عبء تقديم المواد الغذائية اللازمة لبريطانيا على مصر؛ فكان لزاما عليها زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية. فاتجهت بريطانيا إلى التقليل من مساحات زراعة القطن، وإجبار أصحاب الأراضي والفلاحين على زراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية الأخرى.

ففي عام ١٩١٥ أنشئت لجنة للنظر في تموين الجيوش البريطانية، "ونتيجة الخوف من نقص موارد الطعام الأساسية والالتزامات التي فرضت على مصر لتموين الجيوش البريطانية، صدر مرسوم في ٨ سبتمبر ١٩١٧ يقضي بتحريم زراعة القطن في مصر العليا وتقييد زراعته بثلث الأراضي القابلة للزراعة في الأجزاء الأخرى.. استولت السلطة على كل ما يلزمها من منتجات زراعية بالسعر الذي ترتضيه هي.. وكان على كل فرد أن يقدم ما ملكت يده من غلال وحبوب وإلا عرَّض نفسه لخطر المصادرة والقبض والمحاكمة.. واستمرارا لتلك السياسة أصدر القائد العام للقوات البريطانية في نوفمبر ١٩١٧ أمره بالحصول على المؤن اللازمة للحملة بالأسعار الرسمية، وتحددت بأبخس الأثمان".

وفرضت لجنة مراقبة التموين عقوبات على من يثبت أن لديه أي مقدار مخزون من الغلال، وانتشر التفتيش بالأراضي والمنازل، وأعلنت عن جوائز مالية لكل من يرشد عن كميات مخبأة من القمح.. فارتفعت أسعار الغلال، وتبعا لذلك ارتفعت أسعار الدقيق.. وكذلك ارتفعت أسعار الخبز حوالي ٤٥%.

كما احتكرت السلطة البريطانية محصول القطن في عام ١٩١٧-١٩١٨، وعينت "لجنة مراقبة بذرة القطن" لكي تتولى شراء وتخزين وشحن القطن لحساب بريطانيا، وفرضت عليه رقابة شديدة أدت إلى خسارة كبيرة لأصحاب الأراضي. نتج عن ذلك انخفاض الطلب على القطن نتيجة تحكم التجار الأجانب فيه وفي تحديد أسعاره، فتوقفت حركة السوق وتكدست فيه الأقطان، وأصيبت مصر بخسارة اقتصادية كبيرة بلغت ٣٢ مليون جنيه، وقد ورد في تقرير ملنر أن "هناك ما يدل على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا الحكم يحرم المزارع مزية المزاحمة في الأسواق الأجنبية مع كون إيجار أطيانه في ازدياد".

(١) لطيفة سالم، مرجع سابق.

ولم يكن للفلاح أي ملجأ يشكو إليه، "لأن أعضاء لجنة التحكيم التي تُستأنَف إليها القرارات كانت مشكلة من تجار القطن أنفسهم، فكان الفلاح يتجنب الشكوى خوفا من زيادة الضرر عليه. فالمشتري هو الذي يقرر السعر، ويتسلم البضاعة من اللجنة بسعر أقل من السعر الذي قدره هو لنفسه". كما أصيب كبار الملاك بأضرار كبيرة بسبب سياسة بريطانيا في احتكار القطن، رغم ارتفاع أسعار القطن وارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية، نتيجة تحكم التجار الأجانب في أسعار القطن.

كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه أغلب مساحة مصر الزراعية في أيدي الإنجليز والأجانب وبعض كبار التجار الموالين للإنجليز. فنتيجة تراكم الديون، صادرت البنوك الأراضي من مالكيها "حتى أوشكت الأراضي الزراعية كلها أن تنتقل إلى ملكية البنك العقاري والمرابين الأجانب".

ومن ناحية أخرى ارتفع سعر الفحم، نتيجة تراجع الوارد منه وارتفاع أسعار الشحن والنقل؛ "فتعطلت أكثر الآلات المستعملة لري الأراضي وتوقفت أعمال وزارة الأشغال من مشروعات الري وخلافه، وأخذ البعض من كبار ملاك الأراضي يتركون الأرض بدون زراعة.. وبالتالي ساءت حالة الفلاحين".

أدى كل ذلك إلى تصاعد سوء الأوضاع الاقتصادية للطبقات الفقيرة، وخاصة الفلاحين، الذين أُجبِروا على زراعة محاصيل معينة، وبيعها بأسعار زهيدة تفرضها سلطة الاحتلال، مقابل ارتفاع أسعار ما يشترونه من سلع لازمة لمعايشهم اليومية. غير أن استغلال سلطات الاحتلال للفلاحين لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوز إلى الاستيلاء على ما يربونه أو يمتلكونه من ماشية وحيوانات؛ حيث احتاجت بريطانيا الخيول والحمير والجمال لحمل الجنود والعتاد أثناء الحرب، فراحت تصادرها من المصريين عنوة ودون أي تعويض. "نشرت السلطة العسكرية إعلانا في ٢٦ نوفمبر ١٩١٧ أمرت فيه جميع المصريين أن يقدموا دوابهم، وأصبح غير مصرح لهم بالتصرف فيها أو حتى نقلها، وفرضت العقوبة على من يخالف تلك الأوامر".

"واستولت السلطة أيضا على الأشجار لتنتفع بأخشابها وتغطي احتياجاتها منها، وامتدت يدها لتستحوذ على النشارة، فكثرت الطلبات عليها لحاجة الجيش لاستخدامها، واستغلت السلطة المصريين حتى في أعمال الرقابة على مراكب الصيد بالمياه المصرية، وفوق ذلك فإنها استولت على معظم المراكب الشراعية التي رأت أنها في حاجة إلى استعمالها".

ومن ناحية أخرى، سيطر الأجانب أيضا على النشاط الصناعي؛ "ذلك أن العشرين سنة التي سبقت الحرب رأت تفوقا لرؤوس الأموال الأجنبية، إذ بلغ رأس المال الأجنبي عام ١٩١٤ ما يعادل ٩١٪ من أموال الشركات المساهمة".

وكما حدث للفلاحين، عانى العمال في هذه الفترة الظلم والاستغلال حتى أصبحت ساعات عملهم تصل إلى اثني عشر ساعة. وتعرض الكثير منهم للاعتقال والتنكيل، لانتمائهم للحزب الوطني. كما عانى العمال من زيادة معدلات البطالة، نتيجة استغناء كثير من أصحاب الأعمال عن العمال لتوفير نفقاتهم، وكذلك فعلت الوزارات الحكومية، وقامت الحكومة بتسفير حوالي ثلاثة آلاف عامل عاطلين إلى قراهم في الصعيد لتخفيف الأزمة، وخوفا على الأمن العام.

ولم يتمكن العمال من اتخاذ أي فعل لمواجهة ما يتعرضون له من ظلم، بسبب ما اتخذته سلطات الاحتلال من إجراءات حدت من حرية المصريين، وقضت على أشكال ومؤسسات العمل الجماعي مثل النقابات وغيرها.

ولم يقتصر استغلال السلطة البريطانية على ذلك فحسب، بل جندت المصريين قسرا، ودفعتهم للقتال والمشاركة في الحرب؛ فكانت تجمع الرجال والشباب من

المصريين وتجبرهم على التجنيد الإجباري، وأرسلتهم إلى ساحات القتال[١].

كما أُجبِر المصريون على دفع أموالهم للهلال الأحمر المصري؛ للمساهمة في الإنفاق على العمليات الحربية، وما يرتبط بها من عمليات واحتياجات طبية؛ حيث "قدمت جمعية الهلال الأحمر المصرية للسلطة العسكرية قطارات مجهزة بكل ما يلزم لراحة الجرحى، ومن أموالها كانت تساعد في إقامة المستشفيات. وبلغ ما دفعته مصر للصليب الأحمر ٣٢٠,٠٠٠ جنيه جمعوا قسرا".

واستولت السلطة على أراضٍ ومبانٍ كثيرة وغيرها من ممتلكات الأفراد، لخدمة أغراضها العسكرية، معلنة أنها ستعوض أصحاب تلك الممتلكات ولكنها لم تفعل فيما بعد. كما جندت كل المصالح الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات السلطة العسكرية.

ترتب على تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية الناتجة عن الاحتلال، وبالأخص عن الحرب، زيادة عدد الوفيات في مصر من ٣٠٠,٠٠٠ قبل الحرب إلى ٣٧٥,٠٠٠ عام ١٩١٦، وفي ١٩١٨ وصل الى ٥١٠,٠٠٠ بما يزيد عن عدد المواليد في تلك السنة، بالإضافة إلى ضحايا الحرب والجرحى والمشوهين. فضلا عن انتشار أمراض اجتماعية عدة، مثل كثرة الجرائم من سرقة واختلاس وقتل وغش وربا وتزوير وتسول واحتيال وفوضى وفساد وهتك أعراض ودعارة وغيرها[٢].

ثالثًا– الاحتلال والأسباب الثقافية للثورة:

وعلى الصعيد الثقافي حرصت بريطانيا على تحريف عقول المصريين وتزييف وعيهم؛ فعمدت منذ بداية الاحتلال إلى إضعاف التعليم وتسطيحه وجعله أداة لتغريب المصريين وتجهيلهم. ومن ناحية أخرى سعت بريطانيا مع بداية الحرب إلى تكميم الصحافة وتقييدها حتى لا تكون أداة لنقل الحقيقة وتوعية الناس وتعبئتهم في مواجهة الاحتلال[٣].

فمن ناحية جعلت سلطة الاحتلال التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية بمصروفات لا يحتمل دفعها إلا القادرون، وعملت على إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية وجعلتها لغة التدريس في المرحلتين، وشجعت المدارس الأجنبية لصناعة طبقة تتسم بالأرستقراطية في ثقافتها الأجنبية وتنتج التفرقة والطبقية بين أبناء الشعب. وكانت نتيجة تلك السياسة انخفاض نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في مصر أثناء فترة الاحتلال؛ فعند احتلال بريطانيا لمصر كانت نسبتهم ٨,٥%، بينما انخفضت إلى ٨,٤٣% عام ١٩٢٧.

وإن كانت بريطانيا قد سعت إلى كسب ود المصريين بعض الشيء أثناء فترة الحرب لتهدئة ثورتهم ضدها، فأدخلت بعض التحسينات الطفيفة على النظام التعليمي في عامي ١٩١٦–١٩١٧؛ فحولت الكتاتيب إلى مدارس أولية ذات أربع فرق، ولقبت الفقيه برئيس والعريف بمعلم، ومنعت المعلمين من جباية النقود أو غير ذلك من التلاميذ، وفي المقابل رفعت مرتباتهم.

وقد كان غرض انجلترا آنذاك من التعليم الابتدائي هو إعداد بعض الأفراد لتولي الوظائف الصغيرة العامة، فعملت على صبغه بالثقافة الإنجليزية وخصصته للطبقة الأقدر ماليا من طبقة تلاميذ الكتاب. أما المدارس الصناعية فعمدت انجلترا إلى عدم إدخال صناعات متنوعة بها بل الإبقاء على صنعة واحدة أو اثنتين فقط، بهدف إعداد بعض الصناع أو الفنيين الحاصلين على تعليم فني بسيط للقيام بالأعمال اليدوية. وفي المقابل أهملت التعليم التجاري؛ حيث إن الأجانب كانوا يسيطرون على الأعمال المالية والتجارية في مصر.

(١) راجع على سبيل المثال: سهام الباشا، شهداء مصريون فى الحرب العالمية الأولى حاربوا بالسخرة ودفنوا فى دول غربية.. ومصر لا تعرفهم منذ ٩٤ عاماً، ٢٧أبريل ٢٠١١، على الرابط:
https://bit.ly/٢F٢sd٦c

(٢) لطيفة سالم، مرجع سابق.

(٣) راجع في تفصيل ذلك: المرجع السابق.

وبجانب ذلك، تأسست مدارس أجنبية، فرنسية وأمريكية وإنجليزية وألمانية ويونانية وروسية. واتسمت تلك المدارس بكونها "تعمد إلى تغيير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية وترغيبهم في اللغة الأجنبية، حتى أصبح المصريون فيها أقوى في اللغة الأجنبية منهم في اللغة العربية.. والذين يتربون في هذه المدارس يضعف إحساسهم القومي ويبعدهم عن دينهم".

غير أن تلك التحسينات الشكلية التي أدخلتها سلطة الاحتلال لم تنجح في استمالة المصريين أو استرضائهم؛ حيث لم تحقق لهم فائدة تُذكر، نظرا لارتفاع تكلفة التعليم وعدم قدرة الطبقات الفقيرة -التي زادت في ظل الحرب كما رأينا- على تحملها، فضلا عن عدم توفر عمل ملائم بعد الانتهاء من هذا التعليم بسبب سيطرة الإنجليز والأجانب على الأعمال والمناصب العليا.

ومن ناحية أخرى فرضت سلطة الاحتلال رقابة شديدة على الصحافة، باعتبارها الأداة الأساسية حينئذ لنقل الأخبار، وكذلك قد تكون أداة مهمة لتعبئة المصريين ضد مظالم الاحتلال ومساوئه. فلم يُكتفَ بقيود قانون المطبوعات، وإنما فُرضت قيود شديدة على ما تنشره الصحف لمنع نشر أي أخبار تسيء إلى سلطات الاحتلال أو تشير إلى وجود أية معاناة يتحملها المصريون؛ فكانت تلك الرقابة تحذف كثير من المقالات والأخبار التي لا تروق لها وترى فيها مساسا بسلطات الاحتلال. كذلك مُنعت الصحف من نشر أي خبر له مساس بتحركات الإنجليز أثناء الحرب. بل طالبت إدارة المطبوعات بإلغاء بعض الصحف والمجلات التي كانت تخشى معارضتها، ومنعت إصدار أي صحف جديدة في تلك الفترة سوى لمن تريد، وفق شروط مسبقة. "أما الصحف الأجنبية في مصر وبالذات الإنجليزية فكانت بطبيعة الحال تعمل لصالح انجلترا".

رابعًا- مواجهة الإنجليز للثورة:

مرت مواجهة سلطات الاحتلال البريطاني للمقاومة المصرية عام ١٩١٩ بمرحلتين؛ أولاهما اتسمت بالعنف والقوة في مواجهة الثوار، ظنا بأن القوة المادية ستكون رادعا للمصريين ومانعا لهم من المشاركة في الاحتجاجات الرافضة لظلم الإنجليز والمطالِبة بحقوق المصريين في المعاملة العادلة والحياة الكريمة والاستقلال. ثم انتقلت في المرحلة الثانية إلى قبول التفاوض وتحقيق بعض المطالب، أو على أقل تقدير التظاهر بذلك، سعيا لتهدئة الشارع المصري.

فمع بداية خروج الطلبة للتظاهر ومِن بعدهم مختلف فئات الشعب المصري، اعتراضا على اعتقال أعضاء الوفد المصري، اتبعت سلطة الاحتلال سياسة العنف في مواجهتهم؛ فخرجت القوات العسكرية البريطانية لملاقاتهم بالأسلحة المختلفة موقعة مصابين وقتلى منهم، كبارا وصغارا، رجالا ونساءً، منذ اليوم الأول للمواجهة، فضلا عن إلقاء القبض على أعداد كثيرة من المتظاهرين وإيداعهم الأقسام في المحافظات المختلفة. فيُذكَر أن قوات الاحتلال قد ألقت القبض في أول أيام التظاهر على (٣٠٠) مصري؛ حيث أنه في يوم ٩ مارس ١٩١٩ "اشتبك المتظاهرون مع قوات البوليس التي كان يقودها الحكمدار الإنجليزي راسل، وانتهى اليوم بإلقاء القبض على ٣٠٠ متظاهر وأودعوا في قسم السيدة زينب، ومنه تم ترحيلهم إلى باب الخلق ثم إلى القلعة ليلا.. وشهد اليوم الثاني للثورة إطلاق نار من جانب القوات البريطانية على المتظاهرين..."(١).

وقد تسلحت قوات البوليس والجيش التابعة للاحتلال "بأسلحة متطورة حديثة من بنادق آلية ومدافع رشاشة ودبابات مدرعة، حتى الطائرات استخدموها في ضرب المظاهرات، كما استخدموا المراكب النيلية للوصول إلى الأماكن النائية التي انقطعت عنها المواصلات"(٢). فمما يُذكر -على سبيل المثال- أن القوات التابعة للاحتلال قصفت مدينة أسيوط بطائرتين لإجبار أهالي المدينة على التراجع عن الهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على ما به من سلاح، وأرسلوا إليها أيضا سفينة مسلحة عن طريق

---

(١) عماد أبو غازي، مرجع سابق، ص ٤٢، ٤٣.

(٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، **شهداء ثورة ١٩١٩**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ص ٦.

النيل، غير أن أهالي أسيوط لم تُرهبهم مظاهر العنف تلك واستمروا في مقاومتهم، فردت سلطات الاحتلال بمظاهر عنف شديدة للغاية(١).

زادت مظاهر العنف وأدواته المتبعة من قِبل سلطة الاحتلال مع اتجاه المصريين نحو محاولة تعطيل تحركات قواتها، بترصد دوريات البوليس والجيش وقتل أو إصابة جنود منها، وتعطيل خطوط السكك الحديدية حتى لا تتمكن القوات من الانتقال أو نقل أسلحتهم من خلالها. فأصدرت سلطة الاحتلال إنذارا في ٢٠ مارس من القائد العام للقوات البريطانية تحذر فيه المصريين من قطع السكك الحديدية وتهددهم بتطبيق الأحكام العرفية عليهم، ومعاقبة بل وإحراق القرى المجاورة للخطوط المتلفة؛ حيث جاء فيه أن "كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية والمهمات الحديدية يعاقَب عليه بإحراق القرية التي هي أقرب من سواها من مكان التدمير، وهذا آخر إنذار". ونفذوا ذلك التهديد بالفعل؛ فعلى سبيل المثال هاجم الجنود الإنجليز بلدة كفر مساعد، وطلبوا من الأهالي الخروج من منازلهم ليُعرَضوا على الدورية الإنجليزية التي اعتادت أن تمر ليلا على السكة الحديد في هذه المنطقة حتى تعرف من الأهالي من أطلق الرصاص على عساكر السلطة، فعذبوهم ونكلوا بهم وقتلوا منهم(٢). وتكرر الأمر أيضا في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها؛ حيث أُحرِقت القرى ونُهِبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء(٣).

(١) ثورة ١٩١٩، موقع سعد زغلول، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/eZaEX٣

(٢) راجع في ذلك: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، شهداء ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١١١، ١١٢، ١٢٥.

(٣) ثورة ١٩١٩، موقع سعد زغلول، مرجع سابق.
- وحول نموذج لحوادث الاغتصاب، راجع: أمنية طلال، "زِج زِج".. عرض مسرحي يجسد واقعة اغتصاب لنساء ثورة ١٩١٩، ٢٠١٦/٤/٢٣، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/m٤ZrS٥
- وراجع أيضا: موقع "زج زج" ، عبر الرابط التالي:
https://www.zigzig.info/

وامتدت مظاهر العنف تلك لتشمل إقامة محاكمات عسكرية مشددة لمن أُلقِي القبض عليهم من المصريين أثناء التظاهرات، للتنكيل بالمصريين وإخافتهم من المشاركة في التظاهرات. فأصدرت تلك المحاكم أحكاما مشددة ومغلظة في حق من ألقي القبض عليهم، بتهم بعضها لمجرد الشك أو التجمهر أو الأخبار الكاذبة؛ منها أحكام بالغرامة والجلد، والأشغال الشاقة لبعض الأيام، وأحكام بالسجن لفترات متفاوتة واجهوا خلالها أشكالا من التعذيب والإهمال مات على أثره بعض المعتقلين؛ حيث لم يكن هناك تمييز بين كبير أو صغير، غني أو فقير، قوي أو مريض؛ "فشراسة التعذيب والتنكيل كانت سمة بارزة لتلك المحاكمات"، ووصلت أحيانا إلى أحكام الإعدام. وقد "انتشرت هذه المحاكم العسكرية في مختلف عواصم ومراكز القطر... وكان من الواضح أن هذه المحاكم تنتقل حيث ضخامة الحوادث واشتعال لهيب الثورة"(٤).

مع استمرار خروج المصريين ومقاومتهم وإصرارهم على مطالبهم لما يقرب من شهر، بدأت بريطانيا تعيد النظر في سياساتها في مواجهة الثورة والتعامل معها، متجهة نحو محاولة التهدئة واحتواء المصريين بإظهار الاستجابة لبعض مطالبهم، وعلى رأسها الإفراج عن أعضاء الوفد المصري والسماح لهم بالسفر لحضور مؤتمر الصلح في فرنسا وعرض مطالبهم. دعم ذلك نجاح بريطانيا في إقناع الدول الأوروبية باستمرار سيطرة الأولى على مصر مع ضمان مصالحهم فيها، ومن ثم لم تشعر بريطانيا بخطر من السماح لأعضاء الوفد بالسفر وعرض مطالبهم في مؤتمر الصلح.

تزامن ذلك مع إعفاء المعتمد البريطاني في مصر السير ونجت وإرسال الفيلد مارشال اللنبي قائد القوات الحربية في مصر وسوريا إلى مصر وإعطائه سلطة حربية ومدنية ليفعل ما يشاء لإعادة النظام في مصر؛ فأول ما فعل أخلى سبيل

(٤) كلٌ من:
- عماد أبو غازي، مرجع سابق، ص ٤٥.
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، شهداء ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ١٦٢، ١٦٣.

المعتقلين وسمح لأعضاء الوفد بالسفر إلى أوروبا. ففي ٧ أبريل ١٩١٩ "أعلن الجنرال اللنبي قراره بالإفراج عن سعد وصحبه وإباحة السفر للمصريين، وأصدر بذلك منشورا قال فيه: "الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من: سعد زغلول باشا وإسماعيل صدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر"[(١)].

غير أن سفر الوفد إلى باريس كان محبِطًا؛ حيث وجدوا أنه قد تمت الموافقة على سيطرة بريطانيا على مصر، فقد تضمنت شروط الصلح التي نوقشت في مؤتمر فرساي إقرار الحماية البريطانية على مصر وأصبح جزءا من معاهدة فرساي التي تم إقرارها في ٢٨ يونية ١٩١٩، وبذلك تم الاعتراف دوليا بتلك الحماية على مصر[(٢)].

فعاد الوفد إلى مصر خائبا، إلا أن سعد زغلول نادى بضرورة مواصلة الثورة والكفاح حتى تنال مصر استقلالها، وتجددت التظاهرات في مصر مرة أخرى؛ فأرسلت بريطانيا لجنة ملنر للتعرف على أسباب تجدد الثورة من خلال لقاءات مع المصريين، إلا أن المصريين أعلنوا مقاطعتهم التامة لتلك اللجنة ورفضوا مقابلة أعضائها أو الحديث معهم، فاضطرت اللجنة إلى العودة لبريطانيا وسافر الوفد للتفاوض معها مفوضا من الشعب المصري للحصول على استقلال مصر. وتوصل الطرفان إلى مشروع معاهدة أُرسِلت إلى القاهرة لتصديقها، إلا أن الحزب الوطني طلب تعديلها، ولكن لجنة ملنر رفضت التعديلات[(٣)].

ترتب على ذلك تصاعد الموقف؛ فقاطع الشعب المصري البضائع الإنجليزية، فألقي الإنجليز القبض على سعد زغلول ونفوه مرة أخرى إلى جزيرة سيشل فازدادت الثورة اشتعالا، وحاولت إنجلترا القضاء على الثورة بالقوة مرة أخرى ولكنها فشلت. وأمام المقاطعة التي بدأها المصريون للمنتجات والشركات والبنوك الإنجليزية، وتهديد مصالح بريطانيا الاقتصادية، استجابت بريطانيا لمطالب المصريين، وأصدرت ما عرِف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي رفعت فيه الحماية عن مصر واعترفت فيه باستقلال مصر من الناحية القانونية، الأقرب منها إلى الشكلية[(٤)]؛ حيث كان اعترافا مقيدا بشروط أو تحفظات أربعة. فقد كان نص التصريح: "حيث إن حكومة جلالة الملك، وطبقا للنيات التي أعلنتها، ترغب في الاعتراف فورا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة. وحيث إن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك ومصر أهمية عظمى للامبراطورية، لذلك تعلن المبادئ التالية:

١- انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وتعلن مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢- إنهاء الأحكام العرفية، التي أعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤.

٣- وإلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام الاتفاقيات بين حكومة جلالة الملك

---

(١) راجع:
- أحمد شهاب، انجلترا في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٨.
- عبد الرحمن الرفعي، **ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١**، (القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧)، ص ٣٠٤، ٣٠٦.

(٢) لطيفة سالم، مرجع سابق.

(٣) راجع: أحمد شهاب، انجلترا في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٨ – ١١١.
- وأيضًا: عهدا السلطان حسين كامل والملك فؤاد الأول، موقع مقاتل من الصحراء، عبر الرابط التالي: https://goo.gl/XvCpRf

(٤) انظر: عبد الفتاح بدوي، كان الصانع يكد لأجل المالك الأجنبي والفلاح يزرع ليأكل البريطانيون (بالفيديو والصور.. ٩٣ عامًا على ثورة ١٩١٩ والشعب المصري ما زال يحلم بالكرامة)، ٩ مارس ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي: **https://bit.ly/٢VxtaZq**
- عهدا السلطان حسين كامل والملك فؤاد الأول، موقع مقاتل من الصحراء، مرجع سابق.

والحكومة المصرية في الأمور الآتي بيانها بالمفاوضات الودية بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بتوليها الأمور الآتية، بصورة مطلقة، وهي:

أ. تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر.

ب. الدفاع عن مصر ضد أي عدوان أجنبي، أو التدخل المباشر وغير المباشر.

ج. حماية المصالح الأجنبية، وحماية الأقليات.

د. مسئولية السودان."

خامسًا– موقف الأجانب:

كان عدد سكان مصر في عام ١٩١٩ (١٢) مليون نسمة، منهم أجانب مقيمين من شتى الأجناس، وكانوا يتمتعون بنظام الامتيازات الأجنبية الذي يجعلهم يتفوقون على المصريين في أرضهم؛ حيث "كان المصري يعمل لدى الأجنبي بنظام السخرة، يكاد لا يملك شيئا، إذا وقعت مخاصمة بينه وبين الأجنبي فالحق دائمًا مع الأجنبي، والذل والسجن للمصري، العمال يعملون لأجل المالك الأجنبي، والفلاح يزرع ليأكل البريطانيون"(١).

فقد ضمت مصر طبقة من الأتراك بحكم تبعيتها للدولة العثمانية حينذاك، كانت الطبقة الارستقراطية الحاكمة ذات امتيازات كثيرة؛ فأغنياؤها يعيشون عيشة الترف ويحتلون المناصب الكبرى في الحكومة والجيش، وكثيرا ما تمثلت هذه الطبقة بالأوروبيين في التعليم ونمط العيْش "وبعدت كل البعد عن مصر وعاداتها وتقاليدها".

وكان هناك أيضا طبقة من الأوروبيين الذين جاءوا إلى مصر للاستفادة من ثرواتها في ظل نظام الامتيازات، فأصبحوا أصحاب المصالح الكبرى في مصر وحمتهم الحكومة ودعمتهم لما يحققونه لها من مصالح مشتركة، فأصبحت لهم اليد العليا في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة كما سبق البيان، وأصبح المصريون عاملين لديهم وتحت سيطرتهم وسيطرة الإنجليز وسلطة الاحتلال.

وبالطبع تكونت طبقة من الإنجليز في مصر بحكم طول فترة الاحتلال، وسعيا من سلطة الاحتلال لإحكام سيطرتها على إدارة الدولة وأجهزتها في مصر، فقد توغل الإنجليز في الأجهزة والمؤسسات الحكومية، خاصة في المناصب والوظائف العليا التي زاد تولي الإنجليز لها تدريجيا؛ حيث قامت السياسة البريطانية "في أوائل عهد الاحتلال على استخدام عدد محدود من الموظفين ليُستشاروا ويساعدوا خصوصا في دوائر المالية والري، وتدريجيا أضيف إليهم مستشار قضائي، وآخر للمعارف وبعدها للداخلية، ثم عين مفتشون للأقاليم، ثم ما لبث أن اتسع نطاق الوظائف لهم في الحكومة وازداد عدد الموظفين الإنجليز زيادة مضطردة، وكانت الحكومة المصرية خاضعة للإنجليز، فالمستشار البريطاني كان يحضر جلسات مجلس الوزراء وهو صاحب الرأي المسموع"(٢).

"وقد وصلت نسبة البريطانيين في الوظائف الكبرى في مصر عام ١٩١٩ نحو تسعة أعشار في وكلاء الوزارات ومديري العموم ونحو الربع في الدرجات الكبيرة التالية. وقد أدى ذلك إلى توليد السخط من قِبَل الموظفين المصريين مما أسهم في انضمام القسم الغالب منهم إلى قوى ثورة ١٩١٩"(٣). فقد تسربت إلى أجهزة الدولة أسوأ العناصر البريطانية وأقلها كفاءة وأكثرها فسادا. ووصل الأمر بتهاون الحكومة المصرية في حق المصريين أن وزير الأوقاف لبى طلب انجلترا في تعيين أحد الإنجليز في وزارته —التي كانت مقصورة على المسلمين—رئيسا عموميا لهندسة المياه بتفتيش الأوقاف مدعيا عدم وجود أهل لهذا المنصب بين مواطنيه المسلمين الأكفاء.

---

(١) عبد الفتاح بدوي، **مرجع سابق**.

(٢) لطيفة سالم، مرجع سابق.

(٣) طارق البشري، **سعد زغلول يفاوض الاستعمار: دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية (١٩٢٠ – ١٩٢٤)**،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٨.

وتكونت أيضا جالية أرمينية هاجرت من تركيا والشام ازداد عددهم مع قيام الحرب، ومارسوا العمل الاقتصادي. وجالية شامية جاءت إلى مصر منذ عهد إسماعيل، وأصبحت جالية ذات نفوذ كبير استمدته من أعضائها وما شغلوه من مراكز في المجتمع؛ حيث كان معظمهم من الطبقة العليا وكبار رجال الدولة، كما نجحوا في التجارة والزراعة والصناعة.

كما شكَّل اليهود المهاجرين إلى مصر أيضا جالية ذات تأثير مهم في المجتمع المصري، وتولت الخزانة المصرية نفقاتهم، وتمتعوا بكافة حقوق المواطنين وبامتيازات أخرى. ونظير ذلك انضموا لمساعدة الإنجليز ضد الأتراك والمحاربة في صفهم، غير أنهم استفادوا من ظروف الحرب لدرايتهم وكفاءتهم في الشئون الاقتصادية. ومارسوا نشاطهم في حرية تامة واستطاع بعضهم أن يصبح من ذوي الأملاك والبعض الآخر احتكر بعض الصناعات(١).

ولم يكن مجرد وجود الأجانب والإنجليز في مصر دافعا لدعم ثورة المصريين، وإنما كانت سلوكيات الجنود البريطانيين على وجه الخصوص محفزا لمشاعر المصريين؛ فقد ساء سلوك الجنود البريطانيين، فأساءوا للمصريين بعدة صور من سكر وعربدة وتعدٍ على الناس وسرقة ونهب تعدٍ على الأعراض، فكان مما زاد من غضب المصريين تجاه الاحتلال. وقد نشرت إحدى المتطوعات في صحيفة Daily news – على سبيل المثال– في أبريل ١٩١٩ "أن الكثير من هؤلاء كان جاهلا جهلا فاضحا لدرجة أنهم كانوا يتصورون أن مصر بلد إنجليزي، وأن المصريين قوم دخلاء ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد أن يأتوا إلى هذه الديار... وعاملوا الأهالي بقسوة واحتقار، ... وروى لي أن بعض الجنود السكارى نزعوا البراقع عن وجوه بعض النساء المسلمات. وكثيرا بل وغالبا ما كان هؤلاء الجنود في حالة سكر تام تائهين يعربدون ويضربون ويصيحون في كل مكان، يدخلون البارات يشربون ويمذون ولا يدفعون بل يقومون بضرب وصابة صاحب الحانة إذا طالبهم بالمقابل".

كما أساء بعض الأجانب أيضا لثورة المصريين وحراكهم الشعبي في مواجهة الاحتلال البريطاني؛ فمما يُذكَر في هذا الإطار أنه قد "طافت مظاهرة كبرى ببعض الشوراع إلى أن وصلت إلى ميدان عابدين، ففوجئ الثوار بأن الرصاص يطلق عليهم من نافذة أحد المنازل وقتل أحد المتظاهرين، .. وكان مصدر إطلاق النار أرمينيا... وهي ظاهرة متكررة... قد يكون السبب فيها خوف هؤلاء من الحوادث وظاهرة الاعتداء على ممتلكات الأجانب في بعض الأحيان، إلا أن المرجح أن ما حدث قد لا يعدوا حوادث فردية"(٢).

خلاصة:

كانت ثورة ١٩١٩ بالأساس في وجه الاحتلال البريطاني ومظالمه الواقعة على الشعب المصري، مطالبة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستقلال السياسي. وكانت الحرب العالمية الأولى عاملا مضاعِفا لمساوئ الاحتلال وموسِّعا لنطاقها وآثارها في المجالات المختلفة، فكانت دافعا مباشرا للثورة، خاصة بعد مواجهة بريطانيا مع الممثلين السياسيين للشعب المصري الذين طالبوا بعرض المطالب تلك على الحكومة البريطانية وحكومات الدول المنتصرة في الحرب، ثم رفضها.

ومن ثم كان موقف بريطانيا من التحركات السياسية النخبوية ثم الشعبية المكوِّنة لثورة ١٩١٩ موقفا عدائيًّا ساعيًا لاحتواء الثورة وإخمادها، بدءًا بأساليب القوة والعنف المادي الذي لم يحقق ذلك الغرض، ثم بالتفاوض والتحايل السياسي وتلبية بعض المطالب الجزئية للثورة ولو ظاهريا وعلى رأسها المطلب السياسي.

وكوْن غالب الأجانب الموجودين في مصر آنذاك ذوي مصالح اقتصادية واجتماعية في مصر، مستفيدين من السيطرة البريطانية على مصر وما تمنحه من مزايا لرعايا

---

(١) راجع: لطيفة سالم، مرجع سابق.

(٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، شهداء ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٧٠.

الدول الأجنبية لنيْل موافقة تلك الدول على استحواذ بريطانيا على مصر، فلم يكن من مصلحة تلك العناصر الأجنبية دعم الثورة أو الدفاع عنها، بل إن بعضا منهم كان مهاجما للمتظاهرين خوفا من تهديد مصالحهم وممتلكاتهم في مصر.

فقد كانت السلطات البريطانية —كسلطة احتلال– هي المعوِّق والمواجِه الأول لثورة ١٩١٩؛ حيث سعت لإخمادها وإفشالها، أو —على أقصى تقدير– لتحجيم مطالبها ومن ثم نتائجها إلى أقصى درجة ممكنة، لضمان استمرار نفوذها داخل مصر أطول فترة ممكنة.

ثانيًا– قضايا في ثورة

١٩١٩



الوحدة الوطنية بين تكوينات الشعب في ثورة ١٩١٩

محمد كمال(*)

مقدمة:

اشتركت كافة فئات المصريين في ثورة ١٩١٩، فهي ثورة اشترك فيها الشباب والشيبة، الرجال والنساء، كبار ملاك الأراضي الزراعية والفلاحون الأجراء، الموظفون والعمال، ساكنو العاصمة وأهالي الأقاليم من الريف والحضر، المسلمون والمسيحيون.

وعند الحديث عن الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩، أو في أي سياق آخر، تركز معظم الدراسات على الوحدة بين المسلمين والمسيحيين، ومعها الحق في ذلك؛ إذ تذرع الإنجليز في رفضهم مطالبة الثوار بالاستقلال بحماية الأقليات، فضلا عن استخدامهم الورقة الطائفية أكثر من مرة في أحداث الثورة كتعيين يوسف وهبة المسيحي رئيسًا للوزراء تطبيقا لمبدأ فرِّق تسد.

ويتناول هذا التقرير الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب المصري في ثورة ١٩١٩ بنظرة أوسع تشمل وحدة المسلمين والمسيحيين في كفاح الجماعة الوطنية لنيْل الاستقلال مع تركيز على العناصر الأخرى المؤلِّفة للوحدة المصرية على خطوط الوصل لا الفصل بين النوع والطبقة والجيل والدين.

أولا– بداية الثورة: الأسباب الموحِّدة

كان الجهاد؛ يوم الجهاد بداية ثورة ١٩١٩، ففي ١٣ نوفمبر ١٩١٨، قرر سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي الذهاب إلى مؤتمر الصلح بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفيه اجتمع الحلفاء المنتصرون في الحرب لتقرير كيفية تقسيم الغنائم في "مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩"، لتمثيل مصر وطلب الاستقلال. وذهبوا إلى دار الحماية البريطانية لمقابلة المندوب السامي البريطاني، السير ريجنالد ونجت لطلب السماح لهم بالسفر والمشاركة في المؤتمر، إلا أن طلبهم قوبل بالرفض، وقيل إنهم لا يمثلون سوى أنفسهم فقط، فهب الشعب المصري بكل فئاته لجمع التوكيلات لسعد زغلول ورفيقاه لتفويضهم للسفر، لتكون تلك هي النواة الأولى لثورة ١٩١٩، واعتبر ١٣ نوفمبر من كل عام عيدًا للجهاد الوطني، وقد استمر المصريون يحتفلون في مثل هذا اليوم من كل عام بعيد الجهاد الوطني حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي ألغت الاحتفال.

هذا الجهاد، هذا النضال والكفاح انطلق لأسباب مختلفة، فقد أدت المعارضة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر إلى ظهور حركة قومية تجمعت وانتشرت بعد التدخل العسكري البريطاني واحتلالها عام ١٨٨٢. ومع ذلك، كانت الأسباب المباشرة لثورة ١٩١٩ هي الأعمال البريطانية خلال الحرب التي تسببت في المشقة والاستياء على نطاق واسع، وعلى وجه التحديد، شملت هذه المظالم شراء بريطانيا للقطن وأعلاف الخيل وغيرها من الدواب التي كانت تستخدم في الحرب العالمية الأولى بأسعار أقل من أسعار السوق، والتجنيد الإجباري لبريطانيا لنحو ٥٠٠ ألف فلاح في فيلق المشاة المصري للنقل باستخدام العمال والجمال، واستغلت بريطانيا مصر كقاعدة حربية ملأتها بالجنود من القوات البريطانية والاسترالية وغيرها. وبعد الحرب، شعرت مصر بالآثار السلبية لارتفاع الأسعار والبطالة.

ففي الريف، كان مألوفا أن تصادَر ممتلكات الفلاحين من ماشية ومحصول لأجل المساهمة في تكاليف الحرب، كما حرصت السلطات العسكرية على إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التي تتناسب مع متطلبات الحرب، وعلى القيام ببيع المحاصيل بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار السائدة، وتم تجنيد مئات الآلاف من الفلاحين بشكل قسري

(*) طالب دكتوراة وباحث في العلوم السياسية.

للمشاركة في الحرب فيما سمي بـ (فرقة العمل المصرية) التي استخدمت في الأعمال المعاونة وراء خطوط القتال في سيناء وفلسطين والعراق وفرنسا وبلجيكا وغيرها.

شهدت هذه الفترة في الوقت ذاته ارتفاعًا للأسعار بشكل ملحوظ، بما فيها أسعار السلع الأساسية؛ حيث سجلت الأرقام القياسية للأسعار ارتفاعا بلغ ٢١٦% عام ١٩١٨ مقارنة بسنة ١٩١٤، وارتفع سعر القمح بمعدل ١٣١% والسكر ١٤٩% والفول ١١٤% والبترول ١٠٣% كما بلغ سعر الفحم في نهاية الحرب تسعة أمثال ما كان عليه قبل اندلاعها.

واقترن ذلك أيضا بنقص حاد في السلع الأساسية، وكان لهذه الأحوال أن أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية لكل من سكان الريف والمدن؛ حيث شهدت مدينتا القاهرة والأسكندرية مظاهرات للعاطلين ومواكب للجائعين تطورت أحيانًا إلى ممارسات عنيفة تمثلت في النهب والتخريب، ولم تفلح إجراءات الحكومة لمواجهة الغلاء، مثل توزيع كميات من الخبز على سكان المدن أو محاولة ترحيل العمال العاطلين إلى قراهم، في التخفيف من حدة الأزمة، وعلى الجانب الآخر كان هناك استياء من قِبل كبار الملاك بسبب تدخل السلطات في نوع المحصول على حساب زراعة القطن ولصالح السلع الغذائية وأهمها القمح، رغم أن هذه الطبقة قد استفادت من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بما فيها القطن والسلع الغذائية.

من جانب آخر، أدت سنوات الحرب إلى ازدهار بعض أقسام الرأسمالية المصرية بسبب إغلاق الطرق البحرية، ومن ثم صعوبة ورود المنتجات الأجنبية، وهو ما أتاح فرصة للتوسع الصناعي والتجاري، وبشكل عام ارتفعت معدلات العمالة خلال سنوات الحرب.

بيد أن هذا التوسع تزامن مع زيادة الأسعار ونقص الغذاء، كما سبق القول، إضافة إلى تعرض العمال ونقاباتهم لهجوم بسبب إعلان الأحكام العرفية وإصدار القوانين التي تحرِّم التجمهر والإضراب، وفي حقيقة الأمر فقد شهدت الفترة منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب قدرًا من النمو في حجم الطبقة العاملة بسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية والتوسع في شبكات النقل. ومنذ بداية القرن العشرين وحتى نشوب الحرب، خاض عمال الصناعة والنقل عددًا من الإضرابات للمطالبة برفع الأجور وتقليل ساعات العمل، كما تشكَّل عدد من النقابات للدفاع عن حقوق العمال مثل الرابطة الدولية لعمال السجائر والورق في القاهرة، ونقابة عمال الصناعة اليدوية، ولكن مع نشوب الحرب تم إجهاض النشاط النقابي وأصبح العمال عاجزين عن الدفاع عن حقوقهم[(١)].

وعندما انتهت الحرب، بدأ المصريون بالضغط على البريطانيين مرة أخرى من أجل الاستقلال. بالإضافة إلى أسبابهم الأخرى، ومنها: تأثر المصريين بالرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، الذي كان يدعو إلى تقرير المصير لجميع الدول. وفي سبتمبر ١٩١٨، قامت مصر بالخطوات الأولى نحو تشكيل الوفد، للتعبير عن مطالبها بالاستقلال في مؤتمر باريس للسلام.

فكَّر الزعيم سعد زغلول في تأليف الوفد المصري للدفاع عن قضية مصر سنة ١٩١٨م؛ حيث دعا أصحابه للتحدث فيما كان ينبغي عمله للبحث في المسألة المصرية بعد الهدنة (بعد الحرب العالمية الأولى) عام ١٩١٨، وتم تشكيل الوفد المصري الذي ضم سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وأحمد لطفي السيد وآخرين.. وأطلقوا على أنفسهم (الوفد المصري). وقام الوفد بجمع توقيعات من أصحاب الشأن وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية وجاء في الصيغة:

(نحن الموقعون على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول و.... في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر تطبيقًا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى).

وطالب الوفد بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح لرفع المطالب المصرية بالاستقلال، وإزاء تمسك الوفد بهذا

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ وتضامن قطبي الأمة ضد الاحتلال الإنجليزي، موقع فاروق مصر، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/UEuavh

المطلب، وإزاء تعاطف قطاعات شعبية واسعة مع هذا التحرك، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي، ورحّلتهم إلى مالطة في الثامن من مارس عام ١٩١٩، وكان ذلك إيذانًا بقيام الثورة التي اجتاحت جميع أنحاء البلاد، وتصدت لها القوات البريطانية وقوات الأمن المصرية بأقصى درجات العنف.

ثانيًا– دور المرأة في الثورة:

في ١٦ مارس، نظمت بين ١٥٠ و٣٠٠ امرأة من الطبقة العليا مرتديات الحجاب[1] مظاهرة ضد الاحتلال البريطاني، وهو حدث شكّل دخول المرأة المصرية إلى الحياة العامة، وقادت النساء صفية زغلول، زوجة الزعيم سعد زغلول، وهدى شعراوي، زوجة أحد الأعضاء الأصليين في الوفد ومؤسسة الاتحاد النسائي المصري، ومنى فهمي ويصا، تظاهرت نساء الطبقات الدنيا في الشوارع إلى جانب الرجال، وفي الريف، شاركت النساء في أنشطة مثل قطع خطوط السكك الحديدية.

تولت نساء الطبقة العليا المشاركة في السياسة لأول مرة أدوارًا رئيسية في الحركة عندما تم نفي القادة الذكور أو احتجازهم، فنظمن إضرابات ومظاهرات ومقاطعات للبضائع البريطانية وكتبن عرائض، وزعنها على سفارات أجنبية تحتج على الأعمال البريطانية في مصر.

وصف «الرافعي» مشهد إحدى المظاهرات النسائية قائلا: «خرجت المتظاهرات في حشمة ووقار، وعددهن يربو على الثلاثمائة من كرام العائلات، وأعددن احتجاجًا مكتوبًا ليقدمنه إلى معتمدي الدول، طالبن فيه بإبلاغ احتجاجهن على الأعمال الوحشية، التي قوبلت بها الأمة المصرية، ولكن الجنود الإنجليز لم يمكِّنوا موكبهن من العبور، فحين وصلت المتظاهرات إلى شارع سعد زغلول (ضريح سعد زغلول حاليًا)، قاصدات بيت الأمة، فضربوا نطاقا حولهن ومنعوهن من السير، وسددوا حرابهم إلى صدورهن، وبقين هكذا مدة ساعتين تحت وهج الشمس الحارقة، بل تقدمت هدى شعراوى وهي تحمل العلم المصري إلى جندي، وقالت له بالإنجليزية «نحن لا نهاب الموت، أطلق بندقيتك إلى صدري لتجعلني مس كافيل أخرى»، فخجل الجندي، وتنحى للسيدات عن الطريق وجعلهن يعبرن.. و«مس كافيل» ممرضة إنجليزية، أسرها الألمان في الحرب العالمية الأولى وأعدموها رميًا بالرصاص، وكان لمقتلها ضجة كبيرة في العالم.

ظهرت المشاركة الإيجابية النسائية في صورة لم يعتدها المجتمع، بخروجهن لأول مرة في المظاهرات الحاشدة والمنظمة إلى الشوارع في ثورة ١٩١٩، وكانت أول شهيدتين في هذه الثورة السيدتين "حميدة خليل" و"شفيقة محمد"، وفي عام ١٩٢٠ تم تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات، نسبة لحزب الوفد بزعامة سعد زغلول، وانتخبت السيدة هدى شعرواي رئيسًا لها.

ومن الأسماء التي وقّعت على أول بيان احتجاجي نسائي – بحسب ما ذكره «الرافعي» في كتابه عن ثورة ١٩١٩– وفضلن الانتساب إلى الزوج أو الأب "الآنسة كريمة محمود سامي البارودي"، ابنة محمود سامي البارودي، باستثناء هدى شعراوي التي آثرت أن تذكر اسمها مقرونًا بـ"حرم على شعراوي"، أما صفية زغلول فوقعت باسم "حرم سعد زغلول باشا"، وكذلك "حرم قاسم أمين" و"جولييت صليب".

وفي يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من مسلمات وقبطيات بالكنيسة المرقسية للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبة وقدوم لجنة ملنر وكانت في مقدمتهن هدى شعراوي وأصدرن بيانًا ضمنه رأيهن السياسي في الموقف السياسي وإخلاف الإنجليز وعودهم في المسألة المصرية وختمنه بتأييد مقاطعة

(١) Helen Chapin Metz (ed.), **Egypt: A Country Study**, (Washington: GPO for the Library of Congress, ١٩٩٠), Available at http://countrystudies.us/egypt/٢٨.htm

لجنة ملنر والاحتجاج على قدومها والإصرار على التمسك بالاستقلال التام[1].

وتكثر الإشارة إلى قصيدة حافظ إبراهيم التي أوردها الرافعي لكن معظم المقالات الصحفية تقف عند وقد "أبن شعورهن" وهو يقصد –إظهار شعورهن الوطني وهو ما يؤكده تقديم الرافعي للقصيدة بقوله "حيًّا حافظ إبراهيم شاعر النيل مظاهرة السيدات ومجَّد فيها شعورن وشجاعتهن"[2]– لتوحي للقارئ بأن السفور اقترن باندلاع ثورة ١٩١٩ وهو مالم يحدث في ذلك الوقت بل جاء بعد ذلك، وباقي القصيدة تشير إلى ارتداء المتظاهرات للبرقع في قوله ساخرًا من الجنود الإنجليز الذي قمعوا المظاهرة:

فليهنأ الجيش الفخور بنصره وبكسرهنه

فكأنما الألمان قد لبسوا البراقع بينهنه

ثالثًا– الطلبة وقود الثورة: أجيال في الثورة

في اليوم التالي لاعتقال الزعيم الوطني المصري سعد زغلول وأعضاء الوفد، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات، وفي غضون يومين، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر، على الرغم من معارضة زعماء الوفد لتلك المظاهرات فعندما توجه وفد من الطلبة إلى عبد العزيز فهمي يسألونه عن رد الفعل الذي يجب أن يقوموا به فنصحهم بالهدوء والالتفات إلى دروسهم؛ حيث قال لهم جملته الشهيرة: "دعونا نعمل في هدوء"، وقد أصبحت هذه الجملة تتكرر على ألسنة الشباب زعماء الطلبة على سبيل التهكم والسخرية، إلا أن هذه المجموعة القليلة العدد من الشباب زعماء الطلبة صمموا على عدم الاعتماد على السياسيين التقليديين والاعتماد على أنفسهم، فخرجوا في تظاهرات دون انصياع لنصائح السياسين التقليديين أو انتظار أوامر أو توجيهات من أحد[3].

فقد أشعل طلبة كلية الحقوق في يوم ٩ مارس مظاهرات تنديدا بنفي سعد زغلول و٤ من رفاقه يوم ٨ مارس وكانت هذه المظاهرات هي الشرارة التي ملأت مصر بثورة من أروع الثورات ضرب فيها طلاب المدارس المختلفة مثل مدرسة الحقوق والطب والهندسة وغيرهم وطلاب الأزهر والمدارس الأميرية والثانوية أروع المثل لحب الوطن والفداء من أجل تحقيق الاستقلال، قام الطلاب بالأعمال العلنية والسرية وتنظيم المظاهرات والإضرابات من أجل مصر. كما ضرب الطلاب المصريون في الخارج بما لايقل عن طلاب الداخل من نشر الحقائق عن أحداث مصر في الجرائد والأحزاب السياسية في الدول التي يدرسون بها وتنظيم تظاهرات بها لدعم طلب استقلال مصر.

وقاد طلاب الأزهر المظاهرات فوقفوا دائمًا على رأس هذه المظاهرات ولعبوا دورًا مهمًا في نشر الثورة في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في الريف لأن معظمهم كانوا من أبناء الريف، أعيانه وفقرائه الذين كان يحرمون أنفسهم من الضروري من القوت ليوفروا نفقات معيشة أبنائهم الدارسين في الأزهر في القاهرة.

نعم اشتركت كل الأجيال في الثورة ولم تفرق رصاصات الإنجليز على المتظاهرين في القاهرة وقنابل طائراتهم في أسيوط بين الفتى اليافع في مقتبل عمره والشيخ الهرِم، لكن كان هناك سجال بين بعض كبار السن والشباب عن الثورة وجدواها واحتد هذا السجال أحيانًا كما يحكي عالم الاجتماع سيد عويس في الحوار – لنعتبره حوارًا– الذي دار عام ١٩١٩بين جده لأبيه وابن عمه "عبد المنعم" الطالب الذي كان يدرس في الأزهر "كان جدي وحده وفي أحد يديه كرباج أما اليد الأخرى فقد كانت ممسكة بذراع عبد المنعم وكان جدي يقول صارخًا "مالهم الإنجليز يا ولد يا خنزير؟ مش هم اللي جابوا لنا الكهربا مش هم اللي جابوا

---

(١) عبد الحمن الرافعي، **ثورة١٩١٩: تاريخ مصر القومي ١٩١٤من سنة إلى سنة** ١٩٢١، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، ص ٤٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٣) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **تأملات في ثورات مصر ١٩١٩**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثالث، ٢٠١٦) ص١٢٥.

لنا الترمواي مالهم الإنجليز يا ولد يا خنزير ويرد ابن عمي صارخًا هاتفًا "تحيا مصر ويسقط الإنجليز"، كان جدي يقول ما يقول وهو يضرب بالكرباج، وكان ابن عمي يقول ما يقول وهو يُضرب بالكرباج"(١) وهو أمر مفهوم بين جيل شاب مهموم بالاستقلال ويتحمل أشواكه ومغرم بالحرية وأشواقها وجيل هرِم شاهد ما حدث لعرابي الذي اتهم بالتمرد ونُفي وحُقر من شأنه على صفحات جرائد عديدة.

رابعًا– الثورة بين الريف والحضر: دور الفلاحين والعمال

شملت الثورة كافة طبقات وفئات في المركز والأطراف، العاصمة والأقاليم، فبعد أيام قليلة من بدأها كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن، ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وغيرها، وتم شل حركة الترام شللا كاملا، تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجّل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث.

ولم يكتفِ هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية — التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة. وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية.

ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام. في حين قامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن.

ففي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين، وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات. وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين، وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف الإنجليز المدينة بطائرتين في إجبارهم على التراجع، أما في قرية دير مواس محافظة المنيا، هاجم الفلاحون قطارا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين.

وعندما أرسل الإنجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة، وعلى الجانب الآخر كان رد فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريون في التاريخ الحديث، فمنذ الأيام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة.

وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها، وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة، ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية، ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى، كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها؛ حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء(٢).

---

(١)سيد عويس، **التاريخ الذي أحمله على ظهري: دراسة حالة**، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٥) ص٣٣.

(٢) ثورة سنة ١٩١٩ وتضامن قطبي الأمة ضد الاحتلال الإنجليزي، موقع فاروق مصر، مرجع سابق.

خامسًا– طبقات ومصالح

من الطبيعي أن يعكس اختلاف الانتماءات الطبقية نفسه على سلوك ومواقف القوى المشاركة في ثورة ١٩١٩، وفي حقيقة الأمر، لم يكن يخطر ببال أعضاء الوفد المصري أن حركتهم ستؤدي إلى ثورة شعبية. فقد كان أقصى ما يبتغيه الوفد هو تعبئة الطبقات العليا وقطاعات من الطبقة المتوسطة للحصول على الاستقلال عن طريق التفاوض، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال النهج الذي اتبعه قادة الوفد خلال نحو أربعة أشهر منذ أن قابلوا المندوب السامي في نوفمبر ١٩١٨ وحتى اندلاع الثورة في مارس من العام التالي، فخلال تلك الفترة، تركز نشاط الوفد في إرسال البرقيات إلى الأطراف التي كان يعتقد أنها ستساند المطلب المصري بالاستقلال، مثل قناصل الدول ورؤساء وزراء الدول الأوروبية والرئيس الأمريكي ولسون وغيرهم، وكان هدف حركة التوكيلات التي قام الوفد بجمعها الحصول على تفويض من أعضاء البرلمان والأعيان والمتعلمين، ولم يكن مخططا أن تتخذ الحركة طابعا شعبيا يشمل مختلف الطبقات – وهو ما حدث بعد ذلك.

ففي اليوم التالي لترحيل سعد زغلول ورفاقه، توجه وفد من الطلبة إلى عبد العزيز فهمي يسألونه عن رد الفعل الذي يجب أن يقوموا به، فطلب منهم العودة إلى جامعتهم وعدم (اللعب بالنار)، وألا يزيدوا غضب الإنجليز، لكنهم لم يمتثلوا لذلك وبدأوا في التظاهر كما سبقت الإشارة.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل إن اعضاء الوفد الذين ظلوا في مصر أرسلوا برقيات إلى السلطان فؤاد الأول يؤكدون أن لا صلة لهم بأعمال الجماهير، وفي الرابع والعشرين من مارس وجه الوزراء والأعيان وأعضاء الوفد – وأغلبهم من الأعيان– نداءً إلى المصريين يحذرونهم من الآثار المترتبة على قطع خطوط السكك الحديدية ومهاجمة الممتلكات، ويستحلفونهم باسم مصلحة الوطن تجنب كل الاعتداءات حتى يستطيع الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة المضي قدما في مساعيهم، ومن الغريب أن العنف الذي مارسته القوات البريطانية ضد الجماهير لم يكن محل اهتمام مماثل من (زعماء الأمة)، ولعله كان من البديهي أن تتبنى النخبة والزعامات الوطنية –سواء من أعضاء الوفد أو من خارجه– هذا النهج، فمن جهة كان تعطل خطوط السكك الحديدية والاعتداء على الممتلكات يضر بالمصالح المباشرة لهؤلاء، ومن جهة أخرى، فإنه لم يكن مطروحًا بالنسبة لهذه الزعامات أي برنامج للإصلاح الاجتماعي، فهدف الاستقلال، وما يرتبط به من انتهاء الهيمنة الاقتصادية للاحتلال، كان سيترتب عليه إتاحة مزيد من الفرص للطبقات العليا من كبار الملاك والأقسام المختلفة والمتداخلة من الرأسمالية، لذلك فلم يكن متصورا ولا مقبولا أن تكون الدعوة للاستقلال مرتبطة بحركة شعبية يكون من آثارها إيقاع أي أضرار بنمط الملكية السائد(١).

سادسًا– نهاية الثورة بداية الاستقلال وحديث المؤامرات

اضطرت انجلترا إلى عزل الحاكم البريطاني وأفرج الإنجليز عن سعد زغلول وزملائه وعادوا من المنفى إلى مصر، وسمحت انجلترا للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس، ليعرض عليه قضية استقلال مصر.

لم يستجب أعضاء مؤتمر الصلح بباريس لمطالب الوفد المصري فعاد المصريون إلى الثورة وازداد حماسهم، وقاطع الشعب البضائع الإنجليزية، فألقي الإنجليز القبض على سعد زغلول مرة أخرى، ونفوه مرة أخرى إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي (سيلان حاليًا)، فازدادت الثورة اشتعالا، وحاولت انجلترا القضاء على الثورة بالقوة، ولكنها فشلت، فاضطرت انجلترا بسبب اشتعال الثورة لإعطاء مصر بعض حقوقها فكان إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي نص على: (إلغاء الحماية البريطانية عن مصر، وكان من نتائج الثورة إعلان مصر دولة مستقلة، وصدور أول دستور مصري سنة ١٩٢٣، وتشكيل أول وزارة برئاسة سعد زغلول ١٩٢٤ (الذي أفرج عن المسجونين السياسين)،

---

(١) المرجع السابق.

ولكن لم تترك انجلترا مصر بعد هذا التصريح ولكن تمركزت قواتها عند قناة السويس.

وكانت بريطانيا قد عينت اللورد ملنر في مايو ١٩١٩ لرئاسة بعثة للتحقيق في كيفية منح مصر "مؤسسات الحكم الذاتي" مع الحفاظ على الحماية وحماية المصالح البريطانية. وصلت البعثة إلى مصر في ديسمبر ١٩١٩ ولكن قاطعها المصريون الذين عارضوا استمرار الحماية البريطانية. تبع وصول بعثة ملنر إضرابات شارك فيها الطلاب والمحامون والمهنيون والعمال. أغلق التجار متاجرهم، وقام المنظمون بتوزيع منشورات تحث المصريين على عدم التعاون مع البعثة.

أدرك ملنر أنه كان من الضروري اتباع نهج مباشر تجاه زغلول، وفي صيف عام ١٩٢٠، جرت محادثات خاصة بين الرجلين في لندن. ونتيجة لاتفاقية ملنر-زغلول، أعلنت الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ أنها ستوافق على إلغاء الحماية كأساس للتفاوض على معاهدة مع مصر.

في ٤ أبريل ١٩٢١، تم استقبال زغلول لمصر استقبالا غير مسبوق، مما يدل على أن الغالبية العظمى من المصريين دعموه. لكن اللنبي كان عازمًا على كسر قوة زغلول السياسية وبناء جماعة موالية لبريطانيا يمكن لبريطانيا أن تلزم باستقلالها بأمان. في ٢٣ ديسمبر، تم ترحيل زغلول إلى سيشل عبر عدن. وقد أعقب ترحيله مظاهرات، واشتباكات عنيفة مع الشرطة، وإضرابات قام بها الطلاب وموظفو الحكومة أثرت على القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس وبلدات إقليمية مثل طنطا وزفتى والزقازيق وجرجا.

وفي ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أعلنت بريطانيا من جانب واحد الاستقلال المصري دون أي مفاوضات مع مصر. كانت هناك أربعة أمور "محفوظة تمامًا لتقدير" الحكومة البريطانية وهي المعروفة بالتحفظات الأربعة، حتى يمكن التفاوض حول الاتفاقات المتعلقة بها: أمن الاتصالات في الامبراطورية البريطانية في مصر؛ الدفاع عن مصر ضد جميع المعتدين الأجانب أو التدخل المباشر أو غير المباشر؛ حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات؛ وقضية السودان.

أصبح السلطان أحمد فؤاد الملك فؤاد الأول، وأصبح ابنه فاروق ولي عهده. وفي ١٩ أبريل ١٩٢٣، تمت الموافقة على دستور جديد. في ذلك الشهر أيضا، صدر قانون انتخابي دخل مرحلة جديدة في التطور السياسي في مصر وهو الانتخابات البرلمانية.

ومن اللافت للنظر شبه التطابق بين موقف المحتل البريطاني والمستبدين العرب في الحديث عن وجود مؤامرة كونية تقف وراء ما جرى في ثورة ١٩١٩ وثورات الربيع العربي، فكما اتهم هؤلاء المستبدون أطرافًا شتى لا يجمع بينهم جامع بالوقوف وراء الثورات العربية كإيران وإسرائيل، اتهمت بريطانيا الثورة المصرية في نسختها لعام ١٩١٩ بعلاقاتها وأجنداتها الخارجية مع ألمانيا وتركيا.

ويجيب العقاد عن هذا الاتهام بسخرية مستحقة "أي والله! ثورة تشمل أربعة عشر مليونًا يدبرها الترك والألمان في الخارج أو في الداخل، ولا تعثر فيها السلطات الإنجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير التنجيم والتخمين! وإن الإنسان لا يدري أيضحك أم يحزن من هذا التفكير العجيب الذي يعلل ثورة مصرية تنفجر في شهر مارس بأنها دسيسة أجنبية دبرتها حكومات منهارة مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم في البلاد وانقطاع الصلة بينهم وبين أتباعهم عدة شهور. .. وأدعى من هذا إلى الحيرة بين الحزن والسخرية أن تكون الثورة من صنع الطبقات العليا ومن صنع البلشفية في وقت واحد"[١].

سابعًا- المسلمون والمسيحيون: الدين والسياسة والثورة

الدين حاضر بوضوح وقوة في ثورة ١٩١٩ فزعيمها — قبل كل شيء ورغم أي شيء- أزهري المعرفة والتعليم، وهو ألمع تلاميذ الأفغاني وأقرب تلاميذ محمد عبده لقلبه، ومعاونه في جريدة الوقائع المصرية وهو من رشحه ليتولى منصبًا قضائيًا. وينقل أحد دارسي التاريخ ممن لا يمكن

(١) عباس محمود العقاد، **سعد زغلول زعيم الثورة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٣) ص ٢٣، نسخة إلكترونية متاحة على الرابط التالي: https://www.hindawi.org/books/٤٧٥٧٢٩٦٣/

وصفه بأن له أدنى تعاطف مع أي شيء يمت للإسلام بصلة عن إحدى الوثائق الإنجليزية يصف فيها كرومر سعد زغلول بأنه من مدرسة الإصلاح ذات النزعة الإسلامية، ويوضح هذا الباحث موقف سعد من قضية كتاب الإسلام وأصول الحكم فينقل عن سعد زغلول قوله "قرأت كثيرًا للمستشرقين ولسواهم فما وجدت من طعن منهم في الإسلام بحدة هكذا الحدة في التعبير على نحو ما كتب الشيخ علي عبد الرازق، لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه، بل البسيط من نظريته"[١]. يضاف لجملة ما سبق في التدليل على أثر الدين —الإسلام هنا– على زعيم وقادة الثورة، ونعني سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي، أنهم كانوا من كبار مؤسسي الأوقاف الخيرية طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وأن كلا منهم قام قرب نهاية حياته بوقف أملاكه جميعها للإنفاق على أغراض أهلية وخيرية ومؤسسات ذات منافع عمومية، ولم يكن سلوك زعماء ثورة ١٩١٩م بوقفِ أملاكهم على هذا النحو خارجًا عن مألوف سلوك الفئات المحافظة من المصريين حتى منتصف القرن العشرين تقريبًا[٢].

وقد سبقت الإشارة لدور طلاب الأزهر في نشر الثورة في الأقاليم، فضلا عن دور علمائه في الثورة بقيادة المظاهرات التي كانت تنطلق في غالب الأحيان من الأزهر مما دفع دار الحماية البريطانية في ٢ ابريل أن تستدعي الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الأزهر وطلبت منه غلق أبواب الأزهر، حتى لا تتجمع عنده وتنطلق منه جموع المتظاهرين فرفض محتجًا بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية وليس له أن يوصد أبوابه في وجوه المصلين، فطلبت أن يفتحه في مواعيد الصلاة فقط فرفض، وظل مفتوحًا في كل وقت كما كان من قبل[٣].

وجمع الشيخ مصطفى المراغي الذي كان يشغل حينئذ منصب قاضي القضاة في السودان وتولى مشيخة الأزهر في الفترتين (١٩٢٨-١٩٢٩)، (١٩٣٥ حتى وفاته في عام ١٩٤٥) التبرعات لمساعدة الضحايا الذين سقطوا من شهداء ثورة ١٩١٩ وجرحاها فخط بيده ما أسماه "اكتتاب لمنكوبي الثورة الوطنية بمصر" ووجهه للعاملين المصريين في السودان، فتحمس له المصريون وشارك السودانيون في التبرعات، فجمع ما يقارب ٦٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كبير بمقاييس ذلك الزمان. وعمل المراغي ليصل هذا المبلغ للجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية لتقيم المساعدات لضحايا الثورة[٤].

وأزهري أيضا –الشيخ مصطفى القاياتي– كان قائدًا "الشرطة الوطنية" التي ألفها المتظاهرون لحفظ النظام في أثناء سير المظاهرات وفي الاجتماعات التي كانت تعقد لسماع الخطب أو تنظيم المظاهرات، وجُعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم عن سواهم وهي شريط من القماش الأحمر وقد كتب على عليه بالقماش الأبيض (بوليس وطني)[٥]. فالأحلام والأماني —في وطنية البوليس– تجد طريقها للتحقق في شعارات حماسية لتصبح شارات واقعية في الثورات، وهو ما يذكر باللجان الشعبية –في نسختها البريئة قبل استغلالها بشكل سيئ من قبل أعداء الثورة– التي شهدتها ثورة ٢٠١١.

وعندما لجأت بريطانيا إلى سياستها التقليدية «فرِّق تَسُد»، اختارت شخصية مسيحية «يوسف وهبة باشا» لرئاسة الوزراء. وأرادت بريطانيا من وراء ذلك تحقيق أكثر من هدف، فمن ناحية تستدر عطف المسيحيين، وتُباعد بينهم وبين مواطنيهم المسلمين، ومن ناحيةٍ أخرى تثير غضب المسلمين من وراء اختيار مسيحي لرئاسة الوزراء،

---

(١) رفعت السعيد، **ثورة ١٩١٩: القوى الاجتماعية ودورها محاولة لرؤية جديدة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩) ص١٠٤.

(٢) إبراهيم البيومي غانم، ثورة العام ١٩١٩ والأوقاف النهضوية، متاح على على الرابط: http://www.alhayat.com/article/٩٢٤٦٨١

(٣) عبد الرحمن الرافعي، مصدر سابق ذكره، ص ٢٨٨.

(٤) Francine Costet-Tardieu, Un réformiste à l'Université al-Azhar. Œuvre et pensée de Mustafâ al-Marâghi (١٨٨١-١٩٤٥). Paris, Éditions Karthala-Cedej, ٢٠٠٥, pp ٣٥.

(٥) عبد الرحمن الرافعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

ومن ناحيةٍ ثالثة تضع الثوار أمام مشكلة، فهم إذا قاموا بتنفيذ تهديدهم واغتالوا يوسف وهبة، يمكن إطلاق الشائعات أن وراء ذلك عملا طائفيًا، وربما يؤدي ذلك إلى إحداث فتنة طائفية شبيهة بتلك الأحداث التي وقعت قبيل سنوات من جراء اغتيال رئيس الوزراء بطرس غالي على يد إبراهيم الورداني.

بداية احتج المسيحيون على تولي يوسف وهبة المسيحي لرئاسة الوزراء[١] وقام أحد الشباب المسيحيين وهو عريان يوسف سعد، الطالب بكلية الطب، بمحاولة اغتيال يوسف وهبة، حتى لا يُقال إن مسلمًا يقتل مسيحيًا وحتى يحافظ على شعار ثورة ١٩ «عاش الهلال مع الصليب»، وحتى يفوِّت الفرصة على بريطانيا أن تتدخل للمزيد من قمع الثورة، بحجة حماية الأقليات.

حاول عريان يوسف سعد اغتيال يوسف وهبة، لكن المحاولة لم تنجح، وتم إلقاء القبض على عريان والحكم عليه بالسجن المشدد. ويبقى عريان في السجن حتى يتم الإفراج عنه بعد ذلك في عهد وزارة سعد زغلول التي شكلت عام ١٩٢٤؛ حيث أصدرت الوزارة عفوا عنه.

وكان هناك القمص سرجيوس والشيخ مصطفى القاياتي اللذان اندمجا في الثورة، تأكيدًا لشعار المواطنة. ولهذا لم يكن غريبًا أن نجد القمص سرجيوس في الأزهر خطيبًا للثورة، والشيخ القاياتي في الكنيسة خطيبًا للثورة[٢].

خاتمة: المجموع المصري أم الوحدة المصرية

في الفصل الأخير من كتابه "الدولة والكنيسة" يقارن البشري بين ما ورد في المؤتمر القبطي الذي عقد في أسيوط ٦ من مارس ١٩١١ من ذكر "للمجموع المصري" في إشارة لمصر وما شدد على المؤتمر "المصري" الذي عقد في القاهرة في ٢٩ أبريل ١٩١١ وأبرزه لطفي السيد في كلمته في افتتاح المؤتمر وأشار إلى "العناصر المؤلفة للوحدة المصرية"[٣].

ويمكننا القول أن ثورة ١٩١٩ كانت محطة أساسية في تحول "المجموع المصري" إلى "الوحدة المصرية" التي تجمع كافة مكوناتها الجيلية والنوعية والمهنية والجهوية والدينية، وهي محطة يتم استرجاعها والإشارة إليها في كل مناسبة تحتاج للتذكير بمعاني الوحدة الضيقة بين –المسلمين والمسيحين– ولنا أن نستدعيها بمعاني الوحدة الوطنية الواسعة بين أصحاب المصلحة الحقيقية في بلادنا، وهم المصريون؛ كل المصريين.

وتوضح محطة ثورة ١٩١٩ أهمية تأسيس الوحدة على قضايا عملية، فقد وحدت آلالام وأمال المصريين ما بينهم وجعلتهم يثورون على المحتل الذي استغل موقع بلادهم وخيراتهم وعرق أبنائهم ودمائهم من أجل مصلحته وبعد أن تم له النصر في الحرب العالمية الأولى تنكر لوعوده لهم بحقهم في تقرير مصيرهم ونيْل استقلالاهم.

وتبين ثورة المصريين في ١٩١٩ أن تحقق الوحدة؛ أي وحدة الشعب، رهين بتلاقي قيادات عاقلة وجماهير واعية من جهة بظروف موضوعية من جهة أخرى، رابطة بين قيم ومصالح مكونات هذا الشعب؛ تلك القيم والمصالح التي تصيغها ذكريات تاريخ مشترك يعتزون به ويحافظون عليه، ومستقبل يحرصون عليه من أجل أجيالهم الآتية.

(١) المصدر السابق، ص٤١٦.

(٢) محمد عفيفي، أقباط ومسلمون في ثورة ١٩١٩، متاح على الرابط https://www.dostor.org/٢٠٩١١٥١

(٣) طارق البشري، **الدولة والكنيسة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١) ص ص٧٧ –١٠٣.



التيارات الفكرية في ثورة ١٩١٩: "الوطنية العلمانية" قراءة في كتابات المستشار طارق البشري(*)

د.ناهد عز الدين(**)

مقدمة:

يشمل هذا الجزء من التقرير قسمين: يعنى أولهما برسم خريطة لأهم ما أفرزته ثورة ١٩١٩ باعتبارها منعطفًا تاريخيًا فاصلًا، ونقطة تحول كبرى في الحياة السياسية المصرية، من اتجاهات فكرية وسياسية جديدة انضوت تحت مظلة الحركة الوطنية كإطار جامع، والتفت حول مجموعة من المبادئ الأساسية والأهداف والغايات الوطنية كمنطلقات مشتركة، برغم ما ميَّز بينها من اختلافات في الرؤى والتوجهات على مستوى الوسائل والأساليب والأدوات، ثم ينتقل في القسم الثاني إلى الاقتراب من أحد هذه الروافد الرئيسية التي تأسست وتبلورت ودانت بميلادها لحدث الثورة؛ من حيث هو فرصة تاريخية لتغيير المشهد السياسي برمته تغييرًا جذريًا شاملًا، بما يفسح المجال لظهور قوى وفواعل جديدة، ومن حيث كونه ممارسة وتجربة اختبار لقابلية القيم والأفكار والمبادئ المعلنة على مستوى الشعارات للتفعيل والتطبيق على مستوى الموقف والسلوك والحركة والفعل، علاوة على كون الثورة في جوهرها عملية تعلُّم، كانت لها تداعياتها وتوابعها المؤثرة في كافة المراحل التالية من التاريخ المصري الحديث والمعاصر، وهنا يتم التركيز على ذلك التيار الفكري والسياسي الذي يحمل اسم: "الوطنية العلمانية".

المحور الأول– يحاول الإجابة على حزمة من الأسئلة من قبيل: كيف أفرزت ثورة ١٩١٩ تيارات متعددة لم يكن لبعضها وجود قبلها أو لم يكن له نفس الوزن النسبي؛ لعل من أبرزها تيار التغريب الذي دعا إلى الاقتداء بالغرب، ونقل خبرته، بوصفه الأسبق إلى الحداثة والنهضة والتقدم؟ وما علاقة هذه التيارات بالحركة الوطنية؟ وما تعريفها لمفهوم "الوطنية"؟ ويعتمد في تغطية هذا الجزء بالأساس على كتابات المؤرخ عبد الرحمن الرافعي، وكذلك على ما كتبه المستشار طارق البشري في إطار تأريخه لهذه المرحلة برموزها، وشخصياتها وقضاياها الأبرز. والمحور الثاني– يتطرق إلى تيار "الوطنية العلمانية" تحديدًا، ويثير أسئلة عن: كيف تناولته كتابات البِشري؟ وعما إذا كان يقدم طرحًا متصادمًا أو متصالحًا مع الإسلام، باعتباره الركيزة الحضارية للهوية المصرية، ودائرة من دوائر الانتماء التي يميل البِشري لتأكيد تكاملها وتحاضنها في إطار جامع. ويعتمد منهج التناول على القراءة في أعمال ومؤلفات طارق البشري، باعتبار أن كتاباته الغزيرة والرصينة تقدم نموذجًا فريدًا وطرحًا متكاملًا، كما ترسم خريطة تفصيلية وصورة تشخيصية دقيقة لتيار "الوطنية العلمانية"، بما يمكِّن المرء من تلمس جذوره، وظروف ومراحل نشأته، وتطوره، وتحديد مضامين ما يحمله من أفكار، وما عبر عنه أو اتخذه من مواقف حيال قضايا عصره، وما اتصف به من سمات وملامح ميزته عن سائر التيارات الأخرى، كما تسلط الضوء الكاشف على علاقات القوى المنضوية تحت لوائه وشبكة تفاعلاتها، ودوائر ومساحات حركتها، وكيف تقاطعت وتداخلت خيوطها في تكوين النسيج الوطني، وفي رسم خريطة فواعل المجال العام، ورموز الفكر والثقافة والسياسة، التي دانت بظهورها على الساحة لأول ثورة شعبية عرفتها مصر قبل انتهاء العقد الثاني من القرن العشرين.

(*) قاض متقاعد قانوني ومؤرخ ومفكر شغل منصب نائب أول لرئيس مجلس الدولة، ورئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ثم رئيس لجنة تعديل الدستور الذي عينه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية /جامعة القاهرة.

أولاً- الاتجاهات الفكرية والسياسية بعد ثورة ١٩١٩: الخريطة... محاور الفرز...خطوط التقسيم

قبل ثورة ١٩١٩، كان تاريخ مصر يسجل باعتباره تاريخ الزعماء، فكتب عبد الرحمن الرافعي عن محمد فريد، ومصطفى كامل، لكنه عندما ألف كتابًا بعنوان "في أعقاب ثورة ١٩" خصص فصله الأول لبحث "الانقسام الداخلي سنة ١٩٢١"، محددًا خطوطه بحسب قضيتين تمحورت حولهما نضالات الحركة الوطنية وخلافاتها في تلك المرحلة التأسيسية المبكرة من تاريخها: قضية الاستقلال والتحرر الوطني بالتخلص من الاستعمار وجلاء المحتل الأجنبي عن البلاد، وقضية الديمقراطية والدستور والانتخابات والحريات؛ بإزاحة الاستبداد، وهي قضايا محض سياسية ووطنية عامة عابرة للانقسامات، في مظهرها وجوهرها ومراميها، وفي طرائق معالجتها ومسالكها النضالية، فلم يكن لها أي بعد ديني أو مغزى طائفي.

١- "السعديون" و"العدليون"

غداة الثورة، شهدت الساحة السياسية وقوع أول خلاف بين زعيم الوفد والأمة سعد زغلول ورئيس الوزارة عدلي يكن حول من له أحقية رئاسة المفاوضات الرسمية مع سلطات الاحتلال البريطاني للمطالبة بإنهاء الحماية والحصول على الاستقلال، ورفع الأحكام العرفية وإقرار حرية الصحف، وهي مطالب مشتركة لا خلاف عليها. لكن وزارة عدلي قبلت الانخراط في المفاوضات، والانفراد بها، بعد استبعاد الوفد، بما يخالف إرادة الأمة، وبغير توكيل منها؛ بحجة أن رئاسة الحكومة تستوجب رئاسة بعثة التفاوض، بينما رأى سعد زغلول أنه الأحق بذلك؛ لأن الوزارة القائمة ليست محل ثقة، فهي غير دستورية وغير منتخبة شعبيًا، بل معينة من المندوب السامي البريطاني[1].

ما لبث الانقسام حول ذات القضية أن امتد داخل الوفد نفسه، فهناك من رأى عدم منازعة الحكومة واستقال، ثم سجل عدد آخر من الأعضاء اعتراضهم على عدم اكتراث سعد برأي الأغلبية داخل الوفد، واتهموه بتحويل القضية الوطنية إلى قضية شخصية تحكمها الميول الذاتية، كما وصفوا سلوكه بالاستئثار والانفراد. من جانبه، اعتبر سعد هؤلاء منفصلين عن الوفد، وأكد أنه ماضٍ في سبيله متمسك برأيه. ومنذ ذلك الوقت أصبح يعتبر من خالفوه: "المنشقون"؛ حيث التفت حوله أغلبية الأمة، التي خرجت في مظاهرات ساخطة تعبيرًا عن الغضب الشعبي على موقف الوزارة، واتخذ بعضها منحىً عنيفًا. وقد وقف بجانب الوفد، في الدفاع عن مطلب الاستقلال، الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل، وكانت تصدر عنه جريدتا "الأهالي"، و"اللواء المصري".

استقدم سعد بعثة من انجلترا للتأكد من رغبة الشعب في الاستقلال، لكن مجيئها كان من عوامل تعميق الفتنة والانقسام (بين سعد والوفد من جانب، وعدلي والحكومة من جانب). وعندما تم نفي سعد زغلول ورفاقه عام ١٩٢١، دعا أمين الرافعي إلى إعادة توحيد الصف، فعاد المنشقون إلى الوفد، وتوحدت من جديد الحركة الوطنية وراء مطلب الاستقلال. لكن هؤلاء الذين مثلوا تيار "المعتدلين" في مقابل تيار "الثوريين" ممثلا في سعد ورفاقه، أعلنوا انفصالهم مرة أخرى، فعاد الانقسام من جديد إلى الوفد.

٢- "المعتدلون" و"الثوريون"

نفس مجموعة "المنشقين" عن الوفد كانوا أصلًا من أعضاء حزب الأمة القديم، ثم أسسوا "حزب الأحرار الدستوريين"، وتزعموا تيار الدعوة إلى "الاعتدال والتعقل" في التعاطي مع الانجليز ومهادنتهم، ورفضوا التوقيع على بيان الوفد بشأن تبني استراتيجية المقاومة السلبية، والتي تقوم على شقين: **أولهما**- عدم التعاون (رفض تولي أي مناصب وزارية في ظل الأوضاع القائمة)، **وثانيهما**- المقاطعة. إذ تنوعت أشكال الاحتجاج، وصور التعبئة الشعبية والتكتل

---

(١) عبد الرحمن الرافعي(١٩٨٧)، **في أعقاب الثورة المصرية: ثورة ١٩١٩**، الجزء الأول: يشتمل على تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧، الطبعة الرابعة، (القاهرة: دار المعارف)، ص ص ٢٠، ٢١.

الجماهيري، فتراوحت بين مظاهرات سلمية، وأخرى شابها قدر محدود من العنف؛ كتكسير بعض المرافق أو اغتيال شخصيات، وتنظيم إضرابات بين الموظفين في جهاز الدولة، مع اعتبار أي مخالف خارجًا على الإجماع الوطني، وعن مبدأ المصرية ذاته[١].

لقد بني الوفد -كمؤسسة سياسية وحزب للاستقلال- قوته على نسيج مصري جامع، وتكونت قيادته وقواعده على مبادئ وأفكار الاستنارة والمواطنية والمصرية والديمقراطية، بصرف النظر عن الدين. فبجانب زعامة سعد زغلول، مارس عدد من الرموز القبطية مثل: مرقس حنا، وجورج خياط، ومكرم عبيد، وواصف بطرس غالي دورًا مشهودا في قيادة الوفد، وكان سينوت حنا وويصا واصف، من أعضاء الحزب الوطني، ثم انضموا إلى الوفد، وساندوا سعد زغلول ضد المنشقين من تيار الاعتدال، مما دلل على الجامعية والوحدة الوطنية والإجماع الشعبي كما جسده الوفد.

٣- خريطة التيارات الفكرية كما رسمها طارق البشري... فروع شجرة الحركة الوطنية

في مؤلفه المعنون "شخصيات تاريخية"، عرض البشري لأربع شخصيات تشمل الفصيلين الأساسيين اللذين ألفا معا المشهد الفكري والسياسي المصري، حيث يمثل سعد زغلول ومصطفى النحاس جناح الوفد في الحركة الوطنية، بينما يمثل الرافعي وأحمد حسين الجناح الآخر الذي بدأ من الحزب الوطني القديم، والإخوان المسلمين، ثم الحزب الوطني الجديد، ومصر الفتاة. ورغم نفيه الاهتمام بالسير الشخصية؛ لكونه معنيٌّ بدرجة أكبر بدراسة المجتمعات والحركات الشعبية، فضلا عن المؤسسات، لارتباطها بالفكر السياسي والاجتماعي على المستوى الحركي، فهذا هو مجال اهتمامه المحوري، إلا أن الكتاب ضم دراسات له تلقي الضوء على ساسة وأصحاب فكر سياسي يستخلصه من مواقفهم.

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٥، ٥٠- ٦١.

جمع بين الشخصيات الأربع أنهم رجال الحركة الوطنية، التي التقت على رابطة الانتماء الجامعة ومطلبها الأول وعمود ارتكازها طوال عشرينيات القرن العشرين: "الاستقلال"، وجلاء القوات الأجنبية، وانطوت هذه الحركة على فصيلين: **أحدهما**، أكثر اعتدالًا ومرونة، وهو الوفد، ممثلا في زغلول والنحاس، **والآخر**، يتمثل في الرافعي وحسين اللذين لعبا دورًا مهما في الحزب الوطني القديم، بعد مؤسسيه مصطفى كامل، ومحمد فريد، والذي خرجت من تحت عباءته أو تأثرت به لاحقًا، حركات وأحزاب أخرى[٢].

في هذا الإطار، كتب البشري: "كانت ثورة ١٩ ثورة وطنية ديمقراطية تستهدف الاستقلال التام عن طريق مطلب "الجلاء" الموجه ضد الاحتلال، ومطلب الديمقراطية وإقامة حياة دستورية نيابية الموجه ضد الملك، باعتباره رمز الاستبداد السياسي وسلطة الحكم المطلق". وكان سعد "رجل دولة" شغوفًا بالقانون والنظام وبناء المؤسسات، تتلمذ على الشيخ محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، الذي رأس تحرير "الوقائع المصرية". ثم أصبح سعد عميدًا للحزب المدني للأستاذ الإمام، الذي عارض أساليب العرابيين المتطرفة دفاعًا عن نهج الإصلاح التدريجي، وقد حدث التقارب بين الوفد والحزب الوطني عندما تكشف لكليهما أن الاستبداد المحلي إنما يستمد ارتكازه من الاحتلال الأجنبي[٣].

وفي خضم الثورة، انضوت كافة القوى الاجتماعية تحت لواء الوفد، وزعامة سعد الذي توفرت فيه مقومات القائد الكاريزما، وكان بمثابة رمز للحركة الوطنية المضادة للاستعمار، وللحركة الديمقراطية الليبرالية الآخذة في التبلور

(٢) طارق البشري، **شخصيات تاريخية: سعد زغلول-مصطفى النحاس- عبد الرحمن الرافعي- أحمد حسين**، (القاهرة: دار الشروق،٢٠١٠)، ص ص ٩-١٢.

(٣) طارق البشري، **سعد زغلول يفاوض الاستعمار: دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٤**، (القاهرة: مركز الدراسات التاريخية بدار الشروق، ٢٠١١)، ص ٢٠-٢٥.

ضد الاستبداد. وهكذا، قاد سعد المفاوضات مع الجانب البريطاني برغم عدم شغله لأي منصب رسمي.

بدأت بوادر الانشقاق الداخلي تدبُّ في صفوف الوفد، حيث انقسم الرأي بين قبول أو رفض مشروعات وصيغ التفاوض مع الإنجليز، وكان هذا هو محور الاستقطاب بين تيار "التشدد" ممثلا في السعديين، وتيار "الاعتدال" ممثلا في العدليين. من ناحيته، حرص الوفد على تأكيد صفته الشعبية وأنه رمز وتجسيد الحركة الوطنية، ومن ثم لم تنص أدبياته على كونه حزبًا، وإنما وكيلًا عن الأمة، ممثلا للشعب، ووعاء يستوعب "المصرية"، ويتمسك بالصيغة السياسية الجامعة الشاملة، التي تضم مطلبي الاستقلال والديمقراطية معا جنبا إلى جنب، واستطاع الوفد بسيطرته على الحركة السياسية المصرية أن يجعل المصريين يرفضون التعاون مع المستعمر، فقاطعوا لجنة ملنر ورفض سعد ومعه تيار المتشددين مشروعه المقترح عام ١٩٢٠، في حين قبله عدلي يكن وأيده تيار المعتدلين، مما أدى إلى زيادة الانقسام داخل الوفد، وحينئذ علق سعد بمقولته الشهيرة "جورج الخامس يفاوض جورج الخامس".

من جانبهم، سعى الإنجليز للاستفادة من انقسام الوفد من خلال تشجيع المعتدلين العدليين على عزل سعد ورفاقه من رموز الحركة الوطنية، الذين انتقلوا إلى المعارضة، وتميز موقفهم بالصلابة في رفض أي اتفاق لا يتضمن الاستقلال وإنهاء الحماية، وبالفعل فقد تزامن مع صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، قرار بضرب الوفد ونفي قيادته، بحيث يضمن غيابه وتخلو الساحة أمام حزب الأحرار الدستوريين ليفوزوا بموجب الدستور بالانتخابات، ويشكلوا الحكومة والبرلمان. لذا أسفر التصريح عن إشعال الصراع الداخلي بين الوفد، باعتباره حزب الحركة الوطنية الديمقراطية، وخصومه: الملك والأحرار الدستوريين، مع اتضاح أن المسألة الوطنية لصيقة بالمسألة الديمقراطية.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣ : أول انتخابات نيابية في أجواء الاستقطاب بين معسكرين

قابل سعد تصريح فبراير بالرفض، ووصفه بأنه نكبة وخدعة وخيانة كبرى للبلاد، و"استقلال بالنبوت"، و"بما انطوى عليه من تحفظات هو الحماية بعينها"، وأن غرض الإنجليز وراء إصداره من جانب واحد هو عزل الحركة الوطنية عن الحركة السياسية المصرية[1]. وضرب الوفد وقمعه، وتقوية المعتدلين من الأحرار الدستوريين، ليتولوا وضع الدستور وحكم البلاد والتفاوض مع الإنجليز.

الوفد متصدرا ومجسدا وقائدا للحركة الوطنية

غداة صدور تصريح فبراير، شن الوفد هجوما حادًا على الأحرار الدستوريين، فهم في نظره الخصم السياسي الذي أصدر الإنجليز التصريح بقصد تقويته على حساب الوفد. ومع عودة سعد عام ١٩٢٣ من منفاه، وإطلاق سراح الوفديين، عاشت البلاد حالة استقطاب بين الوفد من جهة، والأحرار الدستوريين والملك من جهة، وتزامن هذا في التوقيت مع أول معركة انتخابية تشهدها البلاد مع بدء العمل بدستور ٢٣. أما سبب الخلاف، فيكمن في تبني المعتدلين، من أمثال إسماعيل صدقي وعبد الخالق ثروت، مطلب إنهاء الحماية؛ باعتباره أقصى طموحهم؛ وهو معنى قاصر منقوص للاستقلال من وجهة نظر الوفد. بينما روج "المعتدلون"، لكون سعد متعنتًا، وما يبديه من تشدُّد سيؤدي إلى التفريط في حقوق الوطن.

وبرغم دعاية خصومه ضدَّه في الانتخابات، استطاع الوفد الفوز بأغلبية ٩٠٪ من مقاعد البرلمان؛ ومن ثم شكَّل الحزب أول وزارة دستورية نيابية، بعدما أسقط مرشحوه مرشحي الأحرار الدستوريين، فلم يحصلوا سوى على ستة مقاعد، بينما حصل الحزب الوطني على أربعة مقاعد. وكان الوفد قد تقدم بمرشحيه على أسس سياسية بحتة، بغض النظر عن الدين مسلمين كانوا أو أقباطا. وفي المجمل، بدا الوفد وكأنه القوة الفاعلة الوحيدة في السياسة المصرية، بينما أصيب الأحرار الدستوريون بالضمور، وكذلك الملك وحزب الاتحاد التابع له. وكان كلاهما يتألف

(١) المرجع السابق، ص ص٣٦، ٥٩-٦١.

من طبقة الإقطاعيين الغنية والعائلات الريفية من كبار الملاك، لكن الأول ضم تيارًا فكريًا وثقافيًا مستنيرًا، بينما ظل الثاني مجرد أحد أحزاب السراي، وصنيعة الملك. ومع تولي سعد رئاسة أول حكومة دستورية نيابية منتخبة، خاض بموجب هذه الصفة الرسمية جولات متتالية من المفاوضات مع الجانب البريطاني، مع تمسكه بمبدأ التفاوض بدون قيد أو شرط(١).

توالت الانتخابات في الأعوام ١٩٢٤، ١٩٢٥ و١٩٢٦، ودللت الشواهد التاريخية، بمطالعة الجريدتين الأكثر اهتمامًا بالمسألة الطائفية: "مصر" و"الوطن"، على طابعها السياسي المحض، وخلوها تماما من إثارة أي بعد طائفي من جانب الوفد(٢). لكن بعد عام ١٩٢٨، بدأ حزب الأحرار الدستوريين عبر صحيفته "السياسة" التربص بالوفد مع صبغ الصراع بصبغة طائفية تتهم الوفد بالخضوع لسيطرة الأقباط والانحياز لصالحهم والتمييز والتفرقة ضد المسلمين، وتمادى هؤلاء لحد المناداة بالتمثيل النسبي للأغلبية الدينية، ما يعد بمثابة انتكاسة في موقفهم المعروف من قبل(٣). وهكذا غلبت المصلحة السياسية للأحرار الدستوريين على عناصر التنوير في فكر مثقفيهم. بينما درج الوفد على ترشيح بعض رجاله في دوائر بعيدة عن روابطهم العائلية أو الإقليمية أو الدينية، ليؤكد بنجاحهم الطابع الوطني العام لسياسته، وينفي أي تأثير لعامل العصبية أو الدين(٤).

يقول طارق البشري: حتى عام ١٩٥٢، ظل الخيط الناظم للحركة الوطنية المصرية هو: التأكيد على الترابط بين مطلبي الاستقلال والديمقراطية، وأن أي ضربة ضد الديمقراطية ستضر بمطلب الاستقلال، وتشكل تفريطا في المسألة الوطنية(٥). لذا، كان حزب الديمقراطية هو نفس حزب الحركة الوطنية، فتميزت الحياة الحزبية باختلال فادح في موازين القوة بين حزب يحظى بالتأييد الشعبي الجارف بما يقارب الإجماع، وأحزاب صغيرة أو متناهية الصغر، من حيث القوة والقواعد الشعبية ولا وزن أو ثقل لها في الشارع. وعبر كافة الانتخابات التي خاضها، لم يحظ الوفد بنسبة تقل عن ٧٠% في ظاهرة أطلقت عليها الأحزاب الأخرى تعبير: "طغيان الأغلبية". فرغم تعدد الأحزاب من الناحية الشكلية، قام تنظيم جامع واحد للأمة ككل، بينما بدت الأحزاب الأخرى، وكأنها من "الخوارج" أكثر من كونها أحزابًا منافسة.

وهكذا، فعلى محور "المسألة الوطنية ونظام الحكم"، تشكلت منذ مطلع القرن التاسع عشر، وحتى حقبة ما بعد ثورة ١٩١٩، مرورًا بانتهاء الحرب العالمية الأولى، خريطة شديدة التنوع والاختلاف ضمت القوى والتيارات السياسية المتباينة، بحسب موقفها من القضايا المحورية، والتي على أساسها، انشطرت الحركة الوطنية لمقاومة الاستعمار، كما تحددت خطوط انقسام الحركة السياسية المطالبة بتقييد سلطات الحكم المطلق. فإزاء القضية الواحدة انقسم التيار الواحد في مواقفه، فالتيار الوطني العلماني اشتمل على رافد تمثل في الوفد الذي خاض الكفاح ضد الاحتلال، وظل مناوئا للملك على طول الخطّ، ونفس التيار ضم الأحرار الدستوريين الذين جمعتهم روابط تعاون مع الاحتلال تارة، ومع الملك تارة(٦).

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٥٦-١٦٠.

(٢) طارق البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) بخلاف الشيخ علي عبد الرازق هناك أيضا عبد العزيز فهمي وطه حسين من رموز الأحرار الذين عارضوا مبدأ التمثيل النسبي.

(٤) المرجع السابق، ص ص ٢٢٤-٢٢٦.

(٥) طارق البشري، **ماهية المعاصرة**، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٢٠.

(٦) أثبت المؤرخون لجوء كافة تيارات الحركة الوطنية على السواء لأسلحة العنف، بما فيها تدبير الاغتيالات التي استهدفت رموز الاحتلال من الأجانب، وبعض العملاء من المصريين المتعاونين معه (والخارجين عن خط الإجماع الوطني الذي اتخذ قرارا بالمقاومة السلبية من خلال المقاطعة وعدم التعاون مع سلطة الاحتلال)، فكان الشعار وقتها أنه على كل مصري ألا يتعامل مع أي انجليزي، مما يجعلها حكومة بلا محكومين، حيث كان للوفد تنظيم سري خاص يقوم على تنفيذ تلك العمليات. وفي كتاب "شخصيات تاريخية" يذكر البشري عن سعد زغلول أنه كان قد فصل من وظيفته الحكومية، وتم اعتقاله بتهمة تكوين جمعية سرية اسمها "جمعية الانتقام".

ثانيا- "الوطنية العلمانية" في كتابات البشري "مصر للمصريين"..."الاستقلال والدستور"

يرجع البشري البدايات المبكرة لتشكل الهوية الوطنية إلى "مصر للمصريين" كشعار للجماعة السياسية الوطنية، فحواه مناهضة حكم الاستبداد والنفوذ الأجنبي، وضم الوطنية والديمقراطية في وعاء قومي جامع، ظهر لأول مرة في غمار الثورة العرابية، وما تمخضت عنه من غرس لبذور الوعي السياسي، وإدراك لمعاني الهوية والذات والانتماء في العقل الجمعي المصري، ومن مدلولات ذلك تأليف "الحزب الوطني الأهلي" عام ١٨٧٩، الذي أعلن بيان تأسيسه أنه حزب سياسي وليس دينيًا، يضم أعضاء من مختلف العقائد والأديان، ويؤمن بالمساواة الكاملة بينهم في الحقوق السياسية والشرائع القانونية.

ومن البديهي ألا تكون قضية الاستقلال مطروحة أو واردة لدى الحركة العرابية، التي سبقت وقوع الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨١، وإن كانت تبنت مطلب القضاء على كافة صور وألوان التدخل الأجنبي، فهي قصدت به حينها التقليل من النفوذ التركي، والتخلص من الامتيازات الأجنبية التي منحها الخديوي لرعايا الدول الأوروبية. وبناء على ذلك، فثورة ١٩١٩، كانت هي أول حركة شعبية تربط ربطًا وثيقًا بين المسألة الوطنية (الاستقلال)، والمسألة السياسية (الديمقراطية).

إزاء مثلث السلطة الذي ضم كلاً من السلطان العثماني والخديوي ثم الملك، فضلاً عن الاحتلال، ضلت الديمقراطية طريقها على أيدي "حزب الأمة" الذي وجهها وجهة بعيدة عن الكفاح الوطني لارتباط مصالحه الاقتصادية ببقاء الإنجليز، فكان مناوئا للخديوي، قريبا من اللورد كرومر. وبعد حادثة دنشواي، طرأ التحول في مسلك "الحزب الوطني"، بعدما كان يلوذ قبلها بالسلطان العثماني حينًا وبالخديوي حينًا على أمل التخلص من الإنجليز؛ إذ أضحى يربط بين الهدفين الوطني والديمقراطي مع النظر إلى الاحتلال كجوهر للمشكلة. ثم تصدر "الوفد" مشهد ثورة ١٩١٩ بالمزج بين مطلبي الاستقلال والبناء الديمقراطي، مؤكدًا على أنه لولا حكم الاستبداد الداخلي الذي أوهن المجتمع المصري ما كان الاحتلال الأجنبي.

ففي مقابل الأحزاب التي تأرجحت مواقفها ما بين الرهان على السلطان العثماني، أو التعويل على سلطة الملك، أو التعاون مع الإنجليز، تمتع الوفد بجامعية التنظيم، والصفة التمثيلية النيابية للأمة، مع إنكار الصفة الحزبية. فتنظيميا، بحسب البشري، عرفت مصر على مدار تاريخها تكتلين كبيرين شعبيين هما: الوفد والإخوان. كلاهما رفض تسمية "الحزب"، واعتبر نفسه وكيلا للأمة، وتشخيصا لها ونائبا عنها في مواجهة الغزو الأجنبي والسياسي (الوفد)، أو الغزو العقائدي والحضاري (الإخوان). ولم يكن الوفد يعبر عن مصالح فئة اجتماعية بعينها، ولا هو جبهة تضم مجموعة أحزاب، بل أقرب إلى "تنظيم جبهوي"[1].

وبصفة عامة، يمكن القول إن انقسام السلطة بين ثلاثة أقطاب انعكس على الساحة الفكرية والسياسية الوطنية، فبدت في رهاناتها بمثابة انعكاس لهيكل السلطة الموزع بين ثلاثة أضلاع "أجنبية"، فعلى الصعيد الخارجي هناك سلطة الاستعمار البريطاني، والسلطان العثماني، وعلى الصعيد الداخلي سلطة الخديوي ثم الملك، وكان مقتضى الجمع بين مطلبي الاستقلال والديمقراطية، السعي إلى التحرر من هذا المثلث بكافة أضلاعه معا، إلا أن حسابات الواقع ولعبة التنافس السياسي بين الفرقاء، علاوة على سياسات "فرق تسد" وضرب هذا بذاك، كثيرا ما دفعت بعض القوى لممالأة أحد الأقطاب أو التعويل على دعمه في مواجهة القطبين الآخرين، أو حتى في مواجهة الخصم السياسي الأبرز في معترك الانتخابات.

تعود الانقسامات الفكرية والسياسية على الساحة المصرية وفي سياق المرحلة الثورية إلى اختلاف الرؤى بشأن تعريف مفهوم الاستقلال، ومعناه، وكيفية تحقيقه كغاية وطنية عليا لا خلاف عليها، وبرغم ما يشبه التوافق حول أهمية المفاوضات كآلية، توزعت التحالفات الحزبية بين

(١) طارق البشري، ماهية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص٢١- ٢٥.

قطبين: فثمة من يقبل المهادنة ويفضل مسار المرونة مع المحتل، فيميل إلى القبول بالمشروعات المقترحة من جانبه، وهؤلاء تزعمهم حزب الأحرار الدستوريين وتم تسكينهم في خانة "المعتدلون"، بينما اعتبرهم الوفد تكتل "منشقون" على الإجماع الوطني، وذلك في مقابل موقف الحركة الوطنية والمظلة الجامعة الذي تصدره الوفد، برفض التفاوض إذا كان مشروطا أو مقيدا، ورفض الحلول التي يريد الاحتلال فرضها من جانب واحد، وهؤلاء وصفتهم الأدبيات وبعض كتب التاريخ بـ"المتشددون" و"المتطرفون"، في حين أنهم في حقيقة الأمر خير تعبير عن معسكر "الثابتون" على المبادئ والمطالب الأساسية و"المتمسكون" بالغايات والمرامي الوطنية العليا التي قامت من أجلها ثورة ١٩١٩.

ثنائية الوافد والموروث...إشكالية الهوية وانقسام الوعي السياسي

بخلاف تناول البشري للملمح الانقسام في التيارات الفكرية والسياسية بعد ثورة ١٩١٩، كنتاج لاختلاف الرؤى والمواقف من أركان السلطة، ومن قضيتي الاستقلال والديمقراطية، فإنه يعود إلى القرن التاسع عشر، ويحدثنا عن مقدمات ثنائية الوافد والموروث التي سادت المشهد المصري على المستويين الفكري والسياسي لفترة طويلة امتدت لما بعد ثورة ١٩، وذلك على أثر المواجهة الحادة بين الأمة العربية والإسلامية من ناحية والغرب من ناحية أخرى، حيث دفع استخدام الغرب لقوته العسكرية والسياسية في غزو بلادنا واستعمارها، إلى اختلال ميزان التقدير في أيدي المفكرين والقادة حول ما الذي يجب أخذه من منجزات الغرب، ونقله إلى الوطن. وبعد ذلك، بدأت تتعالى أصوات تدعو للبحث عن مشروع للاستقلال والنهوض، وإعادة الكشف عن المورد الفكري والحضاري للمقاومة. **وأصبح السؤال الكبير كيف نختار؟ ما الذي نأخذه أو ندعه من طرفي الثنائية: الوافد والموروث؟**

يقول البشري: ظل هذا هو السؤال المطروح على مدار مائة عام، وما تغير فقط هو أننا في الماضي كان أجدادنا يتساءلون عما نأخذه من الوافد، ثم بتنا نحن جيل الأحفاد نتساءل عن ما نستدعيه من الموروث، بعدما أضحى الوافد هو المهيمن. وهو ما اقترن بفرض سؤال: **من نحن؟ وكيف نختار ما نأخذ وما نترك؟** حيث الماضي المنصرم في الأزمان الغابرة لم يعد موصولا بالحاضر، والمعاصر ليس امتدادا له، بل هو في حالة قطيعة معه، إذ اقتحم الوافد وبات مسيطرا، وهو الذي يسعى لفرض قيمه وأفكاره وأنظمته وصيغه وأساليبه...الخ، واجتثاث الأصول والجذور التي تحدد معالم الهوية الحضارية النابعة من الإسلام.

من جانبهم، لا يفضل ذوو الفكر الوافد استخدام لفظ الإسلام، وإنما يستخدمون مصطلح "التراث"، وينظرون إليه بحياد وغربة، وبلا أدنى انحياز أو انتماء أو شعور بالتجانس، فهم منفصلون عنه، لا يربطونه بهويتهم، ولا بذواتهم، ولا يعتبرونه معيارا للاحتكام ولا موضوعا للاختيار. على هذا النحو حوَّل هذا الفريق الإسلام من "ميزان" إلى "موزون".

فالغرب، وفقا لهذا التيار، قدم تجربته الخاصة لتصبح هي المعيار والنموذج الذي يقاس به دور الدين في كافة المجتمعات الأخرى، وبحيث يتم تعميم تجربة الغرب الأوروبي الدينية المسيحية، بما اعتراها من مثالب، وما وضعته من حلول على العالم بأسره، الأمر الذي أثر في تقويماتنا لوقائع التاريخ وأحكامنا على أحداثه، فمثلا هل دخول عمرو بن العاص مصر كان غزوًا عربيًا أم فتحًا إسلاميًا؟ ومحاولة علي بك الكبير الابتعاد بولاية مصر عن سلطة الدولة العثمانية، هل كانت حركة استقلال أم انفصال؟ والحملة الفرنسية هل ينظر إليها كعامل داخلي لما أفرزته من تقدم ونهضة، أم كعامل خارجي خلف الاغتراب والالتحاق الفكري والاستلاب الحضاري[1]؟ يجيب البشري: إن أخطر ما في

(١) تم نشر ما جاء في الكتاب لأول مرة على هيئة ورقة قدمها المستشار البشري ضمن فعاليات ندوة عقدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٣ وكان موضوعها: "إشكالية العلوم الاجتماعية في العالم العربي". وكانت تقتصر على الفكر الديمقراطي فقط، ثم استكمل الأجزاء المتعلقة بالإصلاح الديني والفكرة القومية لاحقا ضمن محاضرات ألقاها عن الثقافة الإسلامية، ثم الإشارة إلى الفكر الاشتراكي في كتاب آخر صدر في نفس العام وقام البشري بتحريره بالاشتراك مع محمود محمد سفر بعنوان:

الأمـر الخلـط بـين الـداخلي والخـارجي، وتحـول الانقسـام والتجزؤ السياسي القائم في الواقع إلى انقسام في الوعي.

في كتابه "ماهية المعاصرة"، يقول البشري: وفدت نظم الغرب وأفكاره وقيمه تحت اسم "المعاصرة والعصرية"، وأقام البعض بينها وبين الموروث الحضاري علاقة تنافٍ جعلت الأخير مرادفًا للرجعية والتخلف. هكذا، أصبح الوافد عصريًّا والموروث رجعيًّا، رغم أن الوافد لم يفد اختيارًا بل جبرًا، وما لم يأتِ منه في صورة نقل جاء في صورة غزوٍ واقتحام، وآل إلى خلق أوضاع انفصام وازدواج. لقد قام بجوار الفكر الديني الفكر العلماني، وبجوار التعليم الديني التعليم القادم من الغرب، كما قام بجوار نظام الشريعة النظام القانوني المأخوذ عن فرنسا...الخ. فحدث تضارب وتضادّ بين الأنماط المتغايرة، وبرز الخلل في النسق الاجتماعي، بسبب التعارض بين معايير الاحتكام والشرعية، في ظل تيار غلب عليه إنكار فاعلية الموروث والدعوة إلى نفيه مطلقًا، مع الترحيب بالوافد والدعوة إلى تبنّيه والأخذ به كاملاً.

خريطة العلمانية: "الوافد اختراقا وغزوا"...خطوط الانقسام...وتعدد الروافد(١)

يميز البشري أربعة اتجاهات فكرية وأيديولوجية انتقلت إلينا من الغرب، هي: الإصلاح الديني — الديمقراطية — الاشتراكية —القومية، وكانت الفكرة تأتي إلينا فاسدة قبل حتى أن يتم تطبيقها، لتسفر عن نتيجة عكسية تناقض ما كان يصبو إليه ناقلها. في هذا الصدد يذكر أن "العبرة والفيصل في تحديد موقف كل حركة أو تيار من التيارات الأربع المذكورة هو عما إذا كانت قد أدركت الفارق بين عصر الغازي وعصر المغزوين، ومن ثم مدى إدراكها لصلب المشكلة وأساسها، وعما إذا كانت نجحت في توظيف النموذج الذي تتبناه على نحو يكفل "الاستجابة للتحدي" التاريخي الذي تواجهه "الأمة".

في هذا السياق، يؤرخ صدور كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لمؤلفه الشيخ علي عبد الرازق عام ١٩٢٥ للبنة التأسيسية الأولى للعلمانية في مصر، فقد كان أمرًا له دلالته في تدشين الدعوة الصريحة إلى علمانية الدولة، مع تجريد الإسلام من أي شمول لأحكام ونظام الحياة. إذ أكد الكاتب أن الخلافة ليست من صميم الدين والشريعة، نافيًا وجوب تنصيب الخليفة، ووجود حكومة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، واعتبرها زعامة رسالة فقط، منكرًا حقيقة تاريخية ثابتة قاطعة مفادها أن الإسلام أنشأ وحدة سياسية جمعت أمة المسلمين في إطارها، وتحت مظلتها. وبإنكاره الحكومة الإسلامية، فرق بين ولاية الرسول الروحية وولايته السياسية، فطبق مبدأ الفصل بين شقي الزعامة الديني والسياسي على غرار الفصل بين الدولة والكنيسة في الغرب. وأفضى إنكاره للصلة بين الدين والدولة، إلى نفي استمرار فريضة الجهاد كواجب ديني بعد وفاة الرسول. ويعلق البشري على ذلك قائلا: إن "هدف هؤلاء جعل الإسلام دينا لا دولة، وجعله دينا لأفراد لا دين لجماعة، ومعنى ذلك إلغاء شخصية الجماعة الإسلامية، وبالتبعية، إلغاء الجهاد"(٢).

"نحو وعي إسلامي بالتحديات المعاصرة". المرجع السابق، ص ص ٦٤-٦٥.

(١) جوهر العلمانية الغربية هي إقامة نظم دنيوية بحتة لا علاقة لها بالآخرة، ونظم وضعية تماما لا علاقة لها بالغيبيات، وتنطلق هذه النظرية من فكرة عقدية مفادها انفصال الأرض عن السماء. فالإطار المرجعي لأي نظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع، غير متصل بأي عقيدة دينية بل منفصل عنها تماما. ومن هذه الرؤية العامة الشاملة للكون والإنسان والحياة، تنبثق وتتحدد الرؤية العامة الحاكمة لكل من المصلحة العامة، وأهداف الوجود، ومعنى التقدم والنهوض. أنظر: طارق البشري، **في المسألة الإسلامية المعاصرة: الحوار الإسلامي العلماني**، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ص ٢٧-٣٠، وطارق البشري، بين الجامعة الدينية و الجامعة الوطنية في الفكر السياسي، ص٧ متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/JD٨mdp

(٢) طارق البشري، ماهية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٠. يؤيده: د. محمد عمارة، **الإسلام والسياسة، الرد على شبهات العلمانيين**، الطبعة الأولى (القاهرة: الشروق، ٢٠٠٨)، ص ص ٧١-٨٥. ود. محمد عمارة، **الإسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق: دراسة ووثائق**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠)، ص ص ٥-٤٤. لكن عمارة يوضح أن الملابسات السياسية التي تزامنت مع صدور الكتاب هي التي تفسر هذا التوجه لدى عبد الرازق وأنه كتبه تحت ضغط الرغبة في إجهاض

هكـذا، ألقـى البشـري باللائمـة علـى التيـار العلمـاني بوصـفه المسـؤول عـن تجريـد الأمـة مـن إطارهـا الجـامع التوحيدي، ومن وظائفها التجميعية والجماعية. فبجانب ما أقدم عليه من تبني الفكرة الغربية حول فصل الدين عن الدولة، بما يتعارض مع جوهر الإسلام كنظام شامل للحياة، علاوة على نقله للوافد (الغربي والغريب والتغريبي) ليحل محل الموروث، بتعمُّد استبعاده واستبداله؛ سواء على المستوى الفكري، أو على المستوى التنظيمي والتطبيقي. عمِد بعض أنصار هذا التيار إلى خلق نوع من التماهي مع الاستعمار الغربي، والقبول به، بتذويب الخلاف بين المعتدي والمعتدى عليه، مع التنصل من الانتماء الحضاري الإسلامي، والانسلاخ من ركائز الهوية الأصلية، وتمزيق الإطار الجامع الموحّد؛ بدعوى أن الإسلام على غرار المسيحية هو علاقة خاصة بين الفرد وربّه، وليس منهجًا حياتيًّا متكاملاً، وأنه عبادة لا معاملات.

ولما كانت الزكاة والجهاد من أمثلة الفروض التي تحتاج للقيام بها وأدائها وجود دولة ومؤسسات وكيان سياسي موحد وإطار جامع، فإنكار الدولة يستتبع إنكار هذه الفروض، وتجريم شتى صور المقاومة والرفض والكفاح الوطني ضد الاستعمار الأجنبي، وكأن الهدف هو إلغاء كل ما يندرج في إطار الجهاد، كوظيفة للجماعة الإسلامية، فجسد هذا التيار بذلك حالة من الرضوخ والخنوع والانبطاح، والسقوط في الإذعان والتبعية، إن لم نقل العمالة والخيانة الحضارية.

وبرغم أن ثورة ١٩ التي تزعمها الوفد وضعت حجر أساس في بناء العلمانية كتيارٍ، يرفض الخلط بين الديني والسياسي، ويرفع شعار "الدين لله والوطن للجميع"، يميز البِشري داخل هذا التيار بين عدة فرق تباينت مواقفها من كتاب علي عبد الرازق: فريق ضم الوفد والأحرار الدستوريين أيد الشيخ من منطلق الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحقّه في الاجتهاد، وفريق من الموالين للعرش، اتخذ موقف النقد والهجوم على الشيخ، وفريق ثالث رفض ما جاء بالكتاب لكنه لم يطالب بمعاقبة مؤلفه على ما أورده من أفكار وصفها سعد زغلول نفسه بالجهل بحقيقة السلطة المدنية في الإسلام. لكن بصفة عامة اصطفَّ الوفديون مع الأحرار الدستوريون الذين انبرت جريدتهم "السياسة" للدفاع عن حرية الرأي والفكر والتعبير، ما تسبب في فض تحالفهم مع الاتحاديين الذين ساندوا تطلع الملك إلى شغل منصب الخلافة. فباستثناء أتباع القصر، تمت تنحية الخلاف السياسي جانبًا، والتأمت صفوف المناضلين والمثقفين من وفديين وأحرار الدستوريين، لنصرة مبادئ الحرية، فدافعوا معا عن صاحب الكتاب ضد الملك والجبهة التابعة للسراي.

فحتى منتصف العشرينيات، لم يكن هناك تنظيم أو حزب سياسي كبير ينتهج النهج الليبرالي، لكنه كمذهب أوروبي الجذور يناصر حرية الفكر والرأي والتعبير بدأ في الانتشار والتجلي عبر فريق من الكتاب والمفكرين المستقلين، مثل سلامة موسى، وقد وقف هؤلاء موقفا مؤيدا للشيخ علي عبد الرازق، متضامنا مع حقه في البحث والاجتهاد، بعد قرار استبعاده بواسطة هيئة كبار علماء الأزهر. ومن بين المنابر التي ترجمت هذا التوجه مجلة "الهلال"، حيث نشرت مقالا يدافع عن أفكاره، ويعتبرها تجسيدا لمبدأ أن الأمة هي صاحبة السيادة دون سواها، وهذا أساس النظام الأكثر تماشيا وتوافقا مع العصر الحديث، والقرن العشرين[1]. وعلى ذات المنوال، سارت مجلة "المقتطف". هكذا، كان الكتاب، وما دار حوله من جدل أحد أبرز عوامل بلورة التيار الليبرالي المناصر لحريات التفكير والرأي والتعبير.

التمييز بين رافدين داخل كل التيارات...علمانية وإسلامية على السواء

في تناوله لشتى الحركات الفكرية والسياسية المختلفة التي عرفت بداياتها التأسيسية الأولى في مستهل القرن العشرين،

محاولات الملك فؤاد في ذلك الوقت لشغل منصب الخليفة بتشجيع من الاحتلال البريطاني بغية مناوأة الوفد وسعد زغلول.

(١) د. محمد عمارة، الإسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق: دراسة ووثائق، مرجع سابق، ص ٢٤.

وكانت ثورة ١٩١٩ بمثابة العامل الحاسم الحافز لها على الظهور والتبلور والإعلان عن وجودها، فكان للثورة تأثير منشيء لبعضها، وكاشف لبعضها الآخر، ميز البشري بين رافدين: رافد ضال فاسد خبيث يسعى إلى التفكيك والتفتيت، ورافد وطني توحيدي وتجميعي. فالتيارات الفكرية الأربع المشار إليها سلفا، انطوت جميعها بداخلها على روافد وطنية وأخرى غير وطنية، ومكمن الخطورة يتمثل في النقل الحرفي الأعمى لأفكار وأطر معينة باعتبارها معاصرة، مع إغفال ظروف وأوضاع السياقات الاجتماعية والتاريخية التي ظهرت بها أصلا في الغرب، وحقيقة الواقع المعيش والظرف المغاير والخصوصية الحضارية التي تميز العالم العربي والإسلامي بسمات بعينها من الواجب مراعاتها.

فغض الطرف عن مثل هذه الفروق والتباينات الواسعة في السياق الاجتماعي والتاريخي هنا وهناك أفضى إلى ما منيت به تجارب التحديث ومجاراة العصرية ومواكبتها، المنقولة عن الغرب، من إخفاق ذريع، مع ملاحظة أن من تبنوا العصرية كانوا قلة نخبوية متأثرة بنمط الحياة الأوروبية، في مقابل تيار واسع متجذر شعبيا من دعاة المحافظة على الأصالة والتقاليد، ممن وصموا بالرجعية.

في نقده لدعاة "العصرية"، يقول البشري: إنهم في علاقتهم بالغرب يريدون الاتباع بدلا من التبعية والإلحاق، والسعي للمشابهة بدلا من المخالفة، ويتخذون من الغرب مثالا ونموذجا يحتذى. فالغرب هو المدينة الفاضلة المرجوة، وحاضره هو المستقبل المنشود. والمعقول أنه لا يجوز النظر لتاريخ الغرب باعتباره تاريخ العالم أجمع، وإلا بتنا نعاني الاغتراب والاستلاب، حيث نقع أسرى خبرات الآخرين الذاتية، ونعمم نتائجها علينا.

وهنا يميز البشري بين تيار "الوطنية العلمانية"، وما أسماه بفئة "الكولون"، فبخلاف العلمانيين الذين أنكروا الغيب واعتنقوا التفكير المادي، وهؤلاء لا جدوى ولا طائل من التحاور معهم، ما داموا ينكرون أي صلة للدين بالحياة، ثمة فئة أخرى تغربت قلبا وقالبا، وابتعدت عن جذور أمتها وصارت مع الفئة السابقة، فبدت أشبه بالمستوطنين الأوروبيين في البلاد الأفريقية، وأقرب إلى الجالية الحاكمة من النخب المسيطرة التي تجمعها روابط خاصة ودوائر مغلقة وتحيا بمنأى عن كافة مقومات الوطن[١].

على ذات المنوال، تحت لافتة العروبة والقومية العربية، تبنى الرافد الخبيث دعوة انفصالية تفسيخية للانسلاخ عن رابطة الخلافة، سعيا لإفشال أو إجهاض الجامعة الإسلامية كفكرة ومشروع، حيث لعب دورا أقرب إلى بوق دعاية لصالح الاحتلال، مستهدفا ضرب الجامعة الإسلامية واستبدالها، فهاجم "الخلافة"، سواء كفكرة ومبدأ أو كدولة ونظام، مطلقا الدعوة إلى الانفصال عن الحكم العثماني، في حين مدح بعض رموزه الاحتلال، مدعيا أن الإنجليز حققوا العدالة في مصر، مروجا للخضوع لهم، فكان همزة وصل وقناة اتصال ووسيطًا على المستوى الحركي بين الأوروبيين والعرب من أجل تقويض الحكم التركي بحجة استبداده وفساده. ويرصد البشري ارتباط هذا الرافد بالمحافل الماسونية المشبوهة. فأمثال هؤلاء لا يسعون من وراء ترديد الشعار ورفع لافتة "القومية العربية" لبناء أمة مستقلة، أو تحقيق نهضة، بل لتكريس التخلف، وتعميق التبعية.

بيد أنه متفاديا للتعميم، متحريا للإنصاف والموضوعية، يقر بأن نفس الاتجاه القومي العروبي ضم آخرين من دعاة الوحدة، ويمكن اعتبارهم الرافد التوحيدي التجميعي الذي يؤمن بمقاومة الاستعمار، والتصدي للغزو والوقوف ضد الاحتلال الأجنبي. هذا الرافد "الحميد" ينظر للعلاقة بين روابط الانتماء المختلفة على أنها ليست بالضرورة تضادًّا أو تنافيًا حتميًّا بقدر ما هي علاقة تسلسل بين الضيق والاتساع؛ لذلك فلابد أن يتوحد المسلمون في مواجهة الهجمة الغربية على بلادهم، كما ينبغي على أبناء الأديان المختلفة التجمع في إطار الوطن الواحد للتصدي للتهديدات والتحديات الخارجية...الخ. ويضرب البشري المثال برشيد رضا، وكيف انتقل فكريا من تأييد الإنجليز والتعاون معهم في مواجهة الاستبداد التركي إلى إدراك أن

---

(١) طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة: الحوار الإسلامي العلماني، مرجع سابق، ص ٥٦.

الاستعمار الغربي هو العدوّ والخطر، بعد ما كشفت اتفاقية سايكس–بيكو حقيقة مطامعه.

من ناحية أخرى، تعود نشأة الحركة الشيوعية بأجنحتها الفرعية الماركسية والاشتراكية في مصر إلى عشرينيات القرن العشرين، وبهذا يمكن تسكينها في خانة التيارات والمدارس الفكرية التي أثمرتها ثورة ١٩، أو مهدت الأجواء لظهورها، ويأخذ عليها البشري "الشطط في الارتباط بالحركة الشيوعية الدولية تحت شعار وحدة الطبقة العاملة"، بما ينمُّ عن إغفالها أو عدم إدراكها لمتطلبات حركة التحرير الوطني الشامل، فما كان من الحركة بمجرد تأسيسها إلا أن تحولت إلى ذراع تابع وأداة موالية للأحزاب الشيوعية الأوروبية. فلم تعط الأولوية لهدف الاستقلال بل قبلت بالرضوخ للهيمنة الاستعمارية. كما شابتها غلبة القيادة اليهودية الأجنبية عليها ما عكس غياب الحس السياسي الوطني[١].

هذا ما ناقشه البشري في مؤلفه المعنون "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية"[٢]؛ إذ تحدث عن تكوين الحركة الشيوعية وتركيبها الداخلي وقيادتها اليهودية، التي تسببت في إبعادها عن الحركة الوطنية. كذلك ثمة عروبية مادية تأثرت بالماركسية، وناصبت الدين العداء، هذه بدورها يرفض البشري إدراجها تحت "الوطنية العلمانية"، لكن ثمة رافدًا آخر عروبيًّا لا يجد غضاضة، ولا يمانع في التلاقي مع التيار الإسلامي، والبحث عن مساحات مشتركة لتجاوز الخلافات بينهما، لا سيما بعدما أرست ثورة ١٩ دعائم "المصرية" كإطار جامع، وقد أفادت الخبرة التاريخية أن العروبة تقترب من الإسلام، كلما ابتعدت عن العلمانية، والعكس صحيح. من هذا المنطلق، فالعروبة والقومية العربية ليست بالضرورة علمانية[٣].

كذلك، تشمل خريطة الفكر والسياسة بعد ثورة ١٩ "الحزب الوطني" الذي تأسس بزعامة مصطفى كامل، ومحمد فريد، ثم جاء "حزب مصر الفتاة" بمثابة استمرار تاريخي له، في إطار ما أُسمي بمشروع "القرش" لربط الاستقلال السياسي بالاقتصادي المستند إلى الصناعة الوطنية، وقد تبنى الحزب مع اتجاهه الإسلامي جملة مطالب اقتصادية تصب في غاية الاستقلال، كإلغاء الامتيازات الأجنبية، وتمصير الشركات، وإنشاء بنك صناعي وطني. وحمل الحزب أسماء متغيرة في ظل قيادة أحمد حسين، ثم أصبح اسمه "الحزب الوطني الجديد" تحت قيادة فتحي رضوان، وفي نهاية الأربعينيات أضحى يحمل اسم "حزب مصر الاشتراكي". ويعتبر البشري بعض الضباط الأحرار الذين تصدروا مشهد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، من بين المتأثرين بهذا التيار. ولعل أهم ما ميز الحزب الوطني دمجه بين مطلب التحرر الوطني والديمقراطية، والأهداف الاجتماعية؛ على أساس أن طرد الاحتلال يستوجب لاكتماله القضاء على الرأسمالية ورفض التبعية للخارج، وتبني طريق غير رأسمالي للتحرر الوطني.

وداخل جماعة الأقباط، ميز البشري بين تيار ديني ذي انتماء طائفي، وتيار علماني رفض إقحام الدين في السياسة وفي شئون الدنيا. هذا التيار يبدي قلقا وحذرا بالغًا في نظرته للتيار الإسلامي السياسي، ولديه رغبة في استبعاده. بينما ينبئنا التاريخ أن الحركة الإسلامية إنما قامت في مواجهة التغريب لا في مواجهة الأقباط، فكانت ضد الأخذ بنظم قانونية وافدة من الغرب بدلاً من تطبيق الشريعة

---

(١) طارق البشري، ماهية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٤١، ٤٢، ٤٤– ٤٧.

(٢) طارق البشري، المرجع السابق، ص ص ٢٨–٣٣. ربط مفهوم التمصير والمصرية كجامعة سياسية بدخول الأقباط الجيش والتعليم والمجالس النيابية والوظائف العامة، ما ترافق مع تطور انسلاخ الجامعة القومية (الوطنية) من الجامعة الدينية والخلافة.

(٣) طارق البشري ، **بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي**، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٨٩، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/w٨QLWz

الإسلامية كنظام أصيل موروث تؤمن به الأغلبية(١)، والحقيقة أن المسيحية بطبيعتها كعقيدة تبتعد عن السياسة، وهذا لا ينتقص منها، بينما الإسلام على العكس يتصل بشئون الدنيا وينظم علاقاتها، والدعوة إلى ابتعاده عن السياسة تفقده جوهره. فالعلمانية ليست متصادمة مع العقيدة المسيحية التي تؤمن بمقولة "أعط ما لله لله وما لقيصر لقيصر". ولذلك، فوفود الفكر العلماني لم يشكل تحديا للفكر المسيحي المصري، لكنه يتعارض جذريا مع الفكر الإسلامي.

لكن التحفظ على التيار الإسلامي أو كرهه، ليس حكرا على الأقباط وحدهم، بل هو موقف تبناه تيار واسع منتشر بين المتأثرين بالثقافة الغربية، كفكر شائع لدى المسلمين والأقباط على السواء، لاسيما بين أبناء المدارس والجامعات الحديثة، ومردُّه إلى اختلاف الجذور الثقافية والتأثر بالفكر الوافد. ويوضح البشري أن وحدة مصر لم تُبنَ خلال ثورة ١٩١٩ بنفي للهلال أو للصليب، بل باحتضان الهلال للصليب رمزا لاحتضان الأغلبية الدينية للأقلية، على أساس أن مفتاح الوجود القوي هو المساواة والمشاركة في الوطن. إذ تخطت ثورة ١٩ عقبة الانقسام بين المسلمين والأقباط، من خلال تحرك شعبي واحد كان مستعصيًا على الفتنة، وهذا ما جعلها تجربة تاريخية فريدة ملهمة.

بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية ...ثنائية الإسلام والعروبة...دوائر الانتماء المتداخلة المتكاملة

حتى قيام الحرب العالمية الأولى، تبنى الحزب الوطني الصيغة الإسلامية للحركة الوطنية امتدادًا لشعار الحركة العرابية "مصر للمصريين"، ولم تتضمن دعوته للاستقلال الدعوة للخروج من الإطار الإسلامي الجامع. وبعد ثورة ١٩١٩، زالت الدولة العثمانية وتحللت الصيغة الإسلامية معها، فانبعثت في هذا الظرف الصيغة المصرية، ثم عاودت الحركة الإسلامية الظهور مع نهاية العشرينيات. ومع مقدم الثلاثينيات، بدا أن ثمة اندماجًا بين التيارين الإسلامي والعروبي؛ حيث اتجه كلاهما إلى فلسطين وإلى توحيد مصر مع الكيان العربي الأكبر، ما جمع الدعوتين العروبية والإسلامية في وظيفتهما التوحيدية(٢).

ويحدثنا البشري عن علمانية عميلة تدعو للتبعية والتقليد، والانسلاخ الحضاري، والتنكر للتاريخ وللتراث، وينقل عن أنور عبد الملك هذا الاقتباس: "المسألة لا يجوز طرحها كاختيار بين إما مجتمع ديني أو مجتمع علماني، وإنما إما مجتمع طائفي، أو مجتمع قومي موحَّد يحكم بالمنهج الديني، أو بالمنهج العلماني. أما العلمانية، التي تتنكر للتراث الروحي والشخصية الحضارية، فما هي إلا أداة لتوغل الهيمنة الأجنبية على الحركة الوطنية؛ ومن ثم تمكّن الاستعمار من ضرب مشروعات النهوض والوحدة والاستقلال". وينادي عبد الملك بضرب "السراب الثقافي"؛ أي القضاء على الوهم المتأصِّل في عقول وقلوب عديد من المثقفين العرب والزاعم ألا جودة إلا في الغرب، ولا تطور إلا بالسير على دربه، فهؤلاء يقفون ضد بعث الإسلام السياسي، وهم في الواقع عملاء حضاريون للغرب.

وفي مقال البشري: "حول العروبة والإسلام" ينبه إلى خطورة أن تحل علاقة التحارب محل التحاور بين التيارين العروبي والإسلامي، وأن يوضع أحدهما في مواجهة الآخر ويصير المطلوب المفاضلة بينهما، بحيث ينظر كل منهما للانفتاح على الآخر باعتباره تفريطا في الذات. ويسعى كل منهما لاستبعاد الآخر ونفيه (وهو أمر مستحيل)، بدلا من استيعابه والتكامل معه. فالمطلوب إيجاد صيغة ليس فقط للتعايش أو للاعتراف المتبادل، بدلا من الإنكار المتبادل، بل للتلاقي والمشاركة والتعاون والتغذية المتبادلة. ويقرر أنه من بين دعاة العروبة علمانيون ينتمون إلى التيار الاستقلالي الوطني التوحيدي، وهؤلاء لم يطالبوا بالانفصال أو الانسلاخ عن الجامعة الإسلامية إلا كردِّ فعلٍ على سياسات التتريك في الدولة العثمانية، فتنامت حركة العروبة في مواجهة حركة التتريك.

(١) طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة: الحوار الإسلامي العلماني، مرجع سابق، ص ص٦٢– ٦٥.

(٢) طارق البشري، المرجع السابق، ص ص ٨٣– ٨٦.

من زاوية أخرى، كان للاحتلال البريطاني مصلحة في تعزيز النزعة المصرية؛ لذا سمح بنمو الحركة الوطنية لأنها تؤدي إلى انفصال مصر وانسلاخها عن الدولة العثمانية؛ مما يجعل أمر الانفراد بالسيطرة عليها أسهل للإنجليز، أما عن ارتباط القومية العربية والعروبة في نشأتها بمواجهة الصهيونية ونصرة فلسطين، فمعناه أنها لم تأتِ بمعزل عن المكون الديني الإسلامي، وكانت بمثابة تطوير للوطنية المصرية[1].

"الوطنية العلمانية": التعريف والنشأة والوظيفة الكفاحية..."شركاء الوطن"

عرف البشري الوطنية العلمانية بما تتبناه من مواقف وما تتغياه من أهداف الوحدة والاستقلال والتحرر من الاستعمار والعدالة الاجتماعية، ومواجهة الخطر والتهديد الصهيوني للأمن القومي العربي. فوطنية التيار القومي مثلا هي مصدر شرعيته ومشروعيته النابعة من الدور التاريخي والثقل الواقعي والوظيفة الكفاحية التي يضطلع بها، حتى لو اندرج في تيار العلمانية بسبب موقفه من علاقة السياسي والديني. ففي كتابه "الحوار الإسلامي العلماني"، عرف البشري مفهوم العلمانية بأنه "منهج الصدور عن غير الإسلام وغير الدين في إقامة النظم ورسم العلاقات وأنماط السلوك"، والذي وفد إلى بلادنا مع تعاظم النفوذ الغربي الأوروبي في القرن التاسع عشر، فالإسلامية موروثة والعلمانية وافدة. وفي ظل الاستعمار، سُمي الأخذ بالقديم "تقليدا"، بينما سمي الأخذ بنظم الغرب "إصلاحا" و"تجديدا وإبداعا"[2].

تزامنت البواكير الأولى لظهور التيار العلماني في مصر مع نهضة محمد علي، لكن محمد علي لم يؤسس نظامًا علمانيًّا، بل أخذ العلوم ونظم التعليم من أوروبا لتأسيس كيان سياسي إسلامي. وظلت الدولة تستمد شرعية وجودها ودورها من الإسلام. وما تفتق عنه مشروع محمد علي من بدء تكوين الجماعة السياسية المصرية في أساسها العلماني، لم يكن من صنعه، ولا سعت سياساته لتحقيقه. فتبلور "المصرية السياسية" كانتماء سياسي وجامعة سياسية لا تعتمد على الدين بالأساس جاء نتاجا لفشل مشروعه لا لنجاحه، كما انتهى المشروع بتكون نخبة حاكمة جديدة منفتحة على الغرب. وفي ظل الهيمنة الغربية الوافدة تكونت أولى عناصر الموقف العلماني السياسي في المجتمع المصري؛ ذلك أن انكسار تجربة محمد علي، خلف تداعياتٍ وتوابعَ كفرض العزلة على مصر، وفصلها عن الدولة العثمانية، وانفرد النفوذ الغربي بالتغلغل فيها اقتصاديا وسياسيا وفكريا، عبر النخب الحاكمة.

أما تصاعد الدعوة إلى حركة الجامعة السياسية المصرية بوصفها من أوضح رموز العلمانية، فلم تبدأ وفقا لمفهوم نظري، ولم يطلقها حزب ولا مفكر بوصفها جامعا قوميا، وإنما ترتبت كأثر طويل المدى عن تمصير قواعد الجيش والدولة في ظروف سقوط محمد علي، وانحصار مصر في حدودها الإقليمية بفعل السياسات الأوروبية.

تنامت حركة الجامعة السياسية القومية خلال القرن التاسع عشر بغير عراك مع العقيدة الإسلامية، ولا مع مفهومها الشامل. وهذا ما يفسر تعريف رفاعة الطهطاوي للوطن بأنه "مراعاة للمساواة بين المواطنين"، وليس من حيث إطار الانتماء الأعمّ؛ أي النظر إلى المواطنة لا الجامعية؛ بما ينمّ عن عدم ضيق الموقف الإسلامي بالتيار العلماني الناشئ. وطوال عهدي سعيد وإسماعيل تم فتح البلاد أمام محاكاة وتقليد الأجنبي، مع تزايد الاستدانة من الغرب. في هذه الفترة ظلت المحاكاةُ محاكاةً لنماذج وأساليب من نظم الغرب، وليس لعقائد وأفكار، واستمر معيار الحكم على الأمور كافة -عقيدة وفكرا وسلوكا- مستمدا من المرجعية الإسلامية. وهذا ما ينطبق على دستور الثورة العرابية الذي هدف إلى مواجهة استبداد الحكم والنفوذ الأجنبي معا، فاقتبس أساليب التنظيم الدستوري من الغرب، واستعار بعض النماذج التنظيمية دون أن ينقل ما

(١) المرجع السابق، ص ص ١٢، ٧١-٧٢.

(٢) طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة: الحوار الإسلامي العلماني، مرجع سابق، ص ٢.

صاحبها من نظريات فكرية واجتماعية بل أخضعها للشرعية الإسلامية.

وهكذا ارتبطت حركات النهضة الوطنية، ومقاومة الاستعمار، والتحرر والاستقلال، وحركات التجديد والإصلاح كلها، بالمرجعية الإسلامية على مدار القرن التاسع عشر، وكان روادها ورموزها هم الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ورشيد رضا. بعد ذلك، بدأت مرحلة الكفاح التي تجسدت في حركة "مصر للمصريين" إبان ثورة عرابي، فلم تدعو بدورها لانفصال عن الكيان الأعم والأشمل، لكنها اقتصرت على مجاهدة الاستعمار ومكافحة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي، والذي انتهى بالغزو والاحتلال العسكري ١٨٨٢. فحركات التحرر والاستقلال، حتى ذلك الوقت، لم تتضمن أية دعوة لقيام حركة سياسية علمانية، ولا طالبت بإحلال الإسلام بأي إطار مرجعي آخر ليحكم الحياة السياسية والاجتماعية.

آليات التغريب وأدواته

وأما العلمانية التغريبية فقد وفدت برعاية الاستعمار، فمع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، انتقلنا من استيراد الأشياء الموزونة إلى استيراد الميزان نفسه وأداة القياس والمكيال. وبدلاً من طلب الثمرة، بدأنا نطلب الشجرة والتربة، وصرنا ننتج أو نعيد إنتاج الغرب الذي أخذ يتغلغل على مستوى العقل والفكر والوجدان والشعور. لم نعد نحاكي أساليب وأشكالاً تنظيمية فقط، بل نتبنى قاعدة للشرعية ومناهج للفكر مستمدة من معايير جديدة للتقويم والاحتكام. فأضحى التيار المتغرب لا ينكر على التيار الإسلامي حقه في الظهور فقط، بل يجحد حقه في الوجود والاستمرار، وينكر حقيقة أنه جزء من الوطن.

لقد اعتمد الفكر التغريبي على آليتي التعليم والصحافة، فكان الاحتلال البريطاني لمصر بمثابة قاعدة مستقرة لضخ الفكر الغربي عن طريق التعليم الرسمي، مع انتشار مدارس الإرساليات التبشيرية واجتذابها لأبناء الصفوة السياسية والاجتماعية، ونفس الاتجاه هيمن على المدارس الرسمية التابعة لوزارة المعارف العمومية بإشراف دانلوب. كذلك فتحت السياسة البريطانية أبواب مصر لبعض مفكري الشام المناهضين للدولة العثمانية من ذوي التوجهات العلمانية المادية، وسيطر هؤلاء على مجالات الصحافة والنشر، وقدموا الأعمال الفكرية والفلسفية. فكانوا من مؤيدي السياسة البريطانية على المستوى السياسي، وممن أرسوا لقواعد المنهج العلماني-المادي على المستوى الفكري،ـ والذي جسدته صحيفة "المقطم" الناطقة بلسان المستعمر، وكتابات شبلي شميل ونقولا حداد وفرح أنطون في مجلة "المقتطف". كما جسده حزب "الأمة" وصحيفة "الجريدة"، التي أنشأها أحمد لطفي السيد، وصحيفة "المؤيد" الموالية للخديوي لصاحبها علي يوسف، والناطقة بلسان حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية.

على هذا النحو، أوضح البشري كيف أن نخب الحكم ومؤسسات الدولة وجهاز الإدارة العامة هي أول من جسد هذا التيار العلماني عبر المؤسسات الحديثة كالجامعة، والمدارس والمحاكم والقوانين. فمثلا باستثناء وزارة الأوقاف فقط التي غلب على من يتولاها التعليم الديني، لم يتول الوزارة خلال فترة ما قبل يوليو ٥٢ أي شخص ذي خلفية أزهرية، باستثناء الشيخين مصطفى عبد الرازق وعلي عبد الرازق وكلاهما درس بالخارج، وانحدر من أسرة تميل في توجهها الفكري والسياسي نحو الأحرار الدستوريين، وحزب الأمة، وكانا من تلاميذ لطفي السيد، رائد الدعوة إلى التحديث على الطراز الغربي، ومعظم هؤلاء الذين شكلوا النخبة الحاكمة وتقلدوا المناصب العليا في جهاز الدولة بما فيها تولي الحقائب الوزارية من أبناء وخريجي المؤسسات الحديثة، في حين تم إبعاد ذوي التعليم الإسلامي التقليدي(١). أما نجوم المجتمع ونخبته، فكان من أبرزهم الأميرة نازلي فاضل حيث التقى سعد زغلول في صالونها برجال الفكر والسياسة، ومنهم قاسم أمين الذي أهداه كتابه في تحرير المرأة(٢). ومع ذلك، فلفترة زمنية طويلة، ظل ارتباط تلك التطورات بالمصالح الأجنبية وبالوجود

---

(١) المرجع السابق، ص ص١٢ – ١٦، ٣٥، ٣٦.

(٢) طارق البشري، شخصيات تاريخية، مرجع سابق، ص ١٨.

الاستعماري عاملا مهما في إبقائها معزولة بعيدة عن كيان المجتمع.

سقوط الخلافة

بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، ألغيت دولة الخلافة رسميا وتأسست حركة مقاومة تركية علمانية فصلت الدين عن الدولة بين عامي ١٩٢٢-١٩٢٤. وتزامنت هذه التطورات مع انفلات حركة "الوطنية المصرية" التي ولدت قبل ثورة ١٩، من العقال الإسلامي الجامع. حيث استعان مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد بفكرة أن مصر جزء من الدولة العثمانية، وراهن عليها كمنطلق في المطالبة بالاستقلال. لكن التيار الإسلامي اصطدم بواقع مغاير بإنهاء الخلافة في تركيا، فما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، انفجرت الثورة الشعبية ضد الحماية البريطانية على مصر. في هذا السياق ظهر العلماني الوطني لأول مرة كرمز للتوحيد، وتخطي الانقسامات الطائفية في الشام، وقدَّم مطالب متفقًا عليها جماهيريًّا؛ حيث انطبعت الحركة الوطنية بالطابعين الإقليمي والعلماني. وبرغم محاولة هذه الحركات في البداية استمالة الشعور الديني، إلا أنها ما لبثت أن ابتعدت عن التوجهات الإسلامية. فمثلا ظهرت المطالبة بوحدة وادي النيل لتشمل مصر والسودان، على أساس نيلي جغرافي لا علاقة له بالإسلام.

في هذا السياق، ظهر تيار "الوطنية العلمانية" من جيل الوطنيين من أبناء المؤسسات الحديثة ذات المناهج الوافدة. وانتقل الفكر الوطني صوب الغرب يستلهم منه نماذجه ومشروعات نهضته. لكنه ظل "وطنيًّا" ينشد الحرية والاستقلال، ويرنو إلى تخليص البلاد من سيطرة الحكم الغربي، ويتمنى في الآن ذاته أن يراها على صورة المجتمعات الغربية. وتبنى مشروعُ النهضة لدى هذا الجيل، وإن لم يعارض الإسلام، الاحتكامَ للمعايير الغربية، ومحاكاة الأنساق الأوروبية، كما جرى الترويج لفكرة هدم المؤسسات التقليدية واستبدال مؤسسات الغرب الحديثة بها. هنا برز رموز "الوطنية العلمانية " من أمثال طه حسين، ومحمود عزمي صاحب صحيفة الاستقلال، ومنصور فهمي... وغيرهم من الذين اعتنقوا منهجًا فكريًّا قوامه رفض اتصال الإسلام بنظام الحياة والدولة، وبعدها تحولت ثورة ١٩ إلى نظام سياسي، كما تحولت الحركة الوطنية إلى أحزاب سياسية تعمل بمرجعية منفصلة عن الشريعة الإسلامية.

تنامي العلمانية وظهور الحركة الإسلامية كردّ فعل مضادّ

وفي غضون عقد العشرينيات من القرن العشرين انتهت العزلة التي عانت منها العلمانية لكونها محسوبة بالأساس على الاحتلال أو الوافد الأجنبي، فلم تعد الوطنية العلمانية أشبهَ ما تكون بالجاليات الأجنبية التي تعمل لصالح الأوروبي، أو التي يحاول الاستعمار فرضها بالقوة، بل على العكس تحولت إلى ممارسة النضال والكفاح ضد المصالح الأجنبية، وأضحت تعمل للصالح الوطني، ما أضفى عليها الشرعية، رغم سعيها لإقصاء الإسلام كمصدر ومرجعية[1]. وأخذ الوفود العلماني الذي بدأ ضئيلا، ينتشر من دوائر المصالح الأجنبية إلى دوائر الحكم إلى المؤسسات الحديثة والنماذج التنظيمية للإصلاح، ثم امتد ليشمل الأنساق الفكرية والرؤى الحضارية والمذاهب الفلسفية، فمؤسسات التعليم والقضاء والإدارة والحركات الشعبية والقوى الوطنية، مزاحمًا الموروث الإسلامي في مجالات العمل الاجتماعي، والنشاط السياسي، والتكوينات الفكرية. وأصبح ثمة شقٌّ طوليٌّ وتصدّع وازدواج يقسم المجتمع بين إسلامية موروثة، وعلمانية تحديثية وافدة، ساعية للهيمنة. وتسبب ذلك في الثنائية التي أحدثت شرخًا وتصدعًا في نسيج المجتمع وهوة آخذة في الاتساع رويدًا رويدًا بين أنصار الفكرين العلماني، والإسلامي.

فثمة رافد علماني مال إلى الاستغناء عن الالتزام بالضوابط الشرعية في طرح مشروعات النهضة والإصلاح، مع الاكتفاء بالصياغات الغربية لها. وبهذا ابتعدت حركة

(١) طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة: الحوار الإسلامي العلماني، مرجع سابق، ص ص ١٧-١٩، ٢٣- ٢٥.

الإصلاح السياسي والاجتماعي؛ بركيزتيها: التعليم[1]، والقانون، عن النداءات الإسلامية، وانفصلت علوم الدين عن علوم الدنيا، وتأسست علوم الإنسان كالآداب، والاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والقانون، على قاعدة فلسفية وضعية، ووفر هذا رصيدا للمنهج العلماني على مستوى الفكر والحركة. وفي المقابل، تأسست الحركات الإسلامية لتنادي بالعودة إلى الإسلام، أي استعادة ما كان للإسلام من هيمنة وحاكمية على الشرعية الاجتماعية والسياسية.

دين الوطنية

اكتسب تيار الوطنية العلمانية شرعية وجوده من تبنّيه لمطلب الاستقلال، وتزامن نشأته في توقيت ثورة ١٩١٩، حين بدأ التأسيس عليها في إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين لتوحيد المسلمين والأقباط. ومما يحسب للأقباط أنهم رفضوا أية مساومة مع الإنجليز بشأن حماية الأقليات، ووقفوا بجانب المسلمين في المطالبة بالحرية والاستقلال، كما كانوا معا يدًا واحدةً يتبادلون الخطابة في المساجد والكنائس، فلم تنجح دسائس الإنجليز بينهم، عملاً بسياسة "فرق تسد"، وكانت "الوحدة الوطنية" التي تجاوزت المسألة الطائفية من أهم منجزات الثورة؛ إذ تحدث زعماء الوفد من الأقباط عن دين واحد للمصريين هو "الوطنية"، ردًّا على الصاق الاستعمار تهمة التعصب الديني بالحركة الوطنية، أو إشاعة أن مشاركة الأقباط في الثورة كانت بدافع الخوف، وبنفس اللسان نطقت الصحف المختلفة، فمثلا جريدة "مصر" تحولت من منبر خاص بالقبط، إلى صحافة وطنية مناصرة للوفد وللحركة الوطنية. يعلق البشري: "إن غالب المصريين في تلك الفترة قد وجد نفسه في عبارة "الوطنية ديننا"، التي صاغها سينوت حنا، وشاعت بعد ذلك بصيغ مختلفة (دين الحرية والاستقلال)، وبعناوين ومعانٍ متشابهة، حتى غدت "ماركة العصر"، واقترنت بشواهد الفخر ونبرة الاعتزاز وفرحة الشعب بتحقيق ذاته، وبما أنجزه من نجاح"[2].

إن وصف العلمانية بالوطنية، يرتهن بحسب البشري، بموقف هذا التيار حيال القضايا الوطنية الكبرى، ومدى ابتعاده عن مسلك التدليس وخلط الأوراق المتعمد، من خلال ترويج البعض لمغالطات سافرة ومزاعم باطلة وافتراءات مدعاة على التيار الإسلامي، حيث ينسبون إليه ما ليس فيه، ويلصقون به تهما ظالمة من قبيل اضطهاد الأقباط وإقصائهم، بينما الإسلاميون ليسوا ضد الأقباط ولا المسيحية، إنما هم ضد حركة التغريب والمنهج العلماني الوضعي الوافد. وأهل التغريب يتعمدون الوقيعة، وإثارة المخاوف لدى الطرفين. هؤلاء يسيرون بالعلمانية في اتجاه عكس وظيفتها التوحيدية التي قامت بها من قبل، والتي أضفت عليها شرعية الوجود. فاتجهوا للهجوم على التيار الإسلامي، ولو بالوقوف في صف الدولة ضده، بما يترجم حالة اشتعال الصراع واندلاع الحرب الفكرية بين التيارين[3]. على النقيض، التقى العلمانيون الوطنيون، بالإسلاميين حول مواقف وملفات مشتركة شتى، فجمعتهم معارضة كامب ديفيد، ورفض التبعية، وسياسات الانفتاح، والتحرير الاقتصادي، كما جمعهم ميدان التحرير في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

خاتمة:

رسم البشري ملامح المشهد الفكري والسياسي في مصر في أعقاب ثورة ١٩١٩، مقدما خريطة تفصيلية تصنيفية شاملة لأهم التيارات والاتجاهات الرئيسية الكبرى التي سادت الساحتين الفكرية والسياسية، بما تضمنته من روافد وتيارات فرعية ثانوية، ويستند في عملية الفرز تلك لمعايير للتمايز والاختلاف متجاوزة خطوط التقسيم الإيديولوجي المتعارف عليها، والتي تفصل عادة بين الإسلامي والعلماني،

(١) كان من اوائل المبادرين لتأسيس الجامعة الأهلية المصرية، حيث ولدت فكرة إنشاء الجامعة وعقد أول اجتماع لها في بيته. أنظر: طارق البشري، شخصيات تاريخية، مرجع سابق، ص ٢٠

(٢) طارق البشري، المسلمون والأقباط، مرجع سابق، ص ص ١٤٠-١٤٣.

(٣) طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة: الحوار الإسلامي العلماني مرجع سابق، ص ص ٧٠، ٧١، ٩٥.

كقطبين متنافرين، لتسلط الضوء على روافد وطنية استقلالية نهضوية ديمقراطية، وأخرى عميلة خائنة تابعة واستبدادية داخل كل تيار، مشيرا إلى ما يوجد بداخل كل من الحركة الإسلامية والحركة القومية من روافد عدة متباينة في رؤاها وأفكارها ومواقفها، وأنه تحت المظلة الواحدة لكل من التيارين الإسلامي والقومي (العلماني) يوجد الفاسد الخبيث، الذي يستهدف تفتيت الكيان الجامع، وضرب وحدة الأمة، وسلخها عن أصولها وهويتها الحضارية، كما يوجد المصلح الحميد والرشيد الذي يتبنى مشروع الوحدة والنهضة والاستقلال، ويناوئ كافة ألوان التبعية والاستعمار[1]. بيد أن معالجة التيارين والمقابلة بينهما من منطلق التنافر والتصادم الحتمي يغفل كونها في حقيقة الأمر دوائر متقاطعة متشابكة في أغلب الأحيان، بل ومتكاملة متحاضنة، لا تجمعها معركة صفرية، بل إثراء متبادل للرصيد الوطني.

وأخيرا، غلب على رؤية البشري في تشخيصه وتفسيره للتناقضات التي شابت التيار العلماني التمييز بداخله بين رافد وطني وآخر غير ذلك، بينما رجح محمد عمارة تشخيصا آخر لمشكلة هذا التيار، وكونها تكمن في الازدواجية الواضحة، تلك التي تجلت مثلا في مسلك حزب الأحرار الدستوريين، وهو من أحزاب الأقلية المناوئة والمنافسة للوفد، وموقفه المتناقض الذي كشفت عنه أزمة كتاب علي عبد الرازق، ففي نفس الوقت الذي دافعت فيه جريدة السياسة الناطقة بلسانه عن حريات الرأي والفكر والتعبير، كان الحزب يشارك مع الاتحاديين الموالين للقصر في حكومة ائتلافية يرأسها زيور باشا عام ١٩٢٥، ويسهم في تمرير قوانين تقيد حريات الصحافة وتقمع الحريات العامة للجماهير؛ وهو ما فسره عمارة بانحياز الحزب للنخب والصفوة من المفكرين والمثقفين وعدم اكتراثه بالدفاع بالمثل عن العامة من أبناء الشعب.

---

(١) طارق البشري، ماهية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٥-٤٠. العلماني المعاصر يحتمي بالأقباط، وبمبدأ المساواة كأساس للمواطنة، في ممارسة أقرب إلى المزايدة والمكايدة والمناكفة، والأدهى من ذلك أنه بات (بلا مواربة أو خجل) يحتمي بالغرب (كصديق وحليف داعم) في صراعه مع الإسلامي (كخصم وعدو). هؤلاء، حسبما ذهب البشري، لا يدافعون عن الأقباط، بل يدافعون عن أنفسهم بالأقباط، فالعلماني من هؤلاء يستخدم الأقباط سلاحا (للابتزاز والتشويه والتلبيس) يرمي به خصومه المخالفين له (من الإسلاميين).



الحركة النسائية على مدى قرن من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة ٢٠١١

عايدة العزب موسى(*)

تقدم هذه الورقة قراءة للحركة النسائية المصرية على مدى القرن العشرين ومطلع القرن الحالي؛ أي كفاح النساء على مدار مائة عام من التاريخ من أجل انتزاع حقوقهن الاجتماعية والسياسية، والإنجازات والتحديات التي واجهتها في سياقاتها المحلية والعالمية.

نشأة الحركة النسائية وسماتها:

ترجع جذور حركة تحرير المرأة في مصر المستمرة إلى الآن، إلى عهد الخديوي إسماعيل في الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، الذي فتح مدارس للبنات؛ لا للتعليم فقط ولكن لتكوين نواة أو نخبة من النساء المتعلمات في داخل قصره، واختار مجموعة من جواريه البيض من أصول تركية ونظَّم لهنَّ دروسًا في مختلف الآداب والفنون ثم أعتقهنَّ وزوَّجهنَّ لبعض رجال بلاطه الوجهاء في المجتمع. ومن هذه العائلات بدأت تنمو حركة تحرير المرأة. أما عن حركة إنشاء المدارس في ذلك الوقت فقد حرص الخديوي أن تقوم زوجاته بالدعوة والحضّ على تعليم البنات، فاشترت زوجته الثالثة قصرًا كبيرًا حولته إلى مدرسة للبنات افتتحت في يناير ١٨٧٣.

وفي نهايات القرن التاسع عشر ظهرت الصالونات الأدبية النسائية التي كان لها أثر كبير بالنسبة لقضية المرأة، وكان أهم هذه الصالونات صالون "نازلي هانم فاضل" ابنة مصطفى فاضل أخي "الخديوي إسماعيل"، وكان لهذا الصالون كبير الأثر في حث قاسم أمين على وضع كتابيه الشهيرين "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" اللذين أثارا ضجة هائلة واعتُبِرا أول دعوة جهيرة لتحرير المرأة، كما كان سعد زغلول زعيم مصر في ثورة ١٩١٩ من روَّاد هذا الصالون وله أثر في كتابيْ قاسم أمين حسبما أثبت قاسم أمين في المقدمة التي أهدى بها أحد كتابيه إلى سعد زغلول.

ولعل هذه الخلفية التاريخية تفسر لنا من أي وعاء ظهرت مسألة تحرير المرأة في مصر، لقد ظهرت من وعاء الثقافة الغربية حديثة الوفود إلى المجتمع المصري في نهايات القرن التاسع عشر، وبدأت في إطار نخب الحكم والثقافة وخاصة بين ذوى الأصول التركية وغير المصرية، ويؤكد ذلك قول قاسم أمين: "نحن لا نستغرب أن المدنية الإسلامية أخطأت في فهم طبيعة المرأة وتقدير شأنها... إننا نتطلع أن نرى أولادنا يعرفون شئون المدنية الغربية ويقفوا على أصولها وفروعها وآثارها، وإذا أتى هذا اليوم انجلت الحقيقة أمام عيوننا ساطعة سطوع الشمس".

لذلك لم تكن مصادفةً أن تجد زعيمات الحركة النسائية بعد ١٩١٩ كثيرات منهن عُرفنَ بأسماء تنسبهنَّ إلى لقب الزوج وليس لقب الأب وذلك على الطريقة الإفرنجية. وأوضحُ مثلٍ على ذلك زعيمة الحركة النسائية السيدة هدى شعراوي؛ وهي ابنة "محمد باشا سلطان" وزوجة "علي باشا شعراوي". وجاء هذا مظهرًا من مظاهر التشبّه بالغرب وقيمه. إن الدعوة لتحرير المرأة هي دعوة استقلال المرأة عن الرجل.. أفلم يكن من الأصح لها انتسابها إلى أبيها على الطريقة الإسلامية التقليدية وليس إلى زوجها على الطريقة الإفرنجية؟!

أقصد بهذه الملاحظة الإشارة إلى البيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية التي ظهرت منها حركة تحرير المرأة وبالحدود التي طرحت بها من نهايات القرن التاسع عشر إلى ما بعد ثورة ١٩. وذلك لتوضيح أن هذا الوضع الاجتماعي والثقافي قد وضعها في نطاق محدود ومحصور في فئة محددة

(*) كاتبة ومفكرة.

من فئات النخبة المصرية، وكما أن هذا الوضع أثر على صياغاتها وتوجهاتها، والأهم من ذلك أنه أبقاها محصورة في إطار لم تستطع به أن تصل إلى الجمهور العريض للنساء في مصر من الطبقات الاجتماعية الأدنى ومن الفئات المتنوعة من الشعب المصري.

تاريخ الحركة النسوية:

ينقسم تاريخ الحركة النسوية –كما ذكرت "هالة كمال" في كتابها "لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية"– إلى أربع مراحل تاريخية: الأولى– أفرزتها ثورة ١٩ واتسمت بالتركيز على حق النساء في التعليم والتمثيل السياسي، والثانية– حصول المرأة على الكثير من الحقوق الدستورية والقانونية، والثالثة– تميزت بتطور العمل النسائي في إطار التنظيم المدني والعمل الأهلي، والرابعة– المرحلة الحالية بعد ثورة ٢٠١١ حين انضمت النساء إلى المسيرات والمظاهرات التي ملأت الشوارع مطالبين بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

المرحلة الأولى:

يرجع تاريخ الحركة النسائية المصرية النظامية إلى مشاركة النساء المصريات في ثورة ١٩١٩. كانت ثورة ١٩ سلسلة من الاحتجاجات الشعبية على السياسة البريطانية في مصر عقب الحرب العالمية الأولى، وتذمر الشعب المصري من الاحتلال الإنجليزي وتغلغله في شئون البلاد وفرضه الحماية البريطانية وإعلان الأحكام العُرفية على مصر ما بين ١٩١٤–٢١ فبراير ١٩٢٢ بعد عزل الخديو عباس حلمي الثاني، وكان نفي الزعيم سعد زعلول في مارس ١٩١٩ هو الشرارة التي ألهبت طوائف الشعب كله.

والحقيقة لم تكن ثورة ١٩ نقطة البداية في العمل النسوي؛ إذ تشير المصادر التاريخية أنه كانت هناك مشاركة للنساء في مقاومة الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨، فما إن وطئت القوات الفرنسية الأراضي المصرية في الإسكندرية حتى خرجت النساء إلى الشوارع معبرات عن احتجاجاتهن على الغزو الفرنسي، وعقدن مؤتمرًا نسائيًا في رشيد، كما نجد إشارات تاريخية أخرى أقدم إلى الاحتجاجات التي شاركت فيها النساء خلال الحكم العثماني في مصر فشهدت أحياء باب الشعرية وبولاق مظاهراتهن ضد نظام جباية الضرائب وارتفاع تكاليف المعيشة، وكذلك مشاركتهن في حركة المقاومة ضد قيام البحرية البريطانية بضرب مدينة الإسكندرية تمهيدًا للاحتلال البريطاني لمصر في يوليو ١٨٨٢.

والجدير بالملاحظة أن النساء قامت بتنظيم أنفسهن وخرجن إلى المجال العام في زمن لم تكن تتمتع فيه المرأة بحق التعليم، وهذا دليل على أن المشاركة النسائية في العمل السياسي كان أسبق من مطالبتها بالحقوق النسوية.

بعد اعتقال سعد زغلول بدأت الثورة الشعبية في ٩ مارس سنة ١٩١٩، وقامت المظاهرات النسائية تنضم إلى طوائف الشعب بجرأة وشجاعة. شاركت المرأة المصرية في الثورة مشاركة واسعة، وشهد يوم ١٦ مارس أول مظاهرة نسائية خرجت فيها ٣٠٠ سيدة ممسكة بالأعلام المصرية للإعراب عن تأييدهن للثورة واحتجاجهن على نفي زعيم الأمة "سعد زغلول" ومطالباتهن بالحرية والاستقلال، ووصلت المظاهرات إلى بيت الأمة وإلى مقر المعتمد البريطاني وتصدى لها الجنود الإنجليز وحاصروها وأطلقوا الرصاص وسقطت "شفيقة محمد" أول شهيدة من نساء ثورة ١٩؛ لذلك تم جعل يوم ١٦ مارس عيد المرأة المصرية.

يذكر "عبد الرحمن الرافعي" أن المظاهرات النسائية انتقلت من الطبقة الارستقراطية إلى شرائح الطبقة الوسطى وقتها إلى نساء الطبقة العاملة التي سقطت منهن الشهيدات: شفيقة محمد التي كانت ضمن المظاهرة النسائية المتوجهة إلى قصر المعتمد البريطاني، وبالقرب من المقر اندفعت "شفيقة" وهي تحمل العلم المصري في يد وبيان الاحتجاج في اليد الأخرى فأصيبت برصاصات في صدرها وبطنها أنهت حياتها، وحميدة خليل التي استشهدت أمام مسجد الإمام الحسيني بينما كانت تقود مظاهرة في حي الجمالية وأصيبت برصاصة في صدرها، وفهيمة رياض عبد الصمد، وعائشة عمر، وفاطمة محمود، ونعمات محمد، وسيدة حسن، ويمنى صبيح، ووغيرهن أخريات مجهولات.

وعلى ذكر الشهيدات المجهولات أذكر اليوم الأم الصغيرة التي تركت رضيعتها وذهبت إلى ثوار ميدان التحرير يناير ٢٠١١، وكانت تثير حماس المتواجدين بهتافاتها العالية وزغرودتها العذبة المدوية حتى أصابتها رصاصة في رأسها، ظلت في غيبوبة أياما قبل أن تصبح شهيدة من شهيدات ثورة ٢٠١١ المنسيين.

يسجل التاريخ أن المرأة المصرية شاركت في أحداث البلاد بكل ما لديها من جهد بدني ومعنوي، حاولت أن تدفع بعجلة الثورات إلى الأمام بصمود وجرأة وشجاعة وتضحية وإيجابية حاشدة؛ تعبيرًا عن الاحتجاج على ما أصاب الابرياء من القتل والتنكيل.

في ثورة ١٩ قادت "صفية هانم زغلول" (صفية مصطفى فهمي) زوجة الزعيم سعد زغلول التي لقبت بأم المصريين لنضالها الوطني؛ حيث فتحت منزلها لجموع المتظاهرين وأصدرت بيانًا ألهبت فيه المشاعر قائلة: "إن كانت السلطة الإنجليزية اعتقلت سعد ولسان سعد فإن قرينته شريكة حياته صفية زغلول تُشهد الوطن على أن تضع نفسها في نفس المكان الذي وضع فيه زوجها العظيم نفسه من التضحية والجهاد من أجل الوطن، وأنها من هذا الموقع تعتبر نفسها أمًا لكل أولئك الأبناء الذين خرجوا يواجهون الرصاص من أجل الحرية".

وعملت صفية هانم أم المصريين على تكوين لجنة من سيدات الوفد المركزية في ديسمبر ١٩١٩ بهدف تحقيق المطالب القومية للمرأة المصرية، كان على قمة هذه المطالب تعليم المرأة حتى المرحلة الجامعية والسماح لها بالانخراط في العمل السياسي والإسهام في دفع عملية الإصلاح والتنمية، وقد أتاحت هذه المبادرة الحزبية النسائية مساحة للعمل السياسي داخل كيان حزبي قوي يعترف بحقوق النساء ومنح لهن قدرًا من الحرية في سعيهن لتحديد مطالبهن من السلطة أثناء إعداد دستور ١٩٢٣؛ وهو حق التعليم وحق الانتخاب، واستجابت القوى السياسية لمطالبهن التعليمية وحرمتهن من حقوقهن السياسية. فنصت المادة ١٩ من الدستور على التعليم الأولى إلزاميًا للمصريين بنين وبنات، وأدى ذلك إلى خروج عدد من لجنة نساء الوفد المركزية احتجاجًا وقمن بزعامة السيدة هدى شعراوي بتأسيس الاتحاد النسائي المصري في نفس العام.

أثمرت ثورة ١٩ تحوُّلَ موضوع المرأة من دعاوي التعليم أو السفور أو حقوق الزوجة أو غير ذلك إلى حركة نسائية لها تنظيم، وشهدت مصر مشاركة نسائية رمزية بأحداث الثورة بمظاهرات قامت بها عقيلات الساسة، وفيها نزعت السيدة هدى شعراوي -زعيمة الحركة النسائية- النقابَ عن وجهها لتعلن بدء "حركة السفور" وتكوين الاتحاد النسائي عام ١٩٢٣. ومن المفارقات والملفت اليوم أننا نرى حركة صامتة تعود إلى الحجاب تجري بين نساء وشابات يعُدن اختيارًا إلى ملابس الحجاب، يكملن تعليمهن ويعملن في مجالات شتى، والملاحظ أن العائدات إلى الحجاب من فئات شتى. ومن هنا يمكن اعتبار العودة إلى الحجاب جزءًا من الحركة النسائية بمعنى أن كثيرات من الشابات أو عددًا ملحوظًا منهن عدن إلى الحجاب طواعية دون أن يفرض عليهن ذلك أبٌ أو أخٌ، فالحجاب اليوم -من عدن إليه- حجاب رضائي لم يفرضه المجتمع عليهن إنما هن اللاتي اخترنه، وهذا الجانب من جوانب الحركة النسائية لا يشار إليه ولا تجد من يعبر عنه، ولا يتعرض لموضوع الحجاب إلا من زاوية مقاومته وليس في معرض مناقشته والاعتراف بحق المرأة في ارتداء ما تريده طالما كان غير متناف مع التقاليد والنظام العام.

الاتحاد النسائي المصري:

كانت السيدة هدى شعراوي من أبرز ناشطات الحركة النسائية، لم يقتصر دورها على حث مشاركة المرأة للاشتراك في المظاهرات فقط بل تولت تنظيم لجنة الوفد المركزية للنساء، ولكنها انشقت عن اللجنة فيما بعد وأسست الاتحاد النسائي المصري الذي تم افتتاحه في أبريل ١٩٣٢. وظل الاتحاد بهذا الاسم حتى تم تغييره باسم "جمعية هدى شعراوي" عام ١٩٦٦ بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر. لم يكن الاتحاد النسائي مجرد جمعية وإنما فكرة قومية عامة

بقصد تحقيق أهداف المرأة المصرية وتصحيح أوضاعها –هي والطفل– في مصر بل في كل الأمة العربية.

والجدير بالذكر أنه كانت بداية الاتحاد النسائي –وهو التنظيم الرئيسي للحركة النسائية– تواكب فعاليته مع حدثيين تاريخيين كانا لهما أثر في إذكائه: أولهما– إبرام معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ التي أشاعت عند إبرامها جوًّا عامًا بأن المسألة الوطنية التي كانت تشغل الجميع قد حُلّت في الأساس وأن الوقت قد آن لبناء الأسس الداخلية للنهضة المصرية، ومن هنا بدأت تطفو على سطح الاهتمامات العامة العديد من القضايا الاجتماعية ومنها قضية المرأة. وثانية هذه الأحداث– هي الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني في فلسطين والتوغل الصهيوني هناك. وقد كانت استغاثة الحركة النسائية الفلسطينية بالاتحاد النسائي المصري، ما حرك الاتحاد النسائي المصري باتجاه حركة سياسية واضحة، فدعا إلى عقد مؤتمر نسائي عربي في مصر وانعقد فعلاً برئاسة السيدة هدى شعراوي، وبدأ الاتحاد المصري يتبنى القضية الفلسطينية دفاعًا عن حقوق المرأة العربية هناك؛ سواء في بياناته أو في المؤتمرات الدولية، وكان عقد مؤتمر الاتحاد النسائي العربي في مصر من أوائل المؤتمرات التي تدعو إليها هيئة مصرية على النطاق العربي.

نشأ الاتحاد النسائي المصري من إرهاصات ثورة ١٩، وكان يهدف للدفاع عن حقوق المرأة المصرية والعربية من خلال تقوية وتصعيد دور المرأة ومشاركتها في المجتمع بشكل ديمقراطي، والتأثير على السياسات العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتشجيع المسئولين لتحسين وضع المرأة وتزويدها بما يساعدها على المشاركة الجدية في المجتمع المصري.

وجاء برنامجه كوثيقة مكونة من ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول مطالب تتعلق بقضايا وطنية عامة تتضمن الاستقلال وإلغاء الامتيازات الأجنبية وبناء الدولة الحديثة. والقسم الثاني –القسم الاجتماعي– يركز على قضايا التعليم الأولي والثانوي والعالي، وتشجيع الصناعة الوطنية وحماية الأيدي العاملة وتطوير الزراعة وإقامة المستشفيات والملاجئ وتنظيم السجون. والقسم الأخير هو "القسم النسوي"؛ يتضمن ستة بنود تتعلق بحقوق النساء في التعليم والانتخاب والقوانين المنظمة للزواج، وحددت أهدافه بمطالب رئيسية أربع: ١– رفع مستوى المرأة من أجل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بالرجل، ٢– منح الطالبات حرية الالتحاق بالجامعات والمدارس العليا، ٣– المطالبة بوضع قانون يجعل سنَّ زواج الفتاة لا يقل عن ١٦ سنة، ٤– إصلاح بعض طرق تطبيق القوانين الخاصة بالزواج لوقاية المرأة من الظلم الذي يقع عليها من تعدد الزوجات والطلاق.

كان أهم ما ورد في برنامج الاتحاد النسائي المصري هو مطالبه الاجتماعية، أما الحقوق السياسية للمرأة –وخاصة حق الانتخاب والترشح للمجالس البرلمانية– فلم يهتم الاتحاد بهذا المطلب وقتها، وإذ كان أورده ضمن مطالبه لم يكن ذلك إلا ليتمكن الاتحاد من الانضمام إلى الاتحاد النسائي العالمي.

ويمكن القول إن إنجازات الحركة النسائية المصرية في مرحلتها الأولى هو فتح أبواب التعليم للفتيات؛ بدءًا بالتعليم الأولى وانتهاء بالتعليم الجامعي الذي تخرجت منه أول دفعة جامعيات عام ١٩٣٣. ولعل من الواجب والأمانة أن أشير إلى امرأة لا نجد ذكرًا لها في أدبيات الحركة النسائية بالرغم من أنها كانت أولى النساء المطالبات بتعليم المرأة ومساواتها بالرجل على المستوى العربي كله؛ وهي "زينب فواز"[(١)] رائدة رائدات الحركة النسوية، زينب فواز تنتمي إلى جماعات الشوَّام الذين هاجروا إلى مصر في القرن التاسع عشر، ولدت عام ١٨٦٠ وتوفيت عام ١٩١٤، وانتقلت إلى مصر عام ١٨٧٠، واستقرت بمدينة الإسكندرية، وهي من أوائل النساء الكاتبات اللاتي أدركن الفروق النوعية بين النساء والرجال وعدم المساواة، والفروق بين الجنسيين، وصفت سلسلة مقالاتها عام ١٨٩٣ بأنها كما عنونتها

(١) مجلة المرايا العدد السابع، "زينب فواز فجر النسوية المصرية"، دراسة إيمان النمر.

"النضال من أجل حقوق النساء": أن المرأة ذات عقل كامل وفكر ثابت وأعضاء متساوية، وكم من امرأة حكمت الرجال وساست الأمور وجنَّدت الجنود، أليس من حق النساء أن يطلبن كل حقوق الرجال؟

اهتمت زينب فواز بقضية مساواة البنين والبنات في التعليم كخطوة أولى لتحرير النساء؛ تقول: "كل أمة لم يتم نموها وارتقاؤها إلا بعد أن تتقدم نساؤها، وعلى المرأة ترك حياة الخمول". وطالبت بتحصيل البنات كل المعلومات الحديثة دون استثناء ودون تفرقة بينها وبين البنين، وذلك مع تمسكها بأنوثتها والنظام العائلي؛ أي وجوب حفاظ المرأة على تكوينها الأنثوي والقيام بأعباء العمل المنزلي والتربوي، وعدم تعارض ذلك مع مساواتها بالرجل في ميدان العمل واكتساب المهارات نفسها وما يترتب على ذلك من استقلالها المادي والمساهمة في المعيشة كالرجل.. كانت زينب فواز امرأة تقدمية بمعايير زمنها الاجتماعي، والمخزي أنه تم تجاهلها في السرد التاريخي الخاص بحركة تحرير المرأة؛ ربما لأنها كانت مجرد امرأة مهاجرة بلا عصبية اجتماعية تساندها وتروج لها أعمالها، بل عُدت أفكارها تطرفًا وخروجًا عن سلطة الرجل والدين والمجتمع المحافظ؛ نموذج من النساء المنسيات الرائدات للحركة النسائية.

تعدد الأحزاب النسائية:

خلال العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات تصاعد عدد المتعلمات مع بلوغهن مراتب التعليم العالي ثم تجاوزهن إلى درجة الماجستير والدكتوراه، كما تزايد عدد العاملات في الطبقات الشعبية ببداية النهضة الصناعية. ومع هذا التطور في الوضع الاجتماعي للمرأة بدأ يتبلور المطلب النسائي حول ممارستها للحقوق السياسية: حق الانتخاب والترشح للمجالس النيابية وتولي الوظائف المختلفة.

ترتب على التزايد في أعداد النساء العاملات المتعلمات ارتفاع الوعي بحقوقهن كعاملات؛ فسعين لتنظيم صفوفهن وتحديد مطالبهن بتعديل القوانين بما يضمن لهن المساواة لزملائهن في العمل من الرجال، فتأسس "الحزب النسائي المصري" عام ١٩٤٢ بزعامة "فاطمة نعمت راشد"، وعبّر برنامجه السياسي عن مطالب المساواة بين الجنسين وحصول النساء على الحقوق السياسية والاجتماعية على أساس المواطنة، وفتح كافة وظائف الدولة أمام النساء وضمان حقوقهن في العمل والنقابات، والمطالبة بتعديل القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقة.

ومساندةً للحزب تقدم الأستاذ "زهير صبري" عضو مجلس النواب بأول مشروع قانون بمساواة المرأة السياسية بالرجل وإشراكها في أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي نفس العام نشأ حزب "الكتلة الوفدية" بزعامة مكرم عبيد كانشقاق عن حزب الوفد، وكان أول حزب يضمِّن مبادئه الأساسية ضرورة مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية وغيرها، ووعد بالعمل على تحقيق هذه المساواة بين الجنسين.

وفي عام ١٩٤٦ تأسست "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" بعضوية إنجي أفلاطون ولطيفة الزيات التي انتخبت رئيسةً للجنة لتجمع بين مطالب تحرير المرأة والتحرر الوطني.

وفي عام ١٩٤٩ قامت دُرّية شفيق بتأسيس "اتحاد بنت النيل" وشمل برنامجه هدفين: الأول– السعي إلى رفع مستوى الأسرة المصرية ثقافيًا واجتماعيًا وصحيًا، والسعي لإصدار تشريعات تحقق تدعيم الأسرة المصرية من خلال السعي لتقرير حق المرأة في الانتخابات والنيابة عن الأمة، والهدف الثاني– قضية المشاركة السياسية للنساء التي اعتبرها "اتحاد بنت النيل" المدخل الأساسي لتعديل القوانين لصالح النساء. ودعا الاتحاد إلى مؤتمر نسائي عقد في فبراير ١٩٥١ تم فيه رفع مطالب ثلاثة: تعديل قانون الانتخابات، وتشريع القوانين بما يحمي الأسرة بتقييد حق الطلاق وتعدد الزوجات، والمساواة في الحقوق والأجور.

وفي نوفمبر ١٩٥١ في إطار مشاركة النساء في دعم حركة المقاومة الشعبية في منطقة القناة نظمت النساء مسيرة كبرى ضمت ألوفًا من المحجبات والملتفّات بالملاءات "اللّفّ" والملابس الريفية، سرن جنبا إلى جنب مع المحاميات والطبيبات والحكيمات والممرضات، وتقدمن الصفوف في

أروع مظاهرة قومية شهدتها البلاد كما وصفتها إنجي أفلاطون: انطلقت هذه المسيرة النسائية من مقرّ الاتحاد النسائي، ثم انضم إليها سيدات الوفد وجمعية بنت النيل والحزب النسائي المصري، وأعلنت اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية تأسيسها في هذا اليوم.

وفي ختام هذه المرحلة الأولى من تاريخ الحركة النسائية المصرية يمكن رصد أنه مع تطور حركة المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم وفي العمل حُلّت بعض المشاكل التي تفضي إلى التبعية الاقتصادية من وضع ينتقص من حقوق المرأة، أقصد بذلك أن انتشار التعليم بين النساء وانتشار العمل جعل المرأة أوعى بوجودها ونديتها إزاء الرجل في الحقوق المتساوية وممارسة ما يعترف به المجتمع لها.

ولكن مع خروج المرأة للعمل جدَّ نوع من التعارض بين الواجبات الأسرية (ولا أقصد الواجبات المنزلية الخاصة بالأعباء الجسمانية المتعلقة بإدارة شئون المنزل، بل أعني بالواجبات الأسرية: الواجبات التي تتعلق بإدارة الأسرة كمؤسسة اجتماعية) وبين العمل خارج المنزل. وأظن أنه إذا نظرنا إلى الأسرة كمؤسسة اجتماعية نجد أن إداراتها الداخلية كلها منوطة بالمرأة، وأن دور الرجل هنا دور يتعلق بما يمكن أن نسميه العلاقات الخارجية لهذه المؤسسة والأمور الخاصة بالتمويل، وتستمد المرأة سيطرتها على الأوضاع الداخلية للأسرة من دورها غير المنازَع في تربية الأولاد وحضانتهم وخاصة في أخطر سنوات هذه التربية سنوات الطفولة ثم الصبا، والرجل لا يستطيع أن يشغل الفراغ الذي تحتله المرأة بوصفها الأمومي داخل الأسرة، وهو وضع أن تخلت المرأة عنه يكاد الرباط الأسري أن يتحلل، وحتى بين عواطف الأخوة، ويكاد المنزل أن يتحول إلى شكل من أشكال الفنادق. إن تعلم المرأة وخروجها إلى العمل -هذا التطور المفيد جدًا للمرأة- أضاف للنساء أعباء جديدة وأوجد لديهن مشكلة جمع بين مهمتين كل منها يحتاج إلى جهد كبير.

المرحلة الثانية (الفترة الناصرية ثورة ١٩٥٢):

نسوية الدولة والمرأة العاملة

مع ثورة يوليو ١٩٥٢ تحققت المشاركة السياسية للمرأة قانونًا عام ١٩٥٦؛ إذ اعترفت الدولة رسميًا للمرأة بحق الانتخاب وحق الترشح، ويمكن القول إن ثورة يوليو -إذ تحققت للمرأة المصرية هذه المطالب- فقد اتبعت في ذلك أسلوبها الخاص الذي بدا في كل إجراءاتها الأخرى، وهو تحقيق المطالب الاجتماعية التي نضجت عبر المرحلة السابقة مع إلغاء الأحزاب والتنظيمات الشعبية أو الأهلية التي ظهرت تعبيرًا عن هذه الحركات واستيعاب ذلك كله في التنظيم الشامل الجامع الوحيد للدولة وأجهزتها؛ لذلك نرى أنه مع ما تحقق للمرأة في هذه الفترة من اعتراف بالمشاركة السياسية في المجالس النيابية انتخابًا وترشيحًا وعضوية، ومع عضويتها الفعلية في هذه المجالس وعضويتها في الاتحاد الاشتراكي، ومع التوسع في حركة تحرير المرأة بظهور المدارس المختلطة من التلاميذ والتلميذات، ومع التوسع في حركة العمالة النسائية ووصول المرأة إلى منصب الوزارة ووصول عديد من النساء إلى كبريات الوظائف بجهاز الإدارة -سواء وكلاء الوزارات أو في الشركات والمشروعات الإنتاجية والخدمات المختلفة- مع كل ذلك فإن الحركة النسائية من حيث هي حركة تنظيمية ذوت وضمرت حتى تلاشت تقريبًا؛ ومن بينها الاتحاد النسائي المصري والأحزاب والجمعيات التي ظهرت في النصف الأول في الأربعينيات.

تجاهلت الدولة التنظيمات الشعبية والنشاط الأهلي؛ وهي استراتيجية استخدمتها مع فئات أخرى كالعمال، وتجاهلت التنظيمات النسائية، وأممت العمل الأهلي، وحلت الأحزاب بما في ذلك الاتحاد النسائي المصري والحزب النسائي المصري؛ متخذة مسارًا معبرًا عن نسوية الدولة؛ أي تحكم الدولة في قضايا النساء. ومع ذلك سُمِح للمرأة بالترشح في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٦، وكانت راوية عطية أول امرأة تدخل البرلمان؛ إذ التزم دستور ١٩٥٦ ثم الميثاق الوطني بعد عام ١٩٦٢ بالمساواة بين الجنسين؛ مما فتح مجالات كثيرة أمام النساء والتوسع في توظيفهن وإن

ظلت مجالات القضاء والمناصب الوزارية العليا تستبعد النساء.

وفي هذه الفترة لجأت الحركة النسائية إلى التوجه مباشرة إلى أجهزة السلطة مطالبين بتعديلات تشريعية تتصل بقوانين الأسرة والأحوال الشخصية، وكانت مسألتا قوانين الطلاق وبيت الطاعة على رأس القائمة؛ وهي نفس المطالب التي طرحتها النساء المصريات في بدايات القرن.

ولكن يقابل هذا الضمور في تنظيمات الحركة النسائية أنه كان هناك توسع في الحركة النقابية العمالية أيًا كانت هيمنته الدولة عليها، فقد تمتعت بطفرة كبيرة من حيث التوسع الكمي في الخمسينيات من القرن العشرين، وكذلك التوسع الكمي الذي صادفته النقابات المهنية، والتوسع في تعليم المرأة والتوسع في عمالتها أسهم ذلك التوسع في انضمام المرأة العاملة إلى الحركة العمالية النقابية، والمرأة المتعلمة إلى النقابات المهنية، وجذب غالب القيادات النسائية والعناصر ذات الكفاءة الخاصة المرشحة لتولي العمل العام؛ جذبها إلى الحركة النقابية عمالية ومهنية، ومن ثم بهتت فكرة المطالب النسائية بوصفها مطالب قاصرة على النساء.

وإن ما ساعد أيضًا على ضمور الحركة النسائية من الناحية التنظيمية بعد عام ١٩٥٢ أن وجودها السابق — كما سبقت الإشارة- كان يغلب عليه الطابع النخبوي، وأنها حركة قامت بها في الأصل نخبة من نساء الطبقات العليا في المجتمع وغالبيتهم من ابناء المؤسسات الحديثة، وكثير منهن من ذوات التعليم الأجنبي، وقد ضعفت هذه الفئات الاجتماعية مع التطور الاجتماعي لثورة ١٩٥٢.

المرحلة الثالثة- من ثمانينيات القرن العشرين حتى ثورة ٢٠١١:

بعد اغتيال الرئيس السادات ووصول الرئيس المخلوع مبارك إلى الحكم عام ١٩٨١ أرخت الدولة قبضتها عن المجتمع المدني؛ إذ كانت تسعى لضمان التأييد الدولي لسياستها، فصدقت على اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" سيداو عام ١٩٨١ لتؤكد التزامها بمواجهة التمييز ضد النساء في مصر، وغيرت قوانين الجمعيات وتنظيم العمل الأهلي مما فتح المجال أمام النساء المصريات لتأسيس منظمات نسائية تتبنى جوانب متنوعة من قضايا حقوق النساء.

وجاء "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ليقدم دفعة للحراك النسائي في مصر؛ إذ وضع قضايا النساء على قمة الأولويات الوطنية، وشهد المؤتمر تواصلاً قويًا بين الحركة الحقوقية المصرية الناشئة والحراك النسائي الصاعد، مما ساهم في بناء أدوات العمل السياسي المنظم من خلق شبكات ومجموعات ضغط سلطة الضوء على التمييز ضد النساء حتى في ظل الاتفاقيات الدولية الداعمة لحقوق النساء وحقوق الإنسان، وبرز ذلك في مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية وأن نشاطها فيها كان يتماشى مع السياسة الحزبية لا المصالح النسوية، وتبلورت المطالب النسوية في إطار المبادرات المستقلة، وضمن أنشطة المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية التي أفسحت المجال أمام برامج المرأة في داخلها.

ويمكن تلخيص هذه المرحلة من تاريخ الحركة النسائية المصرية في ثلاثة أطر عامة للعمل النسوي: أولاً- تكوين لجان المرأة في الأحزاب السياسية، ثانيًا- أفسحت المجال أمام برامج المرأة في الإعلام، ثالثًا- تكوين منظمات نسائية مستقلة تتبنى جوانب متنوعة من قضايا وحقوق النساء؛ مستفيدة من مساحات التنظيم والعمل الأهلي؛ مما أدى - كما سبقت الإشارة- إلى نشأة مؤسسات نسوية مثل: مركز دراسات المرأة الجديدة، رابطة المرأة العربية، مركز قضايا المرأة المصرية، مؤسسة المرأة والذاكرة، مؤسسة نظرة للدراسات النسوية.

ومع تصاعد قوة منظمات العمل الأهلي العام خشيت الحكومة منه، فأصدرت قانون الجمعيات عام ١٩٩٩ ليفرض أطرًا قانونية مقيدة لحرية التنظيم والعمل الأهلي، وتزايدت قيود الدولة فأصدرت عام ٢٠٠٢ قانونًا جديدًا يحمل المزيد من التدخلات التشريعية. وفي عام ٢٠٠٤ فرضت على كافة أشكال العمل الأهلي الحصول على

موافقة الحكومة والخضوع لها ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي مما أدى إلى تجميد بعض الأنشطة النسائية.

ومنذ مطلع الألفية الثانية زادت المعارضة ضد نظام مبارك، ووجدت النساء –وفي مقدمتهنّ الصحفيات والناشطات السياسات– أنفسهن في مواجهة مباشرة مع القوات الأمنية التي لجأت إلى العنف في مواجهة الاحتجاجات النسائية السلمية، وكانت أولى المواجهات ذات الطابع السياسي التي تم فيها استخدام العنف ضد النساء مظاهرات مايو ٢٠٠٥.

المرحلة الرابعة– النساء وثورة يناير ٢٠١١

عند انطلاق ثورة يناير ٢٠١١ كانت ساحة المجتمع المدني المصري يتضمن منظمات نسوية فاعلة، وكان مشاركة المرأة في الثورة مبهرة وإن جاء بصورة فردية تلقائية وليست في صورة تنظيمات شعبية. وظن الكثيرون أن الثورة ستكون انفراجة للمشاركة الشعبية في مناحي الحياة، إلا أن ما حدث كان العكس بالنسبة للحركة النسائية حيث تم تهميش واستبعاد العنصر النسائي في لجان إعداد الدستور، بالإضافة إلى المطالبة بإلغاء المجلس القومي للمرأة وإلغاء قانون الخلع. ولمجابهة هذا المنطق تم تكوين تحالف للجمعيات النسائية ضم حوالي ٢٠ جمعية نظمت مؤتمرًا في يونيو ٢٠١١ حضره حوالي ثلاثة آلاف شخص يمثلون المجتمع المدني، وضعوا فيه ميثاقًا جديدًا يحدد دور المرأة في المرحلة المقبلة، واتخذ قرارًا بتشكل "تحالف المنظمات النسوية" ركز على قضيتين: العنف الجسدي ضد النساء، وصياغة حقوق المرأة في الدستور الجديد.

ويمكن القول إن مسألتين ارتبطتا ارتباطًا مباشرًا بثورة يناير: أولاهما ذات طابع سياسي؛ وهو مواجهة السلطة الحاكمة التي استخدمت العنف ضد النساء والمتظاهرات والناشطات السياسات والصحفيات المشاركات في المظاهرات، والثانية– إجماع المنظمات والمؤسسات النسوية على تشكيل تحالف "مجموعة النساء والدستور" وذلك في مايو ٢٠١١ للمطالبة بالمشاركة في صياغة الدستور، وعكفت المجموعة على دراسة التاريخ الدستوري المصري وحقوق النساء فيه، وتحديد مطالب النساء وحقوقهن الواجب إدراجها في الدستور الجديد، والتواصل مع القوى السياسية ولجان المشاركة في كتابة الدستور لطرح مطالب النساء والقيام بحملة لإدراجها ضمن مواد الدستور الجديد وخاصة المادة (١٠) المعروفة بمادة المرأة.

دستور ٢٠١٢: جاءت المادة الخاصة بالمرأة في الدستور ٢٠١٢ المادة (١٠) تنص على "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية وتماسكها واستقرارها، وترسخ قيمها الأخلاقية وحمايتها، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام. وتولى الدولة عناية خاصة بالمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة".

جاء دستور ٢٠١٢ صادمًا للحركة النسائية؛ إذ لم تحصل النساء حتى على المكاسب الدستورية التي اكتسبتها خلال مسيرة الحركة النسوية المصرية.

وفي اعقاب عزل الرئيس محمد موسى ومظاهرات ٣٠ يونيو وما تلاها عُدِّل دستور ٢٠١٢، وجاء دستور ٢٠١٤ تضمن حقوق النساء في عدد من مواده على الرغم من التمثيل الضعيف للنساء في لجنة الخمسين (لجنة إعداد الدستور) بواقع خمس نساء فقط أي ٥% من مجموع الأعضاء.

دستور ٢٠١٤:

جاءت المادة (١١) في دستور ٢٠١٤ تنص على "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبًا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل اشكال العنف وتحقيق

التوازن لدى المرأة بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا".

ونصت المادة (٢١٤) في دستور ٢٠١٤ يحدد القانون المجالس القومية المستقلة، ومنها المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويبين القانون كيفية تشكيل كل منها واختصاصاتها، وضمانات استقلال وحياد اعضائها، ولها الحق في ابلاغ السلطات العام عن أي انتهاك يتعلق بمجال عملها.

وهكذا نرى أن دستور ٢٠١٤ نصَّ على المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة اللاتي كانت أنشئت بقوانين اعتبرهما من المجالس القومية المستقلة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ونصَّ لأول مرة على استقلالهما الفني والمالي والإداري، وأيضًا لأول مرة يتقرر أن يؤخذ رأيهما في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بهما وبمجال عملها.

القضاء ينصف المرأة: أحكام المحكمة الدستورية العليا

إذا كان دستور ٢٠١٢ جاء صادمًا للحركة النسائية، ودستور ٢٠١٤ لم يلبِّ العديد من المطالب التي كانت تطالب بها، فإن المحكمة الدستورية العليا، تصدت في عديد من الأحوال، لقوانين أو نصوص قانونية ولائحية، كانت تضمن احجامًا بحقوق المرأة، من زوايا مختلفة، فقضت في بعضها بعدم الدستور، وفي بعض آخر تلمست أوجه توافق بينها وبين أحكام الدستور، إضافة إلى أنها أزالت كثيرا من اللبس كان قد أثير حول عدد من أحكام القوانين المختلفة، بتصدّيها لها وتبرئه ساحتها دستوريًا.

وتلك أمثلة على بعض هذه المجالات:

* تظلمت إحدى العاملات في هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية من قرار لوزير الزراعة واستصلاح الأراضي نصَّ على حرمانها من تمليك أرض زراعية، حيث نصَّ على: أولاً- إذا كان العامل وزوجته ممن يعملون بجهة أو جهات زراعية فلا يجوز تمليك إلا أحدهم، ثانيًا- في حالة انتفاع أحد الزوجين بأرض زراعية فلا يحق للطرف الآخر الانتفاع مرة أخرى، ثالثًا- تحديد حصة المرأة العاملة في الزراعة بما لا يزيد عن ٥٠٪ من الحصة التي يحصل عليها الرجال. فحكمت المحكمة الدستورية العليا لصالح المدعية، وذلك بعدم دستورية قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي فيما نصَّ عليه قراره.

* أقام عدد من العاملات في الشركة القابضة للتنمية الزراعية دعوى تظلم من قصر تمكينهن على حصة مقدارها ٥٠٪ مما يحصل عليه الرجال، فقضت المحكمة الدستورية العليا بأحقيتهن في الحصول على حصة كاملة من الأرض الزراعية، شأنها شأن العاملين من الرجال، وأن إنكار حق المرأة كاملاً لو كانت مستوفية شرائطها يعد حرمانًا وعدوانًا بينًا.

* أقامت إحدى الزوجات دعوى بطلب الحكم بخلعها من زوجها مقابل ردها الصداق والشبكة وتنازلها عن مؤخر الصداق وجميع حقوقها المالية الشرعية، فدفع زوجها بعدم دستورية قانون الخلع فحكمت المحكمة الدستورية العليا بصحيح الحكم الصادر بالخلع غير قابل للطعن عليه بأي طريق من الطرق.

* أقامت زوجة دعوى ضد زوجها لتزوجه بأخرى دون علمها وإقراره في وثيقة الزواج الرسمية بأنه ليس في عصمته زوجات بالمخالفة للحقيقة طبقًا لقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي نصَّ على أن يعاقب مثل هذا الزوج بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما يعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها إذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية، ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد عن شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها إذا أخل بأي من الالتزامات التي فرضها عليه القانون، ويجوز أيضًا الحكم بعزله أو وقفه عن عمله مدة لا تتجاوز سنة، وطعن الزوج في هذا القانون.

فحكمت المحكمة الدستورية العليا برفض الطعن بناء على أن العقوبات الواردة في القانون فرضتها ضرورة اجتماعية قوامها حماية الأسرة واستمرار الحياة الزوجية على الصدق والوفاء الذي ينافيها إقدام الزوج على الزواج بأخرى دون إعلام زوجته بذلك حتى تكون على بينة من أمرها.

* اقامت إحدى الموظفات دعوى ضد زوجها تطلب نفقة لها ولصغيريها من تاريخ طرده لها من منزل الزوجية، فقدم الزوج دعوى بالطعن على القانون الخاص بأحكام النفقة مبنيًا على الإنكار على الزوجة حقها في العمل إن طلب زوجها منها تركه، وليس من العدل أن تحمل الرجل على الإنفاق على زوجته التي لم تمتثل لطلبه الامتناع عن العمل. فقضت المحكمة الدستورية العليا بأحقية الزوجة بالنفقة، وأصدرت حكمًا مهمًّا رائعًا أن المشرع لا يرخص للمرأة بالعمل خارج بيتها لمجرد ضمان استقلالها اقتصاديًا سواء عند زوجها أو عند أسرتها، وإنما لأن هذا العمل يؤثر في كثير من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد يكون مطلوبًا منها وجوبًا أن يصون ماء وجهها أن يراق، وهو في الأعم يكفل الخير لمجتمعها، ويمتد إلى كيان الأسرة ذاتها بما تقوم عليه من تعاون أعضائها وتآلفهم.

* أقامت إحدى الزوجات دعوى إثبات طلاقها من زوجها طلاقًا بائنًا بينونة كبرى المكمل للثلاث طلقات حيث إنه دأب على طلاقها ومراجعتها من نفسه دون توثيق الطلاق رغم وقوعه شرعًا، وقد اعترف بذلك أمام شهود عدل، ولكنه رفض توثيق الطلاق. فقضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة (٢١) من قانون تنظيم التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الذي يقصر الاعتداد في إثبات الطلاق عند الإنكار على الإشهاد والتوثيق معًا بحيث لا يجوز الإثبات بدليل آخر. وقضت المحكمة بأن هذا النصّ يجعل المطلقة في حرَجٍ ديني شديد ويرهقها من أمرها عسرًا إذا ما وقع الطلاق وعلمت به وأنكره المطلق أو امتنع عن إثباته إضرارًا بها مع عدم استطاعتها إثبات الطلاق، ويعرض المطلقة لأخطر القيود على حريتها الشخصية وأكثرها تهديدًا ومساسًا بحقها في الحياة التي تعتبر الحرية الشخصية حقًّا أصيلاً حرص الدستور على أنها من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز الإخلال بها أو تقييدها، تلك الحقوق التي لا تكتمل الحرية الشخصية في غيبتها، ومن بينها حق الزواج والطلاق وكلاهما من الحقوق الشخصية التي لا تتجاهل القيم الدينية أو الخلقية أو تفوضي روابطها.

مما تقدم نجد أن الأحكام القضائية أنصفت المرأة في قضاياها، ويبقى الإشارة إلى الحالة الأخيرة التي أثارت جدلاً بين الحركة النسائية؛ وهي القضية التي رفعتها إحدى العاملات بالجهاز المركزي للمحاسبات على قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات فيما تضمنه من اشتراط أن تكون المدة الكلية والبينية اللازمة لشغل الوظيفة مدة خبرة عملية فعلية في الجهاز أو في عملي مناسب يقره مكتب الجهاز بالنسبة للوظائف الفنية والرقابية. وكانت صاحبة الدعوى تعمل بوظيفة مراجع مساعد بالجهاز المركزي للمحاسبات، وحصلت على إجازة خاصة لرعاية طفلها، وأجرى الجهاز حركة ترقيات متخطيًا إياها لعدم استيفائها المدة البينية اللازمة للترقية. فأقامت الموظفة دعوى طالبة الحكم بإلغاء قرار رئيس الجهاز المشار إليه من تخطيها في الترقية، وذكرت أن القرار المذكور إهدار للحماية المقررة للأسرة والمرأة العاملة، كما أخلَّ بمبدأ المساواة من حيث أوجد مغايرة في المعاملة بين العاملات بالجهاز اللاتي يشغلن الوظائف الفنية الرقابية، وغيرهم ممن يشغلن الوظائف الإدارية، فضلاً عن المغايرة في المعاملة بين العاملات بالجهاز واقرانهن من المعاملات اللاتي يخضعن لنظام العاملين المدنيين بالدولة حيث تجوز ترقية العاملة الحاصلة على إجازة خاصة لرعاية الطفل دون شرط أن تكون المدة البينية اللازمة للترقية مدة خدمة فعلية.

ولكن المحكمة الدستورية العليا لم تجارِ المدعية في طلبها لأن إجازة رعاية الطفل لا تعتبر مدة خدمة مهنية تحسب في شرط تولي الوظيفة الأعلى، وشأن المرأة في هذا شأن الرجل الذي يحصل على إجازة بدون أجر أو أي سبب من الأسباب فلا تحسب أيضًا في المدة المطلوبة في تولي

الوظيفة، فكان رفض المحكمة لطلب السيدة المذكورة يتفق مع مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وليس العكس.

مكتسبات الحركة النسائية على مدار القرن:

لقد نجحت المرأة المصرية على مدار العقود الطويلة الماضية في خلق مساحات لتحركاتهن في المجال العام، البائعات والعاملات في المنازل والمصانع والشركات والمعلمات والطبيبات والمحاميات والموظفات والأكاديميات والناشطات السياسيات وغيرهم من النساء العاملات في المجال العام والعمل العام.

وارتبطت الحركة النسوية المصرية على مدار تاريخها بالسياسة الوطنية فضلاً عن تفاعلها مع المطالب النسوية العالمية. ونجحت المرأة المصرية في إدراج حقوقهن في الوثائق والدساتير المصرية وقوانين العمل والأسرة، ودخلت في المجال العام على مستوى التمثيل النيابي والقيادة الحزبية وفي المؤسسات القضائية والمناصب القيادية العليا، وفي الحملات التي قمن بها ضد ختان الإناث وجرائم الشرف والعنف المنزلي والجسدي، وانخرطت في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني على مدار تاريخ الحركة النسوية المصرية لجعلها حركة سياسية واجتماعية متواصلة.

ولكن المرأة الريفية لا تزال مهملة تمامًا هامشية في برامج الحركة النسائية كلها، يُنظر إليها على أنها تمثل المرأة المتخلِّفة، رغم أن المرأة في الريف وفي الاحياء الشعبية لها دور بالغ الأهمية في إدارة شئون هذه المؤسسة الاجتماعية التي تسميها الأسرة، ولها نفوذها الهائل فيها، ويكاد يكون ملقىً عليها في الأساس مسئولية صيانة هذه الأسرة كوحدة اجتماعية، والمحافظة على العلاقات المتبادلة بين أفرادها، وحتى بعد زواج الأولاد واستقلالهم بمساكن خاصة تبقى هي حلقة الوصل والجامع الرابط القوي بينهم وتراعى تأثيراتها وآراؤها.

أقول هذا من واقع المعايشة لأنماط مختلفة في البيئات المختلفة التي تتكون منها الجماعة المصرية وخاصة في البيئة المصرية، فالنشاط النسائي نخبوي غالبًا يتوجه إلى مطالب نساء الطبقة العليا والوسطى في الحضر، أما المرأة الريفية فهن تعيش على فتات ما تحصل عليه المرأة من حقوق في المدينة.

وبالتأكيد حدث تقدم بالنسبة لحصول المرأة على حقوقها فقد تولت مناصب قيادية في مواقع عديدة لم تكن تتولاها من قبل، ولكن عدد الحقائب الوزارية التي تتولاها في الوزارة لا يتناسب مع جملة الحقائب (في رأي الناشطات السياسات)، وكذلك في البرلمان عدد المقاعد ضئيلة، وتولت المرأة منصب المحافظ لأول مرة؛ وهو منصب قيادي لم يكن موجودًا من قبل وتم تعديل قانون الجنسية رقم (١٥٤) لتحقيق المساواة الدستورية بين الأم المصرية والأب المصري يمنح الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة من أجنبي. وتولت وظائف كانت حكرًا على الرجال مثل العمل بالقضاء وفي وظائف العمد والمشايخ ووظيفة المأذون. وإذا كان هناك بعض الوظائف لا تزال حكرًا على الرجال دون النساء فهذا الاستبعاد لا يستند إلى نصوص قانونية، إنما إلى ثقافة المجتمع والعادات والتقاليد أو اعتبارات الملاءمة السياسية والإدارية.

تعليق عام:

إن موضوع تحرر المرأة يترسم مجاله في عدد من الأطر والمحددات، فهو يظهر في المطالب الاجتماعية التي تتعلق بمساواة المرأة بالرجل في الوضع الاجتماعي والسياسي والقانوني حيثما وجد نوع من التفرقة، وبقدر ما تحقق بقدر ما يثور شأن خاص بالمرأة بالنسبة لهذا الوضع –اجتماعيًا كان أو سياسيًّا أو قانونيًّا– لأن مشاكلها تستوعب في إطار المشاكل العامة التي تواجه الرجال.

ولكن النساء لهنّ منهج مختلف في المطالب يميل أن يكون أكثر توجهًا إلى الرعاية وأقرب إلى القضايا الاجتماعية المتعلقة باستمرار الحياة، ويظهر –بوجه عام– بلغة أكثر عملية وأكثر مباشرة ورغبة في إنهاء الأمور بوتيرة سريعة؛ فهن لا يخشين التعبير عن مطالبهن بحدة وسرعة ويتطلعون إلى نيْلها فورًا بينما الرجال غالبًا ما يميلون إلى المناقشات والجدل.

***

في النهاية أقول إن مشكلة المرأة بعد كل ما تحقق لها من فرص المساواة مع الرجل في الوضع الاجتماعي والسياسي والقانوني، وعلى اختلاف درجات ما حصلت عليه فعلاً من هذه المساواة، أقول إن المشكلة بعد كل ذلك تبقى في مسألة تبعية المرأة الاقتصادية للرجل وهذا يحلها التعليم والعمل، وأن العمل يزيد أعباء المرأة عندما يضاف إلى مسئولياتها الأسرية، وأننا نريد المرأة أن تتحرر ولكن في نفس الوقت نريد للأسرة كمؤسسة اجتماعية أن تبقى قوية مدعومة الروابط والعلاقات. ولا نوافق من يقول بالتحرر على حساب الأسرة؛ فهنا نظرة قد تكون متأثرة بالنزعة الفردية الغربية التي وفدت إلينا من الغرب والتي تعلي شأن الفرد –لا في مواجهة الحكم الباغي أو الظلم الاجتماعي فقط– ولكن في مواجهة الروابط التي تربط وحدات اجتماعية مختلفة بعضها ببعض، أستطيع القول بأن النظرة الغربية هنا كما فهمناها نظرة تدعو إلى التفكك بينما النظرة التقليدية لدينا تدعو إلى التكامل والترابط. ونحن ضد الظلم أو اضطهاد شخص لشخص ولكننا لسنا من مؤيدي تفكك الجماعات والوحدات الاجتماعية المختلفة ومن أهمها الأسرة.

كيف يمكن الملاءمة بين اعتبارات التحرر وبين اعتبارات المحافظة على الأسرة كوحدة اجتماعية..؟ تلك هي المشكلة وهي ما يجب أن تعكف عليها الحركة والتنظيمات النسائية.



السياق الإقليمي والعالمي وثورة ١٩١٩

أ.د.نادية مصطفى(*)

مقدمة(**):

الثورات ليست نتاج أوضاع داخلية فقط، ولكن للأوضاع الخارجية أيضًا تأثيراتها. وإذا كانت الدراسات (عند النظر في أسباب ومسارات ونتائج الثورات) قد درجت على الاهتمام بالداخلي على حساب الخارجي، إلا أنه لا يستقيم الفهم الشامل بدون تجاوز هذه الثنائية (الداخلي /الخارجي). وتستوي في ذلك الثورات الوطنية، الإقليمية أو العالمية التداعيات(١).

ويقدم تاريخ الثورات الحديث والمعاصر لمصر والوطن العربي والعالم الإسلامي، خبرات هامة في هذا الصدد؛ أي التأثيرات المتفاعلة بين الداخلي والخارجي (الإقليمي والعالمي). وتقدم أركان الأمة الإسلامية الكبرى الثلاثة: مصر وتركيا وإيران، خبرات هامة لاختبار العلاقة في أطرها التاريخية وصولًا إلى دلالات معاصرة وراهنة بالنسبة للتدخلات الخارجية شديدة الوطأة –الإقليمية والعالمية– في اندلاع الثورات المضادة ضد الثورات العربية في بداية الألفية الثالثة، ومن قبلها خلال القرن العشرين التدخلات في مسار الثورة الأتاتوركية وثورة ١٩٥٢ في مصر والثورة الإيرانية ، على ما بين الثلاثة من اختلافات في التوجه وطبيعة ودرجة التفاعل مع الإقليمي والدولي.

ومن ثم فإن الخبرات التاريخية عن السياقات الإقليمية والعالمية، للثورات في عالمنا العربي والإسلامي، ومنها ثورة ١٩١٩ موضع اهتمام هذه الدراسة، ليست غاية في حد ذاتها في نطاق دراسات التاريخ المعاصر، ولكنها وسيلة من وسائل التحليلات النظمية الدولية لقضايا وطنية وعالمية معاصرة، تفجرها قضية الثورات التي تجدد الاهتمام بها منذ نهاية القرن العشرين، مع ثورات شرق أوروبا، ثم الوطن العربي في بداية القرن الواحد والعشرين؛ وذلك بعد أن راجت في التسعينات مقولة مفادها "انتهاء عصر الثورات في مقابل صعود سياسات الإصلاح"، وعلى رأس هذه القضايا القديمة–المتجددة قضية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية.

بعبارة أخرى: التاريخ ليس ملك المؤرخين فقط، وتاريخ الثورات ليس ملك علماء الاجتماع السياسي فقط، ولكنه فضاء واجب الاقتحام على علماء السياسة والعلاقات الدولية وخاصة أصحاب الرؤى الحضارية في التنظير والتحليل، الذين يتجاوزون الثنائيات التقليدية: الداخلي والخارجي، الإقليمي والعالمي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الواقعي والقيمي... ناهيك بالطبع عن التاريخي، الآني.

إذن ما الجديد الذي نقدمه الآن في هذا الصدد عن موضوعنا(٢)؟

يستهدي هذا السؤال ويقتدي برؤية المستشار البشري عن قواعد وضوابط لدراسة تاريخ مصر، والتي صدّر بها مقدمات عدد من كتبه الهامة(٣) ومن هذه القواعد ما يلي:

أولًا: التمايز بين زمن الموضوع المدروس وزمن الباحث القائم على الدراسة.

(*) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(**) أشكر كلا من الباحثين المساعدين: أحمد عبد الرحمن خليفة، ومحمد الديب، للمساعدة التي قدماها في جمع جزء أساسي من المادة العلمية التي اعتمدت عليها الورقة.

(١) انظر مقدمة، د.نادية مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، سلسلة الوعي الحضاري(٨) (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤)

(٢) في إطار الرؤية العامة للملف التي تحدد توجهاته الكبرى وبالمقارنة بأعمال سابقة عن تاريخ الحرب العالمية الأولى وموضع مصر فيها وصولًا إلى ثورة ١٩١٩ ونتائجها.

(٣) طارق البشري، **دراسات في الديمقراطية المصرية**، (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، ط١، ٢٠١١)، ص ص ٧-١٣.

ثانيًا: الكشف عن الأساليب التي يمكن بها تعديل مضامين سياسية كاملة وتحقيق انعطافة تاريخية عميقة والمدى الزمني اللازم لتحقيق هذا التعديل وهذه الانعطافة طال أو قصر الزمن المطلوب، وأي كانت درجة الوعي بالدخول في دورة جديدة من عدمه من دورات السعى نحو الهدف القديم الجديد وهو الاستقلال.

ثالثًا: الرجوع إلى تاريخ موضوعات محددة مثل الاستقلال يتواكب مع مناسبة معاصرة لإعداده يحسُنْ بها الكاتب أن يطرح دراسته لما رآه في موضوعها من خاصة معاصرة أو لفائدة معاصرة يمكن أن يتحقق من وراء نشر تجربة تاريخية معينة أو خبرة فكرية معينة.

فيقول البشري بين ما قال على هذا الصعيد[1] "ووقر لدي الكاتب، وهو لايزال يعيد القول فيه ويزيده لايكل ولايمل، من أنه يتعين على كل من يقرأ في تاريخ مصر والعرب وشعوب الإسلام، أو يجيل بصره وذهنه في أي جانب من جوانب هذا التاريخ، يتعين أن يبدأ بتذكر وقائع المواجهة التي جرت ولا تزال تجري بيننا وبين أوروبا والغرب بصفة عامة، ووقائع الغزو والاقتحام وتغلغل النفوذ، سواء كان عسكريًا أو شمل أيًا من المجالات المادية والمعنوية للنشاط الإنساني، وهي وقائع تتخذ مجالها الزماني على المساحة الممتدة من خواتيم القرن الثامن عشر حتى الآن".

ومن ثم، واقتداء بهذه القواعد اقتربتُ من دراسة السياق الإقليمي والعالمي لثورة ١٩١٩، رجوعًا إلى الاحتلال الإنجليزي ١٨٨٢ ووصولًا إلى تصريح ١٩٢٢، ثم استقالة سعد زغلول ١٩٢٤ وإلغاء الخلافة الإسلامية ١٩٢٤.

إذا كان للسياق العالمي والإقليمي تأثيرات تتفاوت في الدرجة من حال لأخرى، إلا أن الاقتراب من "الدراسات المصرية" طوال تاريخها -قوة أو ضعفًا- وعبر العصور المتوالية على مصر، لا يمكن أن يغفل عن أثر هذه السياقات على قضية العلاقة بين وضع مصر في السياسات الإقليمية العالمية وحالة استقلالها وبين طبيعة نظام الحكم

(١) المرجع السابق، ص ص٧-٨.

والسياسة والمجتمع والاقتصاد وعلى نحو تراكمي وممتد، وبهذا الصدد يمكن تقديم نماذج متعددة.

فعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى تاريخ الأربعة قرون الأخيرة وحتى نهاية القرن التاسع عشر، نقدم النماذج[2] التالية:

النموذج الأول- بعد سقوط الاندلس، وفي ظل الصعود العثماني منذ فتح القسطنطينية، وبداية تنافس الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية على العالم القديم (الالتفاف من رأس الرجاء الصلاح)، وظهور الصفويين، نجد أن السياق الإقليمي والعالمي حدد مصير مصر وشمال أفريقيا في بداية القرن السادس عشر الميلادي بتحرك العثمانيين جنوبًا لضم مصر والشام والشمال الأفريقي وشبة الجزيرة العربية بناء على حسابات توازن القوى العثمانية الأوروبية؛ حماية لقلب العالم الإسلامي العربي، وفي وقت تداعت قدرات المماليك في مصر والشام، ولم تعد قادرة على مواجهة الالتفاف البرتغالي من الجنوب أو التواجد بالاسباني في المتوسط مستهدفًا شمال أفريقيا.

النموذج الثاني- مع بداية ضعف القوة العثمانية وتداعي القوى الأوروبية عليها منذ معاهدة (كوكينارجا ١٧٧٤)، وصعود الأطماع الروسية القيصرية المنافسة لنظائرها الفرنسية والبريطانية في الولايات العربية والأوروبية العثمانية على حد سواء، قفزت التأثيرات الإقليمية والعالمية على وضع مصر في لعبة التنافس العالمي، خلال مرحلة علي بك الكبير وتعاونه مع الروس ثم الحملة الفرنسية على مصر، ثم مرحلة محمد علي سواء في تعاونه مع فرنسا في بناء الدولة الحديثة وتعاونه مع السلطان العثماني ونجاحه في المناورة بين القوى الكبرى أو في صدامه مع السلطان العثماني وتزايد الضغوط

(٢) انظر هذه النماذج وغيرها في:

- د. نادية مصطفى، التفاعلات النظمية في العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (في)د.نادية مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي**، الجزء الأول، القسم الأول، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٥)

الخارجية عليه؛ ومن ثم تحالف الإخوة الأعداء -فرنسا وبريطانيا وروسيا- مع العدو الأساسي لهم جميعًا (الدولة العثمانية) لاجهاض تجربة محمد علي وبداية دورة أخرى من التدخلات والنفوذ الخارجي[1].

والنموذج الثالث- تم الاحتلال البريطاني العسكري لمصر ١٨٨٢ في مقاصة استعمارية فرنسية-بريطانية-ألمانية في ظل دبلوماسية بسمارك الأوروبية وفق معاهدة برلين ١٨٧٨ حول أفريقيا ، ثم في ظل الاتفاق الودي الفرنسي-البريطاني ١٩٠٤. وبذلك تحقق لبريطانيا ولو جزئيًا وفي ظل توازن أوروبي-عثماني لغير صالح الأخيرة ما لم تستطع أو تطمع في تحقيقه خلال فرض معاهدة لندن ١٨٤٠ على محمد علي التي أعطت لأسرة محمد علي حق حكم مصر وراثيًا في ظل السيادة العثمانية، وكان تقليص أركان القوة العسكرية المصرية هدفًا أساسيًا للجميع توطئة لما بعده؛ أي الاحتلال العسكري.

وفي كل مرحلة من مراحل هذا المسار المتصل، يتوالى اندلاع الثورات في تاريخ مصر الحديث؛ وخاصة ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الحملة الفرنسية ثم ثورة عرابي ضد الخديوي التي قدمت الذريعة للاحتلال العسكري البريطاني، وصولًا إلى ثورة ١٩١٩ موضع الدراسة. **فماذا عن أبعادها الدولية؟ من أجل الاستقلال والديمقراطية على حد سواء. هل اقترنت بمرحلة هامة من تطور السياق العالمي والعربي ؟ وخاصة بالنسبة لقضية يفرضها هذا السياق، ألا وهي قضية العلاقة بين الاستقلال والتحرر من الاستعمار وبين الإصلاح الداخلي وخاصة نظم الحكم السياسية؟** وهي إشكالية حادة مازالت تمسك بتلابيب كل تجارب التغيير المعاصرة في أوطاننا سواء ثوريًا أو تدريجيًا.

ومن ثم تبحث الدراسة في العلاقة بين ثورة ١٩١٩ والسياق الإقليمي والعالمي في مفصل تاريخي هام بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين (١٩١٤-١٩١٩)، انطلاقًا من سؤال أساسي: ما تأثير طبيعة السياق الإقليمي والعالمي للثورة (اندلاع الحرب العالمية الأولى وتسوياتها) على طبيعة ثورة ١٩١٩ وأهدافها ونتائجها المباشرة؟ انطلاقًا من إشكاليات معاصرة ومشاركة في فهم دلالاتها المعاصرة. فهل مآلات هذا السياق وهذه النتائج متوسطة أو طويل الأجل عبر مائة عام تفسر حالة تعثر قضيتي الاستقلال والديمقراطية الآن في أوطاننا؟ وهل كان تأثير هذه المآلات حتميًا أو كان نتاج طبيعة التفاعل بين السياق الداخلي وبين هذا السياق الخارجي؟ وهل كان هذا التفاعل عاملا محددا لفشل أو نجاح الثورات، وفي قلبها قضيتي الاستقلال والديمقراطية؟

وتتفرع عن هذا السؤال الأساسي ثلاثة أسئلة تتناولها أجزاء ثلاثة للدراسة. ما طبيعة السياق العالمي (الأوروبي أساسًا) في هذا المفصل التاريخي الهام بين نهاية نظام القرن التاسع عشر ونظام القرن العشرين (١٨٩٠-١٩١٩)، وما انعكاسه على الإقليمي العربي الإسلامي، وموضع مصر منه توطئة لاندلاع ثورة ١٩١٩ ونتائجها؟

ومن ناحية أخرى، كيف أثرت وتأثرت وقائع البيئة الداخلية لاندلاع الثورة ومابعدها بمسارات الحرب العالمية الأولى ومن ثم ماهي مواقف القوى الداخلية والخارجية من أهداف الثورة؟ وما هي نتائج الثورة داخليًا؟ وما موضع هذه النتائج من السياق الإقليمي وعبر الإقليمي مثل، الحركات الوطنية ضد الاستعمار، إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا؟

وأخيرًا: ما دلالات أو ما طبيعة هذا التفاعل الداخلي-الخارجي بالنسبة لأسباب وبيئة ومسار ونتائج ثورة **١٩١٩: وخاصة بالنسبة لإشكالية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية التي أبرزتها طبيعة المفاوضات المصرية البريطانية عقب ثورة ١٩١٩ في ظل مسار تسويات بعد الحرب العالمية؟**

---

(١) د.محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠١٤)

وجدير بالذكر ابتداء، القول إن طبيعة الموضوع تقتضي امتداد النطاق الزمني حتى ١٩٢٤، على النحو الذي يساعد على تحليل إحدى إشكاليات الدراسة كما سيتضح في الجزء الثاني منها بصفة خاصة؛ ألا وهي: مدى نجاح أهداف الثورة في ظل تفاعل تأثيرات السياق الخارجي مع الداخلي، وكذلك لأن آثار تسويات الحرب العالمية الأولى على الإقليم لم تكتمل وضوحًا إلا بعد عدة سنوات من انتهاء الحرب.

أولًا– السياق العالمي والإقليمي (١٩١٤–١٩١٩) من الحرب العالمية الأولى إلى مسارها ونتائجها (التوازنات الأوروبية–العثمانية والتنافس الاستعماري)[1]:

إن السياق العالمي (١٨٩٠–١٩١٩) شهد مرحلة الانتقال من نظام القرن التاسع عشر (نظام توازن القوى المتعددة التقليدي بقيادة أوروبية) إلى نظام القرن العشرين بمشاركة غير أوروبية (أمريكية —يابانية) أولًا في فترة ما بين الحربين، ثم بقيادة أمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد أثر وتأثر السياق الإقليمي العربي الإسلامي، وفي قلبه مصر، بتفاعلات وتوازنات هذه المرحلة الانتقالية في النظام الدولي، بقدر ما تأثر بنظائرها في مراحل تاريخية سابقة، كما سبق البيان في المقدمة.

(١)

إذا كانت المرحلة المعروفة (وفق معيار التوازنات الأوروبية) بما بعد بسمارك ١٨٩٠–١٩١٤ هي مرحلة الطريق إلى الحرب العالمية الأولى، فإن نفس المرحلة ولكن المعروفة (وفق معيار تحولات القوة العثمانية) بمرحلة تصفية الدولة العثمانية هي مرحلة استحكام الاستعمار الأوروبي وبلوغ ذروته في العالم القديم من ناحية، في مقابل استحكام التنافسات الأوروبية–الأوروبية على المكانة السياسية والاقتصادية على القارة الأوروبية وخارجها؛ وذلك بعد انتهاء الهيمنة الألمانية على القارة بعد بسمارك، من ناحية أخرى. وصعود التنافس البريطاني–الألماني خارج القارة الأوروبية، واستمرار التنافس البريطاني–الفرنسي الاستعماري ولكن في إطار من التنسيق في مواجهة كل من روسيا وألمانيا، (الاتفاق الودي ١٩٠٤) من ناحية ثالثة. ومن ناحية رابعة، تقارب ألمانيا مع الدولة العثمانية ليس حماية لبقائها ولكن لخدمة حسابات تنافسات ألمانيا مع روسيا ومع بريطانيا وفرنسا (على رجل أوروبا المريض) وخاصة مع اتجاه ألمانيا —بعد بسمارك– للتطلع إلى دور ونفوذ عالمي خرج بها من وسط القارة إلى أرجاء العالم؛ بحثًا عن مستعمرات في وقت لم يعد متبقيًا فيه الكثير. وبقدر ما كان البلقان ساحة تنافس بين الإمبراطورية العثمانية و الامبراطورية النمساوية حليفة ألمانيا، وبقدر ما قادت البلقان إلى الحرب العالمية الأولى.. إلا أن الوضع في مصر والشام والجزيرة العربية وشمال أفريقيا مثّل ساحة لا تقل أهمية في ضوء التوازنات الأوروبية وعلاقاتها بالتنافس الاستعماري، وفي قلب ذلك كله يقع ويتحدد مصير الدولة العثمانية النهائي.

بعبارة أخرى، وبقدر ما تعددت في هذه المرحلة أزمات وقضايا اختبار نمط التوازنات الأوروبية—الأوروبية على صعيد أوروبا (الأزمة البلقانية ١٨٧٨، الحروب البلقانية ١٩١٢–١٩١٣)، بقدر ما كانت أزمات الدولة العثمانية (في ولاياتها العربية، وفي قلبها مصر) مجالاً حيويًّا لاختبار أمرين: المقاصّات الاستعمارية بين الدول الأوروبية الكبرى لإدارة عملية تقسيم المستعمرات (ما بقي وما كان محل خلاف)، ومن ناحية أخرى كيفية إجراء الاتفاقات الاستعمارية السرية والعلنية على حد سواء؛ استعدادًا لتقسيم الدولة العثمانية بعد سقوطها وتوزيع ممتلكاتها وفي قلبها مصر، في الدائرة العربية.

(٢)

---

(١) انظر تفاصيل المرحلة الانتقالية بين قرنين (١٨٩٠–١٩١٩) في:

- د. نادية مصطفى، الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي، في د.نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، مرجع سبق ذكره، الجزء الثالث (١٧٧٤–١٩٢٤).
- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٧–٣٢٠.

وبالتوقف عند الجانب الثاني من هذه الاختبارات؛ أي أزمات الدولة العثمانية والتنافس الاستعماري حول المنطقة العربية، فيمكن، وبما يتصل بمصر وسياقها العربي والإسلامي، الإشارة إلى الأبعاد التالية:

قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى كان احتلال إيطاليا لليبيا ١٩١١، واحتلال فرنسا للمغرب عقب أزمة أغادير ١٩١٢، وما سبقهما من اتفاق ودي بريطاني فرنسي ١٩٠٤ يعني نهاية السيادة العثمانية تمامًا على شمال أفريقيا، بعد أن كانت فرنسا قد احتلت الجزائر وتونس ١٨٣٠، ١٨٨١ على التوالي. وفي المشرق العربي كانت مصر تحت الاحتلال البريطاني وفي ظل سيادة عثمانية، وكانت الولايات العربية في الشام تحت الحكم العثماني المباشر. وذلك في نفس الوقت الذي تعرضت فيه الدولة العثمانية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر لأزمات سياسية واجتماعية واقتصادية متزايدة في المركز العثماني على نحو فتح الطريق -من ناحية- لتصاعد مستمر في التدخلات الأجنبية: البريطانية الروسية بصفة خاصة، كما أدى -من ناحية أخرى- إلى تصاعد حركات المعارضة "العلمانية التغريبية" التي لم ينجح عبد الحميد الثاني في مواجهتها؛ حيث وصل الاتحاد والترقي إلى الحكم وتم خلع السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٨.

ومع هذه التغيرات صعدت حدة التوجهات الطورانية التركية في المركز العثماني، في نفس الوقت الذي بدأ نمو وتصاعد الفكر القومي في الشام (استكمالاً لصعوده في البلقان) ضد الرابطة العثمانية. وجميعها آثار فكرية ومجتمعية للتدخلات الأوروبية في إطار مع عرف بالتنظيمات العثمانية والاصلاحات العثمانية التي فُرضت على الدولة العثمانية واقبل السلاطين عليها -وخاصة منذ حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)- لتعبئة المساندة البريطانية الفرنسية في مواجهة التهديدات الروسية. وحفاظًا على تماسك ما بقى من الإمبراطورية

بعبارة أخرى، إذا كانت سياسات عبد الحميد الثاني هي آخر محاولات الإمبراطورية العثمانية للحفاظ على قيادتها للعالم الإسلامي، وحكمها للولايات العربية، حماية لكيان الدولة العثمانية ذاتها، فإن خطّ حديد بغداد بمساعدة ألمانيا، لم يحقق أهدافه في الشام والجزيرة العربية، وفي المقابل كانت مصر وإن ما زالت تحت السيادة العثمانية، وفي إطار حكم أسرة محمد علي الوراثي، إلا إنها كانت تحت احتلال عسكري بريطاني ذي طبيعة خاصة (كما سيرد بيانه).

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى وبعد تردد عثماني في دخول الحرب حسمه قرار حكومة الاتحاد والترقي بالانضمام إلى ألمانيا وبلغاريا والنمسا ضد بريطانيا وفرنسا وصربيا وروسيا، بدأت استعدادات بريطانيا وفرنسا وخلال مسار الحرب على الأراضي العربية في الإعداد لاقتسام ولايات الدولة العثمانية العربية، بعد هزيمتها في الحرب.

ومن ثم، كانت الاتفاقات الثلاثة التالية: اتفاق حسين-مكماهون ١٩١٦ (الذي أسس للثورة العربية ضد الدولة العثمانية بقيادة الشريف حسين)، اتفاق سايكس-بيكو ١٩١٦ لاقتسام الشام بين فرنسا وبريطانيا، وعد بلفور ١٩١٧. وكان الاتفاقان الأخيران يتناقضان مع الأول تناقضًا واضحًا وصريحًا يعكس حقيقة مزدوجة: التلاعب الاستعماري بالرابطة الإسلامية بين العرب والأتراك؛ ومن ثم استهداف قصم الرابطة العثمانية بينهما، وساعده على ذلك التيارات القومية المتضادة سواء العربية (الملتحفة برداء الإسلام في الحجاز والعلمانية في الشام) أو الطورانية وجميعها توظف هذه الأبعاد القومية لمصالح سياسية محدودة تضيق بالروابط عبر القومية وتتلهف على الرابطة الوطنية في نطاق دول قومية حديثة على غرار ما حدث في أوروبا. وأضحت هذه التيارات الفكرية الاستعمارية الأوربية توطئة لتصفية الدولة العثمانية، وكذلك الإمبراطورية النمساوية المجرية، متعددة في القوميات. وإن كان الإسلام رابطة بين القوميات التركية والعربية وغيرها، إلا أن قوميات أوربا المتناحرة وإن كان يربط بينها المسيحية إلا أن المذهبية من ناحية أو العنصرية القومية أو العرقية من ناحية أخرى، كانت تتجاوز كل شيء.

وفي مصر استبقت بريطانيا كل ما سبق من اتفاقات وأعلنت، فور اندلاع الحرب العالمية الأولى، الحماية على مصر منهيةً بذلك السيادة العثمانية؛ وبذا بدأت مصر مرحلة الحرب العالمية الأولى ويحيط بوضعها الداخلي والخارجي أكثر من سؤال يفرضه هذا السياق العالمي والسياق الإقليمي المحكومان بظاهرتي الأحلاف الدولية المتحاربة والتنافس الاستعماري على اقتسام الدولة العثمانية. فما هي هذه الأسئلة؟ وهل أثرت على طريقة مصر نحو ثورة ١٩١٩ ومسارها ونتائجها؟

ثانيًا– أبعاد التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية لثورة ١٩١٩: من إرهاصات الثورة (١٩١٤–١٩١٩) إلى الأسباب والمسار والنتائج (١٩١٩–١٩٢٤):

على ضوء خصائص السياق العالمي والإقليمي المحيط بمصر عند اندلاع الحرب العالمية الأولى وخلال مسارها **لابد أن نعيد التذكرة بأمور هامة؛ نعيد طرح أسئلة قديمة أو نقدم أخرى جديدة عن ثورة ١٩١٩ في إطارها الخارجي.** **أهم هذه الأمور هي:** من ناحية أولى– الهجوم العسكري البريطاني الفرنسي (والصهيوني) على ما تبقى من المنطقة دون استعمار أوربي وما زال تحت الحكم العثماني، وسلخ ما تبقى تحت سيادة عثمانية ولو اسمية عن الرابطة العثمانية.

ولم ينجُ الشام أو مصر أو شمال أفريقيا، كما نجت من قبل أربعة قرون، من الهجمة الإسبانية البرتغالية في ظل ضعف المماليك وبفضل وجود قوة إسلامية متفوقة في التوازن الدولي؛ وهي الدولة العثمانية؛ ومن ثم يثور السؤال: هل التخلص من العثمانية يستوجب الوقوع تحت الاحتلال البريطاني؟

من ناحية ثانية: هذا الهجوم العسكري متعدد المستويات اقترن به –بل ومهَّد له– هجوم فكري بمفاهيم جديدة حداثية علمانية تضرب مفاهيم إسلامية في الصميم؛ وعلى نحو جرى ترجمته في سياسات باسم التحديث والتقدم؛ من قبيل: الرابطة القومية في مقابل الرابطة الإسلامية، الوطن قبل الأمة، التحالف للمصلحة على حساب النصرة،.. وهي ليست إلا بعض النماذج. ومن ثم السؤال المطروح هنا هو: هل استقلال مصر أو تحديثها سياسيًّا واجتماعيًّا يتطلب التحلل من الرابطة الإسلامية (العثمانية)؟ وما هي الأولوية بين هدفي الاستقلال والتخلص من الاحتلال البريطاني وبين الملكية الدستورية (أو الجمهورية؟) وأين هدف العدالة الاجتماعية وخاصة بعد أن تنامت التيارات الاشتراكية والشيوعية واليسارية في أوروبا بصفة عامة، عقب نجاح الثورة الشيوعية، وبدأت إرهاصاتها تصل إلى بقية أرجاء العالم؟

خلاصة القول، إن خصائص السياق الخارجي فرضت على نخبة مصر وقيادتها، في الطريق من الحرب العالمية الأولى إلى ثورة ١٩١٩ وما بعدها، عدة إشكاليات داخلية وخارجية:

- منظومة السياق العام المحيط بها؛ إذن ما هي المواقف المصرية من الحماية وإعلان الحرب في مقابل منظومة الأسباب المباشرة للثورة؟
- إشكالية العلاقة بين منظومة أهداف الثورة: استقلال أم دستور؟ وأين العدالة الاجتماعية (تحت وطأة آثار الحرب على الناس)؟
- إشكالية العلاقة بين القوى والنخب الحزبية وبين القصر وبين الشعب المصري (في إدراك إشكاليات الاستقلال عن بريطانيا والدولة العثمانية)، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- وأخيرًا: هل نتائج الثورة، في إطار تسويات الحرب العالمية الأولى ومعاهدة فرساي وما بعدها (حتى ١٩٢٤)، مؤشر على نجاح الثورة أو فشلها؟ وما مدى قرب أو بعد النتائج حتى ١٩٢٤ عما أعلنه وطالب به الشعب في ثورته (الاستقلال التام أو الموت الزؤام) ومقارنته بما أدركه وفرضته عليه النخب والقصر في إطار المفاوضات مع الانجليز؟

(١)

إرهاصات الثورة: من إعلان الحماية البريطانية وحتى نهاية الحرب، بين الرابطة العثمانية و رابطة الوطنية المصرية:

لماذا أعلنت بريطانيا الحماية على مصر؟ ولماذا لم تندلع الثورة فور إعلان الحماية؟ بل ولماذا انضمت مصر إلى جانب بريطانيا في الحرب في مواجهة الدولة العثمانية؟ كيف كان دور التوازنات بين القوى السياسية والحزبية المؤيدة للرابطة العثمانية والأخرى المعارضة لها، وكيف كان تموضع القصر بينها؟ وكيف شاركت مصر في الحرب، وكيف كانت أرضها ساحة للحرب بين بريطانيا والتحالف الألماني العثماني؟

إن الإجابات عن هذه الأسئلة تبين كيف تشكلت إرهاصات الثورة عبر أعوام الحرب وحتى استسلام القوى المهزومة وبداية المفاوضات بين المنتصرين؛ للاتفاق على المعاهدات التي فرضت بعد ذلك على المهزومين وعلى رأسهم ألمانيا والدولة العثمانية. ومما لاشك فيه أن الرؤى قد تعددت حول طبيعة هذه الإجابات وإعادة القراءة في الوثائق من ناحية، والأدبيات الصادرة عن قضايا هذه المرحلة من ناحية أخرى، شديدة الأهمية لإعادة التذكرة بحجج وأسانيد كل طرف: الاحتلال البريطاني والدولة العثمانية من ناحية، والقوى الوطنية المصرية من ناحية أخرى. ونكتفي في هذا الموضع بالإشارة إلى الملامح التالية:

رغم استمرار حكم أسرة محمد علي منذ ١٨٤٠ ورغم استمرار تبعية مصر الأسمية للدولة العثمانية، فإن الاحتلال العسكري البريطاني لمصر منذ ١٨٨٢، لم يغير من هذا الوضع القانوني بل استحدث في إطاره وحتى ١٩١٤، مبررات وحجج "لما اعتبره أسباب طارئة ومؤقتة للاحتلال" ويقدم البشري تحت عنوان "الاحتلال البريطاني وتخدير الضمير الوطني" إجابة على سؤال هام؟ كيف استطاعت بريطانيا، تنفيذًا "لخطة كرومر" لجعل مصر جزءًا لا يتجزأ من الدولة، الدولة البريطانية "بهدوء وجد وطول أناة"؟ أي كيف تم تحويل بلد مستقل إلى بلد مستعمر؟ يقول البشري[١]: " لقد صدرت السياسة البريطانية في ذلك أول ما صدرت عن الأمر الواقع، الذي أصبح في صالحها بعد دخول جنودها مصر. واعتمدت على استراتيجية متطاولة المدى من استغلال الزمن وتتاليه لمصلحتها تثبيتًا لهذا الأمر الواقع. وتركز مسلكها السياسي في عدة أمور، منها تكرار تأكيدها على الطابع المؤقت للاحتلال حتى لا يستثير عداء، وربط الاحتلال وتعليق الجلاء على اعتبارات جزئية ومؤقتة لا يتجاوز تحقيق أهمها سنين قليلة، وإزكاء الوعود المرنة عن عزمها الجلاء السريع وتحديد آجاله. والدخول بين كل فترة وأخرى في مفاوضات ومباحثات حول الجلاء، تحاط بأسباب التسويف والمماطلة في إجراءاتها ومواعيدها، وتحويل "المسألة المصرية" من مسألة احتلال بريطاني لمصر إلى عديد من المسائل الجزئية شغلًا للرأي العام العالمي بهذه الجزئيات، مثل حياد قناة السويس، وضمانات الدائنين لمصر والامتيازات الأجنبية...ألخ وحكم مصر من خلال الأبنية الشرعية القائمة دون تغيير شكلي كبير فيها، والسعي لتغيير الأوضاع السياسية المصرية كلها تغييرًا جذريًا لمصلحتها، ولكن تحت راية المحافظة على النظام القائم والوضع السياسي الراهن وتثبيته".

ولم يخف تقرير لجنة ملنر[٢] هذه الاستراتيجية بل وأكدها حين كرر الإشارة إلى أن "المركز الخصوصي" لبريطانيا في مصر منذ ١٨٨٢ قد بدأ مع توسطها "لإعادة النظام فترة الثورة العرابية ١٨٨٢ وهو الأمر الذي ما كان ليتم إلا باحتلال تلك البلاد "حتى يستتب النظام... وصيانة أرواح الأجانب المقيمين فيها وأموالهم". "وأن بريطانيا لم تفعل شيئًا يلمس النظرية التي من شأنها اعتبار

---

(١) طارق البشري، دراسات في الديمقراطية المصرية ، مرجع سابق، ص ٢٢

(٢) تقرير اللجنة البريطانية برئاسة اللورد ملنر وذكرى مصطفى كامل، (بدون بيانات نشر)، ص ص١٧-١٨، ومتاح بتوثيق آخر، "وزارة الخارجية المصرية، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ص ٣٣ — ٩٢، ومتاح على موقع المعرفة، عبر الرابط التالي: https://goo.gl/jwvtUF، والصفحات المشار إليها في الورقة كلها من التقرير الخالي من بيانات النشر.

مصر أمة مستقلة استقلالًا داخليًا تحت سيادة سلطان تركيا".

إلا أن وقوع الحرب في أوروبا —وفق تقرير ملنر– ودخول تركيا الحرب إلى جانب عدو بريطانيا ما كان ليسمح باستمرار هذا الوضع، ولهذا أعلنت بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بدلاً من أن تعلن ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية، وإذا كان تقرير ملنر، اعتبر ذلك وسيلة أرقى(١) إلا أن ذلك لا يخف وفق رأي البعض الآخر(٢)، أن بريطانيا لم تتوقف عن انتهاز الفرص واختيار اللحظة المناسبة لضم مصر للإمبراطورية البريطانية وهي اللحظة التي بدأت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولكن من أجل إعلان الحماية انهاء لعلاقة مصر بالدولة العثمانية، وتم ذلك بتوافق مع الدول الكبرى الأخرى –التي كشفت صراحة عن موافقتها على الحماية البريطانية في مفاوضات التسوية (كما سيرد لاحقًا) بعبارة أخرى، وكما قدمت بريطانيا مبرراتها لاحتلال مصر، باسم فرض النظام وحماية الأجانب، كررت بريطانيا نفس الحجج عند اعلان الحماية "اتخاذ كافة التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها"، **أنه الاستعمار الذي لا يكذب ولكن يتجمل ويلبس قفازات مخملية وهو يرتكب جريمته ليخفي آثاره وحقيقته ولكن يظل السؤال التالي قائمًا: لماذا لم يثور المصريون عند اعلان الحماية وثاروا عند نهاية الحرب؟**

في نفس الوقت الذي ظلت فيه بريطانيا تنكر —وفق تقرير ملنر– كل فكرة بضم البلاد أو احتلالها احتلالاً دائمًا وأن الفكرة الأساسية التي تتوخاها هي إعداد المصريين للحكم الذاتي، إلا أن بريطانيا كانت تدرك —وفق ملنر أيضًا– أن المصريين يدركون عدم تحقيق هذه العهود ولذا يتهمون الإنجليز بسوء النية واستنكارهم مزاعم بريطانيا المعتادة أن مصر ليست من الأملاك البريطانية وخاصة عند اعلان الحماية(٣).

وكان يمكن لهذه الثورة أن تقوم حينئذ لو كانت الرابطة العثمانية لدى المصريين كافة —وخاصة نخبهم– تعلو الرابطة المصرية (بل وربما لدى البعض الرابطة البريطانية)؛ لكن وعلى العكس، كانت ساحة القوى الوطنية المصرية منقسمة منذ ١٨٨٢ حول أولوية هاتين الرابطين وحول الموقف من وجود بريطانيا(٤).

وكان موقف الخديو منذ الاحتلال البريطاني، يتأرجح بين مواقف القوى الوطنية لتوسيع هامش سلطته سواء في مواجهة سلطة الاحتلال أو السلطان العثماني، ففي جانب من الحركة الوطنية المصرية كان تيار الحزب الوطني (مصطفى كامل ثم محمد فريد) يسعى لتأكيد الرابطة العثمانية، وفي الجانب الآخر كان تيار الوطني الذي يريد قصم الرابطة العثمانية سعيًا لاستقلال مصر ولو بالتدريج عن بريطانيا وإقامة نظامًا دستوريًا.

ومن ثم، لم تظل مصر على الحياد في الحرب ولكن اتخذت قرارًا بالمشاركة فيها إلى جوار إنجلترا، في أغسطس ١٩١٤، قبل أن تعلن الدولة العثمانية قرارها بالانضمام إلى دول المركز في نوفمبر ١٩١٤، وهو قرار اتخذه رئيس وزراء مصر حينذاك حسين رشدي المنتمي لحزب الأمة الذي يمثل جناح الحركة الوطنية الرافضة للرابطة العثمانية والأكثر ميلاً للتعاون مع بريطانيا وتحسبًا لضم بريطانيا لمصر في حالة عدم الانضمام لها في الحرب، دخلت مصر الحرب والخديوي عباس حلمي المعروف بميولة العثمانية، كان في الآستانة وتم عزله بمبادرة بريطانية وتعين حسين كامل سلطانًا على مصر وليس خديوي لأن الأخير كان لقبًا عثمانيًا، وفي المقابل كان التيار الآخر من الحركة الوطنية بقيادة محمد فريد المنفي في الخارج يرفض قرار دخول مصر الحرب وضم مصر إلى معسكر بريطانيا في مواجهة الدولة العثمانية، إلا أن هذا التيار بعد نفي محمد فريد كان

(١) المرجع السابق، ص ١٩-٢٠.

(٢) لطيفة محمد سالم، "انجلترا ومصر بين إعلان الحرب وفرض الحماية" (في) لطيفة محمد سالم (تحرير وتقديم)، **بحوث ودراسات ندوة مصر في الحرب العالمية الأولى**، عُقدت بتاريخ ١٨ديسمبر ٢٠١٤، (القاهرة: دار الكتب والوثائق، ٢٠١٦) الفصل الثالث، ص ص٤٦-٤٨.

(٣) تقرير لجنة ملنر، مرجع سابق، ص ٢٠

(٤)انظر رؤية ملنر لهذه الاختلافات: المرجع السابق، ص ص ٢٠-٢٢

منقسمًا على ذاته، ولم يكن قادرًا على تعبئة اتجاهات الرأي العام المصرية التي لا تقبل الاحتلال أو الحماية لأسباب دينية أيضًا، وليس وطنية مصرية فقط[1].

ولقد استغلت الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا — الأسباب الدينية– لتعبئة مساندة المصريين خلال الحملات العسكرية التي نظمتها الدولتان ضد بريطانيا في مصر (١٩١٤) سواء على جبهة سيناء أو جبهة الغرب مع ليبيا أو جنوبًا انطلاقًا من دارفور وهي حملات كانت ذات أهداف سياسية استراتيجية بالأساس وهي ضرب قدرات بريطانيا عن طريق مصر سواء لإصابة المواصلات البريطانية بالشلل بحريًا ومنعها من تجميع وإعاشة احتياطي استراتيجي كبير من مستعمراتها على أرض مصر. ناهيك بالطبع عن هدف السيطرة الألمانية على مصر بدلاً من بريطانيا؛ وفي المقابل أظهرت الدولة العثمانية للمصريين أن الهدف هو إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال البريطاني والاحتفاظ لمصر بالامتيازات التي خولتها لها الفرمانات، هذا ورغم تعدد الأهداف لدى الطرفين العثماني والألماني الا أنه قد راودهما آمال قيام المصريين بثورة ضد بريطانيا وخاصة بعد إعلان الحماية، مما يساعد حملاتهم العسكرية، وبغض النظر عن التفاصيل السياسية والعسكرية لهذه الحملات من الشرق والغرب والجنوب إلا أنه يبدو —كما ورد في التاريخ التفصيلي لها[2]– أن القادة العثمانيين كانوا يرددون على جنودهم فكرة ضرورة تحرير مصر وديعة الإسلام من المغتصبين الإنجليز، وإذا كانت قوات من الجيش المصري قد اشتركت في الحملات البريطانية إلا أنها كانت محدودة جدًا في العدد والعتاد، كما أنه قد انضم إلى صفوف العثمانيين بعض المصريين وخاصة من طلبة الطب الذين يتعلمون في الخارج.

---

(١) وكان لمحمد فريد دور في الحركة الوطنية من الخارج قبل ثورة ١٩١٩: فلقد كانت مهمة فضح الاحتلال والترويج للمسألة المصرية في الخارج وأحقية المطالبة بالاستقلال (تحت شعار الحزب الوطني برئاسته: "مصر للمصريين")، هي ما اختاره الزعيم محمد فريد لنفسه منذ عام ١٩٠٩؛ فقد شارك في مؤتمرات دولية للأحزاب والمنظمات اليسارية الأوربية التي ناهضت احتلال الدول، كما نظم مؤتمرًا للحزب الوطني في بروكسل سبتمبر ١٩١٠ كشف فيه مختلف أبعاد الواقع في مصر تحت سلطة الاحتلال الإنجليزي. ثم واصل جهاده في منفاه الاختياري من مشاركات في مؤتمرات دولية وكتابة في الصحف والمجلات، وكثف من نشاطه إبان الحرب العالمية الأولى منذ١٩١٤–١٩١٨ مما أثار عليه حفيظة ليس بريطانيا وحلفاءها فقط بل والدولة العثمانية؛ لأنه كان يؤكد ضرورة استقلال مصر عن كل القوى. ولم يمنعه مرضه الشديد من استكمال دوره، فقد استغل رحلاته للاستشفاء لنفس القضية، فقدم للدول الأوربية المتحاربة منها والمحايدة مذكرات عن إخلاف بريطانيا بوعودها بالجلاء وفرضها الحماية والأحكام العرفية على مصر، وكان من أميز ما احتوته تلك المذكرات: مخاطبته الدول بلغة المصالح والواقع الدولي؛ فقد أكد أهمية حيادية قناة السويس كمجرى ملاحي دولي يعرض التجارة الأوربية في العالم لمخاطر إن تعطل كما حدث عند نشوب قتال فيها إبان الحرب، مما يؤكد ضرورة استقلال مصر عن أي قوة دولية. كما أكد على أنه من بداهة الأمور أن استقلال مصر يعني استقلال ووحدة وادي النيل من أقاصي السودان إلى المتوسط.

ومع الإعلان عن عقد مؤتمر صلح بعد الحرب، كتَّل أصوات مصريي الخارج واجتمعوا من تركيا وألمانيا في جنيف إعدادا لإسماع المؤتمر صوت مصر، وأصدر مجلة باسم "النشرة المصرية" تروج للقضية، وكرر مخاطبة "ويلسون" منذ وصول الأخير باريس في يناير ١٩١٨، ورفع تقارير عدة للمؤتمر أكد فيها على: وحدة واستقلال وادي النيل (مصر والسودان)، وقبول عضوية مصر بعصبة الأمم، وتمثيلها في مؤتمر الصلح، وضمان حرية الملاحة في قناة السويس وعدم تبعيتها. وبمجرد تشكل لجان المؤتمر في يناير ١٩١٩، راسل رؤساء الحكومات الممثلين لذات الهدف.

وقد تجاوب مبكرًا مع أحداث ثورة ١٩١٩ ففضلا عن مخاطبة الشعب وتأييد حركته التي وصفها بالمباركة، فقد عمل من جانبه على شرح واقع أحداث الثورة ونفي كونها أعمال سلب أو نهب أو كونها ثورة دينية، على عكس الدعاية المضادة التي روجها الإنجليز في أوربا، ثم ومع قيام ثورة ١٩١٩، ورغم شاسع الاختلاف في النهج والرؤى بين أعضاء الوفد وبين فريد والحزب الوطني، فقد ساند أعمال الوفد بباريس إبان مؤتمر الصلح تدعيما للوحدة الوطنية وهدف الاستقلال.

- حول تفاصيل هذا الدور، راجع بالتفصيل جهوده وما شارك فيه من مؤتمرات دولية، ونصوص مراسلاته وخطبه، في: عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، مراجعة المستشار حلمي السباعي شاهين، ط٤، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، صص ٣٥٩–٣٧٥.

(٢) لطيفة سالم، الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وبريطانيا في مصر (١٩١٤– ١٩١٨)، **المجلة التاريخية المصرية**، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٢٨/٢٩)، ص ص ٣٧٣– ٤٠٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/RjZiKh

وبغض النظر عن تفاصيل أسباب الهزائم العثمانية الألمانية العسكرية على الجبهات الثلاثة وأسبابها، إلا أنه من الواضح من قراءة الأحداث[1] أن المانيا استطاعت جزئيًا تحقيق بعض أهدافها باحتجاز قوات بريطانية كبيرة وتأجيل قيام بريطانيا وفرنسا بحملة الدردنيل (الهجوم المباشر على تركيا)؛ وفي المقابل لم تحدث ثورة المصريين في الداخل وهو الأمر الذي كان يراود الجيش العثماني الذي انخدع بالكلام الألماني عن ضعف القدرات الإنجليزية وسهولة الاستيلاء على مصر، وبحيث لم تنفع الحماسة الدينية الجنود والتي كان يغذيها فيهم قادتهم من الاتحاد والترقي الذين سبق وخلعوا السلطان عبد الحميد الثاني، وكان على رأسهم جمال باشا وأنور باشا، كما لم يفد استغلال ألمانيا لهذه النوازع لدى المسلمين خلال الحرب لتثوير الشعوب المسلمة الواقعة تحت الاحتلال البريطاني[2].

هذا ولم يكن فشل الحملات العسكرية العثمانية – الألمانية على مصر، وتحول مصر طوال الحرب إلى قاعدة تسهيلات كبرى وتجميع للقوات البريطانية من أرجاء المستعمرات على نحو أثر على مسار الحرب لصالح دول الوفاق، مرجعهما سوء تقدير الطرف الأول عن طبيعة قدرات الطرف الثاني بل وعن قدراتهما على خوض حروب متعددة الجبهات فقط، ولكن أيضًا نتاج أثر حسابات وتوازنات قوى داخلية مصرية بين الرابطة العثمانية والرابطة الوطنية المصرية ونجاح مناوره بريطانية ذكية بينها. ولقد ساهم هذا الأثر دون اندلاع ثورة مصرية عند إعلان الحماية البريطانية، على نحو يقدم إجابة إضافية على ما قدمه البشري عن آثار سياسات الاحتلال البريطاني على تخدير الضمير الوطني المصري، ومن ثم تحول شعب مستقل إلى شعب مستعمر في خلال ما يقرب من ثلاثة عقود. كما قدم هذا الأثر مثالاً شارحًا وموضحًا لما آل إليه مشروع محمد علي التحديثي بعد أكثر من نصف قرن. فعلى ضوء شرح البشري لجذور مشروع التغريب وتطوراته وعناصره وصولاً إلى ثورة ١٩١٩[3]، يقول البشري "مع ثورة ١٩١٩، وظهور الوفد، تبدل الموقف (بين الوطنية العلمانية والوطنية الإسلامية)، لم يحدث التبدل بسبب الثورة من حيث هي ثورة، لكنه حدث بسبب أن الثورة قامت في وقت كانت عناصر التغريب قد اختمرت فيه، وأثمرت شتلاتها في التربة المصرية عبر السنين، وبسبب التغير الكبير الذي طرأ في الأوضاع السياسية العالمية بعد حرب ١٩١٤ -١٩١٨".[4]

(٢)

اندلاع الثورة والطريق نحو التفاوض: بين الآثار المباشرة للحرب وبين آثار نفي سعد زغلول والاحتلال

انتهت الحرب العالمية الأولى تاركة آثارها العميقة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، ناهيك بالطبع عن الجانب الإنساني والفكري عبر كافة أرجاء العالم، فلقد انهزمت ثلاث إمبراطوريات: الألمانية والنمساوية –المجرية والعثمانية وأعلنت استسلامها في أكتوبر ونوفمبر ١٩١٨، وكانت مصر في صدارة الدول التي تفاعلت على ساحتها آثار الحرب المباشرة عليها مع آثار المتغيرات العالمية.

فبعد استسلام ألمانيا بيومين في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تم تكوين هيئة سياسية باسم الوفد المصري برئاسة سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية، وهي هيئة جسدت الحركة السياسية الوطنية المصرية المطالبة بجلاء الاحتلال البريطاني وطالبت بالسفر إلى بريطانيا للمطالبة بالاستقلال؛ ولكن في نفس الوقت الذي كانت تنعقد فيه في فرنسا (في يناير–يونيه

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر في هذه الاستراتيجية:

- ألكسندر فيل، استراتيجية ألمانيا الإسلامية بين ١٩١٤ و١٩١٨، **مجلة فكر وفن**، (القاهرة: معهد جوتة، العدد ١٠٠، ٢٠١٤) ص١٤،
- حول ألمانيا والسلطنة العثمانية خلال الحرب العالمية الأوى، انظر: عبد الرؤوف سنو، **ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٣X٣٥P٨

(٣) طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥–١٩٥٢**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ٣٥- ٤٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٠-٤١.

١٩١٩) المفاوضات بين المنتصرين للاتفاق على شروط ومعاهدات تسوية أوضاع ما بعد الحرب، قامت سلطات الاحتلال باعتقال الوفد المصري ونفيه إلى مالطا في مارس ١٩١٩ مما أدى إلى اندلاع ثورة شعبية مصرية تطالب بالاستقلال التام، لم تثمر نتائجها إلا بعد ٣ سنوات من المفاوضات على الصعيد الدولي أو الوطني، (كما سنرى). إلا أن لحظة اندلاع الثورة تحتاج لوقفة للنظر إلى منظومة الأسباب وراء اندلاعها وطبيعة القوى المصرية المتفاعلة حولها وخاصة موقفها من سلطة الاحتلال وكيفية التخلص منه.

وإذا كانت الأدبيات المصرية عن الثورة قد وصفت ما جرى بأنه ثورة وطنية شعبية لها أسبابها المتعددة فبالطبع لم تدركها بريطانيا على هذا النحو. فبالنظر في رؤية تقرير لجنة ملنر الشهير، فيما يخص طبيعة عمل اللجنة في مصر منذ ديسمبر ١٩١٩ يمكن الإشارة إلى الملامح التالية[١]:

١) لم تر بريطانيا فيما جرى إلا "تفاقم القلق حتى ظهر بمظهر العنف والتعدي والإخلال بالنظام"...

٢) واستقبل المصريون اللجنة "...روح العداء الذي اشتد في النفوس بالتحريض والإغراء"...

٣) في حين رفض محمد سعيد باشا، رئيس الوزراء مجيء اللجنة قبل إمضاء عقد الصلح مع تركيا، فإن وزارة وهبة باشا الذي خلفه بعد استعفاءه إثّر اغفال احتجاجه، كانت "...شجاعة وصاحبة غيرة وطنية، ... ،وكانت وزارة أعمال على ولاء للسلطان ويديرون الأمور بالاتفاق مع المعتمد البريطاني وليس لوزرائهم صبغة سياسية ولا هي ميالة إلى اتباع خطة مقررة في المسألة التي هي أم المسائل الحالية؛ أي مستقبل مصر...".

٤) وكان السلطان... يعامل اللجنة بتمام الصداقة.. ويتحدث عن صعوبة مركزه.. وكان موقفه إزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد.

٥) وكان وهبة باشا ورفاقه الوزراء ... على استعداد لمساعدتنا... ولم يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه إليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر في المستقبل...

٦) وعلى النقيض... كان ما فعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فإنهم أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها... ووجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها... (والقول في الجرائد الوطنية) أن كل مصري يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن ... (لأن) زغلول باشا المقيم في باريس هو الوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه فالأولى باللجنة مفاوضته في الأمر...

٧) استمرار الثورة وعدم انقطاع المظاهرات طيلة وجود اللجنة ووجود سعد زغلول في الخارج ويشير التقرير إلى "... اضراب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترمواي... يخرجون في مواكب ويطوفون في الشوارع وينضم إليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء... وخروج مثل هذه المواكب غير مألوف في بر مصر على الإطلاق... وضرب العدوات التي قوبلت بها اللجنة تدل على قوة التيار الذي كان الجمهور مسوقا به... منع اتصال أعضاء اللجنة بوجهاء المصريين وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل للاستقلال التام والطعن الدائم على الحماية... (وكان من يدبرون المظاهرات) يحسبون إنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأي المصري وتضامنه... ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الأكبر المقصود منها... لأنه لو كان المصريون مجمعين حقيقية هذا

---

(١) انظر تفاصيل هذه الأعمال في تقرير لجنة ملنر، ص ص٤-٧٦ ، وحول وصف محكم ومعبر عن رؤية وطنية لموقف شعب مصر المقاطع لعمل اللجنة في مصر، انظر: طارق البشري، **سعد زغلول يفاوض الاستعمار (١٩١٩-١٩٢٤)**، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠١١) ص ص١٤-١٧.

الإجماع الذي أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى نحققه بأنفسنا...".

٨) وكان للعملة وجه آخر، وفق التقرير، ألا وهو أن مقاطعة اللجنة لم تقع موقع الاستحسان عند المتعلمين عمومًا ولم تنل رضى جميع المتمسكين بالآراء الوطنية الراقية ... وأن كثيرين كانوا يودون الإفصاح للجنة عن آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من التطاول عليهم بانعدام الوطنية.

وعلى ضوء كل ما سبق من ملامح رؤية التقرير لطبيعة الموقف، من جانب الشعب والقصر والوزارة، ورموز مصر، جاء التصريح التالي الذي نشرته اللجنة في ١٩١٥/١٢/٢٩[١]: "جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم، فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وإنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد؛ هو التوفيق بين أماني الأمة المصرية وبين ما بريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين فيها. وأن اللجنة لعلى يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الإخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية وإنها لترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية"

والتصريح شديد الدلالة عن طبيعة استجابة بريطانيا للثورة ومسار تعاملها معها وأهدافها (التفاوض: مع من؟ ومن أجل ماذا؟) ومن ثم فإن هذا التصريح شديد الدلالة أيضًا عن استمرار أسلوب الاحتلال البريطاني في تخدير الوعي الوطني المصري مثلما حدث مباشرة عقب الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ (كما سبق البيان)، ولهذا يشير تقرير ملنر أن التصريح أثر بعض التأثير طبعًا في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين أجمالاً من الاتصال رسميًا باللجنة[٢].

أما فيما يخص رؤية التقرير عن أسباب ما أسماه "الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالي" (حين إصدار التقرير أوائل ١٩٢٠) يمكن استخلاص ما يلي:

من ناحية: يرجع التقرير ابتداء الأسباب **إلى ما قبل الحرب** أيضًا لأن السبيل مهد للاضطرابات قبل حدوثها بزمن طويل، ويقصد بذلك أمرين: من ناحية مركز بريطانيا في مصر[٣] ما بين رفض الوطنية المصرية الاحتلال، وما بين دعاوي بريطانيا بأنه مؤقت ومشروط، ولذلك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال بريطانيا لها ١٨٨٢.. فإنه بعد زوال الخوف من الظلم الذي غادر المصريين في الأيام القديمة طائعين خاضعين (هل يقصد تحت السيادة العثمانية.. أم خطر الحرب؟) تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لابد منه فمصريون ١٩٢٠ يختلفون عن مصر في ١٩١٠ ويختلفون كثيرًا جدًا عن مصريي ١٨٩٠... فنحن لم نعالج حال القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد وإهمالنا ذلك هو الذي سبب بعض ما وصلت إليه الحالة الحاضرة[٤]، ومن الأسباب السابقة الأخرى على الحرب التي ذكرها التقرير: زيادة إعداد الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة، ازدياد اعتزال وابتعاد البريطانيين عن معاشرة المصريين وبات المصريون في عزلة عنهم، انحطاط في كفاءة واوصاف الموظفين البريطانيين، وتوالي ما لا يقل عن خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين السامين بعد اعتزال كرومر ١٩٠٧، عدم النجاح في سياسة التعليم والتربية، وكان الخديوي السابق يؤيد تارة

---

(١) تقرير لجنة ملنر، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٣

(٣) المرجع السابق، ص ١٨-٢٢

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢

الدعوة الوطنية وتارة يخذلهم وأخيرًا عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحي[١].

ومن أسباب اندلاع "الاضطرابات والفتنة" الناتجة عن فترة الحرب، يذكر التقرير الأسباب المتصلة بالفلاحين (وليس المدن والبنادر الكبرى) "فجعلهم يتأثرون بتحريض انصار الدعوة الوطنية وأقوالهم... وحملتهم على ارتكاب الفظائع.. (وخاصة الفلاحين) في جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلاً كثيرًا إلى الاشتراك في حركة كهذه"...

ولم تقتصر الأسباب وفق تقرير لجنة ملنر على التحريض الخارجي ولكن انتج التحريض آثاره بسبب عوامل مادية من جراء ممارسات الاحتلال في استغلال موارد وقدرات ريف مصر في المجهود الحربي. ومنها وفق التقرير، التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصري، مصادرة الحيوانات الأهلية، مصادرة الحبوب، جمع الأموال للصليب الأحمر، وزاد على هذه المظالم وفق التقرير ارتفاع الأسعار ارتفاعًا متواليًا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات[٢].

ويختم التقرير الأسباب المتصلة بفترة الحرب بإشارة سريعة ومقتضبة إلى وفاه السلطان حسين ١٩١٩ الذي اطنب التقرير في مدحه، على عكس ما وصف به خلفه (السلطان أحمد فؤاد)، من كونه "في مركز اضعف كثيرًا من مركز سلفه في عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فمهما قصد وسعى وجدّ لم يكن يستطيع سد السيل الذي كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز"[٣].

خلاصة القول إن أسباب الثورة، في نظر بريطانيا وفق ما قدمه تقرير ملنر، كانت تتمحور حول آثار الاحتلال في ظل عواقب الحرب على الحركة الوطنية المصرية وعلى الشعب، ومواقف القصر والحكومة بينهما. وهي الآثار والمواقف التي تلاعب بها الانجليز وناوروا بها حين بدأت المفاوضات —كما سنري لاحقًا– فلقد كان الاجتهاد للفهم والإدارك هو خطوة المستعمر الأولى ليستعد للجولة الثانية مع القوى الوطنية المصرية.

وإذا لم يكن تقرير ملنر قد أفاض في آثار الحرب على مصر وموضعها من اندلاع الثورة الشعبية، التي ساندت قادة الحركة الوطنية في مطالبهم، فإن مصادر أخرى، مصرية بالأساس[٤] قد أفاضت في شرح هذه الآثار على التكوينات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية المصرية انطلاقًا من تأكيد سلبيات علاقات الاعتماد أو التبعية الاقتصادية لبريطانيا وآثارها السلبية على مشاكل المجتمع المصري.

فلقد بينت هذه الدراسات كيف أن تفاقم آثار الحرب العالمية الأولى على مصر لم يكن مفاجأة، ذلك لأن البنية الاقتصادية لمصر منذ ١٩١٩ لابد وأن تقود إلى تتبع جذور التحولات منذ منتصف القرن التاسع عشر، أي بعدما ضُرب مشروع محمد علي لبناء اقتصاد مصري مستقل في إطار السوق العالمية. وهي التحولات التي غيرت هياكل الاقتصاد المصري (الزراعية — الصناعية — والمالية والتجارية) على نحو يسر من سبيل ادماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال الأوروبي، وهو الأمر الذي يتضح من آثار الحرب العالمية الأولى على القطاع المالي والزراعي والصناعي والتجاري في مصر وعلى نحو ترتب عليها تغيرات مجتمعية وخاصة زيادة حجم الطبقة العاملة مع تدني أجورها في ظل ارتفاع الأسعار، فضلاً عن معاناة مليون وربع من الفلاحين المصريين من جراء تجنيدهم لخدمة القوات البريطانية.

---

(١) المرجع السابق، ص ص٢٢–٣٠

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٠–٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٣٧–٣٨.

(٤) انظر:

- Raouf Abbas Hamed, Socio-Economic Development and The Eruption of Social Question in Egypt ١٩١٩-١٩٥٢, Annals of Japan Association for Middle East studies No ٥, March ١٩٩٠.
- لطيفة سالم، انجلترا ومصر بين إعلان الحرب وفرض الحماية، مرجع سابق.

ولذا فإن آثار الحرب لم تقتصر على نمو الحركة الوطنية السياسية المطالبة بالاستقلال السياسي فقط ولكن اقترنت، بحركة وطنية اقتصادية أرادت بدورها إرساء دعائم الاستقلال الاقتصادي، وعلى رأسها جهود طلعت حرب الذي استغل فرصة علو المد الوطني في ثورة ١٩١٩ ليجدد الدعوة إلى إنشاء بنك وطني سبق ووضعت العراقيل أمامه، هذا ولم تقتصر آثار الحرب على مصر، على النحو الذي غذى أسباب ثورة ١٩١٩ وشكل مسارها ومآلاتها ونتائجها، على الجوانب السياسية والاقتصادية والمجتمعية فقط ولكن امتدت أيضًا إلى الجوانب الفكرية والثقافية في إطار تدخلات خارجية أرادت تدعيم السيطرة السياسية بأدوات أخرى ثقافية وفكرية مثل الجامعات، التبشير، الثقافة والفنون[١].

ولم تكن هذه التأثيرات الثقافية والفكرية على مستوى الشعب أكثر من كونها على مستوى النخب السياسية والمجتمعية، وهو الأمر الذي يمكن القول أنه انعكس في شكل دعم اتجاه الرابطة الوطنية المصرية في حين أن اتجاه الرابطة العثمانية قد تقلص وتراجع بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب وبدرجة أكبر بعد إلغاء الخلافة الإسلامية، وجميعها تعبيرات أثرت وتأثرت بالسياق الدولي عقب نهاية الحرب وبعد وصول فورة الثورة إلى ذروتها وفي إطار التسويات العالمية الجارية.

خلاصة القول عن حالة الثورة وطبيعتها ما قدمته كلمات البشري التالية[٢]:

"كان (حصار الحركة الوطنية لأجهزة الحكم) يتأتى بما استطاعته قيادة الثورة وواتت به الظروف التاريخية والسياسية، من تعبئة شبه إجماعية لجماهير الشعب، حتى لم يعد خارج نطاق الحركة الوطنية الثورية إلا عناصر محدودة، لا تظهر أمام الرأي العام شبه الإجماعي إلا بصورة الخارجين على مبدأ الوطنية وعلى "المصرية" ذاتها، وهو أمر لم يكن يجرؤ أحد وقتها على المواجهة به. وبهذا بدت الحركة الوطنية مستوعبة "للمصرية" بحيث لم يكن في مقدور جهاز الدولة كجهاز مصري أن يجد بديلًا عنها من القوى السياسية في البلاد".

أيًا كانت طبيعة منظومة الأسباب المباشرة وغير المباشرة، الداخلية والخارجية لاندلاع الثورة في مارس ١٩١٩، وأي كانت طبيعة تهوين تقرير ملنر من دور الفلاحين والعمال أو التشكيك أو التعظيم في دور شخصيات مصرية أو تقزيم دور السلطان أحمد فؤاد، ناهيك بالطبع عن وصف الثورة بأنها اضطرابات وقلاقل وفتن غير مألوفة في مصر (ألمح أنها ترجع إلى ترتيبات ألمانية–عثمانية سابقة على انتهاء الحرب).

وأيًا كانت تقديرات بعض الدراسات لطبيعة الاختلافات بين أجنحة القوى الحزبية والسياسية من حيث درجة ما يسمى "التشدد أو الاعتدال" في مواجهة سلطة الاحتلال أو من حيث الموافقة أو الرفض على التعاون مع لجنة ملنر أيًا كان ما سبق، فيكفي القول أنها ثورة شعبية وطنية من أجل الاستقلال ورفض الاحتلال والحماية. تجاوز فيها المصريون شعبًا ونخبًا فكرية وقيادات حزبية وسياسية، وجهازًا للحكومة، كل الثنائيات التي تفت في عضد الأمة (فلاح/ عامل/ موظف) (رجل/ امرأة)، (أغنياء / فقراء)، (مسلمون/ مسيحيون)، (مدرسون / طلبة)، (ريف/ حضر)، وذلك في وقت لم تكن قد ظهرت بعد آفة آفات الثنائيات أي (العلمانية / الإسلامية)، فلقد كانت الوطنية جامعة حيث لم يكن "التغريب" (الذي أثر في اتجاهات الحركة الوطنية المصرية، ما بين مؤيدة للرابطة العثمانية وما

(١) انظر في هذه الأدوات على سبيل المثال:

– طارق البشري، **مسلمون وأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤).

– طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥–١٩٥٢، مرجع سابق.

– طارق البشري، دراسات في الديمقراطية المصرية، مرجع سابق.

– عماد حسين، **الجامعة الأمريكية في القاهرة**، (القاهرة: نهضة مصر، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٧٢)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/kiaeoH

(٢) طارق البشري، سعد زغلول يفاوض الانجليز، مرجع سابق، ص ٢٤.

بين رافضة لها) قد تحول بعد إلى علمانية ظاهرة سياسيًا في مقابل صعود حركات سياسية إسلامية في نهاية العشرينات.

إذن كيف قادت الثورة إلى المفاوضات مع الإنجليز في ظل السياق الدولي لما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وفرض التسويات على المهزومين؟

ثالثًا– الثورة والمفاوضات من أجل الاستقلال والدستور: بين قيود السياق الدولي والإقليمي لما بعد الحرب وبين جهاد الزعامة والحركة الوطنية المصرية حتى ١٩٢٤:

إذا كان السياق الدولي والإقليمي قد شكل أسلوب إدارة بريطانيا لاحتلال مصر منذ ١٨٨٢، تحسبًا لتدخلات ورفض القوى الأوروبية المنافسة لها، وإذا كان استكمال المفاوضات الاستعمارية منذ (ما بعد بسمارك) ١٨٩٠ وحتى اندلاع الحرب العالمية قد سهل على بريطانيا عدم منازعة خارجية لشرعية مركزها الخاص في مصر، وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد وفرت لبريطانيا الذريعة والمبرر لإعلان الحماية على مصر وليس ضمها للإمبراطورية، كما كانت تأمل، إلا أن "الداخل المصري" قد لعب دوره أيضًا في تقييد حرية المحتل في كل المراحل السابقة، وكان اندلاع ثورة ١٩ ما بعد استسلام الدول المركزية: ألمانيا والدولة العثمانية (نهاية ١٩١٨)، وفي عمار المفاوضات بين المنتصرين (يناير–يونيه ١٩١٩) من أهم الضغوط على سلطة الاحتلال من أجل بداية التفاوض من أجل الاستقلال.

لم يكن السياق الدولي والإقليمي، في ظل تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، محملاً بالفرص أكثر من كونه كان مفرزًا لقيود، بينت للحركة الوطنية المصرية، وغيرها من الحركات الوطنية العربية أن المطالبة بالاستقلال والحريات، التي تخاض الحروب باسمها على ساحة أوروبا ستكون عملية طويلة وصعبة؛ لأن نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى رغم كل الشعارات المرفوعة، ما زال نظاما تقوده قوى استعمارية وإمبريالية انتصرت على نظائرها الأوروبيين الذين كانوا ينافسونها في الاستعمار والهيمنة خارج أوروبا. وكانت الدولة العثمانية غنيمة مستهدفة لهم جميعًا.

ولقد تبين للحركة المصرية وقيادة ثورة ١٩١٩ هذه التأثيرات الخارجية السلبية خلال مراحل المفاوضات في فرساي، ثم في لندن وحتى استقالة سعد زغلول ١٩٢٤ كأول رئيس وزراء منتخب في نظام ملكي دستوري وزعيم الحركة الوطنية وثورة ١٩١٩ في نفس الوقت.

(١)

انفجرت الثورة بعد نفي سعد زغلول المرة الأولى، وعندما أفرج عنه ورفاقه سافروا إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس (فرساي) لعرض القضية المصرية، حيث تنعقد المفاوضات بين المنتصرين على شروط المعاهدات التي سيتم فرضها على ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية.

وإذا كانت تداعيات مبادئ ويلسون، من ناحية، وآثار الحرب العالمية الأولى، من ناحية أخرى، على إحياء المشاعر القومية والتحررية بعد سقوط ثلاثة إمبراطوريات وثلاثة أسر حاكمة (آل هابسبورج في النمسا، وآل عثمان في تركيا، وآل هوهنزلرن في المانيا)، والاتجاه إلى انشاء أول تنظيم عالمي[(١)]، قد أحيت الآمال أمام الحركة الوطنية المصرية من أجل الاستقلال، إلا أنه لم يتم الاستماع للوفد المصري في باريس[(٢)].

فرغم أن البعض يقول إن برنامج الرئيس الأمريكي ويلسون (النقاط ١٤) الذي أعلنه في ٨ يناير ١٩١٨، أي قبل عدة أشهر من استسلام الدول المركزية في أكتوبر ونوفمبر من نفس العام، كان من العوامل التي غذت حركات التحرر الوطني بعد انتهاء الحرب[(٣)]، إلا أن هذه

---

(١) حول سياق تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى وطبيعة المفاوضات ومعاهدات التسوية انظر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٣١٦–٣٣٣.

(٢) وحول عيوب هذه التسويات ونزعتها الانتقامية وتجاوزها لمبادئ ويلسون، انظر: المرجع السابق، ص ص ٣٢٥–٣٢٦.

(٣)المرجع السابق، ص ٣٠٤.

الحركات –ومن بينها الحركة المصرية– وإن نمت وتبلورت في أرجاء العالم إلا أن أوان التحرر الكامل لم يكن قد آن بعد.

حقيقة كانت المفاوضات بين الدول المنتصرة لتسوية المشكلات الناجمة عن الحرب (يناير– يونيه ١٩١٩) في أوروبا وخارجها مفاوضات صعبة وممتدة (لم تشارك فيها الدول المهزومة) نظرًا لتناقض المصالح بين الدول المنتصرة، إلا أن تعارض المطالب القومية في وسط أوروبا، من ناحية، والتعارض بين الاتفاقات السرية، من ناحية أخرى، التي أبرمها الحلفاء اثناء الحرب لاقتسام الولايات العربية العثمانية، وبين وعد بلفور وبين الوعود المعلنة للعرب بالاستقلال والوحدة حتى يثوروا على الدولة العثمانية، زادت جميعها من صعوبة هذه المفاوضات وتعقدها[١].

وانتهت المفاوضات بتغلب الانتقام من الدول المهزومة وحماية المصالح المباشرة للمنتصرين وفق حسابات توازن القوى على الأرض ولكن على حساب مصالح الشعوب، ومن ثم لم تكن مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون إلا مظاهرة سياسية دولية للإعلان عن دخول لاعب دولي أساسي جديد في لعبة التنافس الدولي، من خلال مداعبة مشاعر الشعوب المستعمرة وجذب الانتباه إلى أن النظام الدولي لم يعد بقيادة أوروبية فقط.

فلقد كانت بنود مبادئ ويلسون المؤججة لآمال الشعوب المستعمرة هي[٢]:

"(بند ٥): تسوية المطالب الاستعمارية تسوية عادلة مع أخذ مصالح الشعوب عند النظر في اختيار الحكومات التي يعهد لها بالإشراف على المستعمرات.

..(بند ١٢): ضمان سيادة الجزء التركي من الإمبراطورية العثمانية والاستقلال الذاتي للشعوب غير التركية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية، وحريه الملاحة في مضيق الدردنيل طبقًا لضمانات دولية".

(١) المرجع السابق، ص ٣١٦-٣١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٤– ٣٠٥.

وفي حين أصر الرئيس ويلسون على اعتماد النقاط الأربعة عشر كأساس لمعاهدات التسوية فلقد حاولت فرنسا وبريطانيا التخلص من هذه المقترحات لأنها تهدد اطماعها الاستعمارية وصممت الدولتان على تفريغ مشروع ويلسون من مضمونه[٣]، وكان مآل الواقع على الأرض محكًا لمدى نجاحهما في ذلك، وكانت الحالة المصرية وغيرها اختبارًا لهذه التفاعلات المؤثرة على تحقيق مطالب التحرير كاملة رغم جهود الحركات الوطنية على هذا الصعيد.

وكانت مواقف ويلسون بصفة خاصة –والإدارة الأمريكية بصفة عامة بالنسبة للمطالب الوطنية المصرية– كاشفة لزيف مبادئه المعلنة وتراجعها أمام حسابات المصالح مع الخلفاء، فلقد كان القنصل الأمريكي في مصر يرسل تقاريرًا لبلاده عن اعتراضات المصريين التي يريدون توصيلها للولايات المتحدة نظرًا لاعتبارها بلد الحريات، إلا أن القنصل الأمريكي وفق أحد الباحثين رفض مقابلة سعد زغلول ومحمد محمود كما أرسل لبلاده واصفًا أياه بقائد حزبي متطرف يسعى لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير[٤]. وكانت بعض النخب السياسية المصرية قد تأثرت بأفكار ويلسون وحاولت توظيفها وأرسل الملك فؤاد برقية إليه وكذلك سعد زغلول إلا أن ويلسون لم يرد على الرسالتين وتجاهلهما لأنه لم يشأ أن يصطدم بالسياسة البريطانية[٥].

(٣) المرجع السابق، ص ٣١٧.

(٤) عماد أحمد هلال، "موقف الإدارة الأمريكية من الحماية البريطانية على مصر وثورة ١٩١٩"، **مجلة مصر الحديثة**، العدد الخامس، (القاهرة: مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦)، ص ٥٧-٥٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٩WKoxG

(٥) انظر كل من:

- علاء الدين عرفات، **العلاقات المصرية الأمريكية**،(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،٢٠٠١)، ص ٢٧-٣٢، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/z٣Mn١٧
- محمد علي حلة، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية ١٩١٨-٢٠٠٨**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/dSAMxM

وفي مؤتمر فرساي أقر المجتمعون الحماية البريطانية على مصر في معاهدة فرساي واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر اعترافًا صريحًا رغم ما في ذلك من مخالفة للنقاط الأربعة عشر، فلقد أبلغ وزير الخارجية الأمريكي وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور – آنذاك– عدم اعتراض الرئيس ويلسون على الحماية البريطانية على مصر طالما أن ذلك مفيد في وقف سفك الدماء في البلاد[١].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف الأمريكي لم يكن إلا امتدادًا لموقف الرئيس روزفلت عند زيارته مصر ١٩١٠ قبل الحرب العالمية الأولى، فلقد نقل عنه البشري القول[٢] التالي في محاضرة له ألقاها خلال زيارته:

"إن مثل هذه الأمم (إشارة إلى الأمم التي تُمنح الدستور وهي لا تزال في دور التكوين) تكون خطرًا على نفسها لأنها لم تنم فيها الصفات التي تمكنها من الانتفاع بالدستور، وأن الأمر الجوهري ليس هو الإسراع للحصول على سلطة ليس أسهل من سوء استعمالها، وإنما هو ترقية الصفات التي يسمو بها الفرد والأمة ترقية دائمة وأن تكن بطيئة".

ولكن من ناحية أخرى كان للكونجرس الأمريكي موقفًا مخالفًا للرئيس ويلسون ووزير خارجيته فلقد أقرت لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية في أغسطس ١٩١٩ بأن مصر من الوجهة السياسية لم تعد تابعة لا لتركيا ولا لبريطانيا العظمى، ويجب أن تكون صاحبة الحق في تقرير مصيرها[٣].

هذا، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذا الموقف لا ينفصل عن موقف الكونجرس العام من رفض التصديق على معاهدة فرساي لعدة أسباب[٤] من أهمها: اتجاه الرأي العام الأمريكي للعدول عن سياسة الارتباط بالشؤون الأوروبية، ولم يكن هذا يعني العودة إلى سياسة العزلة ولكن يعني تأكيد حرية الولايات المتحدة في التصرف بما يتفق ومصالحها دون التقيد مسبقًا بالتزامات سياسية معينة.

هذا ولقد طالبت الحكومة البريطانية وفدها في فرساي بالإسراع باعتراف الدول الكبرى –خصوصًا الولايات المتحدة– بالحماية؛ لما سيكون له من أثر بالغ على الحياة السياسية في مصر؛ لأن التأخر في إصدار مثل هذا التصريح، رغم الاتجاه إلى النص في معاهدة فرساي على ذلك، يزيد من حرج الموقف البريطاني وخطورة الحالة[٥].

فلقد كانت ثورة ١٩١٩ وامتداداتها منذ مارس ولعدة أشهر حتى بعد عودة سعد زغلول من منفاه الأول، تبعث على قلق القوى الاستعمارية، في وقت بدأت بوادر الحركات الوطنية في الصعود في أنحاء عديدة من المستعمرات. لذا، نجد أن وزارة الخارجية الفرنسية، وفق أحد المصادر[٦] أصدرت تعليماتها إلى رقابة الصحف بمنع نشر أنباء عن الحالة السياسية في مصر؛ واعتبرت أن الدعاية لتلك القضية إضرارًا بمصالح إنجلترا وفرنسا في شمال أفريقيا وآسيا الصغرى والتزمت معظم الصحف الفرنسية ما عدا جريدة "الزمن Temps، والحوار Debate اللتان نشرتا مذكرة سعد زغلول الموجهة لوفود مؤتمر فرساي حول القضية المصرية بعنوان "إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر ومراكش"، وهي التي لم يسمح له بتقديمها بنفسه للمجتمعين، فلقد رُفض أن يعرض سعد زغلول القضية المصرية أمام المؤتمر، لقد كان عام ١٩١٩، هو عام انتفاض العديد من الحركات الوطنية

– حمادة إسماعيل، مصر من ١٩١٨ حتى ١٩٢٢، في: يونان لبيب رزق (تقديم ومراجعة)، **المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٩) ص ص ٤٢٥–٤٢٧، ٤٣٢–٤٣٤.

(١) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

(٢) وعن روزفلت والحركة الوطنية المصرية ، انظر:

– طارق البشري، مسلمون وأقباط، مرجع سابق، ص٧١.

– يونان لبيب رزق، **تاريخ مصر بين الفكر والسياسة**، (القاهرة: دار الكتب والوثائق، ٢٠٠٩)، ص ٥٧–٦٠، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/hZbuFJ

(٣) د.محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٤٠١–٤٠٢.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق.

(٥)محمد حسنين هيكل(محرر)، **خمسون عام على ثورة ١٩١٩**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، ١٩٦٩)، ص ٤٠٦–٤٠٧.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٠٩– ٤١٣، ٤١٨.

عبر المستعمرات، واستمرت ثورة مصر بعد عودة الوفد المصري من فرساي ودخلت المطالب المصرية جولة ثانية.

(٢)

لم تبدأ المفاوضات إلا في لندن، وكانت أول جولة بين الوفد المصري بوصفه قيادة الحركة الوطنية المصرية وثورة ١٩١٩ وبين اللجنة التي شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة ملنر في سبتمبر ١٩١٩، والتي بدأت عملها في مصر في ديسمبر ثم قدمت تقريرها في أبريل ١٩٢٠، واستمرت هذه الجولة من المفاوضات (٩ يونيه- ١٠ نوفمبر ١٩٢٠). وكانت الجولة الثانية من المفاوضات (١٣ يوليو — ١٩ نوفمبر ١٩٢١) بين وفد رسمي برئاسة عدلي يكن رئيس الوزارة وبين وفد رسمي بريطاني رأسه اللورد كيرزن وزير الخارجية ، وفي ديسمبر ١٩٢١ أعادت بريطانيا اعتقال سعد زغلول ونفته إلى جزيرة سيشل مما أدى إلى تجدد الاحتجاجات الوطنية في شكل مقاطعة عامة للوجود البريطاني، ومن ثم افرجت بريطانيا عن سعد زغلول وأصدرت في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تصريح الذي بموجبه انتهت الحماية البريطانية على مصر واعترف بها بلدًا مستقلاً ذا سيادة تحت تحفظات أربعة تتعلق بتأمين المواصلات البريطانية في مصر، والدفاع عن مصر، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات في مصر، والسودان[١].

ثم جرت الجولة الثالثة من المفاوضات (٢٣ سبتمبر ١٩٢٤) برئاسة سعد زغلول ليس بصفته زعيم الحركة الوطنية المصرية فقط ولكن بصفته أيضًا رئيس أول حكومة دستورية نيابية تشكلت بعد الانتخابات العامة التي جرت وفقًا لدستور ١٩٢٣، وبعد أن تحولت مصر إلى النظام الملكي.

إن إعادة القراءة المعاصرة لخبرات تفاوض الحركة الوطنية المصرية بقيادة الوفد في هذه الفترة (١٩٢٠- ١٩٢٤) تكتسب أهمية كبرى حول إشكالية العلاقة بين السياق الدولي والإقليمي وبين مواقف القوى السياسية والحزبية حول قضية العلاقة بين الاستقلال الوطني وبين نظام الحكم والمجتمع، تلك القضية التي تقدم هذه الخبرات التاريخية دلالات هامة بالنسبة لواقعها المعاصر.

وبدون الدخول في تفاصيل هذه الخبرات التفاوضية — على مالها من أهمية- يكتفي التوقف عند الأمرين التالين: السياق الدولي والإقليمي ودلالاته بالنسبة لبيئة التفاوض الخارجية، خصائص المواقف الداخلية وخاصة من حيث درجة ما تمثله من مساندة أو إعاقة للقيادة خلال عملية التفاوض.

فبقدر ما كان دستور ١٩٢٣ إحدى الثمرات الداخلية لثورة ١٩١٩ وتوازنات القوى الداخلية ما بعدها، فلقد كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثمرة أخرى، لم تقدمها بريطانيا في فرساي بالطبع ولكن اضطرت لتقديمها ١٩٢٢؟ لماذا؟ وما كانت طبيعة السياق الدولي والإقليمي (يونيه ١٩١٩- ١٩٢٢)؟ وكيف تفاعلت معطيات الحركة الوطنية المصرية مع معطياته وهل كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يحقق كامل مطالب الحركة الوطنية في ذلك الوقت؟ إن البحث في هذا التفاعل الداخلي —الخارجي في هذه الفترة شديد الأهمية فبعد إقرار الدول الكبرى المنتصرة في الحرب نهائيًا رسميًا لأول مرة منذ ١٨٨٢ بأن تكون مصر تحت السيادة البريطانية، لم تعد بريطانيا تخشى من تحد لنفوذها في مصر من الخارج، ولكن —كما يقول البشري[٢]- قدر لبريطانيا أنه كلما هدأ لها الميدان الدولي كلما عاكستها الأمواج داخل مصر. فلقد ظلت تداعيات الثورة قائمة تستند إليها قيادة الحركة الوطنية الوفدية خلال جولات تفاوضها مع بريطانيا في إطار سياق دولي وإقليمي مثير للتحدي.

(١) <u>أهم ملامح السياق الدولي والإقليمي في هذه الفترة:</u>

يمكن إجمال هذه الملامح في السياسات الاستعمارية البريطانية الفرنسية في الشام الناكصة عن ودعودها للشريف حسين، التغيرات في نظم أركان الأمة الكبرى (تركيا، إيران،

(١) طارق البشري، سعد زغلول يفاوض الاستعمار، مرجع سابق، ص١٣.

- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

(٢)طارق البشري، سعد يفاوض الاستعمار، مرجع سابق، ص ٢٩.

مملكة الحجاز ونجد)، الحركات الوطنية في أرجاء المستعمرات الكبرى ودلالاتها بالنسبة لاهتزاز عرش الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى، الصعود السوفيتي الشيوعي متحديًا الليبرالية الرأسمالية سياسيًا واقتصاديًا، التحولات الفكرية والمجتمعية في أوروبا وأمريكا بعد زلزال الحرب وانقضاض آثارها على التقاليد المحافظة.

فمن ناحية: انقضت الجيوش البريطانية والفرنسية، ضمن صراع مع الشريف حسين وأولاده، لتصفية بقايا الحكم العثماني وتقسيم الشام في ظل نظام انتداب عصبة الأمم بين فرنسا وبريطانيا، على نحو تولدت معه دول جديدة (ولايات عثمانية سابقة) في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين تحتلها قوات الدولتين تحت ستار نظام الانتداب، وجعلت على بعضها أولاد الشريف حسين (فيصل على العراق ثم عبد الله على شرق الأردن) . وبذا أثمرت "الثورة العربية" ضد الرابطة العثمانية –ليس وحدة واستقلالا كما توهم الشريف حسين– ولكن تجزئة سياسية وفق حدود مصطنعة تلتحف بالتغريب (الشام)، أو تلتحف برداء إسلامي وهابي تقليدي كما تحقق في الدولة السعودية الثانية التي بدأ تكوينها ١٩١٥ في نجد وامتدت إلى الحجاز مستبدلة آل سعود بآل الشريف حسين، وتحت حماية بريطانية سافرة وواضحة في اتفاقات بعضها سري وبعضها معلن.

ومن ناحية أخرى: لم تكن إيران القاجارية وتركيا العثمانية بعيدة عن التحولات الداخلية أيضًا[1]، تلك التحولات التي تنزع في مجملها بالعالم الإسلامي نحو التجزئة وما يسمى "التحديث التغريبي" في ظل أشكال النفوذ والسيطرة الغربية المتطورة في فترة ما بين الحربين العالمتين. وعلى نحو تزايدت فيه الثنائيات بين التقليدي /الحداثي، بين العلماني/الإسلامي، بين العربي/التركي/الفارسي، الوطني/الاستعمار...الخ.

فرغم أن حكومة الاتحاد والترقي هي المسئولة عن دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى وهزيمتها وتصفيه ممتلكاتها وفق معاهدة سيفر ١٩٢٠ واحتلال أجزاء من أراضيها، إلا أن القوات التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك استطاعت تحرير هذه الأراضي من قوات فرنسية وإيطالية وبريطانية. وبعد إعادة النظر في اتفاقية سيفر – وذلك في مؤتمر لوزان– ألغيت السلطنة العثمانية وأُعلنت الجمهورية التركية في أكتوبر ١٩٢٣ بعد توقيع اتفاقية لوزان في يوليو ١٩٢٣، ثم ألغيت الخلافة الإسلامية في ١٩٢٤. وهكذا بعد أن نجحت الحركة القومية التركية في تكوين الجمهورية وإلغاء الخلافة بعد تحرير تركيا من الاحتلال، بدأت سياسات "التغريب والعلمنة وقطع الروابط بالعالم العربي والتوجه غربًا".

إما إيران، وكانت في قلب المطامع الروسية —البريطانية قبل الحرب الأولى وبعدها على نحو تعرضت فيه لاحتلال روسي وبريطاني لمناطق شمالية، فقد فشلت إيران في عرض مطالبها على مؤتمر الصلح؛ حيث نجحت بريطانيا في إقناع المؤتمر بإهمال المطالب الفارسية. وبعد تدخلات روسية بريطانية لإحكام السيطرة في سنوات ما بعد الحرب، ثم إنهاء حكم الأسرة القاجارية في أكتوبر ١٩٢٥، وإقامة نظام الشاهنشاهية من أسرة بهلوي، سارت سياسة رضا شاه بهلوي في اتجاهات تشبه اتجاهات تركيا الكمالية؛ وأهمها: بعث القومية الفارسية وإدخال الحضارة الغربية إلى فارس والإقلال من تأثير علماء الدين على الحياة الاجتماعية والخضوع للسيطرة البريطانية.

(٢) المفاوضات بين مكمن قوة الثورة والاختلافات الداخلية:

وعلى صعيد الحركة الوطنية المصرية: هل كانت اتجاهاتها وتياراتها تُجمِع أو تتوافق على الموقف من الإنجليز (سياسةً) والغرب (فكرًا وحضارةً) ومن الرابطة القومية والرابطة الإسلامية (سياسةً وفكرًا وحضارة)؟ بعبارة أخرى: ماذا بعد انتهاء ثنائية الرابطة العثمانية/الرابطة المصرية ما قبل الحرب

---

(١) انظر تفاصيل هذه التطورات في هذه المناطق في:

- د.محمد السيد سليم، مرجع سابق، ٣٥٩– ٣٦٤.

العالمية الأولى وخلالها والتي وسمت حركة المطالبة بالاستقلال حينئذ؟

فلقد كانت سنوات الثورة (١٩١٩-١٩٢٤) مفصلاً تاريخيًا هامًا في حالة التكوينات الفكرية والمجتمعية والسياسية الحزبية في مصر، على نحو كان لابد أن يؤثر على حالة المطالبة بالاستقلال والحريات. كما أن المواقف من استراتيجية وأساليب هذه المطالب اختبرت منظومة هذه التحولات: نحو "عصر الليبرالية" أم نحو عصر "بداية الحركة الإسلامية" في مصر؟ ولم ينفصل كل هذا عن طبيعة المواقف من الاحتلال البريطاني شدة أو اعتدالاً، بل كانت هذه المواقف هي الكاشفة عن هذه الخريطة الجديدة من التكوينات والاتجاهات الفكرية السياسية المصرية منذ ما بعد ١٩١٩. كيف؟

لقد كانت نتائج الثورة حتى ١٩٢٤ محصلة لوجهي عملة، يمكن على ضوء تفاعلهما الإجابةُ عن السؤال التالي: هل كانت هذه النتائج فشلاً أم نجاحًا للثورة؟ الوجه الأول: هو مكامن قوة ثورة ١٩١٩ على ضوء طبيعة أسلوب احتلال بريطانيا لمصر، والثاني صعوبة مهمة التفاوض بقيادة سعد زغلول نظرًا للاختلافات بين " المعتدل" و"المتشدد" في صفوف الوفد.

فعن الوجه الأول للعملة وهو مكمن قوة الثورة، نجد أنه إذا كان أسلوب احتلال بريطانيا لمصر منذ ١٨٨٢ قد اختلف عن أسلوب احتلالها لغيرها من المستعمرات؛ لأن أمرين فرضا على بريطانيا هذا؛ وهما -وفق طارق البشري[(١)] وكما سبق البيان- درجة تطور الجماعة المصرية من ناحية، ولأن القوة العسكرية المجردة من ناحية ثانية ليست كافية بمفردها للسيطرة على مصر لأن أرض مصر قادرة على إخراج ثورات أخرى بعد الثورة العرابية، وفي وقت لم يكن بمقدور الإنجليز أن يسفروا عن حقيقة نواياهم حتى يتجنبوا ردود فعل القوى الاستعمارية الأخرى المتنافسة على مصر.

فلقد كان لثورة ١٩١٩ مكامن قوة أساسية نابعة من درجة تطور الجماعة السياسية المصرية مثلت ضغطًا كبيرًا على سلطة الاحتلال؛ وهي وفق البشري أيضًا، اللحمة الواضحة بين الجهاز الحكومي الذي ظل مصريًا وبين الثورة؛ حيث ظهر خلال ثورة ١٩١٩ ذوبان اللحام بين الحكومة الخفية (سلطة الاحتلال) والمتعاونين معها على نحو شعرت معه سلطة الاحتلال بالخطر. فلقد كان إعلان المقاطعة لسلطة الاحتلال استجابة لدعوة قيادة الحركة الوطنية المصرية واستمرارها الثوري في أشكال مختلفة (١٩١٩-١٩٢٢)؛ من أهمها: عدم التعاون في تشكيل الوزارات، ما كان من أهم أسباب تقديم بريطانيا تنازلات متوالية للحركة الوطنية المصرية وصلت إلى قمتها ١٩٢٢ بإعلان إلغاء الحماية في ظل التحفظات الأربعة[(٢)].

ومن أبرز الأدلة التي ساقها البشري على تأثير المقاطعة[(٣)]: المراسلات المتبادلة بين اللنبي وكيرزون التي انتهت إلى اصدار الحكومة البريطانية تصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢. وتكشف تلك المراسلات تحبيذ اللنبي لإلغاء الحماية؛ فهو يقول مؤيدًا رأيه في ١٧ نوفمبر ١٩٢١: *"...أن كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر، ويستبقي الحماية، يجر لا محالة إلى خطر جدي من نشوب ثورة في البلاد جميعها، ويفضي على أي حال إلى الفوضى التامة في الإدارة فتصبح الحكومة مستحيلة"*. ويشرح الأمر قائلًا: *"يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كيان الحكومة كله مصري، وأن الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون محصورة في مناصب الاستشارة والتفتيش والأعمال الفنية. وعلى هذا فإن من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين في كل فروع الإدارة. كما اتضح ذلك في ربيع ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة، ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين..."*. ويستطرد اللنبي شارحًا وجهة نظره: *"ولا شك أنه يسع أية قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على*

---

(١) طارق البشري، سعد زغلول يفاوض الاستعمار، ص ١٤-١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥- ٢١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

درجة معينة من تأمين الحياة والأملاك في المدن الكبرى، ولكن المهمة تكون أشق بمراحل في الأقاليم. على أنه ليس ثمَّ إدارة عسكرية يسعها أن تأمل أن تحل محل الإدارة المعقدة للحكومة المدنية أو تحول دون المصالح المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ. وقد قضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين اعتقادًا منهم أن ستنتهج سياسة المنح السخية، وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد في روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم. لذلك يشعر المستشارون أن عليهم أن يبينوا أنه إذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه لا يستطيعون أن ينتظروا أن يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين، أو يكون في مقدروهم أن يؤدوا خدمة نافعة في المستقبل..." .

وفي تلك الرسائل كان اللبني حريصًا على أن يبلغ حكومته عن ردود الفعل التي لوحظت في جهاز الدولة وفي حركة الموظفين خاصة، إزاء اعتقال سعد زغلول وبعض أصحابه ونفيهم إلى جزيرة سيشل في ديسمبر ١٩٢١، وذلك بتفاصيل تتعلق بكل وزارة وحجم الإضراب فيها. ودافع عن اقتراحه إلغاء الحماية في ١٢ يناير ١٩٢٢ بقوله: *"لسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادئ الموجود الآن... ولئن حبطت آمال المصريين مرة أخرى ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة مصرية... وأحر أن ينتهي الأمر إذ ذاك إما ضم بلاد عنيفة العداء لا معدى عن حكمها بالقوة، وإما التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك (البريطانية)"* (انتهى الاقتباس)

أما عن الوجه الثاني للعملة –أي الاختلافات بين أجنحة الوفد خلال المفاوضات بقيادة سعد حول الموقف من الاحتلال– فنجد أنه: في مواجهة ما وصفه البشري[1] بأن الحركة شبه الإجماعية الشعبية التي استوعبت "المصرية" بحيث لم يعد ثمة بديل مصري ترتبط به أو بالأقل تلتزم الحيدة السياسية بشأنه، كان أمام المحتل لفت عضد هذه الحركة المصرية سبيلاً وصفه البشري كالتالي: *"... (أنه) إذا أمكن في أية انعطافه سياسية تقسيم التكتل العريض، وإيجاد جماعة سياسية تتسم بالمصرية وتسلك غير سبيل الحركة الوطنية، أمكن تأليف هذه الأجهزة لصالح سياسة الاعتدال الخادمة وقتها لمصالح النفوذ البريطاني. لذلك كان جهد الحركة الوطنية محافظة على سلاحها أن تحتفظ بهذا الوضع شبة الإجماعي، وهو هدف أشق ما يكون في الممارسة السياسية، وأن تتبع مفاوضات سعد/ملنر حسبما كشفت عنه مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم؛ لتكشف مدى الجهد الذي بذله ملنر بمعاونة عدلي يكن لتعميق الخلاف داخل قيادة الوفد بين المعتدلين وبين سعد زغلول ومن وقف معه، ومدى الجهد الذي حاوله سعد زغلول بالصبر والمصابرة والمناورة ليكون انقسام المنقسمين من المعتدلين محض انسلاخ لأفراد في قيادة الوفد لا يصدع ولا يمس التكتل الجماهيري العريض. ومن هنا كان حرص الوفد على ألا يظهر كحزب من الأحزاب وأن يضطرد أدبه السياسي على كونه وكيلًا عن الأمة وليس حزبًا؛ أي "وفدًا" وليس جماعة من الجماعات، لتظل له القدرة على استيعاب المصرية. ومن هنا يظهر أن سعد زغلول كان حريصًا على أن يبقي صيغته السياسية محددة في مسألتي الاستقلال والديمقراطية بوصفهما الجامع الشامل. ومن هنا كان حرص سعد في مفاوضاته جميعًا مع الانجليز، أن يرفض سياسة الخطوات، فإما أن يتحقق استقلال تام فعلي وإلا فلا اتفاق... وأن أي اتفاق على خلاف ذلك، حتى لو حقق كسبًا جزئيًا كان خليقًا أن يفض التجمع العريض ويجرد الوفد من مكانة استيعاب "المصرية"، وإذا قبل الوفد أخذ الجزء فإنه لا يستطيع في المقابل إلا أن يدفع الكل. والخطوة الأولى لن تتلوها خطوة ثانية. ويلحظ من تتبع تعليقات سعد والوفد في هذه الفترة على مشروعات الاتفاق التي كانت تطرح، أنه كان ينظر إليها بتقييم إجمالي عام، هل ينطوي المشروع في مجمله على حماية سافرة أو مستورة أم لا، وكان يقود الحركة السياسية في مصر بهذا المنطلق".* (انتهى الاقتباس)

ولقد كان سعد زغلول قويًا واقعيًا وليس متشددًا وهو يقف في مفاوضات أمام أقوى دول الأرض. كان سعد

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤–٢٥.

زغلول —وفق البشري– يدرك[1] "أن الحركة الوطنية المصرية تواجه أقوى دول الاستعمار... ولكن كان يدرك أيضًا أنه قويّ جدًا بالحق وبالعدل، وهذا الإدراك هو مما استحق به سعد أن يكون زعيمًا لشعب وقائدًا لثورة. وما كان ليتبوأ مكان الزعامة لولا فهمه مكامن القوة في شعبه وقدرته على التعبير عنها...".

ولقد تجسدت تلك القوة وتلك القناعة بالحق وبصعوبة المهمة والاستمرار في الجهاد في مواجهة عدو قوي عسكريا وسياسيا، في أكثر من موقف بين سعد زغلول "المتشدد" وبين جماعة المعتدلين (١٩٢٠–١٩٢٤) ذكر من بينها البشري ما يلي[2]:

في ١٤ من ديسمبر ١٩٢٠ دخل عبد العزيز فهمي ومعه جماعة "المعتدلين" على سعد في مقر الوفد بباريس، وكانت الجفوة قد بلغت مداها بين سعد وبينهم بسبب تشدده في مواجهة الإنجليز وإيثارهم مسلك "الاعتدال والتعقل"، قال عبد العزيز فهمي لسعد: "أسقطت يا سيدي من حسابك ومن تفكيرك أمورا أربعة على أعظم جانب من الأهمية:

١– *قوة بريطانيا الهائلة ونفوذها الطاغي وسلطانها الواسع بعد أكبر انتصار أحرزته في تاريخها وتأثيرها في الدول جميعا.*

٢– *ضعف مصر الهائل وسيطرة الإنجليز عليها سيطرة تامة.*

٣– *عدم وجود المعين لمصر في أية دولة في الأرض، ومصر في عزلة تامة.*

٤– *أن مشروع ملنر مفيد؛ لأنه على الأقل ينقذ مصر من حالتها التعسة الشنيعة ويمنحها شيئا من القوة والقدرة على استئناف الجهاد والقيام بثورة في المستقبل".*

فأجاب سعد في احتقار ظاهر، حسبما يحكي محمد كامل سليم: "*كيف يجوز أن تزعم أني أسقطت كل هذا من حسابي ومن تفكيري. أنت تتكلم في بديهيات بعضها ظاهر وبعضها مضلل. إنما أنت وإخوانك الذين أسقطتم من حسابكم ومن تفكيركم أمرا واحدا على الأقل؛ وهو على أعظم جانب من الأهمية والخطورة وبُعد الأثر وهو: أن في أعناقكم أمانة، وهي السعي والجهاد للحصول على الاستقلال التام. وليس لكي تقبلوا أول شيء أو أي شيء يعرض عليكم، ما دام أنه دون الاستقلال بمراحل. أنتم تتلمسون المعاذير وتستطيلون الجهاد، وتريدون خيانة الأمانة عن عمد وسبق الإصرار*". "فضج المعتدلون" بالغضب وخرجوا ساخطين. وصف سعد مرة عدلي يكن زعيم "المعتدلين" وقتها بقوله: "*لا يفهم الوطنية كما نفهمها، وهو عملي واقعي، يرى الممكن فيسعى إليه والصعب فينصرف عنه، لا يفهم المثل العليا ولا يعرف التضحية كيف تكون*".

في فبراير ١٩٢١ كان سعد لا يزال بباريس، وكان الوفد يمر بمحنة صعبة قبيل خروج المعتدلين منه، ونشر تقرير لجنة اللورد ملنر يتضمن توصيات اللجنة لحل المسألة المصرية. كان التقرير بعيدا تماما عن الاستجابة للمطالب المصرية الوطنية، وكان الوفد مهددا بالانقسام، والمناورات تحيط بالجميع والمستقبل غير واضح المسار، فعلق سعد على مشروع ملنر بقوله: "*إنه في ذمتي واعتقادي مشروع حماية، فلا يمكن لي مطلقا أن أحسنه للأمة بأية طريقة. وليس أمامنا الآن من طريقة عملية بعد رفضه إلا استمرار الكفاح واستئناف الثورة والجهاد بالطرق السلمية وغير السلمية، المشروعة وغير المشروعة، ومحاربة كل من يتصدى لتأييد الحماية ومشروعها الجديد، واستمرار الاحتجاج على بقائها في كل فرصة وكل مناسبة، ثم التشنيع المستمر على الاستعمار البريطاني لبلادنا في الداخل والخارج، في الداخل بالإثارة المستمرة، وفي الخارج لإيقاظ الضمير الدولي على مخازي الإنجليز في مصر والتنكيل برجالاتها الوطنيين. هذا هو برنامجي ومنهاجي حتى يأتي الله بالفرج. ولا يجوز مطلقا أن نسمح باليأس أن يتسرب إلى قلوبنا، ولا للضعف أن يتسلل إلى نفوسنا، كما لا يجوز أن ننسى أهدافنا العليا وهي الحرية والاستقلال والجلاء التام عن البلاد. ولابد أن*

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥

(٢) طارق البشري، مرجع سابق، ص ص ٢٦–٢٧.

يأتي يوم يعلو الحق على الباطل. هذه سنة الله وسنة الطبيعة ودرس التاريخ. وليس العجز يعد على الأمم. وإنما العار أن تضع الأمة غل الاستعباد في عنقها وأن تقبل المهانة في استسلام، وأن تذل نفسها برضائها لعزة الأجنبي".

وبهذا المعنى نفسه خطب في الإسكندرية بعد عودته من مباحثاته الفاشلة مع ماكدونالد في أكتوبر ١٩٢٤ فدعا لاستئناف الجهاد، وأكد على ما يراه مكمن القوة المصرية محرضا على الاتحاد والتماسك والتضامن تحت لواء: الاستقلال التام لمصر والسودان. وذكر: "إن كانت حياتي قصيرة فإن حياة الأمة طويلة. يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم" .(انتهى الاقتباس).

ولقد وصف البشري (منذ أكثر من خمسين عامًا[١]) هذه المواقف من جانب سعد زغلول على نحو يطرح الآن دلالات شديدة الأهمية حول الجدالات بين مدعي الوطنية المدافعين عن ما يسمى البرجماتية والعملية والواقعية في إدراك توازنات القوى العالمية حماية لا من الدول ومصالحها وبين الوطنيون أصحاب الحقوق المتمسكين بالكرامة والمستعدين للتضحية. يقول البشري[٢] " *تلك كانت وجهة نظر سعد كمعبر عن ثورة ١٩١٩ وعن الحركة الوطنية المصرية؛ إذ تصدى المصريون لبريطانيا ذات القوة الهائلة، وهم مدركون أن معركتهم ليست سهلة وأن النصر ليس سريعا، ولم يمكن تصديهم لها نوعا من المجازفة ولا كانت مطالبهم رؤى وخيالات، ما داموا عاقدين العزم على مقابلة الصعب بالتضحيات واستطالة الزمن وطول النفس. وسعد زغلول عندما يفاوض ملنر أو ماكدونالد لا يساوم بيعا وشراء، ولكنه يواجه المستعمر بمطالب الحركة الوطنية ويستكشف حصيلة جهاد الشعب في الفترة الماضية. وهو إذ يرفض ما دون الاستقلال، فذلك لاعتقاد منه أن الاستقلال لا يتجزأ. إما استقلال وإما حماية، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية على الدولة، ورفض الاحتلال العسكري. والمساومة تكون في غير هذين الأمرين. والرفض هنا ليس فعلا سلبيا يفيد محض عدم الرضاء، ولكنه رد إيجابي يفيد نفي العدوان واستمرار الجهاد، ليس تجاهلا صوريا للواقع الراهن، ولكنه تحد ومناجزة لهذا الواقع ولاستمراره".*

ولذا فإن جهاد الحركة الوطنية المصرية بقيادة سعد زغلول والوفد لم ينته بإصدار تصريح ١٩٢٢/٢/٢٨ باستقلال مصر وإلغاء الحماية. فبعد عودة سعد زغلول من منفاه الثاني في ١٧ سبتمبر ١٩٢٣، استقبل بمثل ما استقبل به في عودته الأولى في أبريل ١٩٢١. وخاض الوفد معركته الانتخابية ضد الأحرار الدستوريين (أنصار تصريح ١٩٢٢/٢/٢٨) وانتصر الوفد وتولى الوزارة وكان ذلك أول كسب للحركة الوطنية، وأول هزيمة للسياسة البريطانية في نطاق تصريح ٢٨ فبراير فلم يتحقق لبريطانيا أن تتعاون مع "المعتدلين"؛ لأن التصريح لم يقوي قواعدهم أو نفوذهم على حساب الوفد، بل كان العكس هو الصحيح كما اتضح من نتائج الانتخابات التي اكتسحها الوفد[٣].

وحرص سعد زغلول على أن يذكر في جواب قبول الوزارة الذي أرسله إلى الملك فؤاد في ٢٨يناير١٩٢٤ [٤] "أن الأمة جمعاء تتمسك بمبادئ الوفد "التي ترمي إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي..."، وتحفظ في صدر جوابه بأن قبوله الوزارة لا يعتبر "اعترافا بأية حال أو حق استنكره الوفد المصري"، قاصدا بذلك تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير. فلما افتتح البرلمان في ١٥ مارس أشار إلى "مهمة تحقيق استقلالها (البلاد) التام بمعناه الصحيح". وأن حكومته مستعدة للتفاوض مع بريطانيا "مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان.."، ثم أشار إلى سياسة مصر الخارجية كدولة مستقلة بقوله: "وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام، والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية

(١) تاريخ نشر هذه الدراسات لأول مرة.

(٢) المرجع السابق، ص٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٦٣-٦٤.

(٤) المرجع السابق، ص ص ٦٤-٦٥.

بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال"، وبهذا تحددت سياسة الوزارة الوفدية من البداية برفضها تحفظات تصريح ٢٨من فبراير، واشتراطها للمفاوضة أن تكون طليقة من كل قيد، مع استهداف الاستقلال التام الحقيقي، وأن تولي الوزارة لا يعني اعترافا بتحفظات التصريح. مع الحرص على انتهاج سياسة خارجية مستقلة لا تعترف بامتياز ما لدولة ما يخالف الاستقلال التام، وهذا رفض للتبليغ البريطاني للدولة الأجنبية باعتبار مصر منطقة نفوذ بريطاني، على ما سلفت إليه الإشارة".

ولقد كان للمفاوضات بين سعد زغلول والاحتلال، منذ بدايتها حتى استقالته في سبتمبر ١٩٢٤[١] دلالات هامة أخرى حول قضايا ومسائل أخرى هامة ذات دلالات معاصرة –فيما يتصل بالعلاقة بين الاستقلال والديمقراطية– وتبين جميعها كيف يناور المحتل (أو النظام القائم) بين أجنحة الحركة الوطنية وكيف يجتهد لضربها وعزلها عن الحركة السياسية والحزبية المصرية، وكيف يمكن تحويل الصراع الوطني من أجل الاستقلال إلى صراع سياسي داخلي بين الأحزاب، وكيفية الانتقاص من الاستقلال بقيود وضغوط وذلك عند إلغاء الحماية مع استمرار الاحتلال، وكيفية الانفصام بين مصر وجوارها العربي بل والسودان جوارها الحيوي.

ولموقف الحركة الوطنية من السودان أهمية تستوجب التوقف عندها لما لها من دلالات بالنسبة لتأثير السياق الدولي والإقليمي على مسار ثورة ١٩١٩ ومطالبها ونتائجها.

وبدون الدخول في تفاصيل علاقة مصر بالسودان منذ ١٨٢٠ وعلاقة بريطانيا بالسودان ثم المواقف التفاوضية للحركة الوطنية المصرية قبل ١٩١٩ وبعدها[٢]. فلقد

(١) حول التفاصيل الغنية بالتاريخ للمواقف والبيانات والتصريحات عن الفترة من ١٩١٩ – ١٩٢٤ ، انظر فصول كتاب البشري: سعد زغلول يفاوض الاستعمار، مرجع سابق.

(٢) السودان في السياسة المصرية، (في) المرجع سابق، ص ص ٨٠– ١٢٠.

اكتسبت القضية أهميتها –وفق البشري[٣]– كالآتي: "السودان لم يكن فحسب من أصعب ما واجه الحركة الوطنية المصرية من مسائل بل كان أعقد تلك المشاكل خلال النصف الأول من القرن العشرين. ووجه الصعوبة أن الإنجليز مع رفضهم العنيد الاستجابة لمطالب مصر في الاستقلال والجلاء، فقد كانوا أكثر عنادا وشراسة في الاستجابة لما تطالب به بشأن السودان. ووجه التعقيد أن الحركة الوطنية لم تستطع أن تتفادى المأزق المتعلق بكونها حركة مصرية لا يشترك فيها السودانيون، مع مطالبتها في الوقت نفسه باستقلال السودان عن بريطانيا ووحدته مع مصر، فكان تنظيم الحركة غير متلائم مع هدفها من هذه الناحية، وبدت السودان "مطلبا" لمصر وليست شريكا في كفاح جامع من البلدين. وبدا التناقض بين التكوين المصري القاصر للحركة الوطنية وبين هدفها السوداني. رغم أنه هدف يتعلق باستقلال السودان وجلاء الاستعمار عنه".

إن تاريخ علاقة مصر–السودان–بريطانيا، ونظم الإدارة المصرية في السودان ونظم الإدارة البريطانية لها انعكست على طبيعة مواقف الحركة الحزبية المصرية والحركة الوطنية المصرية من السودان حتي قبل ثورة ١٩١٩، على النحو التالي[٤]:

أولًا– كان الحزب الوطني الحزب الوحيد تقريبًا الذي أولى مسألة السودان جزءً من عنايته، على أن موقفه لم يكن إلا مجموعة من ردود الفعل للسياسات البريطانية تجاه السودان، ولا تكاد تلحظ مبادرة تصدي بها الحزب لتلك السياسات يواجه بها خطة عزل السودان عن مصر، إلا الموقف القانوني من إعلان بطلان اتفاقية ١٨٩٩، وإلا الاحتجاج الدوري المتكرر عليها.

ثانيا– إن الحركة الوطنية المصرية في مطالبتها ببطلان اتفاقية ١٨٩٩ حصرت نظرتها إليها في إطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا، ولم تتسع لقيام السودانيين بدور فيها،

(٣) المرجع السابق، ص٧٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٢–٨٣.

ولم تلحظ محاولة للاتصال بشعب السودان (أي كانت التفسيرات والمبررات لذلك).

ثالثًا– أن الحركة الوطنية المصرية نظرت إلى السودان لا في إطار علاقة بين شعبين ولكن في إطار علاقة بين بلد هي مصر وأرض في السودان وهو الأمر الذي أثار الجدال والاختلاف بين المطالب والمواقف السياسية حول طبيعة علاقة مصر بالسودان.

ويقدم البشري رؤية تاريخية حضارية رائعة مستحضرًا طبيعة خبرات السياق الأوروبي والإقليمي خلال القرن التاسع عشر، وموضع خبرة علاقة مصر بالسودان منذ فتح محمد علي منه، وصولًا إلى نمط ما قبل ثورة ١٩١٩ مباشرة فيقول[١] *"وحتى نهاية القرن التاسع عشر لم تكن مبادئ حق تقرير المصير والمساواة بين الأمم قد سادت بعد في العلاقات الدولية. توحدت ألمانيا بقوة الجيش البروسي، وتوحدت إيطاليا بالسلاح أيضًا، وامتدت من قبلهما روسيا القيصرية بالحرب. وبالعنف كانت الممالك تنشأ والدول تؤسس والبلدان تتوحد. "والفتح" مبدأ يكاد يكون مسلمًا في ذلك جميعه . ولم يكن العنف في السياسة الدولية قاصرًا على الغزو واستعمار الأمم والشعوب. وإنما كان وسيلة تحققت به وحدات قومية كألمانيا وتأسست به دول على تعدد في القوميات كروسيا، وامتدت به أمم إلى أقصى الفيافي الممكنة كالولايات المتحدة. دخل محمد على السودان في ١٨٢٠ وكان غالب السودان قد تكامل له التكوين العربي الإسلامي منذ القرن السادس عشر، وكان على علاقات مع مصر والجزيرة العربية وباقي الإمبراطورية العثمانية. وكان السودان ممالك شتى مضعوفة متناحرة. وجاء دخول محمد علي السودان بإذن من السلطان العثماني باعتبار ما كان له من حقوق السيادة على السودان منذ القرن السادس عشر. وإن غلبة العرب والمسلمين بين السودانيين، لما يترجح معه أن يكون دخوله منطلقًا من سياسات التوحيد وفقًا لمفاهيم الجامعة الإسلامية السائدة وقتها. وفي نطاق هذا المفهوم السائد وقتها يجئ صنيع محمد علي باعتباره من سياسات التوحيد لا الغزو والاستعمار، وذلك أيًا كانت بواعثه السياسية الشخصية. كما كان يفهم دخوله أرض الشام باعتباره من سياسات التمرد على السلطنة العثمانية لا غزوًا واستعمارًا. وفي هذا الإطار التاريخي جاء فهم رجال الحركة الوطنية المصرية لعلاقة مصر بالسودان في بداية القرن العشرين باعتباره كونه جزءً من مصر يكون معها وحدة سياسية. ومن هذا المنطلق تكرر على ألسنتهم الحديث عن "حق" مصر في السودان وسيادة مصر على السودان، وفتح السودان. ولم يكن بعيدًا عن أذهان هذا الجيل ما شاهده آباؤهم الأقربون من امتداد دولتهم من حدود تركيا شمالًا إلى السودان جنوبًا، وما شاهدوه أنفسهم من امتدادها جنوبًا إلى قرب خط الاستواء. فاتسمت نظرتهم التحريرية بم يمكن أن يسمى الوطن الكبير، كنظرة يمتزج فيها التحرر بأمل بناء إمبراطورية كبيرة كانت قائمة بالفعل على مشارف ذاكرتهم. وإذا كان الباحث الموضوعي ينظر اليوم إلى هذا المزاج كشائبة شابت الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية، فإن عليه التزامًا بالموضوعية أيضًا أن يضه في حسابة ظروف العصر وما كان يسوده من فكر سياسي. وأن حديثهم عن السيادة المصرية على السودان كان يصاحبه حديث عن السيادة التركية على مصر باعتباره وحدة الجامعة الإسلامية، وكما كان اعترافهم بالسيادة التركية على مصر لم يكن يصدر عن فهم استعماري لهذه السيادة، وإلا لعارضوها كما عارضوا الاستعمار البريطاني، فإن حديثهم عن السيادة المصرية على السودان لم يكن يعني ادعاء بحق استعماري هناك.*

وأيًا كانت الأسباب والظروف والملابسات، وبصرف النظر عن محاكمة الماضي، فإن وضع المسألة السودانية في إطار علاقة ثنائية بين مصر وبريطانيا كان من أخطر ما عانت منه الحركة المصرية في تناولها لهذه المسألة. وإن ما فرض على تلك الحركة أو ما فرضته على نفسها من تغافل عن السودانيين كان هو الجذر الأساسي الذي قاد إلى انفصال الشعبين فيما بعد".

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٣–٨٥.

رابعًا– واتسم موقف الحركة الوطنية المصرية من السودان منذ ثورة ١٩١٩ وخلال جولات المفاوضات بمجموعة من الخصائص وهي تمثل بدورها جذورًا تاريخية إضافية لفهم مآلات العلاقة بين قضيتي استقلال مصر ووحدتها ثم العلاقات بين الدولتين عبر مائة عام وحتى الآن.

وتتلخص هذه الخصائص، وفق رؤية البشري[1]، في الآتي:

١– عند قيام الثورة لم ينظر في موضوع السودان بسرعة ما انطرح به غيره من أهداف الثورة. فلم يرد إشارة إلى السودان في حركة التوكيلات المشهورة أو في لائحة الوفد أو في المذكرة التي حدد فيها الوفد مطالبه ووجهها إلى معتمدي الدول الأجنبية. إلا أنه بدأ إطراد الحديث عن السودان، وفق وثائق البشري، في خطاب لسعد زغلول في يناير ١٩١٩ "من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة".

٢– كانت خطة سعد زغلول في مسألة السودان، وفق وثائق البشري ١٩٢١، "مؤداها ترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد انتهاء موضوع مصر لأن مصر القوية تستطيع الحصول على حقوقها الكاملة في السودان". ولهذا لم تحظ السودان بأية إشارة في مشروع الوفد للجنة ملنر (١٧ يوليو ١٩٢٠) أو في مفاوضات سعد/ملنر منذ يونيه ١٩٢٠، وإن كان سعد زغلول قد ذكر في آخر جلسات المفاوضات في يوليو ١٩٢٠أن عدم الكلام في مسألة السودان لا يعني إمكان الفصل بين مصر والسودان فهما قطر واحد وكلاهما يكمل الآخر. وحدد مشروع الوفد لملنر في يوليو ١٩٢٠ في مادته الأخيرة أن مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص.

٣– اشتملت تحفظات مصر على آخر مشروع لملنر، بالنسبة للسودان، على ضمان مياه النيل اللازمة لمصر وعلى تمتع مصر فعلا بحقوق سيادة في السودان.

إلا أن تقرير لجنة ملنر بخصوص السودان كان شديد الوضوح بشأن المواقف البريطانية التي كان على الحركة الوطنية المصرية أن تحدد مواقفها تجاهها خلال المفاوضات التالية. ونقل البشري عن التقرير الآتي[2]:

"تعرض تقرير لجنة ملنر لموضوع السودان فقطع في البداية باستحالة تسويته على أسس تسوية المسألة المصرية مبررا ذلك بالمفارقة بين التجانس والتوحد المصري، وبين الكثرة السودانية وعدم توحدها. وذكر أن الروابط بين البلدين واهية، وإذا كان الدين واللغة يربطان مصر بعرب السودان فإن زنوج السودان بمنأى عن هذا الرباط، ومصر لم تخضع السودان قط إخضاعا حقيقيا ولا أدمجته وجعلته بعضا منها. وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة عليهما معا. ثم عرض لنظام حكم السودان الذي يسيطر عليه البريطانيون، واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية في مياه النيل وعدم تحويلها بما يقلل أرضها المزروعة أو يعوق إصلاح المليوني فدان الممكن إصلاحهما. وذكر أنه إذا كان في تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين فإن "هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر.." ومن ثم فإن اتفاقية ١٨٩٩ تعتبر كافية الآن. وبعد أن نصح بإبقاء تلك الاتفاقية كإطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية، أشار إلى تعديل نظام الحكم لتقليص الوجود المصري المحدود هناك، وذلك بإدخال نظام الإدارة اللامركزية الذي يتيح للسودان المشاركة في الإدارة المحلية للأقاليم تحت الرقابة والسيطرة البريطانية "والغرض الذي ترمي إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان، وتقرير العلاقات بين

---

(١) المرجع السابق، صص ٨٦– ١٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٨٨، ٨٩.

البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل". أن ضمان تلك المصالح يكفي لتسكين "روع المصريين". ثم ذكر "إن وظيفتي الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصري لا تزالان مجتمعتين في شخص واحد، وكانت الأسباب التي تقتضي ذلك وجيهة في الماضي، ولكن لا يمكن الدفاع عنه إذا أريد أن يكون ذلك دائما. لذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة"، فكانت بريطانيا بهذا تتحين الفرص لا لفصل الوظيفتين فقط. بعد إذ أصبح وجود بريطاني على رأس الجيش المصري أمرا غير مضمون المستقبل بعد ثورة ١٩١٩، ولكن لكي يكون الحاكم العام ملكيا أي معينا من لدن الحكومة البريطانية. كما استهدف التقرير فيما أوصى به، منح الزعامات المحلية حق إدارة الأقاليم تحت السيطرة البريطانية، وتعليم بعض السودانيين للحلول محل المصريين في الوظائف الفنية والمتوسطة وتطعيم الإدارة المركزية بهم".

٤- وفي جولات المفاوضات بين عدلي يكن وكيرزون (يوليو ١٩٢١) طلب عدلي يكن إرجاء التحفظات المصرية على مشروع ملنر، إلا أنه أكد في أكثر من مناسبة خلال المفاوضات حق السيادة لمصر وحدها وأن السودان أرض مصر وضرورة حماية مياه النيل. إلا أن مواقف المفاوض البريطاني كانت تؤكد أن لمصر شأن غير السودان وأنها لن تنزل عن مركزها بالسودان، وبالمثل كان مشروع كيرزون فيما يتصل بالسودان حاملا نفس الموقف البريطاني.

فكما يقول البشري[١] "كانت خطة بريطانيا بالنسبة للسودان أن تفصله عن مصر بقدر ما تنفصل مصر عنها، وأن يتزحزح الوجود المصري المتواضع في السودان مادام خضوع مصر لبريطانيا قد صار مشكوكا في استمراره بعد ١٩١٩".

(١) المرجع السابق، ص ٩٠.

٥- *"لما فشلت مفاوضات عدلي كيرزون، صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مشتملا في تحفظاته الخاصة باستقلال مصر، على مسألة السودان، باعتبار بقاء الوضع الراهن بشأنها حتى تسفر المفاوضات بين مصر وبريطانيا عن تسوية لها. ثم جاء أول امتحان لهذا التصريح متعلقا بهذا التحفظ السوداني. إذ اضطرت لجنة الثلاثين التي أعدت مشروع الدستور المصري إلى مواجهة المسألة السودانية في أمرين: تحديد لقب الملك، وتحديد نطاق سريان الدستور. فنص الدستور في المادة ٢٩ على أن "الملك يلقب بملك مصر والسودان"، وفي المادة ١٤٥ على أن "تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص". ورأت اللجنة في هاتين الصيغتين أنهما تعترفان بأصل "الحق المصري في السودان" مما لم تجحده اتفاقية ١٨٩٩، وتنزلان في الوقت نفسه على موجبات السياسة العملية بتقرير نظام خاص لحكم السودان لن يتأتى وضعه إلا بعد المفاوضة مع بريطانيا، ومن ثم يكون الدستور قد أكد "حق" مصر دون أن يمس الوضع الراهن للسودان ودون أن يفتات على تحفظات تصريح ٢٨ من فبراير"*[٢].

ولقد ظلت مسألة السودان موضعا لمناورات سياسية واسعة بين الملك والإنجليز والوفد طيلة فترة إعداد دستور ١٩٢٣، ولقد كانت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير على المحك أيضا خلال هذه الفترة[٣].

٦- لم تكن السودان هدفًا في حد ذاتها بقدر ما كانت موضوعًا للصراعات السياسية بين القوى الرئيسية في البلاد حتى تولى سعد تشكيل أول وزارة برلمانية في ظل دستور ١٩٢٣. ويقول في هذا

(٢) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣) حول تفاصيل هذه المناورات السياسية انظر: المرجع السابق، ص ٩٠ - ١٠١.

البشري[1]: "*إن القوى السياسية المختلفة قد تناولت مسألة السودان هذه لا من حيث كونها هدفا في ذاته، ولكن من حيث أثرها في الصراعات والتحالفات الدائرة بين بعضها البعض حول الجوانب المختلفة للسياسات المصرية. واتخذ كل من تلك القوى موقفه من نصوص السودان لا من حيث أهمية تلك النصوص الدستورية في تحقيق استراتيجيته السياسية بالنسبة للسودان. ولكن من حيث أثر هذا الموقف في توثيق تحالفاته أو إضعاف خصومه في نطاق السياسات المصرية، وفي سياق الأحداث السياسية المصرية الصميمة. وقد لان كل منهم واشتد، ونظره معلق في الأساس على مشروع الدستور ومدى ما سيشغله من قوة ونفوذ في المؤسسات المزمع بناؤها، ومدى ما سيستطيعه إزاء تصريح ٢٨ فبراير، وعودة المنفيين والانتخابات المقبلة. والملاحظ أيضا أن حادثة "السودان" تلك والصراعات التي دارت حولها، توضح نوع الصراعات والمناورات التي جرت بين الأطراف الثلاثة في السياسة المصرية: الملك والإنجليز والوفد، ليدعم كل طرف نفوذه في مواجهة الآخرين في مرحلة ما بعد تصريح ٢٨ من فبراير. وتوضح كفاح الوفد لاستخلاص ثمار ثورة ١٩١٩ في المرحلة المقبلة، وإلى أي مدى كان سعد زغلول السياسي العجوز محنكا وأريبا في سعة الحيلة لاستخلاص أقصى ما يمكن من تلك الثمار*".

٧- لم يكن هناك مشروعًا وطنيًا مصريًا يعالج تفاصيل هذه المسألة وإن ارتقى الوفد بمطالب إلى الاستقلال التام لمصر والسودان إلا أنه لم يصاحبه وفق البشري[2] ارتقاء ملائم في النظرة الفكرية والسياسية للمسألة السودانية ولا في وسائل النشاط السياسي المحقق لهذا المطلب. ولقد ظل منطق "مع حفظ كافة الحقوق" قائمًا ويجري تناول المسألة السودانية في صيغتها المجردة وانحصر جهد المجتهدين في إثبات الحقوق ودحض دعاوى الإنجليز استمرارًا لما جرت عليه الحركة الوطنية منذ ١٨٩٩. ولم تكن هناك مواقف أو سياسات مصرية واضحة لتحقيق الأهداف ولتحويل المطالب والحقوق القانونية إلى واقع. ووقع هذا الوضع، أي تأكيد الحق، بدون أدوات وسياسات في قلب نقاشات سياسية برلمانية هامة بين سعد زغلول وأعضاء من الحزب الوطني (الرافعي والصوفاني) هو في جانب يؤكد الحقوق وعدم التنازل عنها وهما يتساءلان عن الوسائل والأدوات.

ويفسر البشري هذا الوضع كالآتي[3]: "*... ولا يعود هذا الأمر فحسب إلى غلبة الثقافة القانونية على سعد وغالب قيادات الحركة الوطنية بالوفد أو الحزب الوطني، فهو أمر قد يفسر ولعهم بالمصطلح القانوني كتعبير عن مواقف سياسية عملية، ولكنه لا يفسر هذا الاستغراق في "الموقف القانوني". إنما قد يعود إلى وضع سياسي وجدت الحركة الوطنية نفسها فيه بالنسبة للسودان، وهو المطالبة بتحقيق هدف لا يتوافر لديها أي من ممكنات تحقيقه العملية بالممارسة المباشرة، فضلا عما شاب النظرة إلى السودان من اعتباره أرضا ونهرا في الأساس. وفضلا عن الطابع البرجوازي الرأسمالي للقيادات الوطنية وقتها وغلبة مصالح ملاك الأرض الزراعية عليهم، وهو طابع يبلور المصالح الاقتصادية في مفهومي "الملكية" و"العقود"، والحاصل أن الطابع البرجوازي لقيادة الحركة الوطنية الديمقراطية بمصر، لم يتكشف بأنصع مما تكشف به في تناوله لمسألة السودان*".

"*ويمكن القول استعجالا للأحداث أن الوفد المصري، تنظيم الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية لثورة ١٩١٩، الذي استطاع أن يجمع المصريين ويستوعب نشاطهم وطموحهم الوطني والحضاري، وحقق بذلك أسمى ما يمكن تحقيقه في إطار ما تتيحه الظروف التاريخية، والذي أسهم بتكوينه الجامع في بلورة الجامعة المصرية، هذا الوفد المصري منذ اليوم*

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٠٣- ١٠٤.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٠٤- ١٠٨.

الأول الذي لم يراعِ في وجوب قيامه على أساس مصري سوداني جامع، قد حكم بانفصال السودان عن مصر وجاءت مطالبه عن استقلال السودان تفتقد وسائل تحقيقها، وجاءت صياغته الفكرية عن علاقة مصر بالسودان ناشزة عن معناها التحريري الأصيل".

"إن عزلة الوفد عن حركة السودان من الناحية التنظيمية لم يكن قدرا تاريخيا مفروضا رغم صعوبة الاتصال، ولم يكن الوفد يتخلف عن ممارسة الصعب في مصر، بدليل قيام التنظيم السري للوفد، وممارسته ما مارس من أعمال العنف والاغتيالات السياسية. وأن الوفد الذي ضرب المثل في جامعيته وشموله وقف عند الحد الفاصل بين البلدين لا يمد ولو طرف سبابته. مكتفيا بالحديث عن استقلال البلدين ومتسائلا في حيرة "ما العمل" بالنسبة للسودان؟ فلما صاح الصوفاني أن اتصلوا بالسودانيين قوطع ليعود السؤال الحائر "ما العمل؟".

خاتمة القول عن السياق الإقليمي والعالمي لثورة ١٩١٩:

إن إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي كمدخل لإعادة قراءة تاريخ ثورة ١٩١٩: الاندلاع والمسار والنتائج، فرض أمرين: أولهما- هل كان السياق الخارجي شرطًا للثورة أم سببًا مباشر أو غير مباشر أم محددًا؟، ثاني الأمرين- هو: هل فشلت أم نجحت الثورة في تحقيق مطالب الشعب وقيادة الحركة الوطنية المصرية وما قدر هذا النجاح أو الفشل وما قدر مسئولية كل من الداخلي أو الخارجي عنه؟

ورغم صعوبة الادعاء بأنه يمكن تقديم إجابة سريعة وسهلة عن هذه المنظومة المتداخلة من العوامل، إلا أنه - وانطلاقًا من ما قُدم في الدراسة من تحليل- فإن الاجتهاد يظل ضروريًا بهذا الشأن، فهو لبنة من لبنات بناء تأصيل نظري عن الثورات في تاريخ مصر بصفة خاصة والعالم العربي والإسلامي بصفة عامة، ونكتفي في هذا الموضوع بما يلي:

١- أساس اندلاع الثورات هو الداخل، والخارج هو بيئة تفرز مدخلاتها إلى نظام الداخل خلال مسار الثورة؛ تحفيزًا أو مساندة أو إعاقة. ولقد كانت مكامن الثورة ضد الاحتلال البريطاني كامنة، وتراكمت الأسباب المحفزة الداخلية مع عواقب الحرب العالمية الأولى الاقتصادية والاجتماعية على الناس، كما تراكمت أسباب أخرى محفزة للنخبة خاصة مع مناخ ما بعد الحرب وذيوع آمال كبيرة في المستعمرات عقب سقوط إمبراطوريات قديمة وتوظيف المنتصرين لدعاوى الحريات وحقوق تقرير المصير وإشاعتهم لها. ومن ناحية أخرى مثَّل السياق العالمي (تعاضد القوى الاستعمارية المنتصرة) عائقًا أمام مطالب الاستقلال الكامل، بل اعتُرف بالحماية البريطانية على مصر في بنود معاهدة فرساي ورفض المؤتمرون المنتصرون الاستماع لممثلي القضية المصرية، وغيرها من القضايا التحرير الوطني. بل انصرفوا للبحث عن أقنعة جديدة للاستعمار تجعله أكثر قبولًا مثل نظام الانتداب.

٢- ولذا، وبقدر ما كانت اندلاع الثورة نجاحًا شعبيًا منقطع النظير تكاتفت فيه جميع الفئات وراء مطلب واحد ووراء قيادة الوفد للحركة الوطنية، وبقدر ما كانت هذه المساندة الشعبية مستمرة طوال مسار سنوات المفاوضات حتى ١٩٢٤، بقدر ما كانت نتائج التفاوض تجسد نجاحًا جزئيًا ومحددا لمطالب الثورة. ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وفشل ما تلاه من مفاوضات وحتى استقالة سعد زغلول، إلا نتاج المناورات السياسية لبريطانيا —سلطة الاحتلال- بين الملك والأحرار الدستوريين (الذين وصفوا بالمعتدلين) وبين جناح سعد في الوفد (الذين وصفوا بالمتشددين)، فلقد كان عدم توافق -بل الاختلافات- بين المفاوضين المصريين نقطة ضعف كبيرة، بقدر ما كان تكاتف الشعب والاستجابة لدعاوي المقاطعة وعدم التعاون مع الإنجليز مكمن قوة للثورة.

بعبارة أخرى فإن درجة نجاح أو فشل الثورة تحددت بنمط العلاقة بين: أدوار الشعب، الجهاز الحكومي، قيادات

الحركة الوطنية. وإذا كان سعد زغلول يدرك قوة حق القضية المصرية، وتمسك -بشدة- بهذا الحق، إلا أنه كان يدرك أيضًا صعوبة المهمة وطول أجلها وضرورة الاستمرار فيها بدون توقف. وهذا ما يكشف عنه تاريخ الحركة الوطنية المصرية حتى تحقق الجلاء التام عن أرض مصر ١٩٥٤-١٩٥٦. وكان هذا الفشل الجزئي أو النجاح الجزئي لثورة ١٩١٩ نمطًا تكرر في السياق العربي والعالمي، في فترة ما بين الحربين؛ أي فترة خبوّ وأفول نجم الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية وانتهاء قيادة أوروبا للعالم، كما اتضح في الحرب العالمية الثانية ونتائجها. فلقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ظهور وتعاظم الحركات الوطنية والقومية في العديد من البلاد العربية والآسيوية والأفريقية؛ مما بيَّن أن عصر أفول الاستعمار قد بدأ، إلا أنه لم يقدر لهذه الحركات أن تثمر نتائجها كاملة إلا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

٣- ولكن يظل لاندلاع ثورة ١٩١٩ ومسارها ونتائجها في هذه المرحلة الزمنية -وفي إطار هذا السياق الدولي والإقليمي- دلالات هامة بالنسبة للتاريخ العربي والإسلامي، وخاصة بالنسبة لإشكاليات العلائق بين الروابط: العثمانية، الوطنية، العروبية، الإسلامية، التي أطلت برأسها بقوة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى.

حقيقةً، انتهت الرابطة العثمانية باندلاع الحرب ثم جاءت هزيمة الدولة العثمانية وتصفية أملاكها العربية، وتراجع التيار الوطني الذي مثله الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد، ولكن ظل التساؤل قائمًا حول الرابطة العروبية أو الإسلامية في مقابل الوطنية المصرية. فمن الذائع عن ثورة ١٩١٩ أنها ثورة وطنية مصرية، محصورة الأهداف في استقلال مصر والدستور. لكن: ألم يكن لها ارتباطات بالسياق العربي المحيط، إلا السودان؟

لقد تحقق إعلان استقلال مصر بتحفظات أربعة في ١٩٢٢ في إطار تجزئة عربية، ونهاية آخر رابطة جماعية (ولو أضحت شكلية في أواخر أيامها) وهي الرابطة العثمانية، وسقوط الشام في يد الاستعمار البريطاني والفرنسي، وبداية تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين بمقتضى وعد بلفور وفي رعاية سلطة الانتداب البريطاني، إلا أنه -من ناحية أخرى- شاركت مصر في جهود إحياء الخلافة الإسلامية بعد إلغائها في تركيا ١٩٢٤[2].

إذن فماذا كان موقف مصر -ملكًا وشعبًا وحكومة وأحزابا- من هذه التطورات وغيرها في المغرب العربي. هذا موضوع شديد الأهمية (يخرج من نطاق هذه الدراسة) لدلالته بالنسبة للعلاقة بين الاتجاهات العروبية والإسلامية والوطنية المصرية على ساحة مملكة مصر البرلمانية الدستورية المستقلة (اسمًا تحت تحفظات أربعة)، في هذه الفترة من التحولات العالمية ومن تطور أدوات وسياسات الدول الاستعمارية من أجل ترسيخ دعائم "دول قومية"، ومن أجل إعداد وتعبئة نخب جديدة أكثر استعدادًا لحماية مصالحها في ظل "استعمار جديد غير تقليدي"؛ وهي نفس الفترة التي وضعت، بعد إلغاء الخلافة، بذور اتجاهات إسلامية جديدة تشكلت في إطار حركات سياسية ومجتمعية لم تألفها مصر أو غيرها من قبل.

(١) انظر التفاصيل في : محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص ٣٥٦-٣٨٠.

(٢) انظر تفاصيل هذه جهود (١٩٢٤-١٩٣٩) في: د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص ٣٧٦-٣٨٠.